شؤون فلسطينية

١٢٢ ــ ١٢٣ كانون الثاني (يناير) ــ شباط (فبراير) ١٩٨٢

شهرية فكرية لمعالجة أحداث القضية الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينية

جميع الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

المحتويات

الصفحة		
٣		رسالة الأخ ياسر عرفات في الذكرى السابعة عشرة لانطلاقة الثورة
١٤	خالد الحسن	مستقبل السلام في الشرق الأوسط
٤٣	د. هشام عورتاني	أوضاع العمال في المناطق المحتلة (٢)
٥٩		ثلاث مداخل حول ندوة: «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»
٥٩	طلعت يعقوب	١ ــ مداخلة جبهة التحرير الفلسطينية
٧٠	د. سمير غوشه	٢ ــ مداخلة جبهة النضال الشعبي
٨٥	مسؤول نقابي	٣ ــ مداخلة التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة
٩٧	د. وليد خدّوري	الأمن النفطي والمشكلات السياسية في الشرق الأوسط
١٠٦	احمد صادق سعد	تأملات سريعة: قضية الشرق الأوسط في الرأي العام المصري
١١٨	ديفيد هيرست	المنظور الغربي للسادات
١٢٥	فارس غلوب	اسرائيل والقانون الدولي
١٤٢	آلان غريش	١ ــ شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية (١٩٦٨ ــ ١٩٧١)

١٦٨	سمير عثمان	**الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة (١٩٦٧ ــ ١٩٨١)**
١٨٢	عدنان مدانات	**نظرة جديدة لتاريخ السينما الفلسطينية**
١٩١	شؤون فلسطينية	**عبد الوهاب الكيالي**
١٩٢	**تقارير**	**فلسطين في الاتحاد البرلماني العربي**، محمود فلاحة **المبادرة الأوروبية**، أ.ص.س.
٢١١	**مراجعات**	**هجرة اليهود السوفيات، جمعية الحقوقيين السوفيات، الكتاب الأبيض: شهادات؛ وقائع؛ وثائق**، د. نافع الحسن **زئيف تسور، الاستيطان وحدود الدولة**، وليد الجعفري **الفلسطينيون ومجتمعهم**، فلورا لحام
٢٢٥	**شهريات**	**المقاومة الفلسطينية ــ عربياً**، فيصل حوراني **المقاومة الفلسطينية ــ عسكريا**، يزيد خلف **اسرائيليات**، حنه شاهين **المناطق المحتلة**، صلاح عبدالله

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، للفنان **بشير سنوار**

المدير العام: صبري جريس * **رئيس التحرير: بلال الحسن**

العنوان بناية الدكتور راجي نصر، شارع كولومباني (متفرع من السادات)، رأس بيروت ــ لبنان، ص.ب ١٦٩١، تلفون التحرير: ٨٠٨٩٧٦/٧/٨، التوزيع: ٨٠٨٣٣١، برقياً: مرأبحاث، بيروت.

الاشتراك السنوي (بريد جوي): ٧٥ ل.ل. في الاقطار العربية (عدا لبنان وسوريا)، ١٠٠ ل.ل. في أوروبا، ١٢٥ ل.ل. في بقية بلدان العالم. (بريد عادي): ٦٠ ل.ل. في لبنان وسوريا، ٦٥ ل.ل. في جميع الدول غير العربية.

رسالة الاخ ياسر عرفات، رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، القائد العام لقوات الثورة، في الذكرى السابعة عشرة لانطلاقة الثورة.

عام الانطلاق بالنصر باتجاه فلسطين

أيها الأخوة الأحبة،
يا شعبنا البطل،
شعب العطاء والتضحية،
يا رفاق السلاح والخندق والمصير المنتصر،

تمرُّ علينا هذه الإطلالةُ الجديدة لعامنا الثامنِ عشر من عمرِ ثورتِنَا العملاقةِ الجبارة، كأروع ما يكونُ الحدث، وبكلِ ما احتواهُ عامُنَا السابع عشر من آياتِ الجهادِ والنضال؛ حيث ارتفعت على هاماتِكُمْ هذه الانتصاراتُ الهامةُ والمصيريةُ والكبيرة، توجتم بها تاريخَ أمتكم العربية في هذا الزمنِ العربي الصعب والأوقاتِ الحرجة التي لا يستطيعُ غيرُ الأبطالِ الصناديدِ الصمودَ في بحورِها المتلاطمة، ولا يقدرُ على مواجهتها إلَّا الثوارُ المؤمنون المجاهدون الذين تعملقوا في مساراتِ المجد، وارتفعت على جباهِهم وهاماتِهم السمراء أسمى آياتِ البطولة وأروعُ معاني التضحية وأرقى درجاتِ الفداء.

إنها حِقْبَةٌ من تاريخ أمتِنا العربية ورسالتها وإصرارها على الحياة، يخوض غمارَها باسمِها الآن، شعبُنا الذي اقتُلِع من أرضه مع رواد من أمته العربية، وأحرار من العالم يتجمعون في هذه الثورة مؤمنينَ بحتميةِ النصرِ وبلوغِ الهدف.

إن التاريخَ سطر لكم، يا أبطالَنا ويا ثوارنَا في هذا العام، هذه الملحمة العسكرية التي كتبتُم فيها على صفحاتِ التاريخ بأحرف مباركة وهَّاجة هذا الانتصار الكبيرَ على

عدوكم خلال خمسَةَ عشرَ يوماً، في الحربِ السادسة الفلسطينية ــ الإسرائيلية، في رمضانَ المبارك وعلى أرضِ الجنوبِ اللبناني الصامِدِ البطل، وقبلَها من خلال حربِ الاستنزاف التي استمرت أحَدَ عَشَر شهراً متواصلة وواجهنا فيها، معاً وسوياً، بصلابةٍ وقوة آلةَ الحربِ الأميركية ــ الإسرائيلية الحديثةِ التقنية والمتقدمةِ المتطورة، براً وبحراً وجواً، فتحطمت على صخرةِ صمودكُم وثباتكم كلُّ هذه الهجمات وتهشَّمت تحت أقدامِكُم كلُّ عجرفةِ العدو الصهيوني وصلفِه، ومن ورائه جميعُ حلفائه الاستراتيجيين والتكتيكيين، محلياً أو دولياً، أمبرياليينَ أو عملاء.

لقد سجَّلنا هذه الانتصاراتِ العسكرية على هذا العدو الصهيوني المدعوم بهذا الدعمِ غيرِ المحدود من الأمبرياليةِ العالمية بقيادَةِ الولايات المتحدةِ الأميركية؛ هذا الدعم الذي شمل كافَةَ المجالاتِ العسكريةِ والسياسيةِ والديبلوماسيةِ والاقتصادية فزاده عناداً وعجرفةً وصلافةً ووقاحةً وغروراً، في وقتٍ ظنَّ فيه أنه يستطيعُ بعملياته العسكرية وبآلةِ الحرب التي أمدته بها أميركا، وبالتكنولوجيا المتقدِمة المتطورة، أن يركِّع هذا الشعبَ المعطاء وثورَته الجبارة، سواءٌ كان داخل أرضنا المحتلة أم في الجنوب اللبناني الصامد بشعبِهِ وجماهيره.

فماذا حدَثَ يا إخوتي ويا أحبتي؟... لقد تحوَّل ما كان يعتقده العدو مُسلماتٍ وبديهياتٍ محسومة بالنسبةِ له في منطقتنا العربية إلى ملاحمَ جديدة، ومعجزاتٍ متجددة، تجسدُ بقوةٍ ورسوخ حقائقَ القدرةِ والصمودِ والتصدي في ثورتِنَا وشعبنا.

لقد ظن أنه يستطيعُ، انطلاقاً من هذه المسلماتِ والثوابت، التي فرضها على المنطقة ردحاً من الزمن، أن يخيفَ هؤلاء الثوارَ الأشاوس في الثورةِ الفلسطينية والقواتِ المشتركةِ اللبنانية ــ الفلسطينية. ولقد ظن أنه يمكنُهُ أن يُرْعِبَ هؤلاء الأبطالَ الصنادِيدَ المجاهدين الصادقين، ونسي أن هؤلاء العمالقة قد اخترقوا جِدَارَ الوهم الذي كان يخيفُ ويُرْعِب به منطقتنا، وأن هؤلاء الأبطال هم صناعُ التاريخِ الجديد لهذه الأمةِ العربيةِ المجيدة، وبناةُ ملحمتها المتجددة، وأن أياديهم القويةَ على بنادِقِهِم هي التي تصنع الفجرَ الجديد لهذه الأمة، والكرامةَ لهذه المنطقة، وأنهم أصبحوا الرقم الصعب في المعادلَةِ المركبة لأنهم يغمرون الأرضَ بدمائهم الطاهرَةِ الزكية عطاءً، ويتجذرون فيها بإيمانٍ وقوة يجسدون إرادة البقاء وإرادة الانتصار في هذه الأمَّة. إنهم هم الذين يُخيفون ويرعِبون أعداء أُمتنا العربية، ويخلِقون هذا الواقِعَ الفعلي الرائعَ العظيم من خلالِ المعاناةِ اليومية والتضحيةِ الدائمة وشلالاتِ الدم التي لم تتوقف لحظةً واحدة في المسيرةِ

الطويلةِ الصعبةِ القاسية، عنوان العنفوانِ وأسطورة المجد، ومعجزَة الإيمان وملحمة الكِبرياء، مع هذه الوحدة والتلاحم اللبناني الفلسطيني الذي هو نسيج وحده في أمتنا العربية في هذا العصر الحديث الذي تعمَّد بالدم الطاهر، وتطهَّر بالتضحياتِ الجسام، واغتسلَ بالمحبةِ الثوريةِ للإخوَةِ، رفاقِ الخندقِ الواحد، الذين يقفون اليوم بكل الكبرياءِ المتجمع في أمتِهم العربية في هذا الخندقِ المتقدم الأمامي، وفي هذا الممر النضالي الهام، والمؤثر، يذودون عن حياضِ الوطن وكرامةِ وعزةِ الأمةِ العربيةِ جميعها حتى لا يتم اجتياحُ أرضِنَا العربية، والتهامُهَا واحدةً وراء الأخرى من هؤلاء الصهاينة الأمبرياليين في غزوتهم التتريةِ الجديدةِ في هذا الوقت الذي تنشغلُ فيه معظمُ الدولِ العربية عن مواجهةِ هذه الأخطارِ المحدقة بأمتنا، بمشاغِلِهَا الإقليميةِ الضيقةِ المختلفة.

وهكذا دخلتم يا إخوتي ويا أحبتي، ويا رفاقَ الخندقِ والمصير.. التاريخَ من مناقعِ الدم ومن مواقعِ الجهاد ومن بواباتِهِ العريضة، لتحقيقِ هذه الآمالِ الكبيرة لأمتكم العربية التي تتطلعُ إليكم، ودماءُ قلوبها في مآقيها نظرةَ الأملِ والإشراقِ، نظرةَ الرجاءِ والثقةِ بالمستقبلِ الباسِمِ المعطاء...

بسم الله الرحمن الرحيم ﴿وَمَا جَعَلَهُ اللَّـهُ إِلَّا بُشْرَى، وَلِتَطْمَئِنَّ به قُلُوبُكُمْ، وما النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّـهِ، إِنَّ اللَّـهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾... صدق الله العظيم.

يا شعبَنَا البطل داخِلَ أرضِنَا المحتلة،
يا جماهِيرنا المناضلة في مواقِعها خارجَ الوطن،
يا رفاقنا في الخندقِ والمصير،
يا أبطالَنا، كل أبطالِنا الأشاوس،

الآن حصحَصَ الحقُّ وبانت الرؤى، فلقد وقف شعبُنَا داخِلَ أرضِنَا المحتلة بكل هذه الشجاعةِ والأصالة، وبكل هذا الإيمان وهذا الإصرار، وبكل هذه العزيمة وهذا الثبات يواجِهُ العدوَ الصهيوني وآلتَهُ العسكريةَ الضخمة، واستطاع شعبنا في أرضنا المحتلة، في الضفةِ والمثلثِ والجَلِيلِ وغزةَ والنقبِ، بهذه الأصالةِ فيه، أن يُحوِّل بأطفالِهِ ونسائِهِ ورجالِهِ وشيوخِهِ وشُبَانِهِ الأرضَ إلى سعيرٍ تَميدُ تَحتَ أقدامِ المستعمرينَ الطغاة، يتحدى دباباتِهِ بصدوره العارية وبأجسادِهِ المجردة. وتمكنتم، يا جماهيرنا الأصيلة، من صنعِ هذه الانتفاضةِ الأخيرة الرائعة، التي أذهلت العدوَ قبلَ الصديق، والتي لقنت هذا العدو المتغطرس درساً وصفعته بلطمةٍ قاسيةٍ مذلة وكشفتم لعبَتَهُ الساذجةَ السخيفة في ما أسماه الحكمُ العسْكَرِي الجديد، الذي ألبسوه ثياباً مدنية، فكشفتم المزيدَ من عيوبِهِ

ورعونته، ورفعتم الغطاءَ عن المؤامرة بكامِلِ أبعادِهَا وبكلِ أوجُهِهَا القبيحةِ والخطيرة.

ولكن... هل يمكنُ أن تنطلِي هذه الحيلَةُ الساذجة؟... لقد نسي هذا العدُو أو تناسى «أن فيها قوماً جبارين» يعرفون كيف يخاطبونَ التاريخ وكيف يصنعونَـهُ وكيف يتعامَلوُن معه، بكل إيجابياته وبكل سلبياتِهِ، وكيف يُحَوِّلُونَ دائماً وأبداً السلبياتِ إلى إيجابياتٍ ومنجزاتٍ يتحدون بها العدو ومن يقفُ خلفَ العدو وفي صفه.

وأنتم، أيها الإخوةُ المناضلونَ الأسرى الصامدون في معتقلاتِ العدوِ وزنـازينه تتحدون بإيمانِكم وصبرِكم وإصرارِكم كلَّ أنواعِ العذابِ والتعذيب، فزادكُم الإيمـانُ التصاقاً بثورتِكُم وشعبِكُم وعدالَةِ قضيتِكُمْ وقدسيةِ حَقِنَا في العودةِ وتقريرِ المصير وتحريرِ الوطنِ الحبيب.

لكم منا، في هذا اليومِ العظيم من أيام أمتِكُم العربية، كلَّ تحيـاتِ الإعزازِ والإكبار والتقدير. والعهدَ العهدَ، يا أبطالَنَا، من شعبِكم وثورتِكم وثوارِكم بأن المسيرة تتقدم وتتقدم نحوَ القدس ونحو تراب فلسـطينَ الغاليـةِ الحبيبة... الصبـرَ والصمودَ والشموخَ والأمل يا إخوتي وأحبتي الأبطال... يا من تزدادُ وجوهكم وقلوبُكم شموخاً وإيماناً. ورغم العذاب والبطشِ فانكم يا أحبتِنَا مباركونَ فوق الترابِ المبارك... فوق فلسطينَ في أسرِهَا ومعتقلِها الكبير، وإن لقاءَنَا في الأرضِ المُحَرَّرة في فلسطين لقريبٌ بعوْنِ الله.

إنها المعجزةُ الفلسطينية في هذا العصرِ الفلسطيني لأمتنا العـربية التي تُشَكِّـلُ تواصلاً خلاقاً مع المعجزةِ الجزائريةِ والثورة اليمنية وكلِّ المعجزاتِ النضالية التي انبثقت من قلبِ هذه الأمةِ العربيةِ العظيمة، في وجه جميعِ موجاتِ الغزوِ والقهر وتحدياتِها الحضارية لأمتنا ولجماهيرنا.

من هنا، نفهمُ لماذا هذا التركيزُ الهائل لحجمِ هذه المؤامـراتِ والمواجهـاتِ الساخنةِ المتزايدة، على ثورتكم العملاقة، التي تحفُرُ هذا الأخدود في مسيرةِ النضالِ لأحرارِ العالم أجمع. ولماذا هذه الضغوطُ الكبيرةُ الضخمةُ علينا. يحاولون أن يوقفوا تيَار التاريخ وأن يحرفوا أو يعكسوا مجرى التاريخ وعبثاً يحاولون، لأن الإرادة المقاتلة العنيدة قد قُدَّت من الصبرِ والمعاناة وحفرتها التجاربُ والآلام، وروّاها العرقُ والدماء، ودشنتها المواكبُ الطويلةُ من الشهداء الأبرار يتقدمهم، في عامِنَا المنصرم هذا، القائدُ الحبيبُ الشهيدُ ماجد أبو شرار، ونعيم خضر الأخُ الصديق؛ وعبد الـوهاب الكيـالي المناضـلُ

الرفيق، مع بقيةِ إخوانِهِمْ الأحبة الذين اصطفاهم الباري عزَّ وجلَّ، يتسابقون على الدَرب وعلى الشهادةِ، مُحَمِّلينَ الرايَة للصفوف، التي تندفعُ خلفَهم مهللين مكبـرين: ﴿إنْ تستفتحوا فقد جاءَكم الفَتْحُ وأن تنتهوا فهو خَيْرٌ لَكُمْ﴾ صدق الله العظيم.

يا جماهير أمتنا العربيةِ المناضلة،
يا شعبنا المعطَاء العظيم،
يا رفاقَ السلاحِ والجهاد،

معارِكُنَا التي خضناها في عامِنَا المنصرم كثيرةٌ ومتعددة، وعلى جميع صُعُـدِهَا وأشكالها وأحجامها، وفي كافَةِ مجالاتِهَا وأرجائها، ولكن أهمها بعد معاركنا العسكرية الرائعة التي اخترقنا بها أستارَ الباطل وأوهامَ العدو، وزيفَ مقولاتِهِ وتشدقاته، كانت معركتُنَا السياسيةُ الأساسية الآن، والتي انتصرنا لها وانتصرنا فيها، بالقرار الفلسطيني المستقل، والتي تحملُ معها معركةَ المصيرِ الفلسطيني المستقبلي. لقد كانت معركةً شاقةً وقاسيةً لأننا كنا فيها ولم نزل القابضِين على جمرِ النيـران في مواجهـة أشرسِ المـواجهاتِ وأخطرها في هذا المضمونِ وهذا الاتجاه. البعضُ وهنَ فيها لأنها معركةُ الإرادات ولكن لم تهن قناةُ الثورةِ والثوارِ ولن تهن، لأن هذه الحِفنَةَ المؤمِنَةَ المجاهِدَةَ، لأن هؤلاء الرجال الأبرار الذين وهبوا أنفسَهُم فداءً لقضيَتِهِم الحقة، قضيةِ شعبِهِم العادلة، أعلنوها صريحةً مدويةً منذ البداية أن لا وصايَةَ ولا تبعيةَ ولا خُضُوعَ، أعلنوها أنها غيرُ تابعةٍ ولا خاضعةٍ ولا موجهةٍ إلَّا من إرادةِ جماهيرنا ومن أجل أهدافِنَا النبيلة التي انطلقنا من أجلها.

واليوم، يتنادى الرجالُ والمناضلونَ بكلِ فئاتِهِمْ، وبكل انتماءاتِهِمْ، رجالاً ونساءً، للدفاعِ عن هذه الثورة وللحفاظ على هذا القـرار الفلسطيني المستقـل الذي يجسّد اليوم الإرادَةَ الحُرَّةَ لجماهِيرِنَا العربيةِ الأصيلة التي تلتفُ حول ثورتِهَا الفلسطينية تذودُ عنها وتشكلُ لها الدرعَ الحامي والسد القويَّ والحصن المنيع.

فطوبى لكَ أيها الجيل وأيتها الأجيال التي تعيشُ هذا اليوم الأتون في ثورته.
طوبى للمناضلين... كلِّ المناضلين من أحرارِنَا.
طوبى للمجاهدين... كلِّ المجاهدين من ثوارِنَا.
فأنتم بنو الشعبِ... لا الطغيانُ يرهِبُكُمْ ولا زعيمٌ على الشيطانِ يتكِلُ.

يا إخوتي، ويا أحبتي،
يا شعبنا الحبيبَ البطل،

المسؤولية خطيرة. . . والظروف صعبةٌ وشاقة، ولكنه المخاضُ الأليمُ للميلادِ العظيم. ليس ميلادَ دولتِنَا وحسب، وإنما ميلادٌ جديدٌ لأمتنا العربيةِ الخالدة، وكلما ازدادت شراسةُ العدو ازددنا إيماناً بالنصر وثباتاً على الطريقِ الموصِلِ إليه، ولن يزيدَ العنفُ هذا الشعبَ إلَّا عنفواناً، وأصالة وإصراراً.

إننا نصنعُ معجزاتٍ ثوريةً مكللةً بالمعاناةِ والمتاعِبِ والآلام.

إننا نصنع ملاحِمَ نضالية من خلالِ التضحيةِ والفداءِ والدماء.

ولاننا نصنعُ هذه المعجزاتِ وهذه الملاحم، نسجلُ هذه الانتصارات على كافةِ الصُعُدِ لشعبِنَا وأمتنا، وننيرُ لجماهيرِنَا الدربَ وشموعَ العودة التي نقذِفُ فيها مُهجَ خيرةِ الأحبابِ وصفوةِ الأخوة، فيمتلىء الدربُ بالشهداء، يصنعون من أجسادهم جسوراً للعبورِ إلى الوطن، ومن شلالاتِ الدم التي لم تتوقف لحظةً واحدة في ثورتنا نُروي بها الأرضَ المشتاقة لأبنائِهَا.

وهنا لنا وَقفة. . . وقفةُ تأمُّل، ووقفةُ المسؤوليةِ الملقاةِ على عواتِقِنَا تجاهَ قضيتنا وشعبِنَا وأمتنا. هذه الانتصاراتُ التي نُحَقِّقُهَا وهذه المُنْجَزَاتِ التي نُحرزها وهذه المكاسب التي نحصلُ عليها ليست مِنَّةً ولا منحةً من أحد، ثمنها غالٍ غالٍ، ثمنُهَا مواكِبُ الشهداء وقوافِلُ الأحرارِ والمجاهدين. وعلينا أن نعرفَ كيف نحصدُ خيراتِ وثمراتِ وسنابِلَ هذه الانتصارات وهذه الإنجازاتِ وهذه المكاسب، نحصُدُهَا لأهلنَا وشعبِنَا وأمتنا، فالتاريخُ لا ينتظر المترددين والتاريخُ لا يلتفتُ للغافلين، دماؤنا ثمنُهَا أرضُنَا، دماؤُنا لا تذهَبُ رخيصة. هنا يجب أن يعلَمَ الجميع، أننا حين نُقَاتِل بهذه الشجاعَةِ وحين ننتصرُ هذه الانتصارات وحين نُنْجِزُ هذه المنجزاتِ، علينا أن نعرِفَ كيف نوظفُها في اتجاهِ الهدفِ الكبير، في اتجاه القدسِ وفلسطين. لهذا أطلقنا على عامِنَا الماضي عامَ الخَيارِ الفلسطيني الذي هو وحدَهُ صاحِبُ الكلمةِ الفصل في أيةِ معادلةٍ في المنطقة. لهذا، نحن لسنا على استعداد لأن نكونَ للمساومة في سوقِ النخاسَةِ السياسية، ولسنا على استعدادٍ لتجيير هذه الانتصارات والمكاسب والإنجازات لغيرِ شعبِنَا وقضيتِهِ العادلة ولغير أطفالِنَا ومستقبلهم. وليعرفَ هذا، القاصي والداني. إن قضيتنا ليست قميصَ عثمان، ونقولها بالفمِ الملآن والمسؤوليةِ الكبيرةِ الملقاةِ على كواهلنا وفي أعناقنا، وما أخطرهَا من مسؤولية، وما أصعَبَها من مهمة لأنها نقطةُ التغيير الاستراتيجية في المسارِ العربي القومي بل في المساراتِ الثورية لكل الأحرارِ في العالم. فطوبى للرجال الذين يعيشون هذه الحقبة من تاريخِ أمتنا ويصنعونَ تاريخَهَا ويُرسون دعائِمَ مستقبلها. . .

طـوبى لهؤلاء الفرسـانِ الصناديـد الذين لا يخـافون في الحقّ لـومَـةَ لائِمٍ، ولا يترددون.. عُدتهم الشجاعة، وأصالتُهُم الإيمان، لأنها مسؤوليةٌ عظيمةٌ، والهدفُ سامٍ ونبيل.

إنها مسؤوليةُ القدس وفلسطين، ومهرُهَا الغالي الكبير والذي سيتساقَطُ دونه شهداء وشهداء، في مسرى إسرائِهَا ومعراجِهَا وعلى طريقِ جُلجلَتِهَا.

يا أهلنا وأحبتنا في لبنانَ الصامد البطل،
يا جماهيرَ لبنان الأشم،
يا من نقاسمهم الضراء، لأن لا وجود للسراء في هذا الزمن الصعب،

إنني أعلِنُ في هذه المناسبة الفلسطينية العربيةِ القوميةِ، ومن موقعي وباسم شعبِنَا وثوارنا، أن لبنانَ في القلبِ وفي الوجدان. ولذلك، فإن في عودةِ اللبنانيين إلى بعضهم البعض عبر حوارٍ عقلاني، وبوحيٍ من الضميرِ الوطني القومي الذي يستلهمُ مصلحَةَ لبنانَ العربي، من القضايا التي تَهمُ نضالَنا بشكلٍ حيوي، لأنها بالإضافة إلى كونها استجابةً لنداءِ العقل والضمير، هي الكفيلُ لإعادةِ الأمنِ والاستقرارِ والهدوء لشعبٍ شقيقٍ عزيزٍ ملتحم نضالُهُ بنضالنا، وأن من شأنها حمايَةَ لبنان من الأطماع الصهيونية التوسعية وتمكينِ نضالِنَا الفلسطيني من تكثيفِ نشاطاته والتركيز عـل قضيته وتصعيـد نضالاتـه واختزال الزمن الصعب من دربِ نِضَالِنا المشترك.

... هذا هو موقفُنَا الثابتُ الدائم، قلناه في الماضي ونكررُهُ اليوم، وسيبقى كذلك إلى أن نرى لبنان وقد عادت البسمَةُ إلى أهلِهِ والطمأنِينَةُ إلى مواطنيه والوحدَةُ إلى أرضِهِ وشعبه.

وانطلاقاً من هذا الموقف المبدئي الراسخ، نعتبرُ تواجدَنا في لبنان، وفي بقية الأقطار العربية، إنما هو تواجدٌ مؤقت على طريق انتصار الثورة والعـودةِ إلى الوطن فلسطين؛ إننا نعلنُهَا صريحَةً وعالية، وبكل الوعي والإدراكِ والفَهْمِ الدقيق، إننا نرفض التوطين والوَطَن البـديل، ولن نقبَلَ لفلسطينَ بديلاً وبغير القدسِ عاصمةً.

يا جماهيرنا العربيةَ الأبية،

إن ما حَدَثَ في فاس، من انفراطٍ مؤقت للتضامن العربي، يؤكِّدُ صحةَ نهجِنَا ومنطِقِنَا في التمسكِ بالتضامُنِ العربي هدفاً بحدِّ ذاتِهِ لقوةِ أمتِنَا العربية وسلاحاً فعالاً لنا على كافة الساحات، فالتحديات الصهيونيةُ والأمبريالية تؤكِّدُ بقوةٍ وإلحاحٍ أن أمتنا العربية

في أمسِّ الحاجةِ للتلاقي والتباحثِ واتخاذِ القرارات الحاسِمَةِ والموضوعِيَّةِ والفاعلة، في مواجهَةِ الأحداث الهامة التي مرت بها منطقتنا من سقوطِ السادات، ووصول كامب ديفيد إلى الطريق المسدود، إلى مؤامرة الحكم الذاتي، هذا بجانب استمرار هذه الحرب العراقية الإيرانية المؤسفة، بكل ما تحمِلُهُ في طياتِهَا من خسائِرَ ماديةٍ وبشريةٍ ومعنويةٍ للجميع، رغم محاولاتِنا المستمرةِ والمسؤولَـةِ لإيقافهـا، إلى المُعْطيـاتِ والمستجداتِ والتحـركاتِ السيـاسية التي تمت من الصـديقِ والشقيق والبعيد، إلى أحـداثِ لبنـان ومناوراتِ النجم الساطع لقوةالتدخل السريع الأميركية، إلى القواعد الأميركية، إلى إعلان التحالف الأميركي ــ الإسرائيلي الخطير على أمتنا، إلى التهديد الإسـرائيلي بالعـدوان والحرب، إلى القرار الإسرائيلي بضم مرتفعاتِ الجولان السورية بعد قراره المشؤوم بضم القدس المقدسة.

أليس ضربُ المفاعل النووي العراقي، في بغداد، ترجمة عملية على أرضِ الواقع لقرارِ ضرب تقدم الأمة العربية الحضاري والعلمي والتكنولوجي؟

أليس ضربُ بيروت، العاصمة العربيةِ الثانية التي تُضْرَبُ بعد بغداد، وسقوط آلاف الضحايا والشهداء، عبرَ حربِ الإبادَةِ الرسميةِ الصهيونيةِ المنظمة ضد الشعبين اللبناني والفلسطيني، هو الترجمةُ الحرفيةُ لهذه السياسة التي تهدِّدُ أمتَنَـا ووجودَهَـا ومستقبلنا وحضارَتَنَا؟

إن هذه التحديات هي محاولةٌ لتقزيم أمتنا العربية ومحاولةٌ لقهرها، ولكن الأمة العربيةَ أكبرُ من هذا بكثير، وأعظمُ من ذلك، إنها الأمةُ ذاتُ الحضارةِ والتاريخِ والعقيدةِ والمبادىء والإيمان. ما كانت... ولن تكونَ في موقعِ الضعفِ المرسومِ لها والمتعمّد. وهذا لن يكونَ مهما كانت التضحياتُ ومهما عظُمَ العطاء.

وهُنَا تَبْرُزُ عظمةُ ثـورتِكُم العملاقـة.. إنها وسط كـلِّ هذه الأعـاصير، وهـذه المصاعب، تشقُّ طريقَهَا وتواجِهُ قدرَهَا وقَدر أمتها وتحفُرُ أخدُودَهَا في مسارِ الزمن وعلى صفحاتِ التاريخ العربي تنتقلُ من إنجازٍ إلى تقدم، ومن مكسَبٍ إلى انتصار على كافةِ الصعد وفي مختلفِ المجالات، تفرضُ وجودها باعتبارِها الرقمَ الضعبَ والأساسي في معادلةِ الشرق الأوسط، وأن لا سلامَ ولا حلَّ ولا استقرارَ ولا أمن بالقفزِ على حقوقِ شعبِنَا الوطني الثابتة، غير القابلة للتصرف، بما فيها حقه في العودةِ وتقريرِ المصير، وإقامةِ دولتِهِ المستقلةِ الحرة على ترابِنَا الوطني الفلسطيني.

وبهذه الثقةِ وبهذا الإيمانِ وبهذا الوعي لأبعادِ الصراعِ وموقِعنا فيه، انطلقنا في تحركنا السياسي المكثف في كل الاتجاهات فكانت زيارَتُنَا إلى طوكيو بهدف كسب الأصدقاء الجدد وتطوير مواقفهم من قضيتنا العادلة.

كما كانت زيارتُنَا للصين الشعبية ولجمهورية كوريا الديمقراطية وجمهورية فيتنام الشعبية قفزة جديدة، وذلك توطيداً لصداقاتٍ عريقة مع أكثرَ من مليارِ إنسانٍ يقفون إلى جانبنا ويدعمون نضالَنا ويترجمون هذا الدعم عملياً وسياسياً وعسكرياً.

ثم كانت تلك الزيارةُ التاريخية إلى الاتحاد السوفياتي الصديق، طليعةَ المعسكر الاشتراكي والتقدمي، وكانت تلك المبادرَةُ الرفاقيةُ العظيمة، عندما أقدم الرئيسُ الصديقُ الرفيق ليونيد بريجينيف، وباسم شعوبِ الاتحاد السوفياتي الصديقة، على الاعترافِ الديبلوماسي القانوني الكامل بمنظمةِ التحرير الفلسطينية ورفعِ مستوى ممثليتنا في موسكو إلى مستوى السفارة اسوةً بجميعِ الدولِ المُعْتَرَفِ بها. إن هذه النَقلة النوعية في العلاقات السوفياتية الفلسطينية تشكِّلُ حَدَثاً سياسياً لهُ ما بعده في التأثير على صياغةِ القراراتِ السياسية الدولية.

وإنها لمناسبةٌ لي، لكي أُشيدَ بكل الامتنانِ بهذا الموقف الرفاقي الثابت للاتحاد السوفياتي من قضية فلسطين ومعه كل الدولِ الاشتراكية الصديقة.

وإنها لمناسبة أيضاً... لكي أسجِّل بكل العرفان... المواقف المبدئية الثابتة والشجاعة التي تحظى بها ثورتنا المباركة من قِبَلِ أصدقائنا وأشقائنا في مجموعة دول عدم الانحياز، والدول الإسلامية والدول الافريقية. التي لم تتوان عن دعم ثورتنا وقضيتنا وحقوقنا العادلة، بكل ثبات وقوة وتأثير.

ثم كانت الزيارةُ إلى اليونان الصديق وحكومتِهِ الاشتراكيةِ الجديدة بقيادة الرئيس المناضل اندرياس بابا ندريو، وكانت مناسبة لكي تعبِّر أوروبا، من بوابتها الاغريقية التاريخية العريقة، عن حقيقة المشاعر المتعاطفة مع شعبنا ونضاله، لتسجل اليونان باعترافها الكامل بمنظمة التحرير وممثليتها هناك هذا الموقف المبدئي الصديق.

لقد أصبح الموقف اليوناني الشجاع اليوم المعيار الحقيقي الذي تقاس به مواقف العواصم الأوروبية الغربية في السوق الأوروبية المشتركة.

وإلى جانب ذلك كله... لا يمكن أن ننسى مسؤولياتنا الأساسية، تجاه رفاقنا المناضلين في كل حركات التحرر الوطني في جميع أنحاء العالم، التي نحن جزء

لا يتجزأ منها... تلك المسؤوليات التي تفخر ثورتنا بأنها تقوم بها على أكمل وجه، لنصرة هذه الشعوب وأهدافها الوطنية التحررية العادلة، وسنستمر بها انطلاقاً من هذه المبادىء والروابط التي تجمعنا بهم.

ايها الأخوة،

يا شعبَنَا العظيم،
يا إخوتنا ورفاقَنا حملَةَ السلاح.

إننا، إذ ننطلق من وحدتنا الوطنية، باعتبارها الدعامةَ الرئيسيةَ لنضالِنَا الوطني ولانتصاراتنا المتلاحقة، لا بد أن نركّز على أصالة هذه الوحدة بين جموعِ شعبنا، داخِلَ وخارِجَ الأرض المحتلة، والتي تُشَكِّلُ هذا المزيج الطيب ذا العنفوان الوطني والقومي الرائعين، والتي تحيطُ بالبنادِقِ في ثورتنا المسلحة دروعاً تحميها وتحتمي بها وروافِدَ تمدُّها وتعطيها، تمدُّها بالحياة وتُعطيها دَفق الأصالةِ والثورة، والتي تستندُ إلى هذا العمق الحضاري النابع من الديمقراطية الأصيلة الواعية المستنيرة، والتي أصبحت سمَة مباركةً من سماتِ هذه الثورة الفلسطينية وتجربةً فذَّةً للديمقراطية الثورية في عالمِنَا المعاصر. علينا جميعاً أن نرعاها ونذودَ عنها، وأن نقويها ونثبتها دونما شططٍ أو مغالاةٍ أو افتعال.

إننا ننطلق بها في مسارِ دربنا الثوري بكل الوعي والإدراك والفهمِ والاستيعاب لها ولمعطياتِهَا ولطريقةِ التعامل معها، لأنها الواحة التي يستندُ إليها شعبُنا واستراحةُ المحاربِ في ثورتنا.

أيها الأخوة المقاتلون،
يا شعبنا المناضل البطل،
يا جماهير أمتنا العربية الأصيلة،

فَلتتشابَك السواعد، كلُّ السواعد؛
ولتتعانقِ البنادق، كلُّ البنادق؛
ولتتجمع الإرادات، كلُّ الإرادات؛
ولتتكتل القوى، كلُّ القوى؛
وليلتف السدنةُ جميعُهُمْ، سدنةُ الأرضِ الطيبةِ المقدسة؛
فإن النصرَ آتٍ آت
وإن الفجر آتٍ آت؛

والمستقبلُ لنا ولأجيالنا القادمه؛

وإنه عام الانطلاقِ بالنصرِ باتجاهِ فلسطين؛

فإليكم يا إخوتي، يا رفاق السلاحِ والخندقِ والمصير، تحيةً من القلب ومن وجدانِ أمتكم، واننا نسيرُ بقلوبنا يعمُرها الإيمان، ونفوسنا تمتلىء باليقين والتصميم، لأننا على تخومِ الوطن والنصر، على تخوم الأرضِ، وعلى موعدٍ مع أهلنا الأبطال الصامدين فيها، وعلى موعدٍ مع علمِنَا الذي سنرفعه على القدس الحبيبةِ المحررة فوق مآذنها وكنائسها، فوق روابيها وتلالِهَا وجبالها.

إنها رائحة الوطن، وعَبَقُ الأرض.

لنا موعدنا مع هذه الجماهيرِ الصادقةِ الوفيةِ الصابرةِ المثابرة.

إن موعدنا مع القَدَرِ الجديد، ومع الفجرِ المنبلج، من حِلكةِ الليل.

بسم الله الرحمن الرحيم: ﴿وليدخُلُوا المسجد كما دَخلوهُ أوَّلَ مَرَّةٍ وليتبروا ماعلوا تتبيرا﴾ صدق الله العظيم.

وإنها لثورة حتى النصر

أخوكم: أبو عمار

١٩٨٢/١/١

مستقبل السلام في الشرق الأوسط

خالد الحسن

طالما ان موضوع هذه الندوة هو مستقبل السلام في الشرق الأوسط، ولما كان الموضوع الذي طلب الي التحدث حوله هو: رؤية الثورة الفلسطينية لمستقبل السلام في الشرق الأوسط، يصبح من المطلوب، ان نحدد معنى **السلام**، لنرى ما اذا كانت الأحداث والأفكار التي وقعت وتقع، تتفق مع كلمة **سلام**، ام ان **السلام**، في المفهوم السياسي للعلاقات الدولية، يعني شيئا آخر هو: **الأمن**، وتصبح بالتالي كلمة **سلام** هي الغطاء الاعلامي للأمن المتصل بموازين القوى، وعلاقاتها في حركة تحقيق المصالح المادية من منطلق ذاتي؛ حيث تطغى المصلحة الخاصة على المصلحة المشتركة، كلما استطاعت القوة الذاتية لأي طرف ان تفرض ما تريد بشكل نسبي او مطلق.

واذا كان الاستقرار في العلاقات الدولية، قد يتحقق بمفاهيم الأمن المستندة الى القوة وسياسة الترغيب والترهيب المتصلة، حتما، بهـا، إلا ان الاستقرار في الشـرق الأوسط، بسبب طبيعة الصراع القائم مع اسرائيل واهدافه، لا يمكن ان يتحقق بالمنطق نفسه، بل لا بد ان يكون الاستقرار في هذه المنطقة، قائما على **السلام**، بالمفهوم الحقيقي لهذه الكلمة، اي مراعاة العدالة والحقوق الأساسية بشكل حاسم وليس مجرد مراعاة المصالح المشتركة المادية بمنطق موازين القوى الدولية.

إن الاستقرار القائم على الأمن، يُمثّل حالة مادية مفروضة بموازين القوى. كما ان الحلول التي قد تقدّم لتحقيق الاستقرار القائم على الأمن، لا يمكن إلا وان تستند على

(*) البحث الذي القاه خالد الحسن، عضو اللجنة المركزية لحركة فتح، ورئيس اللجنة الخارجية في المجلس الوطني الفلسطيني، في الندوة العالمية التي نظمها «مركز الدراسات العربية» الذي يديره عبد المجيد فريد، في لندن تحت عنوان: «مستقبل السلام في الشرق الأوسط»، وقد انجزت الندوة اعمالها في ١٨ ــ ١٩ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، وتكوّن الوفد الفلسطيني فيها من خالد الحسن، شفيق الحوت، محمد ملحم، وشاركت فيها وفود من اوروبا والولايات المتحدة الأميركية والاتحاد السوفياتي، والحركة الوطنية المصرية.

منطق القوة؛ حيث يرضخ الضعيف امام مطالب القوي. وهذا نوع من انواع الديكتاتورية، الذي يحمل في ذاته بذور الرفض والعنف والثورة لتغيير الواقع المفروض امام اي تغيير يقع في موازين القوى. ولذلك، لا يمكن ان نطلق عليه وصف **سلام**، بل هو استقرار مؤقت مفروض بمنطق **الأمن** المرتبط بحق القوة وليس بقوة الحق.

اما الاستقرار القائم على السلام، فيمثّل حالة فكرية ونفسية تنمو بقوة القناعة الفكرية والنفسية المرتبطة بالعدالة وبقوة الحق، وبذلك يكون عامل القوة في تحقيق السلام، عاملا ذاتيا للطبيعة السلامية للأفكار التي اعطت الحلول القائمة على الحقوق والعدالة، والمنطلق من الفهم الصحيح لطبيعة الصراع وخصوصياته.

ان السلام، بهذا المعنى، لم تعرفه العلاقات الدولية، وان عرفته الشعوب داخل حدود مجتمعاتها في حقب متقطعة.

كذلك، فان التناقض القائم بين الأمن والسلام، هو في حقيقته التناقض بين الديكتاتورية (المحلية او الدولية)، وبين الديمقراطية (المحلية او الدولية)، في مسار حركة الفعل المجتمعي والدولي عبر التاريخ.

وهذا، يدفعنا الى القول: ان السلام الممكن تحقيقه في العلاقات الدولية هو سلام نسبي، وقليلا ما يقع، وان الأمن، هو الصفة الغالبة في العلاقات الدولية وما يتصل بها من صراع وحروب.

من هذا الفهم والتمييز بين السلام والأمن، اتناول موضوع الرؤيا الفلسطينية لمستقبل السلام في الشرق الأوسط. وهذا، يتطلب، أيضاً، تناول اكثر من جانب من جوانب الصراع القائم في الشرق الأوسط، قبل الوصول الى النتائج المتوقّعة مستقبلا، ولكنني سأتناولها باختصار شديد، يمثل خلاصة قناعاتنا بدون تفاصيل واثباتات حتى لا تتحوّل هذه الورقة الى كتاب، مع املي بأن يكون في النقاش ما يوضح بعض النقاط التي قد يرى البعض ضرورة لايضاحها.

الشرق الأوسط وفلسطين

ان الشرق الأوسط، كموقع، يمثل موقعا محوريا للعالم في السلم ومتطلباته الاقتصادية وفي الحرب ومتطلباتها العسكرية. انه دائرة نصف قطرها ٣٠٠٠ ميل ومركزها القدس، تشمل افريقيا والبحر المتوسط غربا وتركيا وجنوب شرقي آسيا (الباكستان) شرقا، وتتحكّم في طرق المواصلات البرية والبحرية والجوية. كما ان الشرق الأوسط، كموقع، وبخاصة بعد فتح قناة السويس، يربط محيطات العالم وبحاره بشكل يؤثر ايجابيا على حركة المواصلات العالمية والسيطرة على جزء اساسي منها. اما بالنسبة للثروات، فقد كان مصدرا للقمح والغذاء في الماضي، واصبح مصدرا اساسيا للطاقة في الحاضر والمستقبل، بما يجعله عصب الحياة الصناعية العالمية. ان هذه الخصوصية (الجيو ــ بوليتيكس) جعلت الشرق الأوسط، جزءا اساسيا في السياسة الدولية وما يتصل بها من علاقات دولية. كما ان هذه الخصوصية، جعلت من الشرق الأوسط، هدفا اساسيا

لأية دولة اولى في العالم منذ ان عرفت الدول الأولى ايام الفرس واليونان والرومان ومن تلاهم. لاتكتمل قوة الدولة الأولى إلا بتحقيق نفوذ اساسي لها في الشرق الأوسط، وخروجها منه هو تحوّلها عن مركز الدولة الأولى. ولذلك كان تاريخ هذه المنطقة، هو مواجهة الغزوات الخارجية والنفوذ الخارجي للدول الكبرى وبخاصة الدولة الأولى، ولم تتحرر من هذه الحالة إلا بظهور الاسلام الذي وحّد المنطقة في دولة واحدة اصبحت هي الدولة الأولى، الى ان قضي على هذه الحالة في الحرب العالمية الأولى بشكل حاسم، فاقتسمت بريطانيا وفرنسا المنطقة، ثم وقعت الحرب العالمية الثانية فظهرت اميركا والاتحاد السوفياتي كمركزين للقوة الدولية، بديلا عن بريطانيا وفرنسا.

لم تكتف بريطانيا وفرنسا، والاستعمار الغربي، بشكل عام، بتقسيم العالم العربي، الى دول، بل كان لابد من منع وحدة هذه المنطقة من جديد، ولذلك ظهرت فكرة اقامة دولة اسرائيل وفي فلسطين بالذات، لأن الموقع الجغرافي لفلسطين يمثل وضعا مثاليا للسيطرة على منطقة الشرق الأوسط، ومنع وحدة شعبه في دولة واحدة، سواء اخذت شكل الدولة الواحدة، او الاتحاد الفدرالي او حتى الكونفدرالي.

الحركة الصهيونية ودولة اسرائيل

لقد اصبح ثابتا ان الحركة الصهيونية، لم تكن في اساسها، كفكرة وكممارسة، حركة يهودية. بل هي في الأساس فكرة اوروبية استعمارية بدأت بشكل عملي منذ اوائل القرن التاسع عشر. ولذلك، فان المؤرخين اليهود يعتبرون ان وعد بلفور، لم يبدأ عام ١٩١٧، وانما بدأ في عهد بالمرستون (البريطاني) في عام ١٨٣٧. ويلاحظ، بوضوح كامل، ان الأغلبية الساحقة من يهود العالم كانت تعارض الحركة الصهيونية، واقامة دولة اسرائيل، حتى الحرب العالمية الثانية، بشكل جزئي، وحتى قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨ بشكل كامل. ولم يكن الهدف من اقامة دولة اسرائيل موقفا انسانيا تجاه اليهود، فكل من ايد الحركة الصهيونية كان معاديا لليهود. اما الهدف الحقيقي، فهو زرع كيان غريب ومعاد لشعب المنطقة في فلسطين قلب هذه المنطقة، لاحكام السيطرة عليها، ومنع وحدتها وقوتها. كما اصبح واضحا الآن، بأن اسرائيل، تمثل قاعدة عسكرية مثالية في فاعليتها وفي رخص تكاليفها بالنسبة للغرب، سواء بالنسبة للسيطرة على الشرق الأوسط، او لتأمين احتياجات المواجهة العسكرية بين المعسكر الغربي والاشتراكي في حالة حرب عالمية، ولعل آخر ايضاح لهذه الفكرة، هو قرار ادارة ريغان الأخير، باعتبار اسرائيل القاعدة الاستراتيجية الأساسية وليست مصر، كما كان يطمح السادات ان تكون. وسبب هذا القرار، كما نشرته الصحف، هو الأسباب ذاتها التي دفعت بريطانيا الى تبني فكرة قيام دولة اسرائيل في فلسطين وهي:

١ ــ ان التجمّع الشعبي في اسرائيل لايمكن ان يعادي الغرب لأن استمرار الدولة مرتبط بحماية الغرب لها، بينما هذا غير مضمون بالنسبة للشعب العربي في مصر.

٢ ــ ان مستوى الصيانة وفاعلية ورش الصيانة، وفاعلية مخازن الوقود وقطع الغيار والنفط اللازم للجيش الأميركي ارقى كثيرا مما هو عليه الحال في مصر.

٣ ــ ان الاتصال البري بين فلسطين والمشرق العربي غير متحقق في مصر.

٤ ــ ان تكاليف رعاية اسرائيل ارخص كثيرا من تكاليف رعاية مصر.

لبنان وفلسطين والأردن

ان الحدود التي رسمت باتفاق بريطاني ــ فرنسي، اساسه اتفاقية سايكس ــ بيكو، جعلت من كل من لبنان وفلسطين والأردن، دولا عاجزة، بمواردها الذاتية، عن تأمين الحد الأدنى لمتطلبات حياة مجتمعاتها؛ وهذا يعني ان تبقى هذه الدول في حالة اعتماد دائم على المساعدة الخارجية.

اما موقعها، فانه يمثل نقطة انطلاق الى المشرق العربي والمغرب العربي على حد سواء، وبالتالي فهي تمثل مراكز قوة للاستعمار الفرنسي والبريطاني في المنطقة؛ كما حصل، مثلا، في حالة القضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق، حيث انطلقت القوة البريطانية ــ الأردنية من الأردن.

إلا انه نظرا لأن شعوب هذه الدول الثلاث عربية، فان المستقبل قد يفرض العلاقات الطبيعية مع بقية دول المنطقة فتنتفي حاجة هذه الدول الى المساعدة والحماية الخارجية غير العربية. ولذلك، كان لابد من الاسراع باقامة دولة اسرائيل في فلسطين؛ وهي الموقع الجغرافي الأفضل، لضمان استمرار القاعدة الغربية في شرق البحر المتوسط. وهكذا كان، فاصبحت الأردن الآن تعتمد كليا على المساعدات العربية وكذلك لبنان. وبقيت اسرائيل ضمانة للقدرة الغربية في المنطقة.

وقد حاول الاتحاد السوفياتي ان يشارك في هذه اللعبة عام ١٩٤٧، فأيد مشروع التقسيم، وعطّل مشروع ترومان الذي كان يقترح تجميد مشروع التقسيم لمدة خمس سنوات. إلا ان التبعية الاسرائيلية المطلقة للغرب وبخاصة اميركا، دفعت الى تغيير موقف موسكو، وان كان تغييرا نسبيا وليس جذريا فيما يتصل بوجود اسرائيل واستمرارها.

اطراف الصراع في الشرق الأوسط

ان النتيجة التي نصل اليها تؤكد ان الصراع، القائم في الشرق الأوسط، هو صراع دولي وليس صراعا بين الفلسطينيين واسرائيل، او بين العرب واسرائيل، فحسب؛ وبالتالي، فان اطراف الصراع هم:

١ ــ المعسكر الرأسمالي الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.
٢ ــ الحركة الصهيونية العالمية وقاعدتها اسرائيل.
٣ ــ المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.
٤ ــ الفلسطينيون والعرب.

وهذا يتطلب معرفة الأهداف والوسائل المتصلة بكل طرف من اطراف الصراع.

١ ــ **المعسكر الرأسمالي الصناعي بقيادة اميركا:** بالرغم من ان الموقف الأوروبي

والياباني، من الصراع القائم في الشرق الأوسط، يختلف جزئياً عنه بعد الستينات لأسباب تتصل بمصالحه الاقتصادية البحتة؛ وهو موقف ينسحب ايضا على علاقات اوروبا واليابان الاقتصادية مع الاتحاد السوفياتي. الا ان عدم وجود الاستقلالية والقدرة على ممارسة الاستقلالية، لدى اوروبا واليابان عن الولايات المتحدة الأميركية في ساحة الصراع الدولي المعاصر، ومنه ساحة الصراع القائم في الشرق الأوسط، يفرض علينا التركيز على اهداف حكومة واشنطن واساليبها باعتبارها قائدة المعسكر الرأسمالي الصناعي والأحلاف العسكرية الغربية، ومنها حلف الأطلسي. وما ينطبق على واشنطن يشمل في جوهره اوروبا واليابان وبقية اعضاء المعسكر الرأسمالي الصناعي.

(أ) الأهداف

١ ــ المحافظة على استمرار النفوذ السياسي والاقتصادي والوجود العسكري في منطقة الشرق الأوسط، ومواجهة اي امتداد سوفياتي فعّال في المنطقة بالقوة وذلك:

(أ) لاستمرار احتكار اسواق المنطقة.

(ب) استمرار احتكار مصادر الطاقة في المنطقة.

(ج) ضمان حرية الحركة العسكرية في المنطقة في حالة اي مواجهة مع الاتحاد السوفياتي.

٢ ــ منع اي اتحاد او وحدة بين دول المنطقة. وعرقلة التقدّم العلمي والصناعي الممكن تحقيقه في المنطقة، بعد ان توافر المال اللازم للتنمية العلمية والصناعية والمجتمعية. ومنع اي فعل مجتمعي يعيد الأمة العربية الى ذاتها الحضارية.

(ب) الوسائل

١ ــ ربط كل دولة من دول المنطقة باتفاقيات ثنائية مع الحكومة الأميركية؛ وهي سياسة اتضحت منذ عهد دالاس ولا تزال مستمرة حتى الآن. ان هذه السياسة التي كانت سبب الصراع الغربي بقيادة اميركا مع عبد الناصر، لا تزال مستمرة. اراد عبد الناصر ان يتعامل الغرب مع المنطقة ككتلة بقيادة مركزية عربية، واصر الغرب على التعامل الثنائي المحوري، لأنه الأفضل لفرض السيطرة على المنطقة، ويلاحظ ايضا ان الموقف نفسه يظهر بوضوح في الحوار العربي الأوروبي الرسمي؛ حيث يرفض الطرف الأوروبي التعامل مع العرب ككتلة اقتصادية متكاملة، ويصر على التعامل الثنائي مع كل دولة على حدة.

٢ ــ المحافظة على وجود اسرائيل واستمرار هذا الوجود، وعلى امنها من خلال:

(أ) تعزيز القوة العسكرية الاسرائيلية بما يمكّنها من مواجهة كل الجبهات العربية في آن واحد، فضلا عن قيام هذه القوة بدور الشرطي اذا لزم الأمر، كما حصل في لبنان، وكما حصل في ضرب المفاعل الذري العراقي.

(ب) اعتبار اسرائيل قاعدة عسكرية رئيسية من قواعد حلف الأطلسي وتعزيزها بما يمكنها من هذا الدور.

(ج) استعداد اميركا لمواجهة نووية مع الاتحاد السوفياتي اذا كان تدخله العسكري مع الجانب العربي في الصراع مع اسرائيل يهدد امن اسرائيل ووجودها.

(د) استثمار الوجود الاسرائيلي باستنزاف قوة الوضع العربي وايجابيته، اقتصاديا وسياسيا ومجتمعيا، من خلال:

١ ــ الميزانية العسكرية العربية الضخمة لمواجهة العدوان الاسرائيلي من موقف دفاعي، وما يحققه ذلك من نزيف اقتصادي مذهل.

٢ ــ الارتباك المجتمعي الناتج عن النزيف الاقتصادي وما يحدثه بالتالي من ارتباك وفوضى سياسية تدفع الى الانقلابات العسكرية التي تمثل نزيفا قياديا، وما قد يترتّب على ذلك من خلق ظروفٍ تسهل قيام اميركا بدور الحامي للأنظمة العربية الصديقة من حركة شعوبها، وما يتصل بهذا من زيادة حجم السيطرة في المجالين السياسي والاقتصادي لصالح الصناعة الغربية بأسلوب قهري.

(هـ) عرض مشاريع الأمن المفروض، المسمَّاة خطأ بمشاريع السلام، كبديل لهذه الحالة، وهي مشاريع سلام بالمفهوم الأميركي الاسرائيلي الذي يهدف الى اعطاء اسرائيل قدرة الحياة الاقتصادية من خلال ما عرف باتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقيات المصرية ــ الاسرائيلية، بتطبيع العلاقات؛ حيث تدفع اسرائيل مثلا لمصر، ثمن ما تأخذه من نفط، بضائع من انتاجها الصناعي الاستهلاكي كالبيرة والشيكولاتة وغيرها، بما يؤدي في النهاية الى ضرب الصناعة المصرية الاستهلاكية لصالح نظيرتها الاسرائيلية. اي السيطرة على اسواق الشرق الأوسط من الخارج (المصانع الغربية) ومن الداخل (المصانع الاسرائيلية).

٣ ــ الاصرار على فرض اللغة الأميركية ــ الغربية ــ الاسرائيلية على المنطقة، ورفض الاستماع الى اللغة العربية، او اللغة المشتركة على الأقل، في كل ما يتصل بالمنطقة. اي فرض خضوع المنطقة الكامل للأهداف والأفكار الأميركية ــ الاسرائيلية، وهذا هو سر الاعجاب الملفت للنظر من قبل القيادات الأميركية الاسرائيلية والغربية بمواقف السادات؛ لأن حقيقة موقف السادات انه الغى فكره العربي، وتبنّى اللغة الأميركية، فصوّر على انه بطل السلام، بينما هو في الحقيقة بطل الاستسلام للفكر والأهداف الأميركية في المنطقة. وستثبت الأحداث في وقت قريب، ان ما تم من قبل السادات لا علاقة له بالسلام اطلاقا، لأنه يتناقض مع ابسط قواعد السيادة، والمصلحة الوطنية لمصر وما فيها من طبقات على اختلاف انواعها فضلا عن الفكر والثقافة العربية التي تمثل مصر حجر زاوية فيها. لقد حاول الغرب، منذ عهد محمد علي باشا، ان يحجب مصر عن العروبة. وكانت آخر محاولة فاشلة، في هذا المجال، ما عرض على عبد الناصر من انسحاب اسرائيلي كامل من سيناء بدون اي شروط إلا شرطا واحدا هو ان يتوقف عن التفكير والممارسة العربية، ولكنه رفض العرض، لأنه رفض الانسلاخ عن شعبه وامته. ثم اتى السادات فوافق على ذلك وعلى ما هو اسوأ من ذلك بكثير، ولكن شعبه رفض ذلك... ثم قتل السادات تأكيدا لهذا الرفض، ليتأكد، ان اي انسلاخ عن الأمة، تراثا وحضارة

وفكرا ومصلحة، هو امر مرفوض، وممارسة مثل هذا الانسلاخ تعني التعجيل بحركة التطوّر المجتمعي المنتمي الى حضارة الأمة من قاعدة الثورة المجتمعية الواسعة.

٤ ــ الاصرار، منذ الحرب العالمية الأولى حتى الآن، على ان يكون وجود اسرائيل وامنها وحقنها المستمر بوسائل الحياة الاقتصادية والعسكرية هو مركز التفكير في منطقة الشرق الأوسط ومحوره، دون اي اعتبار للشعب العربي الفلسطيني وحقوقه، وحتى لشعوب دول منطقة الشرق الأوسط بما فيها الحكومات الصديقة للولايات المتحدة والغرب بشكل عام. وهذا الموقف يتفق مع النقطة السابقة، اي اخضاع بالفرض لشعوب المنطقة وحكوماتها لتبني الفكر الأميركي والسياسة الأميركية ــ الاسرائيلية؛ وهذا يؤدي الى خلق وتنمية روح العداء تجاه الغرب وسياسته في الشرق الأوسط، ويمنع، او يعرقل بقوة، كل امكانيات التعامل على قاعدة المصالح المشتركة. ولتوضيح هذه النقطة نعطي بعض الأمثلة الحديثة:

١ ــ ان اميركا والغرب، الأب الروحي ومصدر القوة العملية، لما حصل في الأمم المتحدة من تبنٍ لقرار تقسيم فلسطين الذي يعني اعطاء ٥٤ ٪ من فلسطين الى اليهود واقامة دولتين عربية واسرائيلية ــ صهيونية في فلسطين، ومع هذا فقد تخلت اميركا والغرب عن هذا الالتزام بالنسبة للدولة الفلسطينية. كما تخلت عمليا عن التزامها بقرار الأمم المتحدة الخاص بعودة اللاجئين الفلسطينيين الى فلسطين.

٢ ــ ان قرار ٢٤٢ ينص على عدم جواز الاستيلاء على اراضي الغير بالقوة وعلى حق دول المنطقة ان تعيش في سلام ضمن حدود آمنة ومعترف بها. وهذا يعني على الأقل الانسحاب من كل الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧، ان لم يكن من كل الأراضي المحتلة خارج حدود التقسيم، كما يعني ان حدود دولة اسرائيل موضع بحث. ولكن اميركا والغرب تبنيا خطوط ١٩٦٧ مع تعديلات لصالح اسرائيل، حدوداً لدولة اسرائيل، وهذا هو تفسير اسرائيلي لا علاقة له من قريب او بعيد بنص القرار ٢٤٢.

٣ ــ اصرار اميركا والغرب على الاعتراف الفلسطيني، عبر منظمة التحرير الفلسطينية باسرائيل، وعلى اقامة سلام تعاقدي وعلاقات سلام طبيعية معها كشروط مسبقة للحوار مع منظمة التحرير دون اي التزام مسبق بأي موقف فلسطيني. ان هذا يعني فرض الاستسلام على شعب فلسطين من موقع يتناقض مع قرارات الأمم المتحدة وميثاقها والقوانين الدولية المرعية؛ مع انه من المعروف بدون اي التباس، ان منظمة التحرير، وفق القوانين الدولية، لا تملك حق الاعتراف باسرائيل او حتى رفضه، لأنها تمثل نضالا يستهدف استعادة السيادة الفلسطينية باقامة دولة فلسطينية مستقلة، وليس ممارسة السيادة لأنها ليست دولة. وهذا من اوضح قواعد الديمقراطية في العالم.

ان السيد ريغان قال مؤخرا ما يلي، كما نشرته جريدة الهيرالد تربيون: «ان منظمة التحرير الفلسطينية هي التي وصفت نفسها بأنها الممثل الشرعي للشعب الفلسطيني وليس الشعب، لأنها ليست منظمة ديمقراطية ولكن اذا اعترفت باسرائيل يمكن ان تصبح منظمة ديمقراطية».

إن مثل هذا المنطق، لا يخلق إلا الغضب العقلي والنفسي الحادّين.

٢ ــ **الصهيونية العالمية واسرائيل**: ان الصهيونية العالمية، منظمة عالمية، تعمل من اجل تكوين قوة اقتصادية سياسية للرأسمالية الصهيونية لخدمة مصالحها بغض النظر عن الانتماءات المختلفة لاعضائها لأمم وجنسيات متعددة. وهي بالتالي حركة اقتصادية سياسية عنصرية بمفهوم اكثر خطورة من العنصرية العرقية التي عرفها العالم في النازية وفي جنوب افريقيا. اما اسرائيل، فانها القاعدة الجغرافية للحركة الصهيونية العالمية، وهي بالتالي الاداة الفاعلة في تقويتها، كما ان الحركة الصهيونية مصدر قوة دولة اسرائيل الى جانب الولايات المتحدة والغرب. وحتى تصبح الحركة الصهيونية واسرائيل شريكا قويا للغرب، بالاضافة الى دور اسرائيل كشرطي لأميركا والغرب في المنطقة، وقاعدة عسكرية لأميركا والغرب في اطار الصراع الغربي مع المعسكر الاشتراكي، كان لابد ان تكون للحركة الصهيونية ولاسرائيل اهداف من نوع عدواني خاص بها، بالاضافة الى الأهداف الأميركية الغربية الاسرائيلية المشتركة، لتتحرر اسرائيل قدر الامكان من الاعتماد على الغرب في وجودها وامنها واقتصادها وقوتها العسكرية، ومن هنا تحددت اهداف اسرائيل ووسائلها، وفلسفة الدولة كما يلي:

(أ) الأهداف

١ ــ التوسع الجغرافي المستمر باتجاه الوصول الى اكبر مساحة ممكنة من مساحة ما يعرف باسرائيل الكبرى.

٢ ــ إخلاء المنطقة التي تحتلها اسرائيل من سكانها وتعويض ذلك بالهجرة اليهودية من الخارج.

(ب) الوسائل

١ ــ عدم وضع دستور للدولة حتى لا يعلنوا حدود الدولة.

٢ ــ استعمال اسلوب الحرب الوقائية للتوسع الجغرافي، وفق قواعد الاستراتيجية غير المباشرة:

(أ) احتلال مساحة معينة في كل حرب.

(ب) الانسحاب من جزء من هذه المساحة.

(ج) وبالتالي زيادة مساحة اسرائيل تدريجياً.

٣ ــ **دفع الفلسطينيين الى الهجرة**، باستخدام وسائل متعددة منها:

(أ) ممارسة اقصى درجات الارهاب الجماعي لفرض حالة من الرعب تدفع الفلسطينيين للهجرة إلى الخارج(*) وممارسة كل وسائل الانتهاك لحقوق الانسان والفرد والشعب.

(*) راجع كتاب دولة اسرائيل لهيرتسل، ومذكرات الجنرال رابين حول اسلوب اخراج اهالي منطقة اللد والرملة، وكتاب الثورة لمناحيم بيغن حول دوافع مذبحة دير ياسين واهدافها وغيرها...

(ب) ممارسة كل وسائل الضغط الاقتصادي على الفلسطينيين وتعريضهم للجوع والبطالة، لدفعهم الى البحث عن العمل خارج اسرائيل وخارج المناطق المحتلة.

(ج) فرض الضرائب الباهظة بدون تقديم اي خدمات، وفرض سياسة معينة لتحديد استعمال العرب للمياه، بما يؤدي الى الغاء طبقة الفلاحين وتحويلهم الى عمال، ثم منع فرص العمل عن العمال لدفعهم الى البحث عن العمل في الخارج. فضلا عن مصادرة الأراضي الزراعية للقرى داخل اسرائيل (٨٥٪ على الأقل من اراضي كل قرية) واقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة في حرب ١٩٦٧.

(د) منع حركة التعليم: الثانوي والجامعي وتعطيلها، لدفع الطلبة إلى الخروج الى الجامعات في الخارج. والموقف نفسه ينطبق على الخدمات الصحية.

(هـ) برنامج حزب العمل الذي يعيد الى الأرض المناطق (المدن) المكتظة بالسكان بدون اراضيها الانتاجية لدفع السكان للهجرة الى الأردن بحثا عن العمل.

(و) مشروع بيغن ــ شارون؛ واساسه منع وصول المساعدات المالية الى المجالس البلدية من الدول العربية والحكومة الأردنية، وحتى من الأقرباء، لمنع اقامة اعمال التشغيل وخلق فرص العمل وتحسين الظروف السكنية والحياة الاقتصادية والصحية والتعليمية لدفع عنصر الشباب للهجرة الى الخارج.

٤ ــ خلق الفوضى والاضطرابات في العالم العربي، وبخاصة في الدول المحيطة باسرائيل كما حصل في لبنان، وكما هو واضح في اهداف ما عرف بمشروع الخيار الأردني الذي يهدف الى خلق حالة من الخلاف والصدام الأردني ــ الفلسطيني للإطاحة بالملك حسين ونظامه واقامة دولة فلسطينية انطلاقا من قاعدة سياسية غريبة هي فكرة (الوطن البديل).

٥ ــ محاولة منع التقدّم العلمي والتكنولوجي في العالم العربي، كما هو واضح في ضرب المفاعل الذري العراقي، والمحاولة المستمرة لمنع قيام الغرب ببيع الأسلحة المتطورة تكنولوجيا الى العالم العربي، بما في ذلك اصدقاء اميركا والغرب، ولو كانت دفاعية، كما هو واضح في الموقف من صفقة طائرات الأواكس (AWACS).

٦ ــ التبني الاستراتيجي لحالة اللاسلم واللاحرب، والحديث عن السلام بمفاهيم لا تحقق إلا الاستسلام.

٧ ــ المحافظة على علاقة وطيدة جدا مع اكبر عدد من الدول التي تمتلك حق الفيتو في مجلس الأمن، لتتمكن من تعطيل او تأخير صدور اي قرار يوقف عدوانها قبل استكمال اهدافه(*).

(*) راجع نص استراتيجية جيش الدفاع الاسرائيلي التي نشرها الصحافي الهندي ر.ك. كارانجيا في كتابه: **خنجر اسرائيل والمستقبل**، (شرح وتعليق بسام العسلي)، بيروت: دار المسيرة، الطبعة الأولى، ١٩٨٠. والتي حصل عليها من وثائق حلف بغداد.

٨ ــ المحافظة على اعلى واقـوى مستوى من الاعلام الكاذب في مجال السيطرة على الرأي العام الغربي، حتى لا تنشأ حالة شعبية مضادة لسياسة اي من الحكومات الغربية المؤيدة لإسـرائيـل، وعدم تمكين اي حكومة من تغيير في سياسة تأييدها الكلي او الجزئي لاسرائيل، ولعل ابرز نقاط هذا الاعلام الكاذب هي:

(أ) التفسير الخاطىء للانجيل، واسطورة الحق الديني.

(ب) التفسير الكاذب للتاريخ، والحقوق التاريخية لليهود في فلسطين.

(ج) التفسير الخاطىء والكاذب للاسامية، والادّعاء بأنها تشمل يهود اوروبا مع ان الساميين هم العرب فقط، سواء كانوا مسلمين أم مسيحيين أم يهوداً. اما يهود اوروبا فهم من التتار اصلاً، ولذلك يطلق عليهم اسم القبيلة الثالثة عشرة للدلالة على انهم لا علاقة لهم بأولاد يعقوب، (راجع كتاب آرثر كيسلر ــ القبيلة الثالثة عشرة).

(د) التصوير الكاذب، بأنهم دائما معتدى عليهم وان حروبهم هي للدفاع عن وجودهم وامنهم.

(هـ) التفسير الكاذب للأمن ومضمونه الجغرافي.

(و) تصوير الدولة الفلسطينية، اذا قامت، بأنها ستكون سـوفياتيـة وستدمـر اسرائيل بصواريخ السوفيات...

(ز) الديمقراطية التي تمثلها اسرائيل.

(ح) وصف النضال الفلسطيني، لاستعادة حقوقه الوطنية، بالارهاب.

(ط) مقولة ارض بلا شعب (فلسطين) لشعب بلا ارض (اليهود).

٩ ــ المفهوم الغريب لمعنى السلام الاسرائيلي، والتأييد المطلق لهذا المفهوم من الحكومة الأميركية وحكومات العـالم الرأسمالي الصنـاعي الغربي. ان هـذا المفهوم، لا يقتصر على حق اسرائيل في ان تعيش في سلام، اي بدون اعتداء عليها (بالرغم من انها هي مصدر العدوان)، بل ينطلق من فرض شروط تتناقض مع حق الشعوب والدول في الديمقراطية والسيادة والسلام. وهذا واضح في اتفاقيات كامب ديفيد، بما فيها الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي القائم على سلام تعاقدي وعلاقات سلام طبيعية، وفـرض حالة التطبيع هذه على الشعوب؛ اي ان السلام بالمفهوم الاسرائيلي يفرض على العرب ما يلي:

١ ــ لا شعب فلسطيني ولا دولة فلسطينية ولا تفاوض مع هذا الشعب كشعب واعتبار الفلسطينيين، كأقلية تمنح بعض الحقوق الادارية في اماكن تواجدها، دون ان يكون لها حق السيطرة على الأرض او الماء او الأمن او التعليم إلا بموافقة اسرائيل.

٢ ــ لا يحق لأي فلسطيني ان يعود الى الضفـة الغربيـة وغزة إلا بمـوافقة اسرائيل. ورفض اي عودة الى اسرائيل.

٣ ــ التعهّد العربي بعدم القيام بعدوان (!!) مباشر او غير مباشر على اسرائيل، وعدم وجود هذا التعهّد بالنسبة لاسرائيل.

٤ ــ العرب مسؤولون:

(أ) عن امن اسرائيل بعدم الاعتداء عليها، وتقييد حريتهم في اماكن تواجدهم وتحديد عدد رجال البوليس والأمن والجيش داخل حدودهم.

(ب) وعن اقتصاد اسرائيل وتنميته، بفتح اسواقهم للانتاج الاسرائيلي، وتأمين العمالة الرخيصة للمصانع الاسرائيلية.

(ج) وعن الثقافة اليهودية بالمفهوم اليهودي، بمنع اي نصوص دينية بما فيها نصوص القرآن او الكتاب او المقالة او حتى الأغنية، اذا كانت تتعارض مع الموقف الاسرائيلي، واعتبار اي اغنية من هذا النوع خرقا لاتفاقية السلام (!) المصرية ــ الاسرائيلية (؟).

٣ ــ الاتحاد السوفياتي: من حقائق مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ظهور معسكرين متناقضين في مفهومهما للحياة وللحرية وللعلاقات الدولية:

(أ) المعسكر الرأسمالي الصناعي بقيادة الولايات المتحدة الأميركية.
(ب) المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي.

لقد ادى هذا التناقض الى صراع بين المعسكرين، اخذ صفة الحرب الباردة بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ثم اخذ صفة ما سمي بالوفاق الدولي، ثم يأخذ حاليا اتجاه العودة الى الحرب الباردة، فضلا عن ان اي تحوّل في الصراع البارد الى ساخن يعني حربا عالمية نووية.

كذلك، فان طبيعة الظهور الزمني للكتلة الاشتراكية تتصف بأن الاتحاد السوفياتي كان محاصرا داخل حدود المعسكر الاشتراكي الذي حددته اتفاقات يالطا (Yalta).

اما من ناحية الجغرافيا السياسية، فان الاتحاد السوفياتي بحاجة الى ما عرف بسياسة الوصول الى المياه الدافئة، لأن شواطئه تتجمد فترة طويلة من السنة. وهذا يعني الوصول الى البحر المتوسط، عبر تركيا، والى المحيط الهندي.

ان الخصوصية التي ترتبت عن هذا الصراع شملت:

(أ) صعود الاتحاد السوفياتي الى مستوى الدولة الكبرى المنافسة للولايات المتحدة في مجال القوة العسكرية، واتساع النفوذ السياسي في العالم.

(ب) المحاولة المستمرة لواشنطن لمحاصرة موسكو في مجال توسيع رقعة نفوذها، والمحاولة المستمرة لموسكو للتوسيع، يساعدها في ذلك:

١ ــ طبيعة واقع العالم الثالث المتشوق للتحرر من الاستعمار الجديد، ولتحقيق استقلاله الوطني والاقتصادي والمجتمعي.

٢ ــ طبيعة السياسة المبدئية السوفياتية في العالم الثالث التي تقوم على مساعدة حركات التحرر الوطني وتمكينها من الانتصار وتحقيق استقلالها. وفي العديد من المناطق، تبنى العقيدة المجتمعية الاشتراكية لمواجهة المشاكل الاجتماعية التي اوجدها التخلف والاستعمار الغربي.

(ج) اصبح للاتحاد السوفياتي استراتيجية عالمية تداخلت فيها متطلبات نشر الاشتراكية مع المصالح العسكرية والسياسية السوفياتية المترتبة على الصراع الذي لا يتوقف مع المعسكر الرأسمالي، وبخاصة استراتيجية الولايات المتحدة العالمية النقيضة ايضا.

(د) نظرا لأن الاتحاد السوفياتي يدرك، تماما، ان اي انتصار له في اية منطقة يعني خروج اميركا او احد حلفائها من المعسكر الرأسمالي الصناعي من هذه المنطقة؛ فانه يدرك، تبعا لذلك، ان ذلك يحتاج الى حسابات دقيقة جدا، والى سياسة طويلة المدى جدا حتى يتجنب مواجهة عسكرية مباشرة مع الولايات المتحدة وحلفائها قد تصل الى مرحلة الحرب العالمية والنووية، وهذا ما يتجنّبه الاتحاد السوفياتي ولو اضطر الى التراجع المرحلي او حتى الى التخلي عن صديق، او عدم بذل الجهد اللازم مع صديقه، كما حصل في ازمة كوبا للصواريخ، وكما حدث في الحرب العربية ــ الاسرائيلية عام ١٩٦٧ وعام ١٩٧٣، وكما حدث في تشيلي عند الاطاحة بنظام الليندي.

(هـ) ان تداخل العامل المبدئي مع العامل المصلحي ــ الأمني والاقتصادي والسياسي، منع الاتحاد السوفياتي من المشاركة العسكرية الفعّالة المباشرة (إرسال القوات العسكرية) في اماكن الصراع، معتمدا على القوى المحلية لطبيعة عدائها للاستعمار ورغبتها في الاستقلال الوطني، ومكتفيا بالتدريب وتقديم الاسلحة والمعدات العسكرية بالبيع وبالمساعدة. إلا ان الاتحاد السوفياتي يمارس اقصى درجات الموقف العسكري اذا تعرضت اي من مناطق الوحدة الجغرافية للمعسكر الاشتراكي للخطر كأوروبا الشرقية مثلاً، او تطورات الموقف في افغانستان، فيصبح لعامل الأمن الأولوية على اي شيء آخر.

(و) ان محصلة هذه السياسة تظهر اكثر ما تظهر في الشرق الأوسط، فبالرغم من الأهمية القصوى لهذه المنطقة، إلا ان موسكو لا تمارس دور التدخل المباشر والفعّال. بل تغتنم ظروف اخطاء الغرب، لتدخل منها بهدوء الى المنطقة، ولو عن طريق الحكومات وليس الشعوب والأحزاب كما حصل في مصر في موضوع بيع السلاح وبناء السد العالي، وكما حصل في سوريا في موضوع السلاح وبناء سد الفرات.

إن موسكو تدرك اهمية نفط الشرق الأوسط واسواقه للمعسكر الرأسمالي، وتدرك ان الصراع المباشر معه يعني حربا عالمية؛ ولذلك، وقبل ان يكون في نية موسكو مواجهة احتمال حرب عالمية من خلال تصرفاتها، فانها لن تقدم على اي فعل في الشرق الأوسط، لأن خروج الغرب منه لصالح الاتحاد السوفياتي يعني الحرب العالمية قبل هذا الخروج، في ظل القوة الحالية العسكرية لواشنطن، يضاف الى ذلك ان وجود اسرائيل والصراع

العربي ــ الاسرائيلي الذي هو في حقيقته صراع العرب مع اميركا والغرب، كفيل بأن يقدّم لموسكو كل الفرص لزيادة نفوذها كدولة وليس كعقيدة في المنطقة، وان كان هذا سيؤدي في المدى القادم الى بناء قاعدة حزبية شيوعية واشتراكية عريضة في المنطقة، تنمو من خلال الأوضاع الاقتصادية، وتطورات الموقف الأميركي لصالح اسرائيل بشكل يجعل العداء لسياسة اميركا ومعسكرها موجودة في عقول الجماهير وضمائرها وليس لدى المفكرين والسياسيين فحسب.

(ز) ان هذه السياسة، بمجملها، والتداخل بين المبادىء والمصالح، جعلا موسكو منافسة لأميركا في انشاء اسرائيل كدولة، وفي تأمين السلاح لها في عام ١٩٤٨، وفي استمرار تمسّكها بوجود اسرائيل وبأمنها، ولكن تطور الظروف جعلها ايضا تؤيد نضال شعب فلسطين، واقامة دولة فلسطينية مستقلة له، من منظور ان الحل النهائي للصراع، سيقع عند انتصار الاشتراكية في المنطقة (!!) ولكن موسكو في موقفها هذا تنطلق من استراتيجية:

١ ــ تأمين تسوية سلمية للصراع، وعدم تشجيع اي طرف عربي باللجوء الى الحرب، إلا في حالة الدفاع وضمن حدود ١٩٦٧ اذا كان ذلك ممكناً.

٢ ــ ان تكون طرفاً في التسوية مع اميركا حتى تكون طرفا في المنطقة ايضا، وهذا ما ترفضه اميركا بشكل قطعي حتى الآن.

٣ ــ ان لا يتطوّر موقف موسكو في حالة قيام حرب عربية اسرائيلية الى مستوى المواجهة المباشرة العسكرية مع واشنطن. واعتبار التسليح السوفياتي، لسوريا حاليا ومصر سابقاً، هو لتقوية الموقف الدفاعي ولتقوية الموقف التفاوضي.

٤ ــ الفلسطينيون: شعب فلسطين، شعب مسالم، لم يسجل التاريخ ان قام بحرب عدوانية خارج حدوده، وان كان التاريخ قد سجل باستمرار نضالا فلسطينيا عبر التاريخ لمقاومة الغزاة. كما ان هذا الشعب ينتمي الى الأمة التي قدّمت للعالم اديانها الثلاثة. وعندما ساد الاسلام الشعب العربي، ومنه الفلسطينيون، اصبح من واجبهم ومسؤوليتهم الدينية والحضارية حماية المسيحية واليهودية واحترامهما في بلادهم. كذلك لم يسجل التاريخ موقفا فلسطينيا ضد احد فكريا او عمليا بسبب العنصر او الدين او اللون، بل ان الأديان الثلاثة، لم يعرف اصحابها التعايش والسلام كما عرفوه في فلسطين.

هذه محصلة الواقع الحضاري لهذا الشعب الذي فرضت عليه الجغرافيا السياسية، ان تكون بلاده دائما هدفا من اهداف الدول الكبرى.

إن قيام اسرائيل عام ١٩٤٨ على ٨٤٪ من ارض فلسطين، واحتلال بقية فلسطين في حرب ١٩٦٧، وتحوّل هذا الشعب الى لاجئين ومشردين خارج وطنهم وتحت سلطة الاحتلال في ٢٦٪ من وطنهم، امر يمثل اقصى درجات الاضطهاد والقسوة التي شملت شعبا بكامله، تحوّل بسبب هذا الواقع الى افراد بدون هوية او مواطنية، او فقدوا الاطار

العملي والفكري لممارسة حياتهم وفق قيمهم المجتمعية، وبالتالي الانتماء الى الهوية الحضارية العربية التي ينتمون تاريخيا اليها.

اما العرب... فان ضياع فلسطين يعني هزيمة قومية عسكرية وحضارية لهم، لما تمثله فلسطين من موقع جغرافي وحضاري في التاريخ العربي، فضلا عن كونها جزءا من الوطن العربي وفي موقع القلب من هذا الوطن، كما ان الوجود الاسرائيلي الصهيوني العنصري العدواني الغريب، يعني تحويلهم، لمواجهة اخطاره، عن كل آمالهم في تحقيق التقدّم السياسي (بالوحدة) والحضاري والاقتصادي والعلمي.

ولذلك، كان من الطبيعي جدا، ان يرفض الفلسطينيون والعرب، ومعهم العالم الاسلامي، الوجود الاسرائيلي، ويطالبون ويعملون لتحرير فلسطين واستعادة هويتها العربية.

إلا ان العمق الانساني في الثقافة العربية، ومنها ثقافة شعب فلسطين، فضلا عن الادراك الواعي للطبيعة الدولية للصراع، جعل الفلسطينيين في تنظيمهم لأنفسهم وبدء نضالهم في ١٩٦٥/١/١، يتبنون هدفا يمثل اعمق درجات الوعي الانساني، فحدّدوا أهدافهم بـ:

١ ــ عودة اللاجئين الفلسطينيين الى بيوتهم وديارهم.

٢ ــ المحافظة على وحدة التراب الفلسطيني في ظل دولة فلسطينية ديمقراطية علمانية، بدون صهيونية، ويعيش فيها اتباع الأديان الثلاثة كمواطنين متساوين في الحقوق والواجبات والمواطنية امام القانون.

٣ ــ ثم وافقوا على قيام دولة فلسطينية على اي جزء يتحرر من الأرض الفلسطينية، على ان لا يكون ذلك حائلا دون العمل على تحقيق توحيد فلسطين في دولة ديمقراطية واحدة، بالوسائل الديمقراطية، اذا لم يقف الطرف الاسرائيلي عقبة امام ذلك.

٤ ــ ان مسؤوليتهم في تحرير اليهود من الصهيونية لا تقل اهمية عن تحرير المانيا من النازية، لأن ذلك هو الطريق الى انقاذ اليهود في فلسطين من مصير الهزيمة التي ستكون مأساة كمأساة عام ١٩٤٨ التي وقعت على شعب فلسطين.

اما وسيلة تحقيق هذه الأهداف فلسطينيا، فهي النضال المسلح الى ان يصبح تحقيق هذه الأهداف بالأسلوب السلمي امرا قابلا للتحقيق.

ان الفلسطينيين يلاحظون، بكل دهشة والم وانزعاج وغضب، كل ما سبق ذكره. ان استمرار قيام مشكلة اللاجئين بدون عودتهم الى وطنهم، واستمرار الاحتلال الاسرائيلي لفلسطين لا يمكن إلا وان يخلق حالة حادة جدا من الألم التي لا يمكن إلا وان تدفع، كنتيجة طبيعية وحتمية، الى العنف والتنظيم والنضال حتى يستعيدوا حقوقهم.

كما ان هذا كله يجعل قضية السلام في الشرق الأوسط تنطلق من فلسطين بتحقيق العدالة لهذا الشعب الذي يدفع بالقهر فواتير الصراع الدولي وجرائم لا علاقة له بها من

قريب او بعيد، فضلا عن ادراكه بأن مخطط قيام اسرائيل بدأ قبل حوالي ١٠٠ سنة من الموقف النازي الحاد في عدائه لليهود.

٥ ــ **العرب**: ان الشعب العربي، في كافة الدول العربية، على مستوى الجماهير والقادة السياسيين والفكريين يدرك الحقائق التالية:

١ ــ ان الغرب قد خدعه في الحرب العالمية الأولى، ومزق بلاده الى دول عدة، ولم يف بأي من وعوده التي على اساسها وقف العرب الى جانب (الحلفاء) في هذه الحرب، وبخاصة ما يتصل بالاستقلال الوطني لدولة واحدة تشمل ما يعرف حاليا بالعراق وسوريا وفلسطين ولبنان والأردن على الأقل.

٢ ــ ان قيام اسرائيل تم بفعل الدول الكبرى وقوتها، وبخاصة الدول الغربية التي خططت ونفذت في وقت كانت فيه الدول العربية عاجزة تماما عن مواجهة هذا المخطط بسبب سيطرة بريطانيا وفرنسا واميركا على الدول العربية، بشكل او بآخر، وبخاصة بما يتصل بالقوة العسكرية العربية والقرار السياسي العربي وعوامل التمزيق والعزل الذي مارسته دول الحماية والانتداب والاحتلال على الدول العربية.

٣ ــ ان العالم الغربي، الأوروبي والأميركي، منذ الربع الثاني من القرن التاسع عشر، وهو يحتل العالم العربي جزءا بعد الآخر، ويفرض عليه ثقافته وافكاره وقوانينه بهدف تغيير بنيته الحضارية، وتحقيق انسلاخه عن حضارته وتراثه، بشكل اصبح فيه عالما يعيش حالة انعدام وزن حضاري وفكري ذاتي. وهذا الوضع، يجعل عادة اصحابه في موقف العجز المطلق في مواجهة التحديات الخارجية، وكان اكبرها بالنسبة للعالم العربي:

(أ) قيام اسرائيل.

(ب) استمرار عملية التجزئة السياسية وما تبعها من تناقض قانوني وفكري في حياته المجتمعية.

(ج) قيام الأحزاب السياسية المنطلقة فكريا من فكر غير عربي؛ مما عطّل قدرتها على التفاعل مع جماهيرها، ومن ثم عطّل قدرتها على قيادة هذه الجماهير.

بعد الحرب العالمية الثانية، وبعد كارثة فلسطين بشكل خاص، اخذت حركة الوعي العربي على الذات الحضارية العربية، وعلى الواقع السيء الذي اوجده الاستعمار، تنمو وتتسع وبدأت تتبلور مفاهيم الانتماء الحضاري العربي لدى الشعب العربي، واخذت حركة العودة الى الذات الحضارية العربية تتصاعد، وتتصاعد الى جانبها الرغبة في التقدّم المجتمعي والعلمي والانتاجي الصناعي والزراعي، وتحقيق الوحدة السياسية العربية. واخذ العرب يكتشفون على التوالي، بأن وجود اسرائيل وطبيعتها العدوانية التوسعية،يشكلان عاملا اساسيا في عوامل الارتباك في حركة التقدّم العربي، مما جعل موضوع اسرائيل، إضافة الى طبيعته العدوانية الجغرافية، يمثل عدوانا وتحديا حضاريين

لا بد من مواجهتهما على مدار حركة الزمن، حتى يتحقق الانتصار على هذا التحدي، الذي هو، في الوقت ذاته، تحدٍ غربي، بسبب طبيعة الدور الغربي والعلاقة العضوية الغربية مع اسرائيل منذ قيامها حتى الآن.

كذلك، فان الفلسطينيين والعرب يدركون ويلاحظون باستمرار:

١ ــ ان اسرائيل لم تتنازل، منذ الاعلان الرسمي عن قيام الحركة الصهيونية حتى الآن، عن اي جزء مهما كان صغيرا من طبيعتها واهدافها واستراتيجيتها واسلوب ممارستها لتحقيق اهدافها.

٢ ــ ان اسرائيل لا يمكن ان تتنازل عن شيء إلا بالقوة، سواء كانت قوة الحرب ام قوة ضغط الغرب وبخاصة اميركا عليها.

٣ ــ ان الغرب، واميركا، ينظران الى مصالحهما وينظمان سلوكهما وتعاملهما الاستراتيجي مع المنطقة من منطلق مصلحة اسرائيل: وجودها وامنها واقتصادها وقوتها العسكرية.

٤ ــ ان كل من لا يتكلم لغة الغرب السياسية والاقتصادية والاسرائيلية، فهو عدو يحارب بالسر وبالعلن. ان تصريحات السيد ريغان الأخيرة، في تبريره لصفقة الأواكس، وفي وصفه لأوضاع مصر والسودان وليبيا، وموقف الادارة الأميركية وقيادات الكونغرس ومجلس الشيوخ الأميركي من موقف الأردن والسعودية لرفضهما لاتفاقيات كامب ديفيد، لا يمكن تفسيره، إلا بالعبث الذي يوزّع الاتهامات والاهانات لعدم احتمال مجرد قول كلمة (لا) ولو بشكل مهذب، من أي من دول المنطقة، للمخطط الأميركي والقرارات والسياسة الأميركية.

٥ ــ ان كل الاتفاقيات الدولية ومقتضيات القانون الدولي، وقرارات الأمم المتحدة واتفاقيات جنيف واعلان حقوق الانسان، كل ذلك يتجمد اذا اتصل بحقوق شعب فلسطين، ويتحرّك بقوة اذا اتصل بمصلحة اسرائيل.

٦ ــ ان البراغماتية، التي تمثل محور التفكير الرأسمالي في العالم، تتوقّف عن الفعل عندما يتصل الأمر بشعب فلسطين او برغبات الشعب العربي بصفة عامة، ولذلك نرى ان هناك اصرارا غريبا من واشنطن واوروبا، على ان تبدآ في التعامل مع قضية فلسطين من النهاية، اي من الاعتراف وتطبيع العلاقات والسلام التعاقدي الذي يلزم العرب بضمان امن واقتصاد اسرائيل بتشغيل عمالها وتسويق انتاجها في اسواقهم، ومثل هذا التفكير في قضية كقضية فلسطين يعني احد امرين:

١ ــ اما الرفض الفلسطيني والعربي، وهو رفض يقوم على المصلحة وحقوق السيادة.

٢ ــ واما الاستسلام، وهذا يعني تفجير المنطقة في حروب اهلية وازدياد حجم الدكتاتورية المحلية والدولية لفرض الاستقرار (المؤقت) في المنطقة، بما يهدّد الأمن الاقتصادي والعسكري العالميين.

٧ ــ ان الديمقراطية التي يستعملها الغرب في مواقفه العلنية الاعلامية كدافع لتأييد اسرائيل، تتجمّد عندما تتصل بشعب فلسطين وبخاصة فيما يتصل بـ:

(أ) عدم الاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي لشعب فلسطين لأنها لم تأت بالانتخاب المباشر، ولا ادري كيف يمكن أن يقع الانتخاب المباشر في وضع كوضع شعب فلسطين الذي يعيش ثلثه تحت الاحتلال والباقي مشرّدا في كل بقاع الأرض، مع ان حجما هائلا من الديمقراطية قائم في منظمة التحرير الفلسطينية اذا ربط بطبيعة اوضاع شعب فلسطين، كما ان احدا من هذا الشعب، فردا او حزبا او هيئة او جماعة، لم يقل بعدم تمثيل المنظمة له.

(ب) عدم الاعتراف بحق تقرير المصير لهذا الشعب إلا بشروط تلغي ديمقراطية ممارسته.

(ج) مطالبة المنظمة بمواقف هي من ضمن سيادة الدولة، كـالاعتراف المسبق باسرائيل وحقها في الوجود، او موافقتها المسبقة على ان تكون جزءا من الأردن.

كذلك، فان العرب، ومنهم الفلسطينيون، يلاحظون ان وجود اسرائيل وطبيعتها العدوانية التوسعية، جغرافيا وحضاريا وبشريا، وطبيعة الدعم اللامحدود لها من قبل العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأميركية، هو الذي فرض على العرب البحث عن اصدقاء في المجتمع الدولي، يقدمون لهم العون السياسي والعسكري، وبذلك اصبحوا رغما عنهم جزءا من الصراع الدولي، كما اصبحت بلادهم بسبب ذلك مسرحا لهذا الصراع بأشكاله المختلفة، وبخاصة الصراع الأميركي السوفياتي؛ الأمر الذي يزيد في تعقيدات الصراع القائم في الشرق الأوسط.

طبيعة اسرائيل دولةً ومجتمعاً

ان كل ما هو قائم في اسرائيل، لا يخرج عن كونه وجودا مصطنعا لا يملك العناصر الذاتية، للوجود والاستمرار.

١ ــ ان توقف الغرب، واميركا بخاصة، عن تقديم المساعدات العسكرية والمالية (الف دولار لكل شخص في السنة) لاسرائيل، يكفي وحده لزوال هذه الدولة التي لا تمتلك مقومات الحياة الأساسية نوعا، ووفق الحد الأدنى كما، للاستمرار. ولا يوجد مثل واحد في التاريخ يدل على امكانية استمرار دولة تعتمد على المساعدات الخارجية بشكل حاد اقتصاديا وعسكريا.

٢ ــ ان قيام اسرائيل، وقع في آخر مراحل الاستعمار، وبالتالي فانها تفتقر الى عناصر الاستمرار الاستعماري الذي سبق وجودها، واصبحت تمثل موقفا مناقضا بشكل حاد لمسار التاريخ الحديث.

٣ ــ الطبيعة العنصرية والعدوانية الاستيطانية التوسعية للفلسفة الصهيونية التي تقوم عليها دولة اسرائيل، تفرض حالة من العداء لها والرفض لوجودها في قلب المنطقة

العربية المتناقضة معها في الفكر والثقافة والحضارة والمفاهيم المجتمعية والسياسية والاقتصادية.

٤ ــ ان الطبيعة العنصرية للمؤسسة الحاكمة الاسرائيلية، وهي فئة (الاشكناز) الروسية ــ الأوروبية ــ الأميركية التي تمثل اقل من ٣٥ ٪ من عدد السكان اليهود في اسرائيل، فرضت تعاملا عنصريا ضد الغالبية من اليهود العرب (السفارديم) الذين يمثلون ٦٥ ٪ من عدد السكان اليهود على الأقل. ان هؤلاء ممثلون في الوزارة والكنيست والوظائف العليا في الجيش والدولة بما لا يزيد عن ١٠ ٪ فقط، كما ان حياتهم الاجتماعية والتعليمية والوظائفية في مستوى متخلف جدا قياسا بأوضاع الآخرين(الأشكناز) أما في التعليم، فإن ١ ٪ من عدد من انهوا المرحلة الثانوية التعليمية، يدخلون الجامعات، بينما، تبلغ النسبة ٣٧ ٪.

٥ ــ ان التمييز في المعاملة ومستوى الحياة، لم ينحصر بين الاشكناز والسفارديم، بل تعدى ذلك ليشمل الموقف المعادي للمهاجرين الجدد من الأشكناز، وبخاصة القادمين من الاتحاد السوفياتي(*).

٦ ــ ان الهجرة اليهودية إلى اسرائيل، التي تمثل احد الأعمدة الأساسية لوجود اسرائيل واقتصادها، بدأت تجف وتكاد تنحصر في يهود الاتحاد السوفياتي. كما اخذت الهجرة اليهودية من اسرائيل تزيد. وفي عام ١٩٧٩، انخفض عدد سكان اسرائيل من اليهود بسبب الهجرة بنسبة ٢ ٪. وفي عام ١٩٨٠ بنسبة ٣ ٪، حسب الاحصائيات الاسرائيلية.

٧ ــ ان اكثر من ٦٠ ٪ من اليهود الذين يغادرون الاتحاد السوفياتي، يرفضون الذهاب الى اسرائيل. وهناك العديد من المنظمات اليهودية التي تؤمن بذلك، وتقدّم لهم الدعم حتى يستقروا في الولايات المتحدة او كندا او استراليا او اوروبا. والباقون الذين يذهبون الى اسرائيل، تقرر غالبيتهم مغادرة اسرائيل، وبخاصة اصحاب المؤهلات العالية.

٨ ــ ان نسبة الازدياد الطبيعي (بالولادة) في الأوساط اليهودية لا تتجاوز ١,٣ ٪.

٩ ــ ان انصهار اليهود الموجودين في اسرائيل، وبخاصة الاشكناز، فضلا عن الأشكناز والسفارديم، يمثل مشكلة بالغة التعقيد؛ وذلك بسبب اختلاف الانتماء العرقي والثقافي واللغوي للقادمين المهاجرين، وهذا هو السبب الذي جعل مؤسسة الجيش الاسرائيلي، مركزا اساسيا لتعليم اللغة العبرية لمختلف اليهود، فضلا عن انه بعد ٣٤ سنة من قيام اسرائيل وبعد ٦٢ سنة من بدء الهجرة المنظمة الى فلسطين، لا تزال اللغات الأصلية لمختلف الفئات اليهودية هي لغة البيت وليس اللغة العبرية.

(*) راجع كتاب: **وداعا يا اسرائيل**، *(Farewell Israil)*، الذي نشر في باريس من قبل احد المهاجرين السوفيات الذي غادر وعائلته اسرائيل، حيث يشرح مثل هذا التمييز بشكل تفصيلي. افرايم سيفيلا، **وداعا يا اسرائيل**، (ترجمة الطيب الرباحي ونضال المرسوحي)، بغداد: وزارة الثقافة ودار الرشيد، ١٩٧٩.

١٠ ــ بالرغم من المساعدات الألمانية، السابقة، والمساعدات الأميركية اللاحقة، والمستمرة لاسرائيل والتي تبلغ ثلاثة مليارات دولار من الحكومة الأميركية، وحوالي مليارين من التبرعات وفق قانون الاعفاء الضريبي الأميركي، بالرغم من ذلك فإن:

(أ) ديون اسرائيل بلغت اكثر من ١٨ مليار دولار، وهي في ازدياد.

(ب) قيمة العملة الاسرائيلية تخفض رسميا بمعدل ½٪ الى ½١٪ شهريا. اما بشكل واقعي، فان قيمة الليرة الاسرائيلية تنخفض سنويا بنسبة ٩٤٪ بالنسبة للدولار و ١٠٤٪ بالنسبة للاسترليني. ان الليرة الاسرائيلية التي كانت تساوي دينارا اردنيا عام ١٩٤٨، اصبحت الآن لاتساوي اكثر من ½٣٣ من الدينار الأردني.

(ج) ان نسبة التضخم في اسرائيل بلغت مؤخرا ١٥٠٪؛ وهي نسبة فريدة بالنسبة لنسب التضخم في العالم، وحتى في تاريخ التضخم في هذا القرن.

١١ ــ ان نسبة من يدخل الجامعات من الطلبة الاسرائيليين لايتجاوز ½٪ من عدد السكان.

١٢ ــ ان الموارد الطبيعية في فلسطين، لايمكن ان تنشىء مجتمعا صناعيا، لأن هذه الموارد شبه معدومة باستثناء الفوسفات والنحاس، كذلك لايوجد اي مصدر للطاقة (الفحم، تساقط المياه، النفط، الغاز) وهذا يعني ان الصناعة ستقوم على استيراد الطاقة والمواد الخام من الخارج، ومثل ذلك يجعل كلفة الانتاج عالية بالنسبة للسوق الأوروبية والانتاج الأوروبي والياباني. والوسيلة الوحيدة لتنمية الصناعة الاستهلاكية هي انفتاح اسواق الشرق الأوسط امامها، وهذا يستحيل تحقيقه مع الصهيونية. ومن هنا، نستطيع ان نفهم السبب الكامن وراء:

(أ) قيام اميركا واسرائيل، بفرض شرط علاقات السلام الطبيعية، وشرط تطبيع العلاقات الثقافية والاقتصادية في الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي في كامب ديفيد، والاصرار على هذين الشرطين عند الحديث على السلام في الشرق الأوسط، مع اي طرف عربي.

(ب) الاتفاق الأميركي ــ الاسرائيلي على انشاء الصناعة العسكرية في اسرائيل، لتقوم ببيع الانتاج الى بلدان العالم الثالث، بدلا من التعامل الأميركي المباشر مع هذه البلدان.

(ج) الدور الذي قامت به المؤسسات الاسرائيلية ــ الأميركية المشتركة في فتح الأسواق الاستهلاكية للصناعة الأميركية، لتحل محل الانتاج الأوروبي في افريقيا منذ عام ١٩٥٦، ثمنا لفتح خليج العقبة امام الملاحة الاسرائيلية.

١٣ ــ ان سياسة التطبيع الاقتصادي في الاتفاق المصري ــ الاسرائيلي مقترنة بسياسة الانفتاح الاقتصادي التي تبناها السادات، وجهت وستستمر في توجيه الضربات للرأسمال المصري الصناعي الوطني وللانتاج الزراعي المصري، بما يكتّل الرأسمالية

الوطنية والفلاحين والعمال ضد الاتفاق، ويجسّد امام العالم العربي حقيقة الأخطار الكامنة وراء ذلك على مجتمعاتهم ومشاريع التنمية الخاصة بهم، وما يترتّب على ذلك من ارتباك سياسي ومجتمعي في مجتمعاتهم.

١٤ ــ القوة العسكرية الاسرائيلية مرتبطة بشكل شامل بأميركا، ومثل ذلك لا يمكن ان يستمر الى الأبد، فطبيعة الحياة هي التغيير والتطوّر المستمرين.

١٥ ــ التفوّق العلمي الاسرائيلي بالنسبة للمنطقة في طريقه الى الانحدار الحاد سواءً في المجال العسكري او الاقتصادي او العلمي.

١٦ ــ انتشار المافيا المنظمة والفساد في السلطة والعلاقات المجتمعية، والتعدّد الانقسامي غير الطبيعي للأحزاب التي زاد عددها عن ٢٣ بالنسبة لعدد السكان الذي هو اقل من ثلاثة ملايين ينبىء بتفسّخ اجتماعي متسارع داخل التجمع البشري الاسرائيلي، الذي لم يرتق، حتى الآن، وفي المستقبل المنظور، الى مستوى المجتمع الطبيعي.

١٧ ــ ان الهزيمة الاستراتيجية العسكرية لاسرائيل في حرب ١٩٧٣، والانقاذ الذي وقع لها من خلال واشنطن، أديا الى:

(أ) الاحساس، على مستوى الفرد، بأن بقاء اسرائيل مرهون بالدعم الأميركي.

(ب) الغى فكرة التفوّق العسكري الاسرائيلي المطلق والأبدي، الذي كان يمثل قناعة لدى الفرد في اسرائيل.

(ج) اربك فكرة الايمان الثابت بإمكانية تحقيق التوسع بما يحقق وجود اسرائيل القادرة، على تأمين متطلبات حياتها الاجتماعية بقوتها الذاتية والنتيجة نفسها وقعت من انخفاض الهجرة الى اسرائيل، وزيادة الهجرة منها، بما ادى الى انخفاض في عدد اليهود لأول مرة منذ عام ١٩٢٠.

إن هذه الظواهر تعني ارتباكا حادا في حركة الفعل المجتمعي واخفاقا حادا لديناميكية هذا الفعل باتجاه الأهداف التي تحرّك ارادة وادوات الفعل في المجتمعات، خصوصا اذا اقترن ذلك بما بدأ يظهر لدى اليهود في العالم، بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية من انقسامات حول مستقبل اسرائيل (المهدّد بالخطر)، وضرورة إحداث تغيير في الموقف اليهودي والصهيوني من شعب فلسطين وطبيعة اسرائيل العسكرية. ان مثل هذا الموقف اخذ يظهر من قبل زعماء صهاينة مرموقين مثل ناحوم غولدمان والحاخام آلربيرغر، وغيرهما.

طبيعة الموقف والمستقبل الفلسطيني والعربي

ان كل هذه العوامل والظواهر القائمة داخل اسرائيل، والتي تمثل مؤشرا بالغ الوضوح الى الانحلال والضعف المتوالي لاسرائيل كدولة وكمجتمع، غير قائمة في الواقع العربي الذي يتطوّر بسرعة نحو: العلم، والقوة الاقتصادية والعسكرية والمجتمعية. فالعرق

واحد واللغة واحدة، والثقافة واحدة والامكانيات للتقدّم العلمي والصناعي والعسكري هائلة، بغض النظر عما يظهر من ضعف في القيادة السياسية المجتمعية في هذه المرحلة؛ وهو ضعف مؤقت، نتيجة التحوّل القائم في المجتمع العربي باتجاه استعادة شخصيته الحضارية والفكرية والمجتمعية بالتحرّر من كل ما فرض عليه من قبل الغرب من قوانين وافكار، خلال المائة وخمسين سنة الماضية.

اما بالنسبة للفلسطينيين، فان بعض الحقائق التي سنوردها، تظهر مستقبل هذا الشعب ودوره.

١ ــ ان نسبة طلبة الجامعات من الفلسطينيين تبلغ ٢٪ من عدد الفلسطينيين.

٢ ــ ونسبة تزايدهم الطبيعي تبلغ ٤,٨٪. ان عدد العرب الذين استطاعوا البقاء في اسرائيل عام ١٩١٨ كان ١١٢ الف نسمة، واصبح، في عام ١٩٨٠؛ ستمائة الف نسمة، اي انهم تضاعفوا خمس مرات في ٣٢ سنة، واصبح عدد العرب في الجليل الغربي ٥٢٪ من عدد سكان هذه المنطقة.

٣ ــ ان الفلسطينيين يمتلكون الفائض البشري المتعلم الذي سيحتاجه العرب، وبخاصة دول النفط الى عشرات السنين القادمة؛ وهم يشاركون في كل مجالات التنمية القائمة في الوطن العربي (٧٥ الف معلم ــ ٢٣ الف مهندس، ١٤ الف طبيب، فضلا عن المستشارين الماليين والاقتصاديين، والاداريين ورجال الأعمال والمحامين).

ان مثل هذا الوضع الصحي على المستوى البشري والمجتمعي، وعلى مستوى الدولة الفلسطينية المستقلة القادمة، لن يحتوي على عوامل التفكك والتدمير الذاتي القائمة في دولة اسرائيل، وانما سيجعل من شعب فلسطين عنصر استقرار وتقدّم في المنطقة، اذا تم الوصول الى حل عادل لقضيته واستعادة عادلة لحقوقه الوطنية.

كما ان هذا الاصرار الحاسم لدى شعب فلسطين وقيادته (منظمة التحرير الفلسطينية) على النضال من اجل استعادة حقوقه واقامة السلام القائم على العدل في فلسطين وفي الشرق الأوسط، وما حققه من انتصارات سياسية على مستوى المسرح العالمي الرسمي والشعبي في تأييد قضيته، ونمو وتبلور الفهم والتأييد لحقوقه ونضاله، ان ذلك كله مؤشر واضح ايضا على حتمية نجاح شعب فلسطين ومعه الأمة العربية واصدقاؤه في العالم، في تحقيق اهدافه العادلة مهما طال الزمن النضالي لذلك.

محصلة الواقع القائم

ان الخلفية المتصلة بقضية فلسطين وقيام اسرائيل واهدافها، واهداف كل الأطراف المشاركة في الصراع ووسائلها، وما يتصل بالطبيعة الدولية للصراع التي فرضتها السياسة الدولية ولم تفرضها القضية الفلسطينية، كحالة عدوان على شعب فلسطين، ان هذه الخلفية التي اشرنا اليها بالايجاز الذي يسمح به الوضوح المطلوب للفهم المعقول، تجعلنا قادرين على تقديم صورة على شكل نقاط لمحصلة الواقع القائم بالنسبة لقضية

فلسطين في مجال الصراع الفلسطيني ــ الصهيوني والعربي ــ الاسرائيلي، والدول الكبرى كما يلي:

١ ــ تمسّك اسرائيلي متعجرف بالفلسفة الصهيونية واهدافها ووسائلها يزيد من حدتـه:

(أ) القوة العسكرية والدعم الاقتصادي اللامحدود الذي تقدّمه لها اميركا، بما يجعل منطق القوة هو المسيطر على التفكير الصهيوني.

(ب) تبني اميركا واوروبا للمنطق الاسرائيلي للسلام وبخاصة موضوع تطبيع العلاقات والاعتراف، وعلاقات سلام طبيعية وتعاقدية.

٢ ــ رفض اميركا شبه الكامل ومعها الغرب للمنطق العربي والفلسطيني السياسي وحتى المجتمعي، وكذلك رفض اللغة المشتركة والاصرار على اللغة الأميركية.

٣ ــ رفض الالتزام بأي قرار ولو كان في اصله اميركيا، سواء في الأمم المتحدة او في القانون الدولي فضلا عن ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان، واتفاقيات جنيف، اذا مس بشكل مباشر او غير مباشر المفاهيم والأهداف الاسرائيلية وبخاصة اذا كان لمصلحة الشعب الفلسطيني ولو بشكل جزئي.

٤ ــ الاصرار الأميركي على السيطرة والاحتكار لشؤون الشرق الأوسط، بما يجعل المنطقة ساحة للصراع والاستقطاب بين الدول الكبرى. وفي هذا تناقض مع الأهداف العربية وتناقض مع متطلبات السلام العالمي.

٥ ــ اصرار اميركا على اعتبار الاتحاد السوفياتي خطرا مباشرا في الشرق الأوسط، وبناء سياستها في التعامل على هذا الأساس، بما يجعل من اسرائيل قاعدة عسكرية عدوانية تزيد في حدة توتر الأوضاع في المنطقة. وذلك في الوقت الذي لا يرى العرب اي صدق او حقيقة لهذا الخطر السوفياتي عليهم، ويلمسون يوميا الخطر الاسرائيلي على حياتهم واستقلالهم، وحتى على وجودهم.

٦ ــ رفض اميركا بخاصة، ادراك حقيقة التطورات المنتظرة على صعيد النظام الاقتصادي العالمي الذي يفرض الاتجاه الى تعاون الشعوب وتعايشها الاقتصادي والمجتمعي، ويتعارض مع فكرة الاحتكار الدولي، التي هي في طريقها لتصبح من تاريخ حقبة على وشك الانتهاء.

٧ ــ وضع عربي غير موحّد، فاقد الى حد ما لفاعليته، بسبب تناقض اسلوبه، مع متطلبات التعامل الدولي التي تقوم على المقايضة التي تحدد حجومها القوة الذاتية للأطراف ذات العلاقة، فضلا عن الخلافات القائمة من خلال الانقسام العربي الرسمي بين واشنطن وموسكو.

٨ ــ تحوّل جزئي في الموقف الأوروبي من منطلق مصالحه الاقتصادية، ولكنه في النهاية موقف عاجز عن الفعل والحركة المستقلة عن اميركا.

٩ ــ اصرار فلسطيني على النضال حتى استعادة الحقوق، مدعوم بكتلة فخمة من الأصدقاء في العالم العربي والاسلامي والأفريقي والاشتراكي ودول عدم الانحياز.

١٠ ــ تحوّل متواصل لمصلحة شعب فلسطين ونضاله وفهم متطور لحقوقه ودعم متنام لمواقفه في مجال:

(أ) الأمم المتحدة ومؤسساتها.
(ب) الرأي العام الدولي والشعبي.
(ج) المنظمات الدولية الاقليمية المختلفة.
(د) الرأي العام الغربي بشكل بطيء ولكنه ايجابي.

١١ ــ رفض اميركا والغرب الاستفادة من فشل اتفاقيات كامب ديفيد، حتى في موضوع الاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية، ورفضها الاعتراف بالمعاني السياسية الحقيقية الكامنة وراء اغتيال الرئيس السادات، والاصرار على اتباع نفس النهج والسياسة: اي فرض الحلول، والبدء فيها فكرا وعملا من النهاية وليس من البداية.

١٢ ــ ان عمق مأساة الشعب الفلسطيني، واحساسه والعرب، فكريا ونفسيا، بحجم هذه المأساة وخطورتها على مستقبلهم السياسي والاقتصادي والحضاري، يجعل من المستحيل عليهم التعامل مع قضية شعب فلسطين من قاعدة الأمر الواقع، والغاء العامل النفسي والقومي من فكرهم ووجدانهم وفعلهم المادي والفكري. وهذا ما ترفض اميركا والغرب ادراكه او التعامل معه.

١٣ ــ عدم ادراك اميركا والغرب، او ادراكهما ولكن ضمن إطار عدم الاكتراث لحقيقة الرأي العام الفلسطيني والعربي المناهض والمعادي والرافض للسياسة الأميركية في الشرق الأوسط وتوريطه في الصراع الدولي بصفة عامة، وقضية فلسطين بصفة خاصة، والاصرار على التعامل مع الأنظمة العربية الصديقة، بما يتناقض مع هذا الموقف الجماهيري شبه الاجماعي، وما يترتب على هذه السياسة من اضطرابات وعدم استقرار سياسي ومجتمعي داخل المنطقة بما يعرّضها الى الانفجارات وبالتالي الى زيادة حدة الصراع الدولي في المنطقة، والأخطار المترتبة على ذلك بالنسبة للسلام العالمي الاقتصادي والعسكري.

١٤ ــ رفض اميركا والغرب، القبول برغبة العرب، بعدم الانحياز الى اي معسكر دولي، وعدم حاجتهم اصلا الى مثل هذا الانحياز، وان الانحياز الحاصل في المواقف العربية لهذا المعسكر او ذاك، امر فرضته طبيعة متطلبات الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وعدم تقديم حل عادل لقضية فلسطين، وان مثل هذا الانحياز، لا يخدم السلام العالمي الاقتصادي والعسكري،ويزيد في حدة الاستقطاب وما يترتب عليها من تمزق عربي.

لقد وصل سلوك اميركا ومعسكرها الى درجة، ان اخذ الرأي العام يرى، ان هذا السلوك، يستهدف تحقيق ما هو قائم من ازدواجية الاستقطاب للمعسكرين الدوليين، لاتخاذ ذلك ذريعة في الاستمرار في دفع الأوضاع الى الأسوأ، وفي تعزيز المشروع

الاقتصادي العسكري الاسرائيلي الأميركي على حساب المصالح العربية واهدافها في التحرر والتقدّم والسلام.

ان النتيجة المترتبة على ذلك بالنسبة لمستقبل السلام في الشرق الأوسط تقود الى القناعة باستحالة الوصول الى السلام الشامل او الجزئي بالمفهوم الأميركي ــ الاسرائيلي، لأن هذا السلام، الذي هو في الحقيقة امن مفروض (Forced securiety)، وليس سلاما، يمثل قهرا للارادة العربية وارباكا لكل تطلعاتها السلمية المستقبلية، ويبقيها في دوامة الصراع الداخلي والخارجي. كما انه يفتقر إلى عنصر العدالة والاستمرارية ويتّسم بإهماله العامل النفسي ــ القومي، الذي لا يمكن تجاهله، في موضوع قضية فلسطين، وبالتزامه الاحتكاري بالمصلحة الغربية ومحورها المصلحة الأميركية ــ الاسرائيلية، من منظور اناني، احادي الجانب في التفكير والممارسة والنتائج.

متطلبات السلام في الشرق الأوسط

ان السلام... والاستقرار القائم على السلام، لايتحققان إلا بأفكار وممارسات تتضمن:

(أ) اكبر قسط من فهم المشكلة وابعادها وخلفياتها، وحجم الاعتداء الكامن فيها، وحجم مأساة المعتدى عليه بسببها.

(ب) تحقيق اكبر قسط من العدالة في حل المشكلة، لتحقيق الاستمرارية في تحقيق الأهداف النهائية المطلوبة.

(ج) ان مركز التفكير في الحل، لابد ان ينطلق من رفع الظلم، وليس من تكريسه الجزئي او الكلي.

(د) عدم فرض لغة المعتدي في الحل، والتفاهم بلغة مشتركة، تتميز فيها حقوق المعتدى عليه.

(هـ) اعتماد مرجع واحد في الحل. وفي القضايا الدولية المعقدة كقضية الشرق الأوسط وقضية فلسطين، فان المرجع الوحيد المقبول هو الشرعية الدولية المنطلقة من ميثاق الأمم المتحدة وقراراتها واعلان حقوق الانسان واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي، وآراء محكمة العدل الدولية.

هذا من حيث المبادىء العامة. اما من حيث التخصيص بالنسبة للشرق الأوسط، فمن كل ما سبق واحتوته هذه الورقة، يظهر تماما، ان السلام في الشرق الأوسط يرتبط بمشكلتين اساسيتين او محوريتين.

الأولى: هي علاقة وسياسة المعسكر الرأسمالي الصناعي الغربي الذي تقوده الولايات المتحدة بمنطقة الشرق الأوسط ككل، بما في ذلك انعكاسات الصراع الدولي واستقطاباته على المنطقة. والأمر نفسه ينطبق على المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد

السوفياتي، مع ادراك الفارق الكبير بين المعسكرين بالنسبة للشرق الأوسط على مستوى الحركة السياسية والاقتصادية والعسكرية على الأقل.

الثانية: قضية فلسطين التي يمثل حلها، تحقيق تخفيض حاد جدا في حدة مضامين ما يتصل بالمعسكرين في الشرق الأوسط؛ لأن اقل ما يحققه مثل هذا الحل هو اضعاف شديد لعملية الاستقطاب الدولي لدول المنطقة.

ومع انني اشرت الى موضوع الشرق الأوسط ككل، إلا ان هذا لا يعني ان له الأهمية الأولى على قضية فلسطين، بل ان المنطلق الطبيعي في عملية السلام، هو الحل العادل لقضية هذا الشعب، وان كان عدم حلها، كما يظهر بوضوح، هو جزء من عملية الوصول بالشرق الأوسط الى ما هو عليه.

ان مثل هذا التفكير اذا تحقق، يتطلب ما يلي:

(أ) على المستوى الأميركي ــ الاسرائيلي والأوروبي:

١ ــ التخلي عن اسلوب الاحتكار والفرض الدكتاتوري الذي تمارسه حكومة واشنطن والتحوّل الى لغة التعايش والفهم المشترك لآمال الشعوب.

٢ ــ ادراك مرحلة النهوض الحضاري العربي وما يقترن بها من رغبة عارمة وعميقة في التحرر الكامل واستعادة الهوية الحضارية العربية للأمة العربية، لتمارس دورها الطبيعي في السلام العالمي والتقدّم الانساني.

٣ ــ ادراك نتيجة التجربة للمائة وخمسين سنة الماضية؛ حيث استعصت جماهير الأمة العربية على الرأسمالية والشيوعية، لأنها امة تمتلك دورا وقدرة ابداع تاريخي حضاري، لم تلبس في تاريخها ثوب اي حضارة غير حضارتها.

٤ ــ ادراك عدم قناعة العرب بالخطر السوفياتي، وان الخطر الوحيد الذي يراه العرب هو الخطر الاسرائيلي الصهيوني.

٥ ــ التعامل مع الحقيقة التي يعرفها الغرب، وبخاصة اميركا، بأن مشروع اسرائيل الاقتصادي والعسكري، هو مشروع مؤقت لا يملك اي مقومات للإستمرار، ويقوم على قاعدة من الرمال المتحركة، ينهار عند اي تغيير في موازين القوى الدولية، وإلا فانه سينهار بطبيعة محتواه وما فيه من مقومات الانتحار الذاتي مع الزمن، وهو ليس زمنا طويلا جدا.

٦ ــ ان احتكار منطقة الشرق الأوسط من قبل قوة كبرى، او القوى الكبرى، لا يخدم السلام لا في الشرق الأوسط ولا في العالم، وهذا يتطلب الابتعاد الكامل عن فرض اي سيطرة عسكرية او اقتصادية من خارج المنطقة عليها او على جزء منها.

٧ ــ التعامل مع الشعب الفلسطيني عبر قيادته الرسمية الشرعية تعاملا ينطلق من قواعد الفهم الصحيح والعدالة، وان السلام في الشرق الأوسط لا يتحقق بدون حل عادل لقضية فلسطين واستعادة شعبها العربي لحقوقه الوطنية.

(ب) على مستوى المعسكر الاشتراكي بقيادة الاتحاد السوفياتي:

١ ــ ان ممارسة الاتحاد السوفياتي، حتى الآن، تمثل ردود فعل للسياسة الغربية في منطقة الشرق الأوسط وما يترتب على هذه السياسة من ردود فعل عربية لدى الجماهير العربية قاطبة وبعض الأنظمة العربية.

٢ ــ ان حدة الصراع الأميركي ــ السوفياتي، تنخفض الى الحد الأدنى اذا تحققت النقاط الواردة بشأن سياسة اميركا في المنطقة التي ذكرناها في الصفحات السابقة.

(ج) على المستوى العربي:

ان العرب يتحمّلون مسؤولية خاصة في ما يتصل بخلافاتهم السياسية والمجتمعية، بغض النظر عن سياسة اميركا والغرب في هذه الخلافات. ان المنطق الطبيعي ان يستعمل العرب كل ما لديهم من امكانات لفرض مصالحهم، ومن قاعدة متطلبات السلام العالمي في سياستهم الدولية، ومن المؤسف ان هذا لم يتحقق حتى الآن بالحجم والفاعلية المطلوبين، وان كانت المؤشرات تشير الى ان العرب يسيرون في هذه الطريق. كذلك، فانه من المنطق الطبيعي، ان تدافع اية امة عن سيادتها على وطنها ومحاربة من يحتل هذا الوطن اوجزءاً منه، وابرز هذا الاحتلال هو الوجود الاسرائيلي في فلسطين. ان مثل هذه الحرب، ستمارسها اية دولة في العالم اذا وقع عليها ما وقع على شعب فلسطين من عدوان؛ فهي حرب عادلة بأي مفهوم قانوني او حقوقي لمعاني الحروب العادلة عبر التاريخ. ولكن الخلل القائم في ميدان القوى للأسباب الذاتية والخارجية التي اوضحناها، يفرض على العرب اتباع سياسة المراحل في النضال، بما في ذلك قضية فلسطين، وهم بهذا مقتنعون، ويتميزون عن غيرهم، بالبعد الانساني القائم في اهدافهم بالنسبة لقضية فلسطين واليهود الموجودين في فلسطين، ويشاركهم في ذلك الشعب العربي الفلسطيني، الذي ينتمي الى هذه الثقافة.

فإذا اصرت اسرائيل واصرت اميركا ومعها المعسكر الغربي على الاستمرار في سياستها التي اوضحناها، فلا خيار امام العرب، ومنهم عرب فلسطين، إلا الحل العسكري عبر عملية استعداد طويلة وفاعلة، يقترن معها استعمال امكانات العرب الأخرى. فاما ان يقبل العالم الغربي بالتعامل مع العرب على اساس المصالح المشتركة بمفهوم عادل، وإلا فعلى العرب اتباع اسلوب تهديد المصالح الغربية بشكل فعلي.

(د) على المستوى الفلسطيني:

ان احدا لا يستطيع ان ينكر على شعب فلسطين عظمته. انه شعب عظيم في ارادته النضالية وقدرته اللامحدودة على العطاء والتضحية والنضال من اجل الوصول الى اهدافه المشروعة، بما لا يقبل اي شك، والعادلة بما لا يقبل التردد. إلا ان عظمة هذا الشعب الحضارية، تتجلى في عمق فكره ونظرته الانسانية، ورفضه للعدوان وقدرته على ممارسة العدالة والرحمة مع غيره. ان احدا لا يستطيع ان يلوم شعب فلسطين او ينكر عليه ممارسته لكل انواع النضال، بما في ذلك النضال المسلح لتحرير وطنه والعودة اليه،

ولاستعادة واقعه كشعب ومجتمع ودولة بمواطنية تنتمي الى تراثه وهويته الحضارية. لقد ثبت، بما لا يقبل الشك، انه بمقدار ما تطلّع شعوب العالم، ومنها شعوب اميركا واوروبا على حقائق مأساة هذا الشعب واهدافه النضالية بمقدار ما تعطيه من الدعم والتأييد، والموقف نفسه ينطبق على العديد من البرلمانيين الغربيين غير المرتبطين مصلحيا باسرائيل. ان هذه الحقائق يؤكدها التطوّر المستمر الى الأفضل في قرارات الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي، ونمو العدد المؤيد لشعب فلسطين في برلمانات اوروبا والبرلمان الأوروبي. ان هذا الشعب، ممثلا بقيادته الشرعية، (منظمة التحرير الفلسطينية)، يدرك:

(أ) ان اسرائيل مشروع اقتصادي عسكري استعماري أميركي-أوروبي لا يمتلك متطلبات البقاء إلا بالدعم الخارجي الاقتصادي والعسكري معا، وإلا فانه الى زوال طبيعي.

(ب) ويدرك حجم الاضطهاد الذي وقع على اليهود في اوروبا وروسيا القيصرية، بغض النظر عن الأسباب، التي يتحمّل اليهود جزءا منها.

(ج) ويدرك ان الحركة الصهيونية شيء يختلف عن اليهود كدين، واليهود كجماعات من شعوب متعددة وحضارات متعددة تنتمي الى هذا الدين، كالمسيحيين والمسلمين في انتمائهم الى المسيحية والاسلام.

(د) ويدرك ان اصدقاء الصهيونية، هم اعداء اليهودية في العالم المسيحي.

(هـ) ويدرك انه ضحية السياسة الدولية واطماعها ومؤامراتها.

(و) وباعتباره جزءا من الأمة العربية، يدرك ايضا ان وجود اسرائيل، هو موقف غربي، ينطلق من تراث حضاري وعسكري مصلحي واستعماري لا يرى ما يمنعه من تحطيم دول وشعوب في سبيل مصالحه الاقتصادية الخاصة جدا.

(ز) ويدرك ان ميزان القوى، لا يمكّنه من تحرير وطنه بالقوة العسكرية في الوقت الحاضر.

(ح) ويدرك ان اصدقاءه، لا يرون القدرة في نُصرته بمواجهة عسكرية شاملة مع اعدائه.

(ط) ويدرك ان الذي يفرّط في جزء من وطنه لا يستحق المطالبة بالجزء الآخر. وان هناك فرقا كبيرا بين التفريط بالوطن وبين الاعداد سلما او حربا، لاستعادة الوطن طال الزمن او قصر. على دفعة واحدة او على مراحل.

(ي) ويدرك ان مسار التاريخ يسير الى جانبه، وان كل من غزا فلسطين واحتلها، خرج في النهاية منها.

ولكن هذا الشعب يدرك ايضا:

١ ــ ان ٦٥٪ من يهود اسرائيل هم يهود عرب لهم الحق في ان يعيشوا كمواطنين متساوين مع اخوانهم العرب في العالم العربي، حيث كانوا يعيشون.

٢ ــ ويدرك ان مشكلته مع اليهود ليست في معتقدهم الديني، بل هي في الفكرة الصهيونية التي لاتحمل اي معنى غير الحرب للتوسع والاستيطان وممارسة الاضطهاد العنصري. ولعل نظرية العمل العبري ابسط الأدلة على ذلك.

٣ ــ ولكنه يدرك ايضا، مسؤوليته تجاه حياة هؤلاء اليهود من منطلق انساني، ويدرك الدور التاريخي الذي مارسه هذا الشعب والشعب العربي قاطبة، وبخاصة في مناطق شمال افريقيا، عندما فتح بلاده لليهود الهاربين من الاضطهاد الأوروبي العرقي والديني.

٤ ــ ويدرك ان استمرار الصهيونية في اسرائيل، مع استمرار تفاعل ونمو عوامل الانتحار والتدمير الذاتي القائمة في طبيعتها، وما يقابلها من عوامل الحياة والقوة الذاتية المتنامية في الواقع العربي والفلسطيني، ان ذلك سيؤدي، في النهاية، الى تدمير اسرائيل بالأسلوب العسكري، وفي اطار مذابح جماعية بحجم تطور الآلة العسكرية لدى الطرفين، وان مثل هذه المذابح، ستكون الأولى من نوعها في تاريخ العرب المسلمين والمسيحيين مع اليهود في العالم العربي؛ وان مثل هذا يجب ألا يقع ان كان بالامكان ألا يقع، ولذلك يرى الفلسطينيون، ان احد اهداف نضالهم تحرير اليهود في اسرائيل من الصهيونية، فكرا ومؤسسات.

٥ ــ ويدرك ان تحرر اليهود في اسرائيل من الصهيونية يعني تحرّرهم من فكرة اسرائيل الكبرى وبالتالي من الفكر العدواني التوسعي والاضطهاد العنصري، وبالتالي التحرر من فكرة الحرب، وعندها تصبح المسألة المحورية في التفكير هي كيف يمكن لمن يريد البقاء في فلسطين ان يعيش في امان وسلام ورفاهية. وان هذا التحرر، سيجعلهم يدركون الحقيقة، بأن مستقبلهم مرتبط في التفاهم مع المسلمين والمسيحيين الفلسطينيين، ليعيشوا في دولة فلسطينية واحدة تنفتح امامها ابواب الشرق الأوسط وتتمكن عندها فقط من ان تصبح دولة بالغة الازدهار والتقدّم بعيدا عن الحروب.

٦ ــ ويدرك ان حل قضيته بشكل عادل هو محور استكمال النضال على مسرح السياسة الدولية ليشمل السلام الشرق الأوسط كله وليس فلسطين فقط، وان مثل هذا الهدف، واجب حضاري فلسطيني عربي، في اطار العمل لتوسيع حالة السلام العالمي وتعميمها.

٧ ــ كما يدرك الفلسطينيون اثر حرب ١٩٧٣ الفعّال بتعطيل ديناميكية الفعل المجتمعي من القاعدة الى القمة في واقع الحياة في اسرائيل وعلاقاتها بأهداف الصهيونية وعدم قابليتها للتحقق.

لذلك كله.. قرّر الشعب العربي الفلسطيني عبر مجالسه الوطنية:

١ ــ ان يكون هدفه النهائي، اقامة الدولة الفلسطينية الديمقراطية على ارض فلسطين الواحدة كاملة؛ حيث يعيش اليهود والمسيحيون والمسلمون كمواطنين متساوين امام القانون في مجتمع ديمقراطي خال من الصهيونية والعنصرية.

٢ ــ وبعد حرب ١٩٧٣، وبعد تفهّم نتائجها، تبنّت القيادة الفلسطينية والمجلس الوطني الفلسطيني فكرة مرحلية البرمجة للنضال الفلسطيني، فوافقت على اقامة دولة فلسطينية مستقلة فوق اي جزء يتحرر من ارض فلسطين، على ان لا يتضمن ذلك اي شرط يمنع من تحقيق الهدف النهائي.

٣ ــ وفي عام ١٩٨٠، طرح وفد المجلس الوطني افكارا للنقاش حول طريقة تنفيذ ذلك؛ وقد اطلقت الصحافة الغربية على هذه الأفكار وصف النقاط الخمس؛ وهي تتلخص في ما يلي:

(أ) الانسحاب الاسرائيلي من كل الأراضي العربية المحتلة وتسليمها الى الأمم المتحدة.

(ب) تؤتمن الأمم المتحدة على الأراضي المنسحب منها لمدة لا تزيد عن ١٢ شهرا، تقوم خلالها بالتنسيق مع منظمة التحرير الفلسطينية، باجراء الترتيبات اللازمة لتمكين شعب فلسطين من ممارسة حقه في تقرير مصيره بما في ذلك اقامة دولة فلسطينية مستقلة.

(ج) اذا اقر شعب فلسطين اقامة دولته المستقلة يتم اعلانها ودخولها الى الأمم المتحدة.

(د) يعقد بعد ذلك مؤتمر دولي باشراف الأمم المتحدة يضم الأطراف المعنية لبحث القضايا الواجب بحثها.

(هـ) ان يكون المرجع القانوني لهذا المؤتمر، هو:
(أ) ميثاق الأمم المتحدة واعلان حقوق الانسان واتفاقيات جنيف وقواعد القانون الدولي.

(ب) عدم جواز الاستيلاء على/ او ضم اراضي الغير بالقوة.

(ج) قرارات الأمم المتحدة.

(د) رأي محكمة العدل الدولية في الأمور التي يختلف عليها.

(هـ) حق العمل من اجل توحيد فلسطين في دولة ديمقراطية واحدة.

بهذا.. تبدأ الخطوة الأولى باتجاه السلام القائم على العدل، وبدون ذلك فالصراع مستمر، والحرب ستكون طريقته، والامكانات العربية الأخرى في خدمتها، ومسؤولية ذلك تقع على حكومة الولايات المتحدة الأميركية اولا، وعلى الموقف العربي في مواجهة موقف الحكومة الأميركية ثانيا، وعلى الموقف الأوروبي تجاه تعديل الموقف الأميركي ثالثا.

ان حركة التاريخ مستمرة، ورغبات الشعوب هي المنتصرة دائما، واي مواجهة لها، قد تؤخر تحقيقها ولكنها لن تمنعها، فالشعوب تملك سلاح الثورة المنتصرة دائما في قضاياها العادلة؛ وقضية فلسطين، تمثل في حلها حلا عادلا، تحدياً للعدالة في مرحلتنا التاريخية الراهنة.

أوضاع العمال في المناطق المحتلة (٢)

د. هشام عورتاني

تنشر «شؤون فلسطينية»، في ما يلي، القسم الثاني من دراسة الدكتور هشام عورتاني عن «الصناعة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، وهو يتعلق بأوضاع العمال، بعد أن اشتمل القسم الأول في العدد الماضي على مسح لوضع الصناعة والمصانع.

وقد اعدّت هذه الدراسة بالانكليزية في جامعة بيرزيت، ونشرت في كراس مستقل محدود التوزيع.

شهد سوق العمل في المناطق المحتلة تغيرات بارزة في ظل الاحتلال. وهذه التبدلات ذات طبيعة معقدة وتتخذ أشكالاً مضللة، بحيث أنها تستحق الوقوف عندها ملياً في سلسلة من الدراسات تكرّس لمعالجة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للتحولات في هذا السوق.

ولهذا فان ما نطرحه هنا ليس سوى خلاصة موجزة عن مقومات سوق العمل في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين:

١ ــ بلغ العدد الاجمالي للسكان في نهاية كانون الأول (ديسمبر) ١٩٧٧: ١,١٢٣,٤٠٠ نسمة، ٦٠,٧٪ منهم في الضفة الغربية، و٣٩,٣٪ في القطاع[١]. وتتبين، من تصنيف الأعمار للسكان، النسبة المدهشة للشباب؛ فزهاء ٤٦,٨٪ من المجموع الاجمالي للسكان في الرابعة عشرة من العمر أو دون هذه السن.

٢ ــ يقدر حجم الطاقة العاملة بـ ٢٠٦,٢٠٠، ٦٢,٥٪ منهم في الضفة الغربية، و ٣٧,٥٪ في قطاع غزة[٢].

---

* حذفنا من الدراسة فقرة بعنوان: «التصورات في حال التسوية»، وهي تتضمن آراء الكاتب الشخصية، ولا تؤثر على بنية الدراسة.

٣ ــ من بين المجموع الاجمالي للسكان، هناك ١٨,٤ ٪ فقط في حالة عمل فعلي، سواء في أعمال خاصة بهم، أو بالأجر[٣].

٤ ــ كمعدل عام في الضفة والقطاع، تتوزع اليد العاملة على النحو الآتي: الزراعة ٣٠,٥ ٪، الصناعة ١٤,٢ ٪، البناء ٩,١ ٪، قطاع الخدمات ٤٦,٢ ٪[٤]. هذا التوزيع ينطبق على العمال العاملين في المناطق المحتلة نفسها، بينما ٤٥,٣ ٪ من العمال الذين يعملون في اسرائيل ينتسبون إلى قطاع البناء.

٥ ــ في العام ١٩٦٨، سمح الحاكم العسكري الاسرائيلي بتشغيل عمال المناطق المحتلة في اسرائيل. ولقد شكلت هذه الحقيقة منذئذ إحدى أكبر التبدلات الأساسية والخطيرة على الصعيد الاجتماعي ــ الاقتصادي في المناطق المحتلة. ويبين الجدول رقم ٢١ حجم هذه الظاهرة وخطورة شأنها النسبية.

الجدول رقم ٢١[٥]
حجم الطاقة العاملة وتوزيعها

الضفة الغربية	١٩٧٢	١٩٧٤	١٩٧٦	١٩٧٧
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	١٢٥,١	١٣٧,٦	١٢٩,٧	١٢٧,٤
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	٣٤,٩	٤٢,٦	٣٧,١	٣٥,٥
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٩	٣١,٠	٢٨,٦	٢٧,٩
قطاع غزة				
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	٦٣,٦	٧٣,٠	٧٦,١	٧٧,٣
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	١٧,٥	٢٦,١	٢٧,٨	٢٧,٤
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٥	٣٥,٨	٣٦,٦	٣٥,٤
الضفة والقطاع				
مجموع العمال المستخدمين (بالآلاف)	١٨٨,٧	٢١٠,٦	٢٠٥,٨	٢٠٤,٧
العاملون منهم في اسرائيل (بالآلاف)	٥٢,٤	٦٨,٧	٦٤,٩	٦٢,٩
النسبة المئوية الاجمالية	٢٧,٨	٣٢,٦	٣١,٥	٣٠,٧

التقديرات الرسمية لحجم الطاقة العاملة الفلسطينية المستخدمة في اسرائيل ناقصة، لأنها تغفل العمال الذين يتسللون في صورة غير مشروعة ليعملوا في اسرائيل، أي دون المرور على المكاتب الرسمية لتبادل العمال. ومن المعتقد أن هذه الفئة تضم ما بين ٢٠ و٢٥ ألفاً من المستخدمين. وإذا أخذنا هذه الفئة في الاعتبار، فقد ترتفع نسبة العاملين في اسرائيل إلى ٣٥ ــ ٤٠ ٪ من إجمالي الطاقة العاملة.

الجانب الذي يهمنا هنا في هذه المسألة يتعلق بمدى تأثير استخدام العمال في اسرائيل على المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة ذاتها. فلقد أفاد ٤٠ ٪ من الصناعيين المستجوبين بأنهم يعانون مصاعب في تدبير حاجتهم من الأيدي العاملة، بينما كان رد

الآخرين بأنهم يلاقون بعض المصاعب في بعض الأحيان، أو أنهم لا يعانون من أية مصاعب على الاطلاق. ويمكن للمرء أن يستنتج من هذا أن استخدام العمال في اسرائيل لم يبلغ المدى الذي يهدد غالبية المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة بنقص حاد في الأيدي العاملة اللازمة، وإن كان استخدام العمال الفلسطينيين في اسرائيل قد ألحق الضرر بهذه المنشآت من ناحية أخرى تتعلق بكونه قد أدى إلى رفع مستوى الأجور كما سنبين لاحقاً.

فنتيجة لكون فرص العمل ميسرة بسهولة في اسرائيل، ارتفعت أجور العمال ومداخيلهم بشكل ملموس. لكن من الواجب ملاحظة أن معظم مداخيل العمال وأجورهم المرتفعة يعاد ضخها إلى اسرائيل التي تورد أكثر من ٩٠٪ من اجمالي مستوردات الضفة والقطاع (أنظر القسم الخاص بالتسويق والتجارة في ما يلي).

الأجور

كان مستوى الأجور في المناطق المحتلة، غداة الاحتلال مباشرة، أدنى بكثير من مستوى الأجور في اسرائيل (أنظر الجدول رقم ٢٢). لكن هذا الفارق المهم بين مستويي الأجور تقلص بسرعة نظراً لسهولة الانتقال للعمل في اسرائيل. ولقد ارتفع معدل الأجور في الضفة الغربية من ٦٧٪ من معدل الأجر الذي يحصله العمال الفلسطينيون في اسرائيل في عام ١٩٦٩ إلى ٧٩,٧٪ في عام ١٩٧٢. ولا تتوافر أرقام رسمية حول مستويات الأجور في المناطق المحتلة بعد عام ١٩٧٢، وإنما هناك إحساس عام بأنه لو أخذت جميع المزايا والمنافع في الاعتبار، لربما ظهر أن مستويي الأجور في المناطق المحتلة وفي اسرائيل متقاربان للغاية، وخصوصاً بالنسبة للعمال غير المهرة.

الجدول رقم ٢٢[٦]
معدل الأجر اليومي (بالليرات الاسرائيلية)

السنة	في اسرائيل	في الضفة والقطاع	النسبة المئوية
١٩٦٩	١٠,٣	٦,٧	٦٧
١٩٧٢	١٧,٢	١٧,٢	٧٩,٧
١٩٧٤	٢٩,١		
١٩٧٦	٥٣,٤		
١٩٧٧	٧١,٠		

ما هو التأثير الصافي لهذا الوضع على الصناعات الفلسطينية؟ الرأي السائد في أوساط رجال الأعمال، أن ردم الهوة بين معدلي الأجور في اسرائيل والمناطق المحتلة لم يكن ملائماً لنمو الصناعات الوطنية. وهكذا فإن مؤسسات المناطق المحتلة تواجه وضعاً يتوجب عليها فيه أن تدفع أجوراً مماثلة لتلك التي يحصلها المستخدمون الفلسطينيون

العاملون في اسرائيل، علماً بأن الانتاجية العمالية في اسرائيل أعلى بكثير مما هي في المناطق المحتلة. ويتبين في النتيجة أن المؤسسات الصناعية في اسرائيل تمكنت من احتلال الموقع المفضل محققة الفوز بالأولوية في تجنيد الأيدي العاملة من المناطق المحتلة، حيث أن في وسعها أن تدفع أجراً أعلى إذا دعت الحاجة. أضف إلى ذلك أن المنتجات الاسرائيلية تتطلب طاقة عاملة أقل بكثير مما تتطلبه المنتجات المماثلة في المناطق المحتلة، نظراً للتراكم الاقتصادي الناجم عن عمليات الانتاج بالحجم الكبير.

أما النقص في اليد العاملة الماهرة في المناطق المحتلة، فكثيراً ما اعتبر معوّقاً يعرقل نمو الصناعة. وهذه في الواقع مفارقة ساخرة عصية على الفهم، حيث أن الفلسطينيين طالما اشتهروا بتصدير اليد العاملة الماهرة المدربة إلى معظم بلدان الشرق الأوسط. على أن النظر عن كثب إلى القوى المحركة لسوق العمل في المناطق المحتلة يكشف عن عاملين قويين للغاية يؤديان إلى الاستنزاف المستمر للطاقة العاملة في المناطق المحتلة، وهما:

أولاً: لقد تضررت الأجور الحقيقية كما تضرر المستوى المعيشي حين غطس الاقتصاد الاسرائيلي في لجة التضخم منذ أوائل السبعينات. ولقد تزامن هذا مع ازدهار اقتصادي وطفرة في كل من الأردن وبلدان النفط. وهذا الوضع دفع أعداداً غفيرة من الأيدي العاملة الماهرة في شتى الحرف والمهن لترك أعمالها ومغادرة أهلها، والسفر إلى البلدان المجاورة. لقد ابتدأت هجرة العمال في أوائل السبعينات، ولا تزال مستمرة حتى الآن بكامل زخمها(*). وان العمال المهاجرين من هذه الفئة هم في الغالب من أمهر العمال في مختلف المهن والقطاعات.

ثانياً: بالاضافة إلى الهجرة إلى البلدان العربية، هناك ــ كما شرحنا من قبل ــ الأعداد الكبيرة من العمال المهرة الذين يعملون في اسرائيل. وبحكم موقعهم هذا، لابد من طرحهم جانباً من سوق العمل المحلي عملياً، وإن كانوا لا يزالون يعيشون في منازلهم في المناطق المحتلة.

هذان النوعان من تحرك القوى العاملة أديا إلى استنزاف معظم العمال المهرة والمدربين في المناطق المحتلة. ولكن، بسبب الطبيعة العائلية للصناعات في هذه المناطق، وحجمها الصغير، فإن هجرة العمال إلى الخارج لم تسبب أضراراً كبيرة لتلك الصناعات.

وللمسألة وجهها الايجابي كذلك. فارتفاع أجور العمال كانت له تأثيرات ايجابية على مسار النمو الاقتصادي في المناطق المحتلة. ففي المقام الأول، أدى الأمر إلى حمل الصناعيين وسواهم من رجال الأعمال على تحديث آلياتهم واستيراد ماكينات عصرية

(*) حسب الاحصاءات المتوافرة لدى وزارة العمل في عمان، فإن ٢٢ ألف عامل هاجروا من الضفة الغربية إلى البلدان المنتجة للنفط خلال الفترة ١٩٧٠ ــ ١٩٧٧، وزهاء ١٣ ألفاً من عمال الضفة الغربية هاجروا إلى الأردن نفسه.

كَفِيَّة. وترتب على هذا بالطبع الارتقاء بالمستوى التقني للصناعات، مع أنها لا تزال أكثر اعتماداً على وفرة الأيدي العاملة البشرية من الصناعات المشابهة في اسرائيل.

كما ترتب على ارتفاع مداخيل العمال تعاظم كبير في القوة الشرائية لقطاع واسع من السكان. وبالتالي أدى هذا الوضع إلى ترويج كبير للسلع الصناعية فاق كل التوقعات. ويكشف الجدول رقم ٢٣، عن مؤشرات جلية تدل على الطفرة في المستوى المعيشي من خلال النظر إلى حركة تملك بعض الأدوات المنزلية الصناعية. ولا حاجة للقول ان دفع الأثمان المرتفعة لكل هذه الأدوات يستهلك كل الأجور التي يتقاضاها العمال الفلسطينيون العاملون في اسرائيل، أما العجز في مداخيلهم فتتكفل بتغطيته التحويلات القادمة من أقاربهم العاملين في الخارج، والفائض في الميزان التجاري الذي يتحقق من الاتجار مع الأردن.

الجدول رقم ٢٣[٧]

اقتناء الأدوات المنزلية الصناعية (بالنسبة إلى مجمل الأدوات المنزلية)

	الضفة الغربية			قطاع غزة		
	١٩٦٧	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٦٧	١٩٧٤	١٩٧٧
أجهزة التلفزيون	١,٨	٢٠,٥	٣٦,٠	٣,٣	١٩,١	٤٢,٤
البرادات الكهربائية	٤,٨	٢٢,٦	٣٣,١	٣,٥	١٤,١	٣٣,١
آلات الغسيل		١٣,٠	١٥,٨		٣,٠	٨,٤

عاقبة معاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية

هناك إمكان لنشوء وضع خطير للغاية في سوق العمل، كنتيجة لمعاهدة السلام المصرية ــ الاسرائيلية. فبعد فتح الحدود، من المتوقع أن ترحب اسرائيل باستقبال العمال المصريين، بل ويمكن أن تؤثرهم بمعاملة مفضلة قياساً على عمال المناطق المحتلة. وإذا حدث هذا، فالنتيجة المؤكدة سوف تكون فقدان أعداد كبيرة من العمال الفلسطينيين لوظائفهم في اسرائيل. وفي ضوء الاستيعاب الضعيف حالياً للأيدي العاملة في المناطق المحتلة، ليس في وسعنا أن نتوقع سوى هجرة فجائية وواسعة للأيدي العاملة الفلسطينية بحثاً عن الرزق في البلدان المجاورة. ومن الجائز الافتراض أن اسرائيل سوف ترحب بحرارة بمثل هذا التطور.

التسويق والتجارة

بين جميع التطورات الاقتصادية التي أعقبت الاحتلال، كانت التغيرات في هيكل التسويق وأطر التجارة أشد أنواع التبدلات وضوحاً وأكثرها تأثيراً في تقرير مسارات النمو الاقتصادي للمناطق المحتلة. وليس من شأننا في هذا المقام أن نعرض أو نحلل

بالتفصيل شروط العلاقات التجارية بين المناطق المحتلة والأقطار المجاورة. ولكن يظل من الأهمية بمكان إلقاء الضوء على بعض الملامح البارزة لأطر التجارة التي تطورت في ظل الاحتلال.

كان أول وأبرز تطور على الصعيد التجاري، غداة الاحتلال، حرية الحركة التي تمتعت بها السلع الاسرائيلية في اقتحام جميع المناطق المحتلة. وفجأة وجد المنتجون الاسرائيليون أنفسهم أمام سوق كبير ومهم تنفتح أبوابه جميعاً أمام منتجاتهم. وهو أيضاً سوق قريب وخلو من أي شكل من أشكال الحماية الصناعية ــ التجارية. ولهذه الأسباب بالذات نمت الصادرات الاسرائيلية إلى المناطق المحتلة بسرعة شديدة وقفزت إلى ٣٦٨ مليون دولار أميركي في العام ١٩٧٥، وهو مبلغ يعادل ١٩ ٪ من اجمالي الصادرات الاسرائيلية. بل ان هذا الرقم يقفز إلى نسبة ٢٨,٣ ٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية إذا استثنينا صادرات الماس. وهذه النسبة، حتى لو احتسبنا الصادرات من الماس، تأتي في المرتبة الثانية بعد الصادرات الاسرائيلية إلى الولايات المتحدة، وتشكل ٥١ ٪ من مجموع الصادرات الاسرائيلية إلى دول السوق الأوروبية المشتركة مجتمعة[٨]. ولا تتوافر لدينا أرقام عن القدس الشرقية (١٢ ٪ من مجموع سكان الضفة الغربية). فإذا أدخلنا شرق القدس في الاعتبار، فقد تتجاوز الصادرات الاسرائيلية إلى المناطق المحتلة جميعاً نسبة ٢٥ ٪ من مجموعها العام، سابقة حتى الصادرات إلى الولايات المتحدة نفسها، وتشكل بذلك نحو ثلث إجمالي الصادرات الاسرائيلية إلى الخارج، إذا استثنينا منها الماس.

على أن تجارة المناطق المحتلة مع اسرائيل هي ــ إلى حد بعيد ــ تجارة ذات اتجاه واحد. فإن انتقال المنتجات من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى اسرائيل يخضع لرقابة صارمة، إما بذريعة «الأسباب الأمنية»، أو لأسباب الحماية الصريحة للمنتجات الاسرائيلية. وهذا يتلاءم تماماً مع التوجه الاسرائيلي القوي الذي ظهر مؤخراً لتصحيح ميزانها التجاري المختل عن طريق الاجراءات الصارمة لسياسة حماية مشددة.

ونتيجة لهذه العلاقات التجارية غير المتوازنة إطلاقاً، استفادت اسرائيل من تحقيق فائض كبير وسريع في ميزان تجارتها مع المناطق المحتلة، ناهز ٣١٠٨,٠ مليون ليرة اسرائيلية في العام ١٩٧٧ (أنظر الجدول رقم ٢٤).

الجدول رقم ٢٤[٩]

الميزان التجاري للمناطق المحتلة (١٩٧٤ ــ ١٩٧٧) (بملايين الليرات الاسرائيلية)

	قطاع غزة		الضفة الغربية		الاجمـــالي	
	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٧	١٩٧٤	١٩٧٧
مع اسرائيل	− ٣٧٩,١	− ١٤٢٦,٣	− ٥٠٢,٧	− ١٦٨١,٧	− ٨٨١,٨	− ٣١٠٨,٠
مع الأردن	+ ٤٩,٦	+ ٤٢١,٩	+ ٩٩,٢	+ ٤١٤,٠	+ ١٤٨,٨	+ ٨٣٥,٩
مع بلدان أخرى	− ٨,٦	− ٤٦,٢	− ٦٨,٧	− ٢٢٤,٢	− ٧٧,٣	− ٢٧٠,٤
الاجمالي	− ٣٣٨,١	− ١٠٥٠,٦	− ٤٧٢,٢	− ١٤٩١,٩	− ٨١٠,٣	− ٢٥٤٢,٥

الحقيقة المرعبة التي تجابهنا ونحن نستعرض الجدول رقم ٢٤، هي دون ريب العجز المتفاقم بسرعة صاروخية في الميزان التجاري للمناطق المحتلة مع اسرائيل، والذي تزايد بنسبة ٣٤٦٪ في غضون أربعة أعوام.

التجارة الخارجية: بعد الاحتلال بأسابيع معدودة، سمحت اسرائيل باستئناف صادرات الضفة الغربية إلى الأردن في نطاق السياسة التي أطلقت عليها اسم «الجسور المفتوحة». ولقد واصلت الضفة الغربية، خلال العقد الأخير من السنين، تزويد الأردن بالكثير مما يفيض من انتاجها الزراعي، وكذلك ببعض السلع الصناعية، وإن بنسبة أقل. ولكن لابد أن نسجل هنا ــ وعلى عكس كل الأفكار الشائعة بهذا الخصوص ــ أن حجم التجارة عبر الجسور المفتوحة وأهميتها النسبية لم يكونا بالوزن الذي يظنه الكثيرون. فالصادرات تشجعها اسرائيل بحماس عبر برنامج دعم سخي، لكن الأردن فرض قيوداً مؤثرة استناداً إلى قوانين المقاطعة. ومع ذلك يظل السوق الأردني المنفذ الرئيسي لبعض الصادرات كالحمضيات وزيت الزيتون والخضار الفائضة والصابون وحجارة البناء.

وفي المقابل، تقلصت مستوردات المناطق المحتلة من الأردن بصورة هائلة، نظراً للاجراءات الأمنية من ناحية، وللرسوم العالية جداً التي تفرضها عليها السلطات الجمركية الاسرائيلية من ناحية أخرى (أنظر الجدول رقم ٢٥). وكانت النتيجة فائض ثابت لصالح المناطق المحتلة في تجارتها مع الأردن، الأمر الذي ساعد في تغطية قسم من العجز الكبير الذي تلحقه بالميزان التجاري للمناطق المحتلة، تجارتها مع اسرائيل.

الجدول رقم ٢٥(١٠)

حجم التجارة الدولية (١٩٧٧) بملايين الليرات الاسرائيلية

الصادرات إلى	القطاع	النسبة	الضفة	النسبة	المجموع	النسبة
اسرائيل	٨٣٧,١	٦٠,٢	٧٧٠,٩	٦١,٩	١٦٠٨,٠	٦١,٠
الأردن	٤٢٢,٠	٣٠,٤	٤٦٢,٧	٣٧,٢	٨٨٤,٧	٣٣,٦
بلدان أخرى	١٣٠,٢	٩,٤	١٠,٨	٠,٩	١٤١,٠	٥,٤
الاجمالي	١٣٨٩,٣	١٠٠,٠	١٢٤٤,٤	١٠٠,٠	١٦٣٣,٧	١٠٠,٠
المستوردات من						
اسرائيل	٢٢٦٣,٤	٩٢,٨	٢٣٩١,٨	٨٩,٤	٤٦٥٥,٢	٩١,٠
الأردن	٠,١		٤٨,٧	١,٨	٤٨,٨	١,٠
بلدان أخرى	١٧٦,٤	٧,٢	٢٣٥,٠	٨,٨	٤١١,٤	٨,٠
الاجمالي	٢٤٣٩,٩	١٠٠,٠	٢٦٧٥,٥	١٠٠,٠	٥١١٥,٤	١٠٠,٠
الميزان التجاري						
مع اسرائيل	١٤٢٦,٣ -		١٦٢٠,٩ -		٣٠٤٧,٢ -	
مع الأردن	٤٢١,٩ +		٤١٤,٠ +		٨٣٥,٩ +	
مع بلدان أخرى	٤٦,٢ -		٢٢٤,٢ -		٢٧٠,٤ -	

يبين الجدول رقم ٢٥ جيداً الأهمية الخاصة والمقارنة للتجارة بين المناطق المحتلة واسرائيل والأردن. فحصة اسرائيل من صادرات الضفة والقطاع (١٩٧٧) كانت ٦١,٠ ٪؛ بينما حصة الأردن ٣٣,٦ ٪. أما فيما يخص المستوردات فلقد استوردت الضفة والقطاع من اسرائيل ٩١,٠ ٪ من مستورداتهما، في حين استوردتا ١,٠ ٪ فقط من الأردن. أما نسبة المستوردات المتبقية، وهي ٨,٠ ٪ فمن البلدان الأخرى.

أما الجدول رقم ٢٦، فيكشف بجلاء التجارة السلعية مع الأردن وتحليلها الشامل. ففي العام ١٩٧٧ سجلت صادرات المناطق المحتلة من المنتجات الزراعية ٧٣,٠ ٪ (الحمضيات وحدها ٦٢,٥ ٪)، في حين صُنّفت النسبة الباقية (٢٧ ٪) على أنها صادرات صناعية (أكثر من نصفها سمن وزيت زيتون)!

الجدول رقم ٢٦[١١]
صادرات المناطق المحتلة إلى الأردن (١٩٧٧) (من خلال السلع الرئيسية)
(بملايين الليرات الاسرائيلية)

	المبلغ	النسبة المئوية من اجمالي الصادرات
الصادرات الزراعية	٦٤٥,٥٥٩	٧٣,٠
الصادرات الصناعية	٢٣٩,١٨٥	٢٧,٠
إجمالي الصادرات	٨٨٤,٧٤٤	١٠٠,٠
الصادرات الصناعية		
زيت الزيتون	٢٣,٠٨٥	٢,٦
السمن والأجبان والألبان	١٠٢,٧٦٦	١١,٦
الشوكولاته والحلويات	١٢,٣١٠	١,٤
الصابون	٤٣,٠٤٤	٤,٩
منتجات بلاستيكية	٧,٦٤٣	٠,٩
الحجارة	٢١,٥١٥	٢,٤
صادرات أخرى	٢٨,٨٢٢	٣,٢
الصادرات الزراعية		
الحمضيات	٥٥٢,٩٥٥	٦٢,٥
صادرات أخرى	٩٢,٦٠٤	١٠,٥

أما السلع المصدرة إلى اسرائيل فمصنفة كمنتجات زراعية وصناعية. وتتكون في معظمها من عدد محدود من السلع التي إما أن انتاجها يتطلب أيد عاملة وفيرة، أو أنها تتمتع بمزايا بارزة استثنائية. وتضم القليل من المنتجات الزراعية، بالاضافة إلى منتجات الخياطة والحياكة، وكذلك أحجار الباطون وبلاط الأرض، وبعض المنتجات الحرفية اليدوية المصنوعة من الخشب والزجاج.

الترتيبات التعاقدية: من الملامح المهمة لصناعات ما بعد الاحتلال، نمو الترتيبات التعاقدية بين رجال الأعمال في المناطق المحتلة وبين المؤسسات الصناعية الاسرائيلية. ويقوم الأساس المنطقي لهذه العقود على إنجاز بعض الخدمات التي تتطلب أيد عاملة وفيرة على بعض المواد الأولية شبه المصنّعة التي تتولى تحضيرها المؤسسات الاسرائيلية. وبعد إنجاز تلك الخدمات، يعاد تسليم تلك السلع الجاهزة إلى المؤسسات الاسرائيلية حسب تسعيرة متفق عليها. ومن المعتقد أن تلك المؤسسات الاسرائيلية تقوم في بعض الحالات بتأمين جزء من الاستثمار المطلوب، إما على صورة قرض أو على أساس الشراكة بين الفريقين.

لقد ظهرت وازدهرت هذه العلاقات التعاقدية خلال السنوات الأولى للاحتلال بسبب بعض المزايا الملموسة التي توفرها، وعلى رأسها:

١ ــ الانتفاع من اليد العاملة الرخيصة والاستفادة من الفارق الكبير بين مستويي الأجور في اسرائيل والمناطق المحتلة. أما بعد أن أصبحت الفجوة بين هذين المستويين في تقلص، فقد هذا السبب الكثير من أهميته، باستثناء واقع أن عمال المناطق المحتلة ما زالوا محرومين من بعض المكاسب العمالية.

٢ ــ استغلال اليد العاملة النسائية الرخيصة تبعاً لكون الغالبية الساحقة من العاملات يرفضن الانخراط في سوق العمل في اسرائيل. ولهذا أتيحت الفرصة للوصول إلى هذا القطاع العريض من العاملات، وذلك بتوفير فرص العمل لهن (خياطة وحياكة في معظمها) وهن في مواقعهن السكنية في المناطق المحتلة. ثم إن هذا الأمر يحقق منفعة أخرى، ذلك أن العاملات في المناطق المحتلة يتقاضين أجوراً أقل حتى من أجور أولئك العاملات اللائي يغادرن المناطق المحتلة يومياً للعمل في اسرائيل.

٣ ــ الاستفادة من توفر بعض المواد الأولية كمقالع الحجارة. ففي حالة كهذه يكون من الأنسب والأيسر إنجاز العمل محلياً وتسلم المنتجات جاهزة لتولي بيعها.

هذه المزايا والمنافع كافة بدأت تدريجياً تفقد الكثير من وزنها، بل وطغت عليها في بعض الحالات نواحيها السلبية، وخصوصاً ما تعلق بالاعتماد على ورش الانتاج الصغيرة وغير الكفية. ولهذا تزايدت صعوبة الركون إلى المكاسب الكبيرة المتوخاة من الترتيبات التعاقدية المذكورة وما أصبحت تحمله من مخاطر. وحتى في وقت مبكر (١٩٧٢) اتضح أن مبيعات أمثال هذه العقود سجلت أقل من ٢٥ ٪ من مجمل المبيعات الصناعية إلى اسرائيل(١٢). أضف إلى ذلك أن «القيمة المضافة» في الصناعات القائمة على أمثال هذه التعاقدات، زهيدة للغاية، نظراً لمحدودية حجم الخدمات المنجزة من جانب المنشآت المتعاقدة في المناطق المحتلة. فإذا طرحنا قيمة المُدْخَلات شبه المصنّعة التي تقوم المنشآت الاسرائيلية أساساً بتحضيرها، تصبح القيمة الصافية للسلع المصدرة إلى اسرائيل عبر تلك الترتيبات التعاقدية أقل بصورة ملحوظة من الفكرة الشائعة.

ثم إن هذه العلاقات التعاقدية تقلصت إلى حد بعيد من جراء الحساسية المفرطة

لدى رجال الأعمال المحليين إزاء الشائعات والأقاويل التي يمكن أن تنسب إليهم تهماً بالتعامل مع الاسرائيليين. فعلى الرغم من انقضاء اثني عشر عاماً على الاحتلال، ما زال رجال الأعمال الفلسطينيون والرأي العام المحلي ينظرون بكثير من الريبة والمقت إلى مختلف أنواع المعاملات مع الاسرائيليين، أي تلك المعاملات التي تتخطى حدود البيع والشراء المجردين. وهذا هو ما يفسر إخفاق المؤسسات الاسرائيلية في إنشاء مصالح مشتركة مع رجال الأعمال الفلسطينيين، حتى في تلك الحالات التي تبدو حافلة باحتمالات الكسب الاقتصادي الكبير، مع توفر الدعم الرسمي طبعاً. وفي الحالات القليلة التي أنشئت فيها مثل هذه المصالح المشتركة، يواجه الشركاء العرب الحاجة الدائمة للدفاع عن أنفسهم، وتبرير تصرفهم، ودفع الاتهامات الموجهة إليهم.

مشكلات التسويق: لاحظنا بكل وضوح في فصول سابقة من هذه الدراسة، أن هناك بعض المشكلات الكبرى التي تواجه المنشآت الصناعية في المناطق المحتلة في ميدان التسويق. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المشكلات، من واقع الردود التي تلقيناها من العينة التمثيلية من الصناعيين الذين تم استبيانهم:

أولاً: التنافس مع المنتجات الاسرائيلية: تختلف نوعية هذه المنافسة من صناعة إلى أخرى. ويمكن القول عموماً إن المزاحمة تتلاشى في ذلك النوع من المنتجات الذي يستلزم وفرة في الأيدي العاملة، حيث لا حاجة لرأسمال كبير أو آليات متخصصة عالية المستوى التقني. وهذا النوع يشمل الحرف اليدوية وصناعات الورش كمرائب إصلاح السيارات، والمصنوعات اليدوية من الخشب والزجاج، وصب حجارة الباطون، ومجال الخياطة والحياكة، وأشغال الحدادة. فأمثال هذه المنتجات ترتفع كلفة انتاجها في اسرائيل عن مثيلتها في المناطق المحتلة، ولذا يتجه الزبائن الاسرائيليون بحثاً عنها في الضفة والقطاع. كما أن هناك فئة أخرى من المنتجات التي نجت من المزاحمة الاسرائيلية، وذلك بسبب خصوصيتها المحلية المميزة التي تلائم الأذواق المحلية وتستجيب بصورة طيبة لاحتياجات المستهلكين المحليين. ولعل المثال الأبرز على ذلك، الصابون النابلسي، وبعض الحلويات، والسمنة.

أما كل ما عدا ذلك من السلع، فيواجه منافسة حادة وقاسية مع ما يماثله من المنتجات الاسرائيلية. وهناك شعور قوي بأن المنتجين الاسرائيليين يتمتعون بالعديد من المزايا التي تخولهم أن «يضربوا» المنتجين في المناطق المحتلة. وهذه المزايا تضم:

(أ) اقتصاديات الانتاج الكبير القائمة على إنشاء التجهيزات الضخمة والآلات العصرية والكفيَّة.

(ب) الحصول بيسر أكبر على القروض مما يمكنهم من تمويل عمليات ذات نطاق كبير.

(جـ) سياسات الحماية الشديدة التي تنتهجها الحكومة الاسرائيلية، والتي لا تراقب المستوردات فقط، بل تدعم الصادرات أيضاً.

(د) المستوى العمالي الأرفع تقنية نتيجة للتدريب المهني المنهجي الأفضل للعمال.

(هـ) وضع سياسي أكثر استقراراً بكثير.

وعلى الرغم من أن هذه العوامل توفر بالتأكيد قدرة تنافسية كبيرة للمنتجات الاسرائيلية، فلقد دلت التجربة في الضفة الغربية وقطاع غزة على أنه ليس من المستحيل خوض غمار المزاحمة مع السلع الاسرائيلية، حتى في ظل الأوضاع المعاكسة القائمة حالياً. فالصناعات التي تنتفع في صورة معقولة من القاعدة التقنية والمساندة التمويلية، أثبتت وجودها تماماً في وجه السلع الاسرائيلية. ومن الأمثلة البارزة مرطبات غزة، وسجائر الضفة الغربية ومستحضراتها الطبية. هذه التجربة دليل على توفر إمكانات مستقبلية مشرقة أمام صناعات المناطق المحتلة، في حال التوصل إلى تسوية سياسية، وذلك مشروط طبعاً بأن تكون تلك الصناعات مؤهلة للاستمرار وقابلة للحياة والنمو.

ثانياً: إمكانات التصدير المحدودة: تقف صناعات المناطق المحتلة أمام معوقات عسيرة بحكم أن هذه المناطق محاطة ببلدين ينتهجان سياسات متعاكسة كلياً فيما يخص مستورداتهامن هذه المناطق. فاسرائيل مازالت تفرض رقابة صارمة على تدفق السلع الصناعية الداخلة إلى اسرائيل في كل حالة تتوقع فيها أن تشكل سلعة ما خطراً محتملاً على السلعة الاسرائيلية. ومن الجهة الأخرى، تشجع اسرائيل بكل طاقتها صادرات المناطق المحتلة إلى الأردن وسواه من الأقطار العربية. يقابل ذلك أن الأردن مازال يفرض قيوداً مشددة للغاية على مستورداته الصناعية من المناطق المحتلة. ونتيجة كل هذه السياسات الكابحة والمعوقة من هنا وهناك، تواجه صناعات المناطق المحتلة اختناقاً حقيقياً. ولعل أسوأ ما في هذا المأزق، أن الصناعات الفلسطينية المحلية، مضطرة لمواجهة مجابهة يائسة مع المنتجات الاسرائيلية حتى في عقر دارها.

ثالثاً: الحجم الصغير للسوق المحلي: من الكوابح الرئيسية الملازمة للنمو الصناعي في المناطق المحتلة، صغر حجم السوق المحلي. فالسكان في المنطقتين المحتلتين بلغ عددهم مع نهاية ١٩٧٧: ١,١٢ من المليون (مقابل ١,١ من المليون في نهاية ١٩٧٦). فإذا نظرنا إلى حجم هذا السوق في معزل عن أي شأن آخر، استنتجنا أنه سوق صغير لا يكفي لدعم صناعات متعددة متنوعة وإدامتها وتنميتها، حتى في ظل دولة وطنية ذات سيادة قادرة على سنّ تشريعات مناسبة لحماية المنتجات الوطنية.

على أنه لا بد لنا من الانتباه إلى أن حجم الطلب الحقيقي للمستهلكين في المناطق المحتلة يتأثر بالعوامل الايجابية المتصلة بالمستوى المعيشي الذي يرتفع بسرعة. فاقتران انتشار التعليم بتعاظم القدرة الشرائية نسبياً للطبقات المحدودة الدخل تقليدياً (عمال غير مهرة، مزارعو الأراضي غير المروية الخ...) ترتب عليه ارتفاع حاد في الطلب سعياً لاقتناء وسائل الحياة العصرية المريحة كأجهزة التلفزيون، والبرادات الكهربائية، والمسخّنات العاملة بالطاقة الشمسية وغيرها من الأدوات المنزلية.

ولقد مرت بنا من قبل حقيقة أن المناطق المحتلة، بما فيها القدس، تشكل على الرغم

من ضيق سوقها المحلي وقلة عدد سكانها، المستورد الأكبر من اسرائيل. ولكن هذا لا يعني إطلاقاً أنه من الممكن للمناطق المحتلة أن تنتج محلياً، وفي صورة اعتباطية، جميع السلع والمنتجات التي تستوردها حالياً من اسرائيل. لكننا نقول بثقة: إن من الجدير بالاهتمام والتصديق رسم سياسة تصنيعية انتقائية ضمن خطة مدروسة، مع إمكانات النجاح والتعزيز حتى في نطاق الحجم الراهن للسكان.

تصورات مستقبلية

تناولنا في هذه الدراسة حتى الآن القطاعات الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة خلال إحدى عشرة سنة من الاحتلال. لكننا في هذا القسم الأخير معنيون باستشراف الآفاق المستقبلية لاقتصاد المناطق المحتلة، مع تركيز خاص على القطاع الصناعي. ولأسباب محض عملية، سوف نسلك في هذا المضمار سبيلين مختلفين لمعالجة الوضع: السبيل الأول دراسة التوقعات والاحتمالات في ظل استمرار الاحتلال، أما السبيل الآخر فهو التنبؤ بدولة فلسطينية سوف تقوم لامحالة كمحصلة للتسوية السياسية للنزاع الراهن، وعلى الرغم من الرفض الاسرائيلي اللامنطقي الحالي.

التصورات في ظل الاحتلال: إن التخطيط لتنمية اقتصادية (وصناعية) في ظل بقاء الضفة الغربية وقطاع غزة تحت نير الاحتلال، مهمة يكتنفها العناء وتحيط بها مشقة هائلة بلا جدال. فمن الجلي الذي لامراء فيه أن النشاط الاقتصادي في المناطق المحتلة سوف يستمر موجهاً إلى حيث تتحقق المصالح الاسرائيلية وتكون لها، دون كل ما عداها، الأولوية والأفضلية. ولهذا يستحيل أن تحيد الادارة العسكرية عن طريقها المرسوم وأن تكلف نفسها عناء وضع البرامج والخطط واتخاذ الاجراءات والخطوات التي تكفل على المدى البعيد المصالح الحقيقية لهذه المناطق المحتلة. ومن الطبيعي أن هذا الوضع يشكل قيداً ثقيلاً يعوق أية عملية تنمية مخططة، طالما ظلت هذه المناطق في ظل الاحتلال. وبناء عليه فإن أية برامج توضع لمثل هذه التنمية سوف تكون جهداً محكوماً عليه مسبقاً بالاخفاق.

على أن هذا الكلام لا يعني على الاطلاق أنه لا يجب، أو أنه ليس مطلوباً، أو أنه ليس ممكناً فعل أي شيء في ظل فترة الاحتلال «المؤقتة». بل على العكس من ذلك تماماً، فهناك شعور قوي بأن من واجب الفلسطينيين والعرب الآخرين خارج فلسطين أن ينتهجوا سياسة اقتصادية إيجابية تجاه المناطق المحتلة. وإنها حقاً لمفارقة تثير العجب أن نلاحظ مقدار الاهتمام بالامكانيات الاقتصادية لدولة فلسطينية محتملة، في حين تبدي المجتمعات العربية والعالمية اهتماماً ضئيلاً للغاية بالوضع الراهن الذي تدل الظواهر على أنه قد يستمر عدة أعوام. ومكمن الخطر هو أن الوضع في ظل الاحتلال يشهد تغيرات مستمرة، وخلقاً لوقائع جديدة على الأرض، يقدر لها أن تترك بصماتها على كل المستقبل. وان أغلب التطورات التي يرسمها ويفرزها الاحتلال تجعل احتمال خلق دولة فلسطينية أمراً أبعد منالاً وأشد صعوبة، يوماً بعد يوم.

على أن السياسات الاقتصادية التي يمكن رسمها للمناطق المحتلة في ظل الاحتلال، ينبغي أن تحقق الغايات التالية:

١ ــ الحد من تيار الهجرة المتصاعدة من المناطق المحتلة إلى الخارج العربي والعالمي، وهي الهجرة التي سجلت في الأعوام الأخيرة المنصرمة مستويات خطيرة تبعث على القلق قومياً واقتصادياً.

٢ ــ توفير فرص عمل أكثر محلياً في المناطق المحتلة، بغية امتصاص عدد متزايد من الفلسطينيين المستخدمين في اسرائيل.

٣ ــ التقليل من الأضرار الناجمة عن الاجراءات الاقتصادية الاسرائيلية التي تنتهجها اسرائيل في الوقت الحاضر في كل من الضفة والقطاع.

٤ ــ وضع برامج عاجلة تستهدف دعم بعض القطاعات الاقتصادية التي توشك على الانهيار.

ولا يمكن انجاز هذه الأغراض الملحة إلا بجهد عارم ومنظم، خصوصاً من جانب الفلسطينيين وسواهم من العرب خارج فلسطين. وينبغي أن يسبق كل هذه الجهود وضع دراسات علمية دقيقة من جانب الخبراء والمختصين. وسوف نسرد فيما يلي بعض المقترحات التي نرى فيها تحقيقاً للغايات السابقة ومساعدة على بلورتها:

أولاً: تقديم دعم مالي منتظم وثابت لجميع الموظفين العموميين، ما خلا أولئك الذين يتلقون فعلاً دعماً مالياً من الأردن باعتبارهم كانوا موظفين لدى الحكومة الأردنية عشية يوم الاحتلال. أما الموظفون العموميون الذين تم توظيفهم بعد الاحتلال فيتلقون رواتبهم من الادارة العسكرية الاسرائيلية، وهي رواتب لا تكاد تغطي ٦٠٪ من احتياجاتهم في مستوى معيشي عادي(*). وحيث أن هؤلاء في غالبيتهم من الشباب المؤهل علمياً، فإنهم المعرضون بقوة للسقوط في تيار الهجرة إلى البلدان العربية المجاورة حيث تدفع لهم مرتبات أعلى بكثير. وعلى العكس من ذلك فإن الموظفين الذين يتلقون دعماً مالياً من الأردن يتمتعون واقعاً وفعلاً بحصانة جيدة تقيهم إغراءات الهجرة.

هناك عشرة آلاف موظف عمومي في الضفة الغربية، منهم سبعة آلاف تقريباً لا يتلقون أي دعم مالي من الأردن. وينبغي أن نضيف إلى هؤلاء زهاء ٣٥٠٠ موظف عمومي في قطاع غزة. فإذا احتسبنا المعدل الوسطي للدعم المالي لكل موظف من هؤلاء في حدود الثلاثين ديناراً أردنياً (ما يعادل ٤٥٪ من المدخول الحالي)، تصبح تكلفة خطة الانقاذ هذه نحو أربعة ملايين دينار أردني سنوياً(**). فبالاضافة إلى الآثار الفورية

(*) على الرغم من أن الأسعار هي نفسها في اسرائيل والمناطق المحتلة، فإن موظفي الحكومة في اسرائيل يتلقون رواتب تزيد بنسبة ٥٠٪ عن رواتب أقرانهم في المناطق المحتلة الذين يتمتعون بالمؤهلات نفسها.

(**) تدفع الحكومة الأردنية ــ استناداً إلى مؤهلات الموظفين ــ نحو ستين ديناراً أردنياً إلى كل من موظفيها في الضفة الغربية، وهو مبلغ يعادل زهاء ٩٠٪ مما يتلقونه من اسرائيل.

والمباشرة لمثل هذه الخطة على الموظفين المحتملة هجرتهم، فإن خطة كهذه من شأنها أن تضخ مبالغ نقدية طيبة في عروق اقتصاد يسير في طريق الانهيار.

ثانياً: توفير التسهيلات اللازمة أمام السلع الصناعية والزراعية التي تنتجها المناطق المحتلة، وذلك في أسواق الأردن وسواه من البلدان العربية. وكنا قد أشرنا من قبل إلى أن إجراءات المقاطعة للسلع الصناعية التي تنتجها المناطق المحتلة متشددة كثيراً وتطبق بكثير من المغالاة إلى درجة أنها تأتي بعكس النتائج المتوخاة منها أحياناً. ونطالب هنا بإعادة النظر في قوانين المقاطعة في صورة معقولة تفيد من خبرات العقد المنصرم، وآخذة في الحسبان ترتيب الأولويات للغايات المقصود تحقيقها. فليس من المنطق في شيء تشريع قوانين للمقاطعة يمكن أن تثبت التجربة أنها مؤذية لسكان المناطق المحتلة أكثر مما هي ضارة باسرائيل نفسها.

ثالثاً: تقديم تسهيلات ائتمانية متخصصة وذات وزن للفلسطينيين تحت الاحتلال. وكنا قد بينا من قبل أن رجال الأعمال في المناطق المحتلة عازفون عن توسيع مشروعاتهم لعديد من الأسباب، أبرزها ضعف المردود الاستثماري. ولهذا نقترح حفز الاستثمارات في مشروعات عملية معقولة، وذلك بتوفير قروض بفوائد متدنية أو بلا فوائد إطلاقاً. وليس كثيراً بالتأكيد أن نتوقع مبادرة البلدان العربية المنتجة للنفط إلى التحرك في هذا الاتجاه، طالما أنها كثيراً ما تعهدت بالعمل لدعم صمود الفلسطينيين في ظل الاحتلال.

وبسبب الطبيعة الخاصة والمميزة والمتخصصة للعمليات الائتمانية، يقترح كاتب هذه السطور انشاء ثلاث منظمات خاصة في هذا الحقل مهمتها توصيل القروض إلى رجال الأعمال المؤهلين في الضفة والقطاع: إحداها ينبغي أن تتخصص في القروض الزراعية؛ والثانية في التنمية الصناعية؛ أما الثالثة فلتنصرف إلى تسليف مشروعات الاسكان. وليس من المتصور إقامة هذه المؤسسات في المناطق المحتلة نفسها في الظرف الراهن. ولذا يمكن إنشاؤها مؤقتاً في عمان وأن تباشر عملها باشراف مجلس إداري يتمثل فيه الفلسطينيون خارج فلسطين وداخلها.

أما القوانين الداخلية للمؤسسات المقترحة، وحجم الأموال المطلوبة، فأمور ينبغي أن تقررها لجان من الخبراء المتخصصين في النواحي الثلاث المذكورة، كل في ميدان اختصاصه.

رابعاً: استمرار الدعم المالي العربي للمجالس البلدية في المناطق المحتلة. ففي غياب سلطة وطنية، لابد من تعزيز هذه البلديات وجعلها أكثر قدرة على تحمل مهمات أكبر وأوسع وأشد فاعلية. على أن هذا الدعم المالي للبلديات ينبغي أن يتوخى الأنصاف، لكي لا يستمر الوضع الحالي وما يشهده من إجحاف وتنافس بين المجالس المختلفة.

ملحق

توزيع منشآت العينة حسب صنف الانتاج

	عدد المنشآت الصناعية		عدد المنشآت الصناعية
صناعات الأغذية	٢٢	مقالع الحجارة	١٤
الدقيق والمطاحن	٥	البلاط والرخام	١٤
المرطبات	١١	أحجار الباطون	١٣
السجائر	٢	مرائب السيارات	١٢
التريكو والحياكة	١٠	ورش الخراطة	٥
الخياطة	١٥	ورش الحدادة	٢١
النسيج	٦	الصناعات المعدنية	٤
الصابون ومساحيق الغسيل	٤	ورش النجارة	٢٤
البلاستيك	٢	السيراميك والزجاج	٧
الكيماويات	٥	الطباعة والمنتجات الورقية	١١
المستحضرات الصيدلية	٢	المنتجات الجلدية	٩
		مجموع منشآت العينة التمثيلية	٢١٨

---

(١) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، ١٩٧٧، المجلد السابع (٣ ــ ٤)، ص ١.
(٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٤ ــ ٣٦.
(٣) **المصدر نفسه**، ص ٣٤.
(٤) **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٨، ص ٧٨٨.
(٥) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، المجلد الثامن، (٣)، ١٩٧٨، ص ٣٤ ــ ٣٦.
(٦) **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٨، ص ٧٩٢.
(٧) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، المجلد السابع، العدد ٣٠٤، ١٩٧٧، ص ٧٧.
(٨) **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٧، ص ٣٦ و٣٧ و١٩٥.
(٩) **الفصليَّة الاحصائية للمناطق المدارة**، الرقم (٣ ــ ٤)، ١٩٧٧ ص ٦ و٧؛ وكذلك **الملخص الاحصائي الاسرائيلي**، ١٩٧٨، ص ٧٧٣.
(١٠) **المصدر نفسه**، ١٩٧٧، ص ٦ و٧.
(١١) **المصدر نفسه**، ص ٦ و٧.
(١٢) أرييه برغمان، **النمو الاقتصادي في المناطق المدارة: ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣**، القدس: دائرة الأبحاث في بنك اسرائيل، ١٩٧٥، ص ٨٩.

ترجمة **محمد النصر**
عن الانكليزية

ثبت المصادر

(١) هشام عورتاني، **الزراعة في الضفة الغربية: نظرة جديدة**، نابلس: جامعة النجاح الوطنية، ١٩٧٨.

(٢) أرييه برغمان، **النمو الاقتصادي في المناطق المدارة: ١٩٦٨ ــ ١٩٧٣**، القدس: دائرة الأبحاث في بنك اسرائيل، ١٩٧٥.

(٣) فيفيان بول، **الضفة الغربية: هل هي قابلة للحياة؟**، ساشوستس: سلسلة لكسنغتون، ١٩٧٥.

(٤) دون بيريتز، **كيان فلسطيني**، واشنطن دي. سي: معهد الشرق الأوسط، ١٩٧٩.

(٥) وديع شرايحة، **التنمية الاقتصادية في الأردن**، القاهرة: معهد الدراسات العربية، ١٩٦٨.

(٦) جون سبتنغ، **إنشاء دولة عربية فلسطينية كجزء من تسوية الشرق الأوسط**، لندن: مخطوطة، ١٩٧٧.

(٧) الياس توما، وهـ. د. درابكن، **حالة فلسطين الاقتصادية**، لندن: كروم هيلم، ١٩٧٨.

(٨) بريان فان اركادي، **المزايا والأعباء: تقرير عن اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة منذ ١٩٦٧**، نيويورك: صندوق كارينغي للسلام الدولي، ١٩٧٧.

(٩) سلطة التخطيط الاقتصادي، **اقتصاد قطاع غزة وسيناء**، القدس: المكتب المركزي للاحصاء، ١٩٦٧.

(١٠) **الفصلية الاحصائية للمناطق المدارة**، القدس: المكتب المركزي للإحصاء، مجلدات العام ١٩٧٧.

(١١) **الملخصات الإحصائية لاسرائيل**، القدس: المكتب المركزي للإحصاء، مجلدات ١٩٧٢ ــ ١٩٧٧.

ثلاث مداخلات حول ندوة: «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»

في العددين ١١٨ و١١٩، عقدت شؤون فلسطينية ندوة حول «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة» شارك فيها عدد من قادة فصائل المقاومة الفلسطينية.

وقد ارتأت شؤون فلسطينية أن تسأل منظمات المقاومة والمنظمات الجماهيرية، رأيها في المسائل التي طرحتها الندوة.

وفي ما يلي المداخلات التي وردتنا، من جبهة التحرير الفلسطينية بقلم أمينها العام طلعت يعقوب، ومن جبهة النضال الشعبي بقلم أمينها العام الدكتور سمير غوشة.

والمداخلة الثالثة من «مسؤول نقابي» يقيم في الضفة الغربية، وهي تعرض وجهة نظر التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة من بعض قضايا العمل النقابي التي تطرقت إليها الندوة في حينه.

١ ــ مداخلة جبهة التحرير الفلسطينية

طلعت يعقوب

العمل النقابي

س ١: إن العمل النقابي يعيش في حالة نهوض في المناطق المحتلة، كيف تقيمون أسباب ذلك؟ وما هي تأثيرات هذا النهوض على العمل السياسي ضد الاحتلال؟

ج ١: إن العمل النقابي في الأرض المحتلة يلعب دوراً بارزاً على الصعيدين السياسي والاقتصادي إذا توفرت له قيادة سياسية وطنية، وبرنامج سياسي واضح تتسلح به الجماهير على أساس برمجة نضالاتها بشكل يخدم تطورها ويصعد تحدياتها للعدو الصهيوني. نقول قيادة سياسية وبرنامج سياسي لأننا ندرك تماماً أن النضال الاقتصادي، في المناطق المحتلة، جزء مترابط مع النضال السياسي، نظراً لظروف الاحتلال والأوضاع غير الهادئة التي تعيشها جماهيرنا على طول الحزام المحتل، ان الكيان

الصهيوني له نشأته المميزة من حيث التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وعلى هذه القواعد المميزة تشكلت الدولة الصهيونية لتقوم بدور تحطيم الهوية الوطنية للشعب الفلسطيني، وفرضت أقسى أنواع العنصرية الفاشية لهذه الغاية، وإذا سمحت بقيام نقابات عمالية ومؤسسات جماهيرية أخرى فهذا لا يأتي من باب تعريفه كنظام ديمقراطي ليبرالي ــ كما ذكر الرفيق أبو علي مصطفى ــ فالتفسير هنا غير دقيق، بل الصحيح أن الأهداف التي يريدها هذا الكيان من الكادحين الفلسطينيين هي تطويرهم بمقاييس محددة توفر المقومات المادية التي تعزز وجود هذا الكيان اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً، والتي تضمن تطوره ككيان منفصل عن مصالح وأهداف الطبقة العاملة الفلسطينية وعموم الكادحين، من فلاحين فقراء وعمال زراعيين، وحتى البورجوازية الفلسطينية. وإذا اعطى هذا الكيان بعض الحريات التعبيرية، فهذا يأتي من باب تنفيس النقمة كمقدمة لضرب المقومات التي تشكل خطراً على تطوره السياسي والاقتصادي.

بعض الرفاق في الندوة ناقش وضع النقابات العمالية، وكأنها تعيش ظروفاً عادية في نظام طبقي ليبرالي، والبعض الآخر تطرق إلى كيفية تطوير الوضع النقابي دون الأخذ بعين الاعتبار ظروف الاحتلال وما يفرضه من وضع غير طبيعي على العمل النقابي ــ المادة ٨٣ تنص على عرض أسماء المرشحين على الحاكم العسكري وموافقته عليهم كما ذكر ذلك ماجد أبو شرار ــ وهذا ما يؤكد وجود القيود التي يفرضها المحتل كي يبقى العمل النقابي أسير المخططات التي يتوخاها له، بل ويحولها إلى مجرد تجمعات مطلبية تكتفي بحدود التخطيط المرسوم لها من قبل السلطات الصهيونية. إن التاريخ يؤكد أن الاستعمار يتعامل مع من يستعمر بقوانين استثنائية يبرر وجودها بالكيفية التي يريدها، بهدف إخضاع كافة المقومات التي تضمن تطوره وارتقاءه على حساب الحقوق الأساسية للجماهير. وهذه المسلكية تخلق باستمرار ظروفاً تحجّم تطور أي عمل شرعي من شأنه تعزيز نمو الجماهير الكادحة السياسي والاقتصادي، وقد يخطىء من يحاول أن يطبق على مفهوم العمل النقابي في الأراضي المحتلة القوانين التي تحكم تطور المجتمعات الطبقية الأخرى؛ ذلك لأن الغالبية العظمى من جماهيرنا تعاني من سياسة التمييز العنصري التي تجعل مسألة النضال في عملية الصراع الاجتماعي باطلة، وهذا ما يضفي خصوصية معينة على العمل النقابي تقوده آلياً إلى الالتحام مع الفعل السياسي، وتجعله مرتبطاً، بشكل جدلي، بالنضال الوطني التحرري. ان عموم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعاني منها الطبقات الفقيرة في المناطق المحتلة، محكومة، أولاً، بدوافع الاحتلال الصهيوني وبالشروط المفروضة من هذه النتيجة، والدولة الصهيونية لا تنظر إلى تعزيز وجودها كدولة من خلال استكمال حاجات الطبقات الكادحة الفلسطينية، بل تسعى إلى تقوية مواقع الاستغلال على الجماهير وتضع في الجانب الآخر الآلة العسكرية الصهيونية لتقوم بالمهام القمعية التي تبقي الجماهير، على كافة المستويات، عند حدود معينة.

إن التعريف الذي تقدمنا به يهدف إلى إزالة المراهنات الخاطئة، وفي الوقت نفسه يدعم توجهات الحركة النقابية على أساس اعتبارها جزءاً من النضال الوطني التحرري

الذي تخوضه جماهيرنا في الداخل والخارج، وأي تعامل مع الدور النقابي، بشكل اقتصادي مجرد، يكون تعاملاً مثالياً خاضعاً لتطورات غير واقعية. فمهما دافعنا عن مصالح العمال في المشاريع الاسرائيلية، ولو وجدت آلاف الفروع من النقابات في ظل الوضعية السائدة، فالمشكلة المركزية ستبقى قائمة، طالما أن القوانين كلها محكومة بمصالح وأهداف تطور الكيان الصهيوني. وهذه المسألة لا تحجم تحركات الجماهير في الأرض المحتلة، بل تعطيها بعداً نضالياً لابد أن يفرز الشروط التي تعزز ارتقاء أوضاع الجماهير السياسية وتقود إلى تقوية وعيها السياسي، كمدخل حيوي لتحديد بُعد نضالها ضد العدو في كافة المجالات. ومن هنا نقول إن كافة الشروط التي فرضها المحتل، والتي يحاول من خلالها تحجيم الفعل الجماهيري سقطت أمام إصرار الجماهير على مناهضة المحتل والحفاظ على هويتها الوطنية. صحيح أن نهوض العمل النقابي في المناطق المحتلة اشتد بفعل الاجراءات الصهيونية (مصادرة الأراضي والهجرة إلى المدن التي قادت إلى كثافة الوجود العمالي وغلاء المعيشة والتمييز العنصري). عموم هذه الاجراءات هي استكمال للسياسة الصهيونية التي تحاول تحجيم الفعل الفلسطيني في المجالات التي تحافظ على تماسك الهيكلية الاجتماعية لهذا الشعب، وبالتالي خلق ارباكات، تفتت تدريجياً المرتكزات الاقتصادية التي هي أساس قوي للحفاظ على التماسك الاجتماعي والسياسي. فالاقتصاد أساس، وهو مهم جداً في تحديد شروط نمو وتطور أفراد المجتمع وطبقاته، وسياسة التفتيت الاقتصادي التي يتبعها المحتل هي مقدمة لسياسة تفتيت الوعي وإرباك الواقع الفلسطيني بالمشاكل الاقتصادية لعزله تدريجياً عن الواقع السياسي والثورة الفلسطينية. وإذا كانت الوضعية الاقتصادية الصعبة هي التي تحرك الفعل النقابي في المناطق المحتلة، فمن الواجب علينا إعطاؤها بعداً سياسياً مرتبطاً بكفاح ونضال الجماهير الفلسطينية في خارج المناطق المحتلة؛ وهذا مهم جداً لربط عملية النضال الوطني التحرري بمهام الداخل والخارج، باعتبار أن الخلاص من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية يكون رهن قدراتنا على تصعيد نضالنا ضد العدو الصهيوني في كافة المجالات. عندها يكون النضال الاقتصادي النقابي جزءاً من خطة متكاملة على طريق التحرر الوطني. إن الدوافع المركزية التي تحرك جماهيرنا والتي تحرك العمل النقابي، تكمن في الشعور الوطني الرافض بحزم سياسة التمييز العنصري والاضطهاد القومي، وعموم التحركات الأخرى هي نتيجة طبيعية لمثل هذه السياسة. وأي نضال اقتصادي أو اجتماعي لن يكون سوى غطاء لتقوية الفعل السياسي. إن الأساس الحاسم هنا هو ربط النضال الاقتصادي بالنضالين السياسي والعسكري، على طريق استكمال مسيرة التحرر الوطني؛ حيث يكمن الخلاص للجماهير الكادحة، وتتوفر الحريات الديمقراطية للعمل النقابي، في ظل قيادة وطنية تقيم الدولة الوطنية التي ترى في وجود الجماهير الكادحة وكافة المؤسسات الجماهيرية جزءاً لا يتجزأ من وجودها. فغياب الدولة الوطنية على كامل التراب الوطني يجعل المهمة المركزية تتمثل في إيجادها، حتى تأخذ قواعد الصراع الاجتماعي مجراها الحقيقي. عندها نقول ان النضال النقابي في ظل دولة وطنية ديمقراطية مقدمة لابد منها لتصعيد الوعي السياسي وتطوير الانتاج لصالح المنتخبين. ولكن في ظل الاحتلال، والاحتلال غير العادي الذي يترتب عليه تمييز عنصري وفاشية قل

نظيرهما، نقول: إن النضال السياسي المرتبط بالوضع الاقتصادي للجماهير، والذي يسير على طريق تعبئة طاقات الشعب الفلسطيني ليخوض معركة التحرر الوطني، هو الأساس لخلق نقابات عمالية قوية متماسكة. وبقدر ما يكون الفعل السياسي الوطني نشطاً، بقدر ما تتطور النقابات العمالية وكافة المؤسسات الشعبية.

من كل ما تقدم نجد أن الوضع النقابي في المناطق المحتلة محكوم بفعل القوانين الصهيونية التي تهدف إلى تفكيك الوضع الاقتصادي والاجتماعي للجماهير الفلسطينية. وإذا كنا نلتقي مع الرفاق في تحديد أسباب حالة النهوض التي يعيشها العمل النقابي في المناطق المحتلة، إلا أننا نرى ان الأساس هنا هو تزايد نمو الشعور الوطني بمقاومة الاحتلال لاستكمال مسيرة التحرر الوطني. ومهمتنا الحفاظ على زيادة هذا النمو حتى لا نضفي شرعية تقليدية على العمل النقابي بمفهومه الكلاسيكي، بل نعتبر أن توجهات الجماهير، عبر هذا العمل، غطاء على طريق تصعيد وتيرة العملين: السياسي والعسكري حتى تصبح كافة التجمعات الفلسطينية وبالأخص العمالية، الذراع القوي والداعم لمسيرة الثورة الفلسطينية. وليس هنالك أدنى شك بأن السبب في تزايد النضالات الشعبية، يعود بالدرجة الأولى إلى الانتصارات السياسية والعسكرية التي حققها شعبنا في كفاحه ضد العدو الصهيوني. وإذا حاولت بعض القيادات فصل العمل النقابي عن الفعل السياسي الثوري، فمهمتنا هي إزالة هذا الحاجز بكافة الامكانيات وتحويل هذا العمل إلى تنظيمات جماهيرية تقاتل بقوة لسحق الاحتلال، كمدخل وحيد للارتقاء بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الجماهير. إن الشعب الفيتنامي لم يطلب قط من الاستعمار الفرنسي والاميركي تحسين أوضاعه الاقتصادية والاجتماعية، كذلك الشعب الجزائري وكل الشعوب التي ناهضت الوجود الاستعماري وبخاصة الاستيطاني؛ ذلك لأن الاستعمار وجد أساساً لاستنزاف طاقات الشعوب، لا ليخدم حقوقها المطلبية. ويستحيل، في ظل الاحتلال، أن تكون للعمل النقابي والاقتصادي فاعلية كبيرة وذات تأثير كبير على الفعل السياسي، بل العكس هو الصحيح. وإذا كان هنالك من تصاعد لنضال جماهيرنا الاقتصادي والاجتماعي في المناطق المحتلة، فهذا عائد بالدرجة الأولى إلى الانجازات التي حققتها الثورة في المجالين العربي والدولي. وإذا كان هنالك من نضالات تعبيرية عن الأوضاع الاقتصادية الصعبة، فهي حتماً يجب أن تصب في خدمة الهدف السياسي الهادف إلى تحرير الأرض والانسان، وإقامة الدولة الديمقراطية التي تحقق الطموحات الوطنية للجماهير الفلسطينية.

النشاط العسكري

س ٢ ــ نلاحظ غياب كثير من التنظيمات عن العمل العسكري المنبثق من الداخل، كما نلاحظ انشغال بعض التنظيمات بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري، ونلاحظ أيضاً، بإيجابية، أن بعض الخلايا الفدائية تشكل نفسها بنفسها وتحصل على سلاحها بوسائلها الخاصة، ثم تنسب نفسها لهذا التنظيم أو ذاك، حسب قناعاتها. ألا يعني ذلك ضعفاً عاماً في قدرة المنظمات الفدائية على تطوير

عملها العسكري؟ ثم ألا تلاحظون أن أساليب العمل العسكري في الداخل تعاني من ضعف في الابتكار والتنويع؟.

ج ٢ ــ في الواقع لا نريد هنا أن نحدد فواصل وحدوداً بين هذا التنظيم وذاك، وبين فاعلية هذا التنظيم وعدم فاعلية الآخر، بل يجب أن نتكلم بشمولية عن الثورة الفلسطينية والقدرات الذاتية لهذه الثورة، والتي تتجسد بعموم فصائلها المقاتلة؛ ذلك لأن أي عمل لأي تنظيم فلسطيني يخدم مسار تطور هذه الثورة، وإذا توفرت الامكانيات الأكثر فعالية لأي تنظيم فلسطيني قائم،فيجب أن تسخر لخدمة جميع فصائل الثورة ككل.

بدون شك، إن شعار الكفاح المسلح الذي اعتمدته الثورة الفلسطينية منذ انطلاقتها كأساس لنموها وتطورها السياسي والعسكري، شكل نقلة نوعية لدعم مسيرة حركة التحرر الوطني العربي كما كان عاملاً تعبوياً قوياً جداً في الارتقاء بوعي الجماهير الفلسطينية والعربية على طريق ضرب المقاييس التقليدية التي حكمت صراعنا مع العدو القومي منذ عام ١٩٤٨.

لقد لاحظنا بوضوح تام أن تزايد فعاليتنا العسكرية كان يقود إلى تزايد الدعم المعنوي والالتفاف حول الثورة؛ وهذا ما يؤثر على فعالية الكفاح المسلح كطريق أساسي وحاسم في جعل الجماهير الفلسطينية والعربية درعاً واقية لحماية الثورة وزيادة فعاليتها ونموها.

إن الظروف الصعبة التي مرت بها الثورة الفلسطينية، لعبت دوراً مهماً في تحجيم قدرات الثورة على الفعل العسكري داخل الأراضي المحتلة. وخسارة الثورة للأراضي الاردنية، كانت أحد الأسباب الأساسية التي حجمت تصاعد العمل العسكري ضد العدو الصهيوني، نظراً للموقع الجغرافي والسكاني الذي يشكله الاردن للثورة الفلسطينية، ثم جاءت الحرب اللبنانية لتضع الثورة الفلسطينية أمام مهمة الحفاظ على وجودها من الهجمة الشرسة التي تشنها كافة القوى الامبريالية والرجعية. هذان السببان، بدون شك، لعبا دوراً كبيراً في تقليل الهجمات العسكرية على الكيان الصهيوني الاستيطاني، بل حولا الثورة الفلسطينية، في كثير من مواقعها، إلى الاندماج بالمحاور السياسية التي فرضت نفسها على هذه الثورة بمداخل مختلفة. ونحن ندرك تماماً أن مثل هذه المحاور كانت تهدف إلى إفراغ الثورة الفلسطينية من مضامينها التي تلعب دوراً فعالاً في تعبئة الجماهير الفلسطينية والعربية، على طريق استكمال مسار التحرر الوطني. ولكن في الجانب الآخر، لم تتمكن كل القوى المضادة للثورة من إيقاف زخم التأييد الشعبي للثورة الفلسطينية كطليعة متقدمة في محاربة الكيان الصهيوني والامبريالية العالمية؛ والتحول الذي نراه حالياً في الأراضي المحتلة يؤكد، بدون شك، الارتقاء الجماهيري في دعم مسيرة الثورة، كحل أساسي لتحقيق مزيد من الانتصارات على العدو. إن عملية الانتقال من الدعم المعنوي إلى الدعم القتالي المباشر بمبادرات جماهيرية يشكل أحد الروافد المهمة جداً التي ستشكل عاملاً حيوياً وأساسياً في تصعيد العمل القتالي ضد العدو الصهيوني

وكافة مؤسساته العسكرية والاقتصادية، بل إن مثل هذا التوجه مؤشر حيوي في تغيير موازنة الصراع في الداخل والخارج لأنه يعني بوضوح أن الجماهير في الأرض المحتلة بدأت تتبنى نظرية المقاومة المسلحة، وتعمل على تصعيدها كحل وحيد لأزمة الظلم القومي والاضطهاد الطبقي؛ وهذا ما يعزز لدينا القناعة بزيادة الفاعلية العسكرية والعمل بكل طاقاتنا على إيجاد الأسس والمرتكزات التي تقوي مسار الكفاح المسلح، بل وهذا ما يزيد من قناعاتنا بأن الكفاح المسلح هو الحل الوحيد الذي سيعيد إلينا هويتنا الفلسطينية، ويقود حكماً إلى تدمير الكيان الصهيوني والمرتكزات الفاشية التي يعتمد عليها، كمقياس لتطوره ونموه على حساب طموحات شعبنا الوطنية.

إن ثورات الشعوب كلها أكدت، بشكل لا يقبل الجدل، أن الكفاح الشعبي المسلح هو طريق النصر الوحيد ضد الاستعمار بكافة أشكاله، والعمل السياسي ما هو إلا استكمال لانهاض هذا الخط. ونحن نقف بحزم ضد كل القوى التي تحاول الارتقاء بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري، بل نقول باستحالة ارتقاء العمل السياسي لصالح قضيتنا الوطنية دون العمل المستمر والدائم على تصعيد نضالنا المسلح ضد العدو. وبما اننا نفتقر، حتى الساعة، للامكانيات التي تدعم مقولتنا النظرية هذه، ولكننا كوننا إحدى فصائل المقاومة المسلحة نعتبر، وهذا ما نسعى إليه، ان كل إمكانيات الثورة الفلسطينية يجب أن تصب في هذا الهدف. إن مبادرتنا الذاتية في هذا الاتجاه هي لخدمة الثورة الفلسطينية والطموحات الشعبية، وما نطالب به دائماً هو وضع إمكانيات الثورة أيضاً لخدمة هذا الهدف من خلال برامج عملية سياسية تنظيمية وعسكرية تلبي الطموحات الوطنية لجماهيرنا الفلسطينية والعربية. ومثل هذا التوجه يقود حكماً جماهيرنا في الأرض المحتلة إلى الارتقاء في أساليب المواجهة؛ الأمر الذي يجعل الداخل والخارج ثورة مستمرة في وجه الاحتلال، وتبقى الجماهير في حالة عطاء مستمرة في كافة المجالات التي تخدم انتصار القضية وتحقيق النصر النهائي. من هذه الرؤيا نقول: إن ما هو مطلوب من القيادات الفلسطينية بقيادة منظمة التحرير في الداخل والخارج ما يلي:

١ ــ تعميم الوعي السياسي بكافة الامكانيات المتاحة، لجعل جماهيرنا في الداخل تعمل بحيوية للانخراط في صفوف الثورة، والنظر إلى هذه الثورة كجزء لا يتجزأ من تطورها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي.

٢ ــ إيجاد تنظيمات جماهيرية على رأسها قيادات ثورية قادرة على برمجة الخطط النضالية في كافة الميادين، وعموم هذه الخطط تبرمج على قاعدة اغناء المواجهة العسكرية عن طريق الكفاح المسلح والأساليب الملائمة لأوضاع الداخل، أو لا سلم ولا نضال نقابي معزول عن المواجهة المستمرة حتى إزالة الاحتلال العنصري الفاشي.

٣ ــ توفير المستلزمات القتالية والكوادر العسكرية التي تعمل بدقة متناهية على ابتكار الأساليب والخطط التي تضمن ارتقاء الفعل العسكري، والاندماج أكثر في صفوف الجماهير، لجعله جزءاً من وجودها الحياتي والاجتماعي.

٤ ــ تسخير كافة المؤسسات الجماهيرية كغطاء تكتيكي للعمل التعبوي والدعاوي الذي يخدم تصعيد الكفاح المسلح.

٥ ــ تحويل الأرياف إلى ثكنات جماهيرية مقاتلة حتى تتحول كافة الأراضي المحتلة إلى بؤر مقاتلة، تقود إلى إرباك العدو وتشتيت قواه القمعية، ثم الهجوم المستمر على مؤسسات العدو الاقتصادية والعسكرية.

عموم هذه الأساليب يجب أن تضعها الثورة الفلسطينية على رأس أهدافها، كمقدمة لابد منها للتحرير؛ وإنجازها سيكون، فعلاً، رهناً بقدرات الثورة الذاتية والموضوعية، وهذا ما يتطلب برنامجاً نضالياً واضح المعالم والأهداف، حتى يشكّل عاملاً تعبوياً حيوياً وأساسياً للارتقاء بوعي جماهيرنا السياسي والقتالي إلى المستوى المطلوب لتحقيق ما ذكر.

العناية بالأسرى

س ٣ ــ الملاحظ أن قضية الأسرى لم تصبح قضية مركزية حتى الآن (كل تنظيم يهتم بأسراه)؛ والملاحظ أن الأسرى يشكون من ضعف الاتصال بهم أثناء تواجدهم في السجون، وغالباً ما تتولى عائلاتهم فقط هذه المهمة، والملاحظ أيضاً أن إثارتنا لقضية الأسرى على الصعيد الدولي تعاني من ضعف واضح، وان تحقيق الصانداي تايمز مثلاً خدم قضية الأسرى أكثر بكثير من جهودنا نحن؛ ما هي ملاحظاتكم حول هذه القضية وما هي مقترحاتكم لتأمين عناية أفضل بها؟

ج ٣ ــ نعتقد، هنا، أن الرفيق ماجد أبو شرار قد قدم ما فيه الكفاية على صعيد التفصيليات حول الظروف الحياتية والسكنية والغذائية التي يعيشها أسرانا في السجون الصهيونية، كما وضّح أيضاً بالتفصيل ظروف التفاوت بين السجين الصهيوني والسجين الفلسطيني، ومهمتنا الباقية هي توضيح الجانب السياسي لهذه المسألة.

أولاً: حربنا مع العدو الصهيوني لها صفة الحرب الشعبية طويلة الأمد، ومثل هذه الحرب ستجعل شعبنا في حالة استنفار دائم ومواجهة مستمرة مع العدو الصهيوني. وفي هذه الحالة، سنتوقع مزيداً من الاعتقالات في صفوف شعبنا طالما أن هذا الشعب يقف بحزم مع استمرارية الثورة واستمرارية تصعيد العمل السياسي والعسكري؛ هذه المواجهة تتطلب منا أن نجعل مسألة المعتقلين مسألة أساسية لدعم صمود شعبنا من ناحية، وتقوية المواجهة المعنوية للمعتقلين من ناحية أخرى، الأمر الذي سيبقي روح المقاومة متجذرة في عمق شعبنا الحر والسجين معاً. وباعتقادنا أن هذه المهمة تتطلب موقفاً سياسياً موحداً من كافة فصائل الثورة الفلسطينية كخطوة على طريق إيجاد البرنامج الذي يدعم الرؤيا المذكورة. لكننا نعترف، بدون شك، أن التوجهات المستقلة لكل تنظيم على حدة هي أحد الأساليب التي تغيّب وجود البرنامج الذي نطالب به؛ ونحن نقول هنا إذا كان ثمة من خلافات سياسية، فيجب على هذه الخلافات الآنية الّا تنعكس على وضعية المعتقلين، باعتبار أن كل معتقل يعتبر مناضلاً لصالح مسيرة التحرر الوطني، وسواء كان هذا المعتقل داخل هذا التنظيم أم خارجه، فيجب أن يعامل كمناضل قدم نفسه شعلة مضيئة على طريق نضال شعبنا الشاق. وما نطالب به في هذا المجال هو:

١ ــ إيجاد برنامج مشترك تشارك فيه كافة التنظيمات بقيادة منظمة التحرير، حتى يتسنى لنا الاطلالة الكاملة على كافة الاحتياجات التي تدعم صمود شعبنا وتعزز تضحياته، كما تقود إلى تقوية الناحية المعنوية عند المعتقلين لمساعدتهم على الصمود أمام أقسى أساليب القمع والارهاب العنصريين.

٢ ــ العمل على خلق لجنة موحدة تقوم بوضع الدراسات عن الاحتياجات الحياتية والدفاعية والدعاوية لفضح ممارسات العدو على الصعيدين المحلي والدولي، وتوفير كافة الامكانيات لإنجاح هذه المسألة حتى تلعب دورها المطلوب في توضيح البعد الانساني والسياسي محلياً ودولياً، وتنزع القناع الصهيوني المزيف والذي يحاول تضليل الرأي العام بديمقراطية لا تمارس غير تطبيق أكثر القوانين إرهاباً وتعسفاً على المناضلين في السجون الصهيونية.

٣ ــ محاولة تشكيل لجان دفاعية على الصعيد الدولي، كجزء من الحملة الدِعاوية التي تسلط الضوء على الممارسات اللاأخلاقية التي يمارسها العدو الصهيوني بحق المناضلين في السجون، وكذلك محاولة تشكيل لجان محلية للهدف نفسه.

٤ ــ العمل بكل الامكانيات، السياسية والعسكرية والدعاوية، لاخراج المعتقلين من السجون الاسرائيلية وإذا كان أسلوب اسرائيل عدم الرضوخ لذلك، فيجب تغيير التكتيكات لتحقيق هذا الغرض، أي المقصود هنا التوجه إلى عمليات أكثر فعالية وضرراً بالعدو حتى نتمكن من إثبات فعالية هذا التوجه.

٥ ــ استغلال كافة المحافل الدولية لالقاء الضوء بوضوح على الدور القمعي والعدواني الذي تقوم به سلطات الاحتلال داخل السجون وخارجها، وإبراز وجه هذا الكيان على حقيقته.

كل هذه البنود المذكورة يجب أن تبرمج عبر توجه مشترك تلعب قيادات الثورة دوراً بارزاً في توضيحه وتعزيز إمكانيات الصمود لدى جماهيرنا حتى يبقى الأسير المناضل على تماس مباشر بقضاياه، وبالتالي يعتبر أنه جزء لا يتجزأ من الثورة، سواء كان داخل المعتقل أم خارجه. وهذا الدفع المعنوي يقود جماهيرنا أيضاً إلى المزيد من الالتحام بالثورة وإلى مزيد من الدفاع عنها.

خطر الاستيطان

س ٤ ــ لا نريد أن نتحدث عن خطر الاستيطان الاسرائيلي وأهدافه، فهذه قضية واضحة ومسلم بها، سواء في سياسةمناحيم بيغن أو شمعون بيرس، ولكن نريد أن نتحدث عن أسلوب مقاومتنا للاستيطان مؤكدين أنه حتى الآن أسلوب يعتمد على الاحتجاج السياسي. وفي العام ١٩٤٧، برز أسلوب آخر يدعو لتشكيل صندوق قومي يتولى شراء الأراضي الأميرية وشراء الأراضي من الفلاحين الفقراء المضطرين للبيع، لكي يمنع استيلاء الصهيونيين عليها. فهل من المفيد التفكير

بأساليب من هذا النوع لمقاومة الاستيطان الصهيوني، ومن أجل رفع مستوى تصدينا لهذه المسألة المصيرية؟

ج ٤ ــ من الواضح، تماماً، أن أول أهداف الاستيطان هو تحقيق الانتشار الصهيوني على كافة الأراضي الفلسطينية، كمقدمة للسيطرة الصهيونية التامة ومحاربة الشعب الفلسطيني لضرب هويته الوطنية وفرض سياج من القيود على حركة هذا الشعب، عبر ممارسة أساليب القمع والتهجير. والجانب الأكثر خطورة في الموضوعة هو محاولة جلب أكبر عدد من الصهيونيين لفرض سياسة الأمر الواقع، وجعل عموم الأراضي الفلسطينية تحت السيطرة الصهيونية المباشرة. هذا التوجه بطبيعته عدواني ويحمل بعداً فاشياً ظاهراً في كل الممارسات التي يمارسها أفراد هذه المستوطنات عبر خطط مبرمجة من قبل الدولة الصهيونية الغازية.

إن فهمنا لعملية الاستيطان، من هذه الزاوية، يجعلنا ندرك، كثورة، ان الشكل الوحيد الرادع لإيقاف هذا التوجه هو تصعيد كفاحنا المسلح ضد العدو، لزعزعة استقراره السياسي والاقتصادي، وهذا يتطلب أيضاً توجيه ضربات مباشرة لهذه المستوطنات، بحيث تقضي تماماً على الدعاوة الصهيونية التي تدعي الأمن والاستقرار، والتي تجلب أعداداً كبيرة من المستوطنين تحت شعار الحقوق التاريخية والدينية لليهود، وأي عمل آخر مثل الاحتجاج السياسي الذي يهدف إلى فضح مخططات الصهيونيين ، ن عاملاً مساعداً لتوجهنا العسكري. ان الفاشية الصهيونية تطبق كل برامجها السياسية والاقتصادية على قواعد العنف والارهاب، وهذا يتطلب من جانبنا تصعيد العنف الثوري في مواجهة العنف الفاشي. إن كافة الاجراءات الأخرى، مثل شراء الأراضي عن طريق تشكيل صندوق قومي، هي إجراءات غير مجدية، ولا تتعدى الترميم؛ أولاً لأن حفاظنا على الأراضي يقودنا إلى أن نحافظ على الانسان الموجود على هذه الأراضي، ذلك لأن استمرارية الصمود عملية أساسية تقود إلى استمرارية الانسان، وثانياً لأن الكيان الصهيوني يضرب الاجراءات القانونية ساعة يشاء باعتباره صاحب السلطة المطلقة، ويمكنه تبرير توجهه هذا بالكيفية التي يريدها مثل الأمن وما شابه. لذلك يبقى الشكل الوحيد والحاسم، هو تشكيل قوانا الذاتية التي يمكنها أن تدافع بعنف ضد الاجراءات العنيفة التي يتبعها الكيان الصهيوني وأركانه. فتصعيد الكفاح المسلح ضد العدو وأفراده، عامل أساسي وحاسم في هذه الموضوعة. وبقدر ما يتعزز هذا التوجه، تضعف الخطط الصهيونية الرامية إلى صهينة الأرض وطرد المواطن الحقيقي صاحب الأرض الشرعية التاريخية. ان أي كيان يقوم على الاغتصاب والقوة، يجب أن يواجه بعنف، ولا وجود في دساتيره للوسائل القانونية إلا في الإطار النظري. ان تصعيد الكفاح المسلح في الداخل والخارج، وبث الرعب في صفوف الصهيونيين يشكل وحده الرادع الأول لإيقاف هذه السياسة الهادفة إلى تفتيت شعبنا، وتفكيك روابطه الاقتصادية والاجتماعية.

إن مصادرة الأراضي لا تكمن في الجانب المالي وحسب، بل لها أساسها المعنوي الذي يقوي نزعة مقاومة الاحتلال، ويحافظ على الهوية الوطنية. فأسلوب شراء الأراضي

حل ضعيف جداً ويفتقر إلى توفير مقومات الصمود في المنظار الاستراتيجي، بل هو أيضاً تكتيك سيء وينعكس سلباً على خطط الثورة التي تهدف إلى مقاومة الاستيطان والحفاظ على صمود جماهيرنا في وجه مخططات العدو. وهنا فعلاً لا بديل عن تصعيد الكفاح المسلح وضرب مقومات الأمن والاستقرار التي ينظر إليها العدو.

حزب موحد

س ٥ ــ طرحت الجبهة الديمقراطية مؤخراً فكرة تأسيس حزب طليعي يكون بمثابة تحالف لقوى اليسار، كما يكون بمثابة بداية لحزب شيوعي فلسطيني موحَّد. وقالت الجبهة، في تحليلها، إنها ترى أن الواقع الموضوعي مؤهل لذلك، ولكن الوضع الذاتي يعاني من بعض القصور. ما هو موقفكم من هذه الدعوة باعتبار أنها تطرح قضايا ايديولوجية وسياسية تمس مجمل النضال الفلسطيني؟

ج ٥ ــ إن فكرة تأسيس حزب طليعي يكون بمثابة تحالف لقوى اليسار، كما يكون بمثابة بداية لحزب الطبقة العاملة الفلسطينية، هي بدون شك من الزاوية النظرية تستأهل كل اهتمام وجدية، بل هي الطموح الذي نسعى إليه منذ وجودنا. وكان الطموح باستمرار يصطدم بحواجز الواقع القائم وبالموانع الموضوعية والذاتية والتراثية التي غالباً ما جعلتنا نرى في الواقع، بكل معطياته، إطاراً تنافسياً لتحقيق المكاسب الفئوية على حساب هذا الهدف المركزي. لكن، بغض النظر عن هذه الفكرة، يجب النظر بدقة إلى واقعنا الاقتصادي والاجتماعي الذي بكل تأكيد يشكل الأساس المادي لوجود الحزب الطليعي الثوري. وعندما نقول النظر إلى واقعنا الاقتصادي والاجتماعي نعني بذلك مدى انسجام طرح هذه الفكرة بين الذاتي والموضوعي؛ إذ لا انفصال بين الشكلين، بل كل منهما هو إفراز للآخر فعندما نقول بأن الظروف الموضوعية مهيأة للفكرة، والقصور هو في العامل الذاتي، في الواقع هنا نتجاوز الأساس المادي الذي يطور الفكرة، كما نتناسى أن تطوير أي فكرة رهن أيضاً بالأساس المادي لها. فإذا كانت الافرازات الذاتية غير مؤهلة، فهذا يعني بوضوح قصوراً أيضاً في العامل الموضوعي، نتيجة الترابط الجدلي القائم بين الشكلين. ولو افترضنا جدلاً أن الفكرة التي تطرحها صحيحة، فهي تدلل بوضوح على عدم نضج طرح فكرة تأسيس حزب طليعي موحد، بل هذا يعزز قيام جبهة وطنية متحدة قادرة على تطوير ذاتها، استناداً إلى التطور الموضوعي القائم.

أما مسألة طرح فكرة تأسيس حزب لها فيستحيل أن تخضع لمفهوم تجريبي طالما أننا نقول ان العامل الذاتي يعاني من قصور في فهم الواقع الموضوعي، لأن أي فشل يلحق بهذه الفكرة يعني زيادة في الانتكاسة والتقهقر. أولاً، لأن الخلافات التي تبرز في وجهات النظر بين القوى اليسارية التي تتخذ من الفكر الماركسي ــ اللينيني دليلاً عملياً لتطورها، ليست بسيطة، ولا يمكن المراهنة على حلها من خلال الحوار، طالما أن هنالك قناعات مكتملة بتوجه هذه القوة أو تلك، فالأجدر اذاً هو تذليل العقبات التي تشكل واقعاً انفصالياً قبل الدخول في طرح الفكرة؛ وثانياً لأن القوى السياسية ما زالت تتعامل مع العملية التنظيمية بناء على مقومات تطورها الفكري، وهذه المسألة في غاية من الأهمية

لأنها تقود الحوار إلى طريق مسدود؛ وثالثاً انه لا يوجد هناك حسم واضح لموضوعة الكفاح المسلح من قبل العديد من الأطراف، وإن كانت هذه الأطراف تؤيده لفظياً؛ ورابعاً، هنالك العديد من القوى الوطنية التي ستقف حتما ضد التوجهات، كنتيجة للتأثيرات التي أفرزتها معطيات تراثنا، والتي تحتاج من قبل القوى السياسية إلى إزالتها عبر مسلكية نضالية تزيل كافة الأوهام التي تروجها القوى المضادة. كل ما ذكر يعزز فعلاً الدعوة إلى قيام جبهة وطنية متحدة تأخذ على عاتقها مهام التحرر الوطني. وفي الوقت نفسه تعزز وجودها الفكري والتنظيمي كَمدخَل أساسي حيوي لطرح فكرة بناء حزب طليعي. ومثل هذه الدعوة تكون المحك الفعلي لتعزيز دور القوى الثورية وتعزيز بناء الاداة الثورية التي ستشكل عاملاً حيوياً على طريق بناء حزب طليعي. فالممارسة العملية في ظل تصعيد الكفاح الثوري ضد الأعداء هي وحدها قادرة على إزالة العديد من الثغرات في التصور، وهي وحدها قادرة على إزاحة النفس التجريبي الذي غالباً ما يعرض أي عمل ثوري لانتكاسات خطيرة.

إن القول بأن الظروف الموضوعية مهيأة والعامل الذاتي غير مهيأ، يعني ببساطة أن هنالك حاجة إلى فرض مرحلة انتقالية لإزالة هذا التفاوت والعمل قدر المستطاع على مواكبة حاجات التطور الموضوعي نضالياً، وإلّا فإن المراهنة على بناء الحزب كمقدمة لإزالة هذا التفاوت يبقي هذه العملية معرضة لاهتزازات غير مضمونة النتائج؛ لأن مثل هكذا توجه يجب أن يكون مصاغاً بعناية فائقة، حتى يعطي دفقاً جديداً لعملية النهوض الثوري، لا فلسطينياً فحسب، بل على طول المنطقة العربية وعرضها.

أمام كل هذه المعطيات أصبح المطلوب هو قيام جبهة وطنية متحدة تضم في صفوفها كافة القوى الوطنية كمقدمة لإفراز القوى والأطراف التي تلتقي حول المبادىء الاستراتيجية للثورة.

٢ ــ مداخلة جبهة النضال الشعبي

د. سمير غوشه

نتقدم بالشكر للأخوة في مجلة «شؤون فلسطينية» على مبادرتهم بالاقتراح علينا كتابة مداخلة حول القضايا والآراء التي طرحت في الندوة التي أجرتها مجلة «شؤون فلسطينية»، حول «قضايا النضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة»، والتي نشرت في العددين (١١٨، أيلول ــ سبتمبر و١١٩ تشرين الأول ــ اكتوبر، سنة ١٩٨١).

ونود في البدء تسجيل الملاحظتين التاليتين:

١ ــ إن مداخلتنا ستتناول الاجابة على الأسئلة الثمانية المحددة، ووفق العناوين التي طرحت تاركين الخوض في بعض القضايا الأخرى لمناسبة ثانية.

٢ ــ سنكتفي بعرض وجهة نظر جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، التي قد تتفق أو تختلف مع آراء الرفاق الذين شاركوا في الندوة، طالما أن المجال لم يتح لنا ــ ولأسباب متباينة! ــ إمكانية المشاركة في الحوار والجدل من خلال الندوة «المذكورة»؛ وأيضاً حتى لا نخوض في نقاشات وجدل نظراً لطبيعة بعض جوانب الحوار السرية. ولهذا السبب نرى أن المجال الأجدى والأوسع، لمعالجة مثل هذه الجوانب، يكون ضمن اجتماعات مغلقة، قد تؤدي إلى دفع النضال الوطني الفلسطيني خطوات للأمام.

١ ــ تحالفات الداخل

إن جملة الآراء والتساؤلات التي طرحها الرفيق بلال الحسن، رئيس تحرير مجلة «شؤون فلسطينية»، تضعنا أمام عدة قضايا، قد لا تنسجم وعنوان «تحالفات الداخل» فقط، وإنما تتناول حسب فهمنا التالي:

(أ) نضال ومبادرات الجماهير الفلسطينية في الداخل، وعلاقة ذلك مع النضال الوطني الفلسطيني العام وقيادته الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية وفصائلها «الفدائية».

(ب) العلاقة بين القيادات في الداخل وبين القيادات في الخارج.

(ج) حول بعض الظواهر والممارسات التي ينتهجها «كثير من المنظمات الفدائية» في الداخل وتأثير ذلك على «التحالفات العامة المطلوبة».

(د) «الافتقار إلى وحدة القيادة»، والجبهة الوطنية، والنضال العلني والنضال السري.

وسنحاول التطرق لهذه القضايا التي تشكل، برأينا، الأرضية التي ترتبط بها القضايا الأخرى:

إن نضال ومبادرات الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة، يشكل رافداً أساسياً يصب في مجرى النضال الوطني الفلسطيني العام الذي يتطور ويتعاظم، عاماً بعد عام، ويأتي كمحصلة لنضال شعبنا وثورته المسلحة، داخل الوطن المحتل وخارجه، في الأقطار العربية والشتات؛ مما يعزز دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني على كافة الأصعدة، المحلية والعربية والعالمية.

وأمام اشتداد المؤامرات والهجمة الامبريالية الصهيونية الرجعية ضد شعبنا الفلسطيني وثورته، داخل الوطن المحتل وخارجه، ومحاولات القفز فوق الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني، وطرح حلول ومشاريع استسلامية امبريالية صهيونية تصفوية، كان التفاف شعبنا، داخل الوطن المحتل وخارجه، يزداد حول منظمة التحرير الفلسطينية، ويزداد تمسكاً وإصراراً على متابعة النضال ومقاومة ورفض المخططات الرامية لإعادة طمس الشخصية الوطنية الفلسطينية وخلق قيادات بديلة، والنضال الحازم ضد المخططات الرامية للانفراد أو المشاركة من قبل أي طرف محلي أو عربي في تمثيل الشعب الفلسطيني عدا ممثله الشرعي والوحيد منظمة التحرير الفلسطينية.

ومن هنا فان جماهير الداخل والخارج تلتف، بوعي منها، حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية المستندة إلى الميثاق الوطني والبرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، وأكده مجدداً في دورته الخامسة عشرة الأخيرة.

إن جماهير الشعب الفلسطيني التي عانت كثيراً من مختلف صنوف القمع والتشريد والارهاب والمناورات والألاعيب السياسية، تمتلك حساً وطنياً عالياً، وتختزن تجارب نضالية غنية، وتتحلى بوعي سياسي متقدم، لا يجعل منها كماً هاملاً متخلفاً بحاجة للتحريك من أجل كل شاردة وواردة؛ بل ان تجربة شعبنا النضالية الحية جعلت الجماهير الفلسطينية تتخطى، بانتفاضاتها العفوية أحياناً، القيادات الفلسطينية نفسها، وهذا ما أثبتته الأحداث بالملموس خلال الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٦٧.

إن ما سبق لا يجعلنا نقع في خطأ «تقديس» الجماهير والارتهان إلى عفويتها، فنحن ندرك الدور الكبير الذي يقع على عاتق قواها الوطنية ومنظماتها «الفدائية»، وما يجب أن تقوم به من تعبئة وتحريض وتنظيم وتأطير لأوسع الجماهير، وما يقع على عاتقها أيضاً من ضرورة الارتقاء بوحدتها الوطنية لإرساء العلاقات والتحالفات فيما بينها على أسس

جبهوية تنعكس إيجاباً على النضال الوطني الفلسطيني، داخل وطننا المحتل فلسطين وخارجه.

إن نضال الجماهير الفلسطينية في المناطق المحتلة، يؤثر ويتأثر بالنضال الوطني الفلسطيني العام، وينتعش ويتصاعد كلما أحرزت الجماهير والثورة الفلسطينية المكتسبات والانجازات. هذا، من جهة؛ ومن جهة ثانية كلما ازدادت اللحمة وانتظمت العلاقات بين نضالات جماهيرنا في مختلف تجمعاتها داخل الوطن المحتل وفي الأقطار العربية والشتات وتوحدت تحت راية منظمة التحرير الفلسطينية.

وبمعنى آخر، فإن نضال ومبادرات الجماهير في الداخل ترتبط بعلاقة جدلية مع النضال الوطني العام وقيادته الممثلة بمنظمة التحرير الفلسطينية ومنظماتها «الفدائية».

«إن نضال ومبادرات الجماهير في الداخل» ليس سمة خاصة تنفرد بها، وإن كانت تتميز، في حالات عديدة، عن «نضال ومبادرات الجماهير» في الأقطار العربية والشتات وتتقدم أحياناً «على مدى اهتمام المنظمات الفدائية وعلى درجة فعالية هذه المنظمات»، وهذا الأمر يعود إلى الأسباب التالية:

السبب الأول

إن خصوصية الأوضاع التي يعيشها الشعب الفلسطيني، وتمزقه وتشتته إلى تجمعات متعددة تنتشر وتتوزع داخل وطننا المحتل فلسطين وخارجه، في الأقطار العربية والشتات، هذه التجمعات التي تعيش في ظل ظروف سياسية واجتماعية متباينة، تجعل حركة نضال الشعب الفلسطيني تتسم بالتعقد والتداخل والتفاوت في وتيرة نضالاتها ومبادراتها.

السبب الثاني

إن واقع الاحتلال الصهيوني وطبيعته الاستيطانية العنصرية التوسعية، وسياساته القائمة على تشريد الشعب الفلسطيني واغتصاب أرضه وطمس هويته وشخصيته الوطنية، وسياسة الالحاق والدمج الاقتصادي، وسياسة القمع والارهاب والابعاد وتهجير الكفاءات الشابة إلى خارج الوطن المحتل، قد أدت إلى تصادم العدو الصهيوني مع الشعب الفلسطيني بكافة طبقاته الوطنية ولم يستطع أن يوجد أية قاعدة اجتماعية ذات وزن وتأثير لها مصلحة في التعامل معه؛ مما أدى إلى احتدام التناقض الرئيسي في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

السبب الثالث

إن الضفة الغربية وقطاع غزة تضمان أكبر تجمع فلسطيني؛ إذ يبلغ عدد أفراد هذا التجمع حوالى مليون وثلاثمائة ألف نسمة، وهو يعيش تحت الاحتلال الصهيوني منذ عام ١٩٦٧.

ولقد أحدثت سنوات الاحتلال الصهيوني، نظراً لطبيعته الفريدة التي أشرنا إليها فيما سبق، والتي تختلف عن أي احتلال استعماري آخر مرّ على شعوب العالم، جملة من

التغييرات في التركيب الاقتصادي والاجتماعي داخل الضفة الغربية وقطاع غزة، أدت إلى تحولات كبيرة بين القوى الاجتماعية كان من أبرزها نمو حجم الطبقة العاملة ودورها وما يتركه هذا من أثر إيجابي على تصليب النضال الوطني وتعميق مضمونه الاجتماعي، وفي المقابل ضعف وانحسار دور البورجوازية بشرائحها العليا عن التحكم في الموقف السياسي، وما يتسم به من المساومة والمهادنة والتردد في مواجهة الاحتلال الصهيوني وما يتركه من أثر سلبي على النضال الوطني.

السبب الرابع

وهو ما يتعلق «بمدى اهتمام المنظمات الفدائية وبدرجة فعالية هذه المنظمات».

إن الأمر، من وجهة نظرنا، لا يقتصر على **مدى اهتمام المنظمات الفدائية** فحسب، ولا يرتهن لرغباتها الذاتية أو طموحاتها فقط، وإنما يعود أيضاً إلى الظروف الموضوعية التي أشرنا إليها سابقاً والتي تضع جماهيرنا في تماس يومي ومباشر في مواجهة الاحتلال الصهيوني وسياساته التي تستدعي سرعة التحرك واتخاذ القرار من قبل القيادات والجماهير في الداخل ومبادرتها في التصدي بكافة أشكال النضال، وعدم انتظار التعليمات والأوامر و«الفرمانات» من القيادات في الخارج؛ وهذا، من وجهة نظرنا، هو الموقف الأكثر ثورية طالما أنه يقف على أرضية الموقف الوطني العام المرتكز إلى الميثاق والبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لقد واجهت ثورات عديدة في العالم معضلة العلاقة ما بين القيادات داخل وطنها المحتل وبين القيادات في الخارج، وكذلك معضلة التحالفات بين الفصائل والقوى الوطنية في إطار الثورة في مرحلة التحرر الوطني، ووجد العديد من هذه الثورات العلاج الناجع للمعضلات التي واجهته بينما فشل بعضها، وأدى ذلك إلى نتائج ضارة وعواقب وخيمة على نضاله الوطني. إن ما يواجه الثورة الفلسطينية هو معضلة مزدوجة تتمثل، من جهة أولى، بطبيعة العلاقة القائمة بين قيادات الخارج وبين قيادات الداخل بشكل عام، ومن جهة ثانية بطبيعة العلاقة والتحالفات بين الفصائل والقوى الوطنية داخل الوطن المحتل وخارجه. وبرأينا، فإن هذه المعضلة المزدوجة التي تتجلى مظاهرها في الداخل والخارج تعود، وبشكل رئيسي، إلى أوضاع القيادات الفلسطينية في الخارج، أي قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وقيادات فصائلها «الفدائية»...

فقيادة منظمة التحرير الفلسطينية لم تلتزم، حتى الآن، بالتنفيذ العملي للبرنامج التنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، والذي أكده مجدداً في دورته الخامسة عشرة الأخيرة. وبقيت قضية الوحدة الوطنية الفلسطينية تعاني من خلل كبير سواء من جهة ضرورة مشاركة كافة الفصائل ــ والقوى الوطنية ــ في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية بما فيها اللجنة التنفيذية، أم من جهة افتقارها لناظم يحدد عملها القيادي، أي كيفية اتخاذ القرار ووفق أي أسس. ففي الوقت الذي نص فيه البرنامج التنظيمي على ضرورة مشاركة كافة الفصائل والقوى الوطنية الفلسطينية في مؤسسات منظمة التحرير الفلسطينية، بما فيها اللجنة التنفيذية، نجد أن هذا البند

الأساسي لم يتم الالتزام به؛ حيث بقيت عدة فصائل وقوى وطنية خارج اللجنة التنفيذية؛ وذلك بالرغم من دورها ونضالاتها داخل الأرض المحتلة وخارجها؛ مما أبرز المعضلة القائمة بين القيادات الفلسطينية، سواء خارج الوطن الفلسطيني المحتل أم داخله. وعكس هذا نفسه، بأشكال مختلفة، في تجمعات الشعب الفلسطيني في الداخل والخارج؛ حيث بقي العديد منها دون وجود هيئة قيادية محلية مثل اللجنة السياسية العليا في لبنان، بينما المفترض أن تعمم مثل هذه الصيغة في كافة أماكن تجمع الشعب الفلسطيني؛ حيث يفترض أن تشكل قيادات محلية وحدوية في كل تجمع فلسطيني تضم ممثلين عن كافة الفصائل والقوى الوطنية المتواجدة فيها، تستند إلى خطة عمل ولائحة داخلية تبرمج نضالاتها ومهامها على قاعدة الالتزام بالبرنامج العام للثورة الفلسطينية. وقد نص البرنامج التنظيمي، في أحد بنوده، على جماعية القيادة والتزام الأقلية برأي الأغلبية على قاعدة الالتزام بالميثاق الوطني وقرارات المجلس الوطني الفلسطيني وبرامجه، ولكن الواقع متباين كلياً؛ وذلك نتيجة عدم الالتزام به، مما أدى إلى أن تبرز الذاتية والعصبوية والمكاسب الخاصة لهذا التنظيم أو ذاك.

إن «الافتقار لوحدة القيادة» يبرز على صعيد القيادة المركزية في الخارج، أي في قيادة منظمة التحرير الفلسطينية لتنعكس آثاره السلبية في كافة المجالات السياسية والاعلامية والنضالية والنقابية والجماهيرية، وفي كافة أماكن تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسية داخل الوطن المحتل وفي الأقطار العربية والشتات.

أما حول بعض الظواهر والممارسات التي ينتهجها «كثير من المنظمات الفدائية» في الداخل، وتأثيرها على «التحالفات العامة المطلوبة»، فإن هذا الأمر لا يقتصر على الداخل وحده، وإنما يشكل ظاهرة عامة تبرز في مختلف أماكن تجمعات الشعب الفلسطيني الرئيسية، وعلى المستويات المختلفة.

فكثير من المنظمات الفدائية التي تشدد على ضرورة الوحدة الوطنية، وعلى ضرورة التقيد بمبدأ «التمثل النسبي» في المنظمات الشعبية والجماهيرية، تتناسى ذلك عندما يصطدم ومصالحها الخاصة؛ وهذا لم يبرز في «كلية النجاح» في نابلس فحسب، وإنما برز أيضاً في رام الله وبيت لحم وبيروت ودمشق، وفي الاتحاد السوفياتي واسبانيا، وفي مختلف تجمعات شعبنا في كل مكان. ولسنا بصدد الحديث التفصيلي عن ذلك، وإنما المؤلم حقاً أن يصل هذا النهج إلى داخل السجون، وليس إلى النقابات والمنظمات الجماهيرية داخل الأرض المحتلة فقط، وبالرغم من كل الشعارات التي تتغنى بالوحدة الوطنية والتي تؤكد على أهمية العمل داخل الأرض المحتلة وتعزيز صمود الجماهير. فإن الممارسات العملية تعكس ظواهر عديدة تتنافى، إلى حد قريب أو بعيد، معها. وأكثر ما يبرز هذا في الموقف من الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة التي جمد دورها منذ سنوات بالرغم من كل قرارات المجلس الوطني الفلسطيني التي تشدد على ضرورة تنشيط وتطوير أوضاعها ونضالاتها، كإطار من أُطر منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد استطاعت الجبهة الوطنية في الداخل، لسنوات وسنوات، أن تقوم بدور نضالي

بارز، إلا أن الصيغة السابقة تخللتها عدة ثغرات جعلت منها جبهة موقف سياسي ذات طابع نضالي علني، ويعود ذلك إلى أسباب سياسية وتنظيمية؛ مما يستدعي فعلا النضال لتطوير أوضاعها بشكل يؤدي إلى الارتقاء بدورها ونضالاتها على مختلف الأصعدة، بما في ذلك إجادة تكتيك الجمع بين العمل العلني والسري.

«إن جماهير الداخل تلتف بوعي منها حول سياسة منظمة التحرير الفلسطينية» وهذا لا يعني أنها راضية كل الرضى عن أوضاع منظمة التحرير الفلسطينية «وقيادة منظماتها الفدائية»، إلا أن جماهير الداخل تقف أمام خيار وطني وحيد هو المزيد من الالتفاف حول م.ت.ف.، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، وتناضل ضد كل القيادات البديلة والمشاريع والحلول الاستسلامية، وفي الوقت نفسه تعبر، وبأشكال مختلفة، عن ضرورة إنجاز الوحدة الوطنية الفلسطينية والارتقاء بصيغها التنظيمية في الداخل والخارج.

«وبرأينا في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني»، ان الموقف العلمي والموضوعي يكون بالوقوف أمام المعضلات والثغرات، التي تواجه نضالنا الوطني داخل الأرض المحتلة وتبيان أسبابها والنضال لحلها وتخطيها، دون أن يعني ذلك، بأي شكل من الأشكال، التقليل من أهمية ودور الفصائل والقوى الوطنية ونضالاتها داخل الوطن المحتل وخارجه على امتداد السنوات السابقة... إن «تحالفات الداخل» هي انعكاس وامتداد «لتحالفات الخارج»، والمعالجة الجذرية تكون من خلال معالجة الأزمة العامة للتحالفات في قيادة العمل الوطني الفلسطيني، وما يستدعيه ذلك أيضاً من إعطاء خصوصية وأهمية بالغة للنضال الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة في مختلف المجالات وعلى كافة الأصعدة.

٢ ــ الوحدة الوطنية

إن آفاق تحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل ووسائله تعتمد على جملة من العوامل السياسية والتنظيمية، إذا ما توفرت على الصعيد المركزي بالدرجة الأولى، وعلى صعيد الداخل بالدرجة الثانية، فإن ذلك سيدفع النضال الوطني الفلسطيني خطوات للامام.

لقد تطرقنا، عند بحثنا في «تحالفات الداخل»، للعديد من القضايا التي تتعلق بالوحدة الوطنية، وشددنا فيها على ضرورة الارتقاء بصيغة الوحدة الوطنية الفلسطينية، عبر الالتزام بالبرنامج السياسي والتنظيمي الذي أقره المجلس الوطني الفلسطيني في دورته الرابعة عشرة، كما شدّدنا على ضرورة التخلص من الكثير من الظواهر والممارسات التي ينتهجها كثير من المنظمات الفدائية... الخ. لكننا ندرك أن تحقق ذلك يحتاج إلى نضالات طويلة ويستغرق فترة زمنية قد تطول أو تقصر تبعاً للظروف الموضوعية والذاتية للثورة الفلسطينية. وهذا يضعنا أمام خطوات محددة «لتحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل» والتي لن تخرج في رأينا عن محاولات «التحسين» المرتهنة للظروف، وتتباين وتائرها بين فترة وأخرى ما لم تحل معضلة الوحدة الوطنية الفلسطينية على الصعيد المركزي، وبالضرورة تنعكس إيجاباً على «الوحدة الوطنية» في الداخل.

إن عدداً من الخطوات المباشرة قد «يحسن» الوحدة الوطنية في الداخل؛ ومن هذه الخطوات:

(أ)إنشاء مكتب مركزي للأرض المحتلة تشارك به كافة الفصائل والقوى الوطنية يضع خطة عمل لمجالات النضال العلني والنضال السري، على قاعدة نقاط اللقاء، أي صيغة «الحد الأدنى» للنضال المشترك مع حق كل فصيل أو أكثر لإيجاد صيغ تنسيقية ومشتركة أكثر تقدماً لنضاله في الأرض المحتلة.

(ب) الحد ما أمكن من الظواهر والممارسات التي ينتهجها كثير من الفصائل والقوى الوطنية، وبخاصة داخل الأرض المحتلة، نظراً لخصوصية أوضاعها وأهمية دورها في النضال الوطني الفلسطيني.

(ج) النضال لإعادة تنشيط الجبهة الوطنية الفلسطينية داخل الأرض المحتلة وتطويرها، بما يكفل مشاركة كافة فصائل الثورة الفلسطينية، والشخصيات والعناصر الوطنية، ووضع خطة عمل لمهامها المباشرة على قاعدة الالتزام بالبرنامج السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

إننا ندرك، كل الادراك، أن آفاق ووسائل تحسين الوحدة الوطنية بين الفصائل في الداخل ستبقى مرتهنة، لحد بعيد، بآفاق ووسائل تحسين الوحدة الوطنية الفلسطينية الشاملة، لكن ذلك لا يسقط دور القيادات في الداخل والتي تستطيع، من خلال مواجهتها المباشرة للعدو الصهيوني، إيجاد بعض الوسائل والسبل التي قد تحسن من وسائل وحدتها الوطنية.

٣ ــ العلاقات مع النظام الاردني

إن العلاقة بين قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وبين النظام الاردني ما زالت تشكل احدى نقاط الخلاف بين فصائل الثورة الفلسطينية؛ وذلك بالرغم من أن المجلس الوطني الفلسطيني قد وضع سلسلة من الضوابط والاشتراطات حول العلاقة الفلسطينية الاردنية، وبناء عليها كان موقفنا، في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، يتمثل بأن تقوم العلاقة مع الاردن إذا ما تقيد بها. لكن النظام الاردني استطاع أن يستفيد من موقفه التكتيكي المعارض لاتفاقيتي «كامب ديفيد»، ووظفه بشكل جيد لصالحه، وبخاصة في القمة العربية في بغداد، والذي كان من قراراته تقديم الدعم المادي للنظام الاردني، وإنشاء لجنة التنسيق المشتركة الفلسطينية الاردنية، لدعم صمود جماهيرنا في الأرض المحتلة. لقد استثمر النظام الاردني أموال الصمود، والعلاقة الفلسطينية ــ الاردنية لخدمة سياساته. وكان أخطر النتائج المترتبة على ذلك انها أعطت النظام الاردني مجالاً واسعاً لتحسين أوضاعه داخل الأرض المحتلة، وأن يقدم الدعم السياسي والمالي لأعوانه وأزلامه لإقامة المشاريع والجمعيات «وروابط القرى»، ودعم بعض البلديات التي لديه نفوذ داخلها، بينما كان يقنن ويحجب أحياناً المساعدات عن البلديات والجمعيات والمشاريع... الخ التي تنتهج سياسة وطنية تتعارض مع مواقف النظام الاردني، وتتمسك بوحدانية تمثيل منظمة التحرير الفلسطينية للشعب الفلسطيني.

وفي ظل استمرار العلاقة الفلسطينية ــ الاردنية، أنشأ النظام الاردني وزارة لشؤون الوطن المحتل، واستمر في ملاحقة العناصر الوطنية واعتقالها والتصدي للدوريات العسكرية الفدائية، أثناء محاولاتها الدخول إلى الأرض المحتلة، والزج بمناضلي الثورة الفلسطينية في السجون والمعتقلات الاردنية.

إن تقرير اللجنة التنفيذية السياسي الذي تقدمت به إلى المجلس الوطني الفلسطيني، في دورته الخامسة عشرة، والذي قيم محصلة العلاقة الفلسطينية ــ الاردنية قد نص حرفياً على ما يلي: «فالحوار بقي حواراً دون جدوى، لم نتوصل من خلاله إلى إنجازات تذكر، وهنا نسجل أمام مجلسنا الوطني بأن الحوار مع الاردن قد توقف بعد أن وصل إلى طريق مسدود». وبالرغم من قرارات المجلس الوطني في دورته الخامسة عشرة و«ضرورة العمل على المستوى العربي من أجل أن تتولى منظمة التحرير الفلسطينية المسؤولية الكاملة في هذا الصدد، كما أكد على دور الجانب الفلسطيني في اللجنة وأهمية وضع خطة شاملة وفق أولويات محددة لدعم صمود شعبنا ومؤسساته الوطنية بمشاركة فصائل الثورة والكفاءات الوطنية، داخل الوطن المحتل وخارجه». لكن «الحوار الذي بقي حواراً دون جدوى» استمر من قبل قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وكانت الجدوى هي لصالح النظام الاردني.

من هنا، فإن موقفنا، كان وما زال يقول بضرورة وقف الحوار مع النظام الاردني وما يستدعيه ذلك من وضع خطة عملية وتحرك نشط على مختلف المستويات، ومنها استمرار دعم صمود جماهيرنا داخل الأرض المحتلة، إلى أن يلتزم بجملة الضوابط والاشتراطات التي أكدها المجلس الوطني الفلسطيني، ولقطع الطريق على النظام الاردني الذي يتحين الفرص المناسبة للقفز فوق منظمة التحرير الفلسطينية، والمشاركة في الحلول والمبادرات الاستسلامية.

٤ ــ العمل النقابي

لا شك بأن العمل النقابي، في الضفة الغربية وقطاع غزة، قد تطور وتقدم بشكل ملحوظ بالنسبة للسنوات السابقة. وتمكنت جماهيرنا من تطوير أشكال تنظيمها ونضالاتها في مواجهة الاحتلال الصهيوني.

إن تطور العمل النقابي يعود إلى عدة أسباب منها ما يرتبط بتطور النضال الوطني الفلسطيني العام وإحراز العديد من الانجازات والمكتسبات التي أدت إلى تعزيز دور منظمة التحرير الفلسطينية ومكانتها، وانعكاس ذلك إيجاباً على النضال الوطني في مختلف تجمعات شعبنا الفلسطيني، ويعود أيضاً إلى الاهتمام بكافة أشكال النضال من قبل فصائل الثورة الفلسطينية التي غالباً ما ركزت، ولسنوات طويلة، على الجانب الرئيسي والأرقى: الكفاح المسلح، دون إعطاء أشكال النضال الأخرى أهمية كافية.

ويعود أيضاً إلى طبيعة الاحتلال الصهيوني وسياساته التي أدت لتصادمه مع أوسع الجماهير وإلى مختلف أشكال التنظيم والنضال في مواجهته. كما أن طبيعة

الاحتلال الصهيوني قد أدت إلى تغييرات في البنية الطبقية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة كان من نتائجها نمو حجم الطبقة العاملة ودورها.

فانتهاج العدو الصهيوني لسياسة الالحاق والدمج الاقتصادي أدى لتدمير البنية التقليدية للاقتصاد الوطني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإضعاف المؤسسات الوطنية وانهيارها، نتيجة لارتفاع كلفة الانتاج والمنافسة غير المتكافئة وغزو الأسواق الوطنية بالمنتجات والسلع «الاسرائيلية».

كما أن سياسة الاستيطان ومصادرة الأراضي والاستيلاء على مصادر المياه الجوفية وإغلاق الأسواق أمام المنتجات الزراعية قد خفض العاملين في الزراعة بنسبة ٢٥٪، ودفع آلاف الفلاحين للهجرة للمدن والعمل في المؤسسات الحرفية والمصانع «الاسرائيلية».

ولقد أدت التغيرات في البنية الاجتماعية إلى نمو الطبقة العاملة. فمثلاً بلغ توظيف اليد العاملة في الضفة الغربية وقطاع غزة، عام ١٩٧٨، حوالي ٢١٢ ألف عامل، منهم حوالي ١٤٤ ألف عامل في الضفة والقطاع و٦٨ ألف عامل يستغلون كيد عاملة رخيصة في المؤسسات والمصانع «الاسرائيلية» التي تخضع لأبشع أنواع الاستغلال سواء في التمييز في أجورهم وساعات العمل أم في حرمانهم من خدمات الضمان، وبمعنى آخر فانهم يخضعون إلى استغلال مزدوج طبقي وقومي تتزايد حدته مع تفاقم الأزمة الاقتصادية الاسرائيلية. أما العمال الذين يعملون في المؤسسات العربية فيعانون من أوضاع معيشية صعبة نتيجة لتدني الأجور وللارتفاع الفاحش في مستوى المعيشة.

إن الأسباب السابقة قد أدت إلى تطور العمل النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتجلى ذلك في توسيع وإنشاء النقابات العمالية والمهنية والمنظمات والمؤسسات الجماهيرية. فالحركة النقابية العمالية، نتيجة لنمو حجم الطبقة العاملة واكتسابها المزيد من الوعي، وبسبب من احتدام صراعها مع العدو الصهيوني واضطهادها المزدوج الطبقي والقومي، شهدت تطوراً من خلال تدعيم النقابات العمالية التي كانت قائمة سابقاً وإحياء وإنشاء نقابات عديدة وازدياد عدد المنتسبين لها، وقد ازداد دورها في النضال الوطني عبر ممارستها لكافة أشكال النضال. وساهمت النقابات المهنية بدورها في النضال الوطني وتعرضت قياداتها لأشكال القمع والارهاب والابعاد.

ولعبت الحركة الطلابية دوراً بارزاً في النضال الوطني وتحولت الجامعات، مثل جامعتي: بيرزيت وبيت لحم، إلى معاقل للعمل الوطني في مواجهة الاحتلال الصهيوني، ولقد تمكن المعلمون في الضفة الغربية وقطاع غزة، بالرغم من حرمانهم من إقامة اتحاد لهم، أن يحولوا إضرابهم إلى نضال مطلبي ووطني.

وشهدت الضفة الغربية وقطاع غزة ظاهرة بارزة هي الانتشار الواسع للنوادي الرياضية والفرق الفنية والمسرحية والجمعيات الثقافية والتي شكلت مراكز لاستقطاب أعداد متزايدة من الجماهير تساهم بدورها في النضال الوطني.

إن الصورة المشرقة لتطور العمل النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة لا تنفي رؤية الجانب الآخر الذي يحفل بالعديد من الثغرات والسلبيات الناشئة عن السياسات الخاطئة التي ينتهجها «كثير من الفصائل والقوى الوطنية» النابعة عن الذاتية والعصبية التنظيمية، والنابعة عن محاولات الهيمنة والتفرد.

وهذا بدوره يؤدي، إذا ما استمر، ليس لوقف التطور فقط، وإنما إلى التدهور وإضعاف العمل النقابي والنضال الوطني بشكل عام. وهذا الأمر يستدعي إيجاد الحلول على الصعيدين السياسي والتنظيمي من قبل قيادة الثورة الفلسطينية لنتمكن فعلاً من إحداث التطور والنهوض بالعمل النقابي داخل الوطن المحتل وخارجه.

٥ ــ العمل العسكري

لا شك بأن ممارسة الثورة الفلسطينية لكافة أشكال النضال قد عززت النضال الوطني الفلسطيني، إلا أن الشكل الرئيسي والأرقى: الكفاح المسلح، هو الذي لعب الدور الحاسم في المكانة والدور اللذين وصلت إليهما منظمة التحرير الفلسطينية. وممارسة كافة أشكال النضال لابد من أن ترتبط وتخدم الشكل الأرقى، إلا أن ما حدث، فعلاً، يمثل في بعض جوانبه تعثراً في العمل العسكري بالنسبة للسنوات السابقة، وذلك بالرغم من قيام الثورة الفلسطينية بحوالي ٢٦٢ عملية عسكرية داخل وطننا المحتل فلسطين خلال عام ١٩٨٠، وبعضها شكل تطوراً نوعياً في طبيعة عملنا العسكري.

إن العمل العسكري داخل الأرض المحتلة، بالوتيرة الحالية، هو دون مستوى وإمكانيات الثورة الفلسطينية، وبتقديرنا فإن لذلك أسباباً متعددة موضوعية وذاتية.

فعلى الصعيد الموضوعي، يبرز، بالدرجة الأولى، تزايد الاجراءات القمعية والارهابية الصهيونية ليس ضد المناضلين الذين يقومون بالعمليات العسكرية فحسب وإنما بتعدي ذلك إلى اعتقال أهاليهم وتشريدهم بعد نسف بيوتهم. هذا، من جهة، ومن جهة ثانية لجوء العدو إلى آخر مبتكرات وأساليب مقاومة العمل السري الوطني مستفيداً من التجارب العالمية ومن تجربته الخاصة وإعطاء أهمية خاصة وإمكانيات بشرية ومادية هائلة تزداد عاماً بعد عام، لشؤون الأمن. وذلك في الوقت الذي لم تتطور فيه الأساليب والامكانيات البشرية والتنظيمية والمالية والتقنية للثورة الفلسطينية بالمقابل، بالنسبة للعمل العسكري في الداخل، بل ان بعض الأساليب التنظيمية والتقنية ما زالت في المستوى نفسه، وان طرأ على بعضها أي تقدم، فهو محدود جداً.

ولا شك بأن سبباً موضوعياً آخر يؤثر على العمل العسكري داخل الأرض المحتلة، وهو يعود إلى حرمان المقاومة من حقها المشروع في القتال من الجبهات العربية المحيطة بوطننا المحتل فلسطين. فمعظم الثورات في العالم كانت لها قواعد ارتكاز خارج وطنها المحتل تقوم بمهام عديدة تساعد في رفد النضال بكافة أشكاله وفي مقدمته العمل العسكري. لكن الثورة الفلسطينية تواجه بأوضاع عربية تحول دون ممارستها لحقها المشروع في الانطلاق من الجبهات المحيطة بوطننا المحتل.

وبالرغم من ذلك فإن العشرات من المحاولات لاختراق الجبهات العربية قد تمت، ومنها محاولات من الاردن مثلا؛ حيث اصطدمت الدوريات الفدائية بأجهزة الأمن الاردنية قبل اجتيازها الحدود للأرض المحتلة. وبالرغم من كل الصعوبات والعراقيل فإن المحاولات مستمرة وبأشكال مختلفة لرفد العمل العسكري في الداخل من كافة الجبهات المحيطة بوطننا المحتل.

أما على الصعيد الذاتي، فتبرز جملة من الأسباب يقع على رأسها فعلاً انشغال القيادات الأساسية في الفصائل «الفدائية» بالعمل السياسي على حساب العمل العسكري. مع أن المطلوب أن يكون هناك توازن في ممارسة كافة أشكال النضال. وهذا الأمر يعكس نفسه على القيادات المركزية في الخارج وعلى القيادات في الداخل.

ولا شك بأن سبباً ذاتياً آخر يؤثر على وتيرة العمل العسكري ينبع من تدني البناء التنظيمي وأشكاله المتطورة فيما يتعلق بممارسة العمل العسكري في الداخل، وفي محدودية الابتكار والابتداع في توفير السلاح، وخاصة فيما يتعلق بالتطور المتقدم لصناعة المتفجرات «الشعبية» في الداخل.

أما فيما يتعلق «بجماهيرية» العمل المسلح داخل الأرض المحتلة، فنحن نعتقد أن السنوات الأخيرة قد شهدت انحساراً وليس تطوراً بالنسبة للسنوات الأولى للثورة؛ وهذا برأينا يشكل أحد العوامل التي أثرت سلباً على العمل العسكري في الداخل.

إن الارتقاء بالعمل العسكري داخل الأرض المحتلة يستدعي وضع خطة متكاملة على صعيد الثورة العام وعلى صعيد كل تنظيم بشكل خاص. وفي الوقت نفسه تعميم وسائل وأساليب المقاومة الشعبية البدائية والمتقدمة، مثل تخريب المصانع وأسلاك الهاتف وحرق المزروعات وصناعة قنابل المولوتوف والمتفجرات الشعبية، من خلال وسائل الاعلام والمنشورات وغيرها...

٦ ــ العناية بالأسرى

تزداد سياسة العدو الصهيوني القمعية والارهابية شراسة وحدة كلما تصاعد النضال الوطني الفلسطيني، فهو يلجأ إلى مختلف أساليب القمع، من الاعتقالات الجماعية ونسف البيوت وابعاد الوطنيين وتهجير الكفاءات إلى خارج الوطن المحتل، وإلى اتباع أبشع أساليب التعذيب الجسدي والنفسي ضد المعتقلين، وفرض أشكال العقوبات والحرمان ضد الأسرى الذين يعانون من أوضاع حياتية سيئة جداً، من حيث الطعام والعلاج والمنامة في سجون العدو الصهيوني.

كما أن الأعداد المتزايدة للمعتقلين والأسرى والتي بلغت حوالي ٢٥٠ ألف مواطن، خلال سنوات الاحتلال منذ عام ١٩٦٧، أي بمعدل مواطن من كل خمسة مواطنين في الضفة الغربية وقطاع غزة، يحتجز منهم داخل السجون الاسرائيلية بشكل دائم حوالي (٤ ــ ٥) آلاف، كل ذلك يجعل من قضية المعتقلين والأسرى قضية مركزية لا تستدعي العناية فحسب، وإنما أيضاً اعتبارها مهمة أساسية من مهام النضال الوطني

الفلسطيني، وما يستتبعه ذلك من وضع خطة متكاملة على كافة الأصعدة وإيجاد الهيئات والمؤسسات المركزية التي تختص بذلك.

ان مؤسسة الشهداء والأسرى لا يمكن أن تقوم وحدها بالمسؤولية، كما أن زيادة المساعدات المالية للأسرى وعائلاتهم لا تشكل إلا جزءاً من المسؤولية أو الدور الذي يجب أن تقوم بـه الثورة الفلسطينية وفصائلها الفدائية.

إن لقضية الأسرى جوانب متعددة، سياسية ودعاوية ومالية واجتماعية وتنظيمية، لم يتم اعطاؤها الاهتمام الكافي والدائم من قبل قيادة الثورة بشكل عام، أو من قبل فصائلها بشكل خاص.

وهذا يستدعي جملة من المقترحات التي يمكن، برأينا، أن تشكل خطوة متقدمة لإيجاد الترجمات العملية لاعطاء قضية الأسرى العناية الكافية. ونشير إلى أبرزها فيما يلي:

١ ــ تدعيم مؤسسة الشهداء والأسرى وتنشيط دورها في الجانبين المالي والاجتماعي ورفدها بالكوادر المؤهلة من كافة فصائل الثورة الفلسطينية، لتوحيد المساعدات المالية، ولتنشيط الجانب الاجتماعي لرعاية أسر الشهداء والأسرى.

٢ ــ تشكيل هيئة مركزية من مختلف فصائل الثورة الفلسطينية للإشراف على قضية الأسرى، سياسياً ودعاوياً وتنظيمياً، ترسم خطة عملها بما يكفل القيام بدورها بشكل دائم، لا يرتهن للمناسبات أو الظروف.

٣ ــ تنشيط لجان الدفاع عن المعتقلين داخل الأرض المحتلة وتوسيعها، وتوفير كافة الامكانيات اللازمة لها.

٤ ــ شن أوسع الحملات الاعلامية على الصعيد العالمي لفضح الاجراءات القمعية واللاإنسانية الصهيونية ضد جماهير شعبنا وأسرانا ومعتقلينا في سجون العدو والاستفادة من كافة الهيئات والمنظمات الدولية، مثل الصليب الأحمر الدولي، ولجنة حقوق الإنسان، وتشكيل لجان عالمية للتضامن والدفاع عن الأسرى وحقوق الانسان الفلسطيني.

تبقى قضية أساسية تتعلق بالأسرى لابد من الوقوف أمامها وإيجاد الحلول السريعة والعاجلة لها، وهي القضية التي تتعلق بالوحدة الوطنية داخل السجون والتي تشكل أحد الهموم التي يعاني منها الأسرى، وتؤثر على نضالاتهم ضد الادارة الصهيونية في السجون الخمسة والثلاثين التي يتوزع عليها حوالي (٤ ــ ٥) آلاف أسير، وهذه القضية تستطيع قيادة الثورة وقيادات فصائلها في الخارج أن تلعب دوراً في حسمها من خلال برنامج تعبوي، وصيغ وحدوية متقدمة.

كما أن الهيئات القيادية لفصائل الثورة الفلسطينية داخل سجون العدو يقع عليها العبء الكبير في إنجاز نضالاتها على أسس وحدويّة.

إن «اللجنة التنظيمية» المسؤولة عن تنظيم جبهة النضال الشعبي الفلسطيني في

سجون العدو قد حددت موقفها بوضوح من خلال «البرنامج الاعتقالي» الذي نقتطع منه ما يلي:

«إن التجربة الاعتقالية منذ ثلاث عشرة سنة تؤكد أن العدو يسعى جاهداً، بكل الوسائل المتاحة له، للنيل من شرف انتمائنا الوطني؛ وهو يستند بشكل رئيسي على [محاولات] التيئيس التي يعتقد أنها ستقود المقاتل الفلسطيني إلى الاستنتاج بعبث وعدم جدوى نضاله وتضحياته».

ولا يسعنا أمام إدراكنا هذه الحقيقة إلا التأكيد بأنَّ وحدة وتضامن المعتقلين في إطار جبهوي، تعزز باتفاقات اعتقالية تتحدد فيها المفاهيم، وانطلاقاً من هذا الفهم لمهماتنا وأهدافنا وبمشاركة كافة فصائل الثورة بغض النظر عن الاختلافات السياسية والايديولوجية أو الحجم، هو الضمانة الأكيدة والوحيدة لافشال مخططات العدو. ولقد كانت الصراعات والتناقضات التنظيمية هي البيئة التي تمكن العدو، أكثر من مرة، من النيل من حقوقنا والتطاول عليها.

لقد جاءت انتفاضة المعتقلات التي فجرها معتقل «نفحة» لتثبت للعدو أننا نحن مقاتلي الثورة الفلسطينية بمقدورنا القيام بنضالات تربك العدو وتحرجه، لا بل وتضعه عالمياً في قفص العدالة الدولية. لقد تجاوزت وحدة الموقف المعتقل الواحد لتشمل كل المعتقلات.

إننا نؤكد على أن توجهنا الوحدوي والتضامني مع الفصائل الشقيقة هو توجه استراتيجي وليس تكتيكياً، لذا فإننا نثمن وقفة التضامن وسنعمل على إغناء وتعزيز الاتفاقيات الاعتقالية خبرة ودروساً وتجربة.

ويمكننا على ضوء ذلك تحديد مهماتنا في التالي:

١ ــ عدم السماح للتناقضات الثانوية بالخروج عن إطارها الثانوي وحلها وتطويعها باستمرار لصالح التصدي، ومواجهة التناقض الرئيسي الذي يمثل العدو طرفه الآخر.

٢ ــ التوجه، وبدأب ومعاً، لأجل تأطير وتنظيم العمل الاعتقالي في مؤسسات تأتي تجسيداً وتقبلاً عن روح التضامن والوحدة الوطنية.

٣ ــ عدم التمييز بين الفصائل الشقيقة في تعاملنا وعلاقاتنا ومحاربة سياسة المحاور والتكتلات.

٤ ــ حشد كافة القوى وتنظيمها وتهيئتها لمعركة الدفاع عن حقوقنا ورفض أي تنازل مبدئي لصالح مخططات العدو وخوض المعارك الاعتقالية إلى جانب الفصائل الشقيقة ودون تجزؤ المعركة.

٥ ــ المحافظة على الأطر التنظيمية باعتبارها أداة تنظيم واقعنا.

«إن وحدة الفصائل الشقيقة والعمل التضامني، ومصلحة كفاحنا الوطني يجب أن

تكون معيار صحة سياسة وسلوك أي فصيل من فصائل الثورة، وهو معيار ينطبق على الأفراد بقدر انطباقه على الجماعات.

٧ ــ مواجهة الاستيطان

قاومت جماهير شعبنا داخل الأرض المحتلة سياسة العدو الاستيطانية التوسعية ومصادرة الأراضي والسيطرة على المياه الجوفية وتمسكت بأرض وطنها، وقاومت اقتلاعها منها ونظمت أشكال تصديها عبر تصعيدها لكافة أشكال النضال، ومنها الاحتجاجات والاعتصامات والاضراب، وإقامة لجان الدفاع عن الأرض، وشنت أوسع الحملات الدعاوية والتحريضية ضد سياسة العدو المتمثلة في الاستيطان ومصادرة الأراضي. إلا أن العدو الصهيوني ما زال ماضياً في سياساته، وقد كثف مستوطناته التي بلغت حوالي ١١٠ مستوطنات في الضفة الغربية وقطاع غزة، واستولى العدو على ملايين الدونمات من الأرض، وتمكنت سلطات الحكم العسكري من مصادرة ما يزيد على ٣٠٪ من مساحة الضفة الغربية منها حوالي ٢,٧٠٠,٠٠٠ دونم، (٩٤٪) هي ملكية خاصة.

ولا تزال سلطات العدو الصهيوني ماضية في دفع وتيرة الاستيطان، وقد نشرت صحيفة معاريف، الصادرة بتاريخ ١٩٨١/٨/١٤: «ستعمل الحكومة على تدعيم المستوطنات المقامة وعلى تطويرها وزيادة الارتباط بها كما ستعمل الحكومة على إقامة مستوطنات جديدة وتوسيع المستوطنات اليهودية في أنحاء الوطن». ولم تقتصر سياسة العدو على إقامة المستوطنات ومصادرة الأراضي، بل قامت بالسيطرة على مصادر المياه الجوفية، مما أدى إلى الاضرار بالأراضي الزراعية العربية وانخفض عدد العاملين في الزراعة بنسبة ٢٥٪. ولقد توقف حوالى مئة ألف فدان من الأراضي الزراعية عن الانتاج في الضفة الغربية نتيجة لسيطرة العدو على مصادر المياه وعدم السماح بحفر الآبار الارتوازية لأغراض الري؛ وذلك من أجل استغلالها لتلبية احتياجات الزراعة وإقامة المستوطنات الصهيونية، وبقيت مصادر المياه في الضفة الغربية محدودة بمئة مليون متر مكعب سنوياً وتسمح بري ٥٪ فقط من الأراضي المزروعة في الضفة الغربية، والتي تبلغ مساحتها ٥٠٠ ألف هكتار، بينما هناك إمكانية لتطوير مصادر المياه بما يؤمن ٥٠ مليون متر مكعب إضافية سنوياً؛ لكن العدو الصهيوني يحول دون ذلك. وفي قطاع غزة، هناك ٥٠٪ من الأراضي الزراعية مروية مع أن مساحة الأراضي الزراعية تساوي ٥٠ ألف هكتار، وهناك إمكانية لتطوير مصادر المياه، لكن سلطات العدو الصهيوني تمنع ذلك.

إن استمرار العدو في سياساته، وزيادة وتيرة الاستيطان ومصادرة الأراضي والسيطرة على المياه الجوفية، تستدعي تصعيد النضال بأشكاله المختلفة، مع إدراكنا بأن الحل الجذري هو في تحرير وطننا. ولكن إلى أن يتحقق ذلك لابد من:

١ ــ استمرار وتصعيد الكفاح المسلح، وأن تستهدف بعض العمليات العسكرية المستوطنات الصهيونية وطرق المواصلات إليها.

٢ ــ تدعيم المشاريع الزراعية عبر تقديم المساعدات المالية، والقروض بدون فوائد، وتسويق المنتجات الزراعية وبأسعار مناسبة في الأقطار العربية.

٣ ــ تعزيز كافة أشكال الصمود من خلال إنشاء مشاريع تعاونية زراعية وصناعية وإسكانية.

٤ ــ توسيع وتعميم لجان الدفاع عن الأرض، وشن أوسع الحملات الاعلامية، محلياً وعربياً ودولياً، لفضح الطبيعة الاستيطانية التوسعية الصهيونية.

٨ ــ الحزب الشيوعي الموحد

إن إنشاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد يشكل، من وجهة نظرنا، هدفاً استراتيجياً يجب النضال باستمرار من أجل توفير مقومات إنشائه على الصعيدين الموضوعي والذاتي. ولا شك بأن عدم توفر ذلك، في المرحلة الراهنة، لا يعني الوقوف بشكل انتظاري؛ إذ لا بد من إنجاز عدة خطوات عملية على طريق بناء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد.

ومن وجهة نظرنا في جبهة النضال الشعبي الفلسطيني، اعتبرنا أن وحدة الفصائل الديمقراطية في الساحة الفلسطينية، في جبهة وطنية متحدة، تدفع الوحدة الوطنية الفلسطينية في إطار منظمة التحرير الفلسطينية خطوات إلى الامام وتصلب النضال الوطني الفلسطيني.

لقد اتخذ المؤتمر العام السادس للجبهة، في حزيران (يونيو) عام ١٩٧٩، قراراً بضرورة النضال من أجل وحدة الفصائل الديمقراطية الفلسطينية وتعزيز النضال المشترك مع القوى الوطنية الفلسطينية، ومن ضمنها التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية، والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة. وباعتقادنا أن وحدة الفصائل الديمقراطية الفلسطينية في جبهة وطنية متحدة يشكل القاعدة التي ستفرز من خلال النضال المشترك، تنظيماً موحداً يكون قادراً على متابعة الحوار والنضال لإنشاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد. ونحن نعتقد أن مثل هذه المهمة الاستراتيجية تستدعي التدقيق الكبير والموضوعية والعلمية أكثر من رفع الشعارات والطموحات، لأن جملة من القضايا تبرز في مجرى إنشاء هذا الحزب على الأصعدة: السياسية والتنظيمية والايديولوجية، بين الفصائل والقوى التي تناضل لهذا الهدف لا تحل نظرياً فقط، من خلال الاتفاق على برنامج عام، وإنما من خلال النضال والممارسة العملية بأشكالها المختلفة. ولعل أحد الأمثلة الحسية يوضح ماهية المعضلات التي تواجه مثل هذا الأمر، وهو ما وصلت إليه المحادثات بين التنظيم الشيوعي في الضفة الغربية والحزب الشيوعي الفلسطيني في قطاع غزة.

نعود لنؤكد أن النضال الدؤوب والمستمر وقطع أشواط عملية على طريق إنشاء الحزب الشيوعي الفلسطيني الموحد هي مهمة كل ثوري فلسطيني.

٣ ــ مداخلة التنظيم الشيوعي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة

مسؤول نقابي

تنظيم الطبقة العاملة مهمة وطنية

تمتاز الطبقة العاملة الفلسطينية، في الأرض المحتلة، ليس بكونها أكبر الطبقات حجماً فحسب، إذ يتعاظم تناميها وتتسع صفوفها بانضمام الآلاف من الشبيبة العاملة إليها كل عام، بل أيضاً بكونها أكثر الطبقات الاجتماعية ثورية، وذلك لأنّها صاحبة المصلحة الأعمق في زوال الاحتلال والحصول على الاستقلال والسيادة الوطنية الكاملة.

واتساع صفوف الطبقة العاملة هو أحد افرازات سياسة الدمج والالحاق الاقتصاديين التي طبقتها السلطات الاسرائيلية على الضفة والقطاع منذ بداية الاحتلال. وجاء الاتساع وتزايد، بل تعاظم، دور الطبقة العاملة الوطني مناقضاً تماماً لخطط الاحتلال ومتعارضاً مع أهدافه.

فسياسة الالحاق والدمج الاقتصاديين ألحقت الخراب بأصحاب المهن والحرف الصغيرة، وحتى المتوسطة، في المدينة، وحولت أقساماً كبيرة منهم إلى عمال. وفي القرية ألحقت هذه السياسة الخراب بالزراعة الجبلية، وحتى بالزراعة في الأغوار التي تتصف بضعف الانتاجية بسبب وعورة الأرض وقلة خصوبة التربة واستخدام الوسائل البدائية في العمل، وهكذا تحول الآلاف من الملاك الصغار وأبنائهم، وحتى أبناء الملاكين المتوسطين، إلى العمل المأجور في الورش والمصانع والمزارع الاسرائيلية. يضاف إلى ذلك كله فائض الأيدي العاملة من أبناء الريف، الناتج عن الزيادة الطبيعية في المواليد، والذين يتوجهون للعمل كأجراء في المدن وفي اسرائيل. ومن هنا، وعلى الرغم من تقلص فرص العمل الذي سببته الأزمة العاصفة التي تأخذ بخناق اسرائيل، وتنيخ بكل ثقلها على سكان الأرض المحتلة؛ مما يدفع الآلاف من العمال المهرة والفنيين للبحث عن عمل في البلدان العربية، فإن الطبقة العاملة في الأرض المحتلة باتت تضم أكثر من ٦٠٪ من

القادرين على العمل، بتعداد وصل إلى ٢٥٠ ألفاً، منهم ٨٠ ألف عامل في القطاع، أي ما يقارب خمس سكان الأراضي المحتلة.

ولا بد من الاشارة السريعة، هنا، إلى أن هؤلاء العمال يختلفون عن أسلافهم، أي عمال ما قبل ١٩٦٧، من حيث أنهم غير مرتبطين بالحرفة أو الورشة التي يعملون فيها، ولا تحجب الرابطة العائلية أو العاطفية، التي ولدها ارتباط العامل بالحرفة عبر سنوات، لا تحجب هذه الرابطة عن عيني العامل الاستغلال الذي يتعرض له. فالعامل الجديد في الأرض المحتلة غير مرتبط بصاحب العمل أو الورشة والحرفة بأية روابط إلا رابطة بيع قوة عمله مقابل أجر معين. ومنذ اللحظة الأولى لدخوله إلى سوق العمل، يشعر بحجم الاستغلال الذي يتعرض له.

إن أكثر من نصف عمال الأراضي المحتلة يعملون في اسرائيل، وراء الخط الأخضر كما يقال؛ والعامل هناك، ومنذ لحظة دخوله إلى سوق العمل، يقع تحت وطأة استغلال بغيض مزدوج، قومي وطبقي، ففي مكان العمل، يتعرض للاذلال والاهانة من رؤسائه وزملائه اليهود. وعند حواجز الطرق التي يقيمها جنود الاحتلال بدعوى البحث عن العمال الذين لا يحملون تصاريح عمل، يتعرض العامل مرة أخرى للاذلال والإهانة؛ حيث «يُنقع» في الشمس الحارقة أو البرد القارس لساعات طويلة، حتى غدا هذا الاذلال خبزاً يومياً للعمال. ومن جهة أخرى، يعاني العامل الفلسطيني، الذي يعمل في اسرائيل، من التمييز الصارخ في الأجور، فيحصل لقاء العمل المتساوي والمهارة الواحدة على ثلثي الأجر الذي يحصل عليه العامل اليهودي. ومن جهة ثالثة، هناك التمييز في الحقوق، والطرد التعسفي من العمل ــ غالباً تحت الذريعة الجاهزة: الخطر على الأمن ــ، والاستقطاعات العديدة من الأجر التي تصل إلى ما يقارب ثلث الأجر، وتذهب، تحت حجة التأمين الصحي والاجتماعي، إلى صناديق وزارة العمل والهستدروت، ثم طول ساعات العمل، والتي تصل إلى ما يقارب ١٢ ساعة ما بين ساعة الخروج من البيت في الصباح والعودة إليه في المساء، وأخيراً الاستهتار في توفير وسائل الوقاية...الخ.

إن هؤلاء العمال الذين يقاسون كل ذلك هم، في غالبيتهم، من الحاصلين على تعليم ما فوق المرحلة الإعدادية، وبعضهم من الجامعيين؛ وهم يعملون غالباً في العمل الأسود، في أعمال البناء، والخدمة في المطاعم والفنادق، وحتى في قسم التنظيفات، وفي الزراعة، أي أنهم يمارسون الأعمال اليدوية المضنية التي تحتاج إلى الجهد الجسماني، والتي يستنكف العمال اليهود عن ممارستها. والجزء القليل منهم يعمل في الصناعات الخفيفة كالنسيج ومصانع الحلويات وغيرها.

إن غالبية هؤلاء العمال هم من أبناء القرى والمخيمات، الذين كثيراً ما يعملون في ورش ومشاغل، أو في مزارع، أقيمت على الأرض التي كانت في يوم ما ملكاً لهم قبل سنة ١٩٤٨. ومن البديهي أن يشكل ذلك عاملاً إضافياً يشحنهم بالحقد على الاحتلال ويحفزهم للعمل ضده، ومن أجل دحره.

وأبناء القرى العمال هم أيضاً إما ما زالوا يحتفظون بملكيات صغيرة أو هم أبناء

ملاكين يشاركون أهلهم الشعور بالخوف والقلق من اقتراب الاستيطان أو وقوعه على أراضيهم. والتهديد الدائم بالمصادرة والاستيطان يقوي فيهم، إلى جانب العوامل السابقة، الحس الوطني والشعور العميق بالاستغلال ويحفزهم للدفاع عن الأرض التي توشك أن تقع فريسة المصادرة، أو هي وقعت فعلاً، ويعزز مصلحتهم في كنس الاحتلال وتحقيق الاستقلال الوطني، إلى جانب الاحساس المتنامي بالاهانة القومية التي يلحقها اهمال السلطات المحتلة لقراهم وبابقائها فريسة التخلف، من حيث الخدمات التي يراها تقدم اليهود داخل الخط الأخضر.

وليس العمال الذين يعملون في السوق المحلية بأقل من عمال ما وراء الخط الأخضر من حيث التعرض للاهانة والاذلال القومي، وهم أيضاً يعانون كل ثقل ووطأة الضائقة الاقتصادية التي خلقها تدهور الاقتصاد الاسرائيلي. وأجورهم الضعيفة لا تفي بأبسط متطلبات العيش الانساني، وصاحب العمل كثيراً ما يرفض بعجرفة مجرد النظر في طلبات العمال بتحسين أحوالهم المعيشية ويعتبرها مخالفة بل ومضره بحاجات الصمود وبالصالح الوطني العام، من حيث أنها تلحق به الخسارة لاضعافها فرص المنافسة مع الصناعة الاسرائيلية وبالتالي الاضطرار لاغلاق المصنع أو الورشة والبحث عن فرصة عمل في الخارج.

وقانون العمل الأردني المطبق على الضفة هو أصلاً موضوع لصالح صاحب العمل؛ وهذا القانون يوفر لصاحب العمل مخارج كثيرة لطرد العامل دون إعطائه أية حقوق، وللتهرب من توفير وسائل الوقاية وغير ذلك...

وهكذا يرى أصحاب العمل أنه على عاتق العمال وحدهم يقع عبء دفع ضريبة الاحتلال منطلقين من أن العمال يدركون بعمق المصلحة الوطنية العليا، وهم مستعدون للتضحية في سبيلها.

من كل ما تقدم يتضح أن الطبقة العاملة هي، كما أسلفنا، صاحبة المصلحة الأعمق في طرد الاحتلال وإقامة الدولة الوطنية المستقلة. ولديها مقومات الاستعداد للتنظيم، وهي حين يتم تنظيم أقسام كبيرة منها سيكون لها تأثير هائل على الفلاحين والبورجوازية الصغيرة في المدن، وعلى الطلاب والمثقفين الوطنيين وغيرهم من الشرائح الاجتماعية صاحبة المصلحة في زوال الاحتلال.

ومن المهم، في تقديرنا، الاشارة إلى مسألة هامة تتعلق بفائض القيمة التي ينتجها عمل العمال الفلسطينيين.

إن إنتاج عمل العمال وفائض القيمة أيضاً لا يستفيد منهما الاقتصاد الوطني، بل هما لصالح الاقتصاد الاسرائيلي. ففائض قيمة عمل عمال ما وراء الخط الأخضر يقود إلى التراكم في الاقتصاد الاسرائيلي مباشرة، وعمال السوق المحلي يعملون في ورش أو مشاغل تعمل وسيطاً أو وكيلاً للصناعة الاسرائيلية في الغالب وبالتالي فإن الفائض يتحول بطريقة أو بأخرى تراكماً في الرأسمال الاسرائيلي. وأجور العمال كلها تصرف في خدمات أو لقاء

بضائع قادمة من السوق الاسرائيلي، وهي فوق دورها في تنشيط دورة الرأسمال الاسرائيلي تعود من حيث أتت. والصناعة الوطنية التي تصرف انتاجها في السوق المحلي والأسواق العربية تشكل النسبة القليلة؛ وهي أيضاً بسبب قيود استيراد المواد الخام وقيود التصدير والجمارك تعيد جزءاً غير قليل من فائض قيمة عمل العامل الفلسطيني إلى الرأسمال الاسرائيلي.

من كل ما تقدم نخلص إلى الاستنتاج بأن مهمة تنظيم الطبقة العاملة في النضال الوطني السياسي، الجماهيري والتي يشكل التنظيم النقابي مدخلها هي مهمة وطنية من الدرجة الأولى ينبغي التصدي لها دون اعتبار للكسب الاناني الضيق.

عوائق ومشكلات أمام التنظيم النقابي

بعد هذا العرض وتحديد المهمة، يبرز السؤال التالي: إذا كانت الطبقة العاملة الفلسطينية تتمتع بكل الميزات والصفات، وكذلك بالمواصفات التي سبقت الاشارة إليها، أي بمعنى أنها إذا كانت هي الأكثر ميلاً والأعمق استعداداً للتنظيم في الدفاع عن حقوقها النقابية الخاصة، والوطنية العامة، فما هو تفسير أن نسبة صغيرة منها تنتظم في صفوف النقابات، مع ملاحظة أن الانتساب للنقابات تزايد بصورة ملحوظة في السنوات الأخيرة؟!.

وللاجابة على السؤال لابد من القول إنه رغم الصفات المشار إليها، ونمو الطبقة، حجماً ودوراً، في النضال الوطني فإن جملة من المشكلات والعوائق ما زالت قائمة ومصدر معاناة، ومن هذه المشكلات ما هو خاص بتركيب الطبقة ذاتها ومنها ما يتعلق بعوائق ومشكلات من خارج الطبقة.

ولا بد من الاشارة إلى أن عملية التنظيم النقابي في الضفة الغربية بعد عام ١٩٦٧ سارت أو مرت في مرحلتين، امتدت الأولى من عام ١٩٦٧ وحتى أواخر عام ١٩٧٥، وأنصب الجهد الأساسي للنقابيين فيها على المحافظة على النقابات الموجودة من خلال إبقاء مقراتها مفتوحة ودعوة العمال للتواجد فيها، وكان عملها إلى حد بعيد شبيهاً بعمل النوادي، وكثيراً ما كان يطلق عليها استهتاراً مقاهي العمال. ثم جرى توحيد النقابات تلك وعددها تسع نقابات في اطار اتحاد عمال نابلس ليتحول، إلى الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة الغربية. ولم يكن في هذه السنوات عدد المنتسبين للنقابات كبيراً، واقتصرت عضوية ما سمي بالنقابات الكبيرة مجازاً على بضع مئات، وبعضها كان يضم بضع عشرات فقط.

ورغم ضعف النقابات هذا، من حيث عدد المنتسبين، كانت نشيطة وطنياً بل كانت في مقدمة المؤسسات الوطنية. ولذلك نزلت عليها جملة من ضربات الحكم العسكري تمثلت في سجن عدد كبير من النقابيين وفي ابعاد آخرين. ونجح الاحتلال، من جراء الضربات المتلاحقة والبطش بالنقابيين، في تخويف العمال وابعادهم عن النقابات وانقطاع ترددهم

عليها، لكن النقابيين المخلصين نجحوا في تثبيت وضع النقابات وانتزاع وحدتها في إطار الاتحاد العام.

بعد عام ١٩٧٥، بدأت مرحلة جديدة بفتح الأبواب لإحياء النقابات المجمدة في القدس بفعل الحظر الذي مارسه الهستدروت، وفي المدن الأخرى أيضاً مثل الخليل ونابلس وفي فتح عددٍ من النقابات الجديدة. وبعد هذا العام، بدأت مشاركة الفصائل الوطنية المختلفة في العمل النقابي، سواء من حيث فتح النقابات الجديدة أو احياء المجمدة أو المساهمة في نشاط النقابات القائمة. ووصل عدد النقابات المنضمة إلى الاتحاد العام إلى ٢٩ نقابة حتى منتصف شهر حزيران (يونيو) الماضي يمثلها ١١٧ مندوباً يشكلون مجلس الاتحاد. وهناك عدد من النقابات التي تقدمت بطلبات ترخيص إلى ضابط العمل وبطلبات انتساب للاتحاد أيضاً.

عوائق بنيوية

تنظيم العمال في العمل النقابي في الضفة الغربية وقطاع غزة يعترضه عدد من المشكلات، رغم الصفات المميزة التي تجعل الطبقة العاملة أكثر الطبقات ميلاً واستعداداً للتنظيم.

إن طبيعة التركيب البنيوي للطبقة العاملة تشكِّل أحد أهم وأكبر العوائق أمام تنظيم العمال. فمجموع العمال الصناعيين في الضفة والقطاع أقل قليلاً من ٢٥ ألف عامل (١٠٪ من مجموع العاملين بأجر) موزعين على ٢٠٠٠ مؤسسة صناعية مختلفة، والمعروف أن مصنع الزيوت في نابلس، وهو أكبر منشأة صناعية في الأرض المحتلة، يعمل فيها حوالي ٢٥٠ عاملاً فقط. هذا يعني أن العمال الصناعيين من المهن المختلفة غير متواجدين في تجمعات كبيرة. ولذلك فإن النقابات التي تنسب العمال على أساس المهنة تقتصر عضويتها على العشرات، وفي أحسن الأحوال على الأقل من خمسمائة عضو.

العمال الزراعيون، سواء العاملون في المزارع الاسرائيلية، أو عمال البيارات في غزة وأريحا والأغوار وقلقيلية... الخ. بلا تنظيم نقابي. والنقابة الوحيدة لعمال الزراعة موجودة في بيت حانون ــ قطاع غزة، تضم حوالي ٢٥٠ عضواً وغير منضمة إلى اتحاد عمال غزة. وبالتالي فإن تنظيم العمال على أساس المهنة أيضاً يحرم هؤلاء من التنظيم الذي يوجد لهم مكاناً في نقابات المؤسسات العامة.

وإضافة إلى تشتت عمال الصناعة، هناك أيضاً تشتت عمال العمل الأسود. فالقطاع الرئيسي من هؤلاء يعمل في ورش البناء، وقسم كبير منهم مع شركة «سوليل بونيه» الاسرائيلية. وهؤلاء يعملون في ورش متناثرة يغيرون مواقع العمل باستمرار كما يحدث تغيير مستمر في عمال الورشة الواحدة، مما لا يتيح لهم التعرف على بعضهم وعلى مزايا وجودهم في كتلة ضخمة منظمة مترابطة. وكما أوضحنا فإن هذا التشتت في مواقع العمل والتغير الدائب فيه وفي الزملاء يعقبه أيضاً تشتت في السكن، فهم موزعون على القرى والمخيمات بالاضافة للمدن.

أما القسم الآخر من قطاع العمل الأسود، فيعمل موزعاً في فنادق ومطاعم عديدة وفي مدن عديدة أيضاً. وينعكس الوضع هذا بدوره على امكانيات التنظيم النقابي.

إن الواقع المتمثل في تشتت الطبقة العاملة يعكس نفسه على صعوبة تنظيم العمال في نقابات تقتصر عضويتها على المهنة الواحدة. فنقابة المهنة الواحدة، على نطاق الضفة كلها، هدف يضعه النقابيون نصب أعينهم ويعملون على بلوغه في المستقبل، فعلى النطاق الواسع، نطاق الضفة كلها، أو القطاع كله، وفي المستقبل الاثنين معاً، يمكن أن تكون النقابة قوية تستوعب جميع عمال المهنة الواحدة في كل البلاد، لتصبح نقابة الآلاف بدلاً من أن تكون نقابة العشرات أو المائتين أو الثلاث على أحسن تقدير، إذا توقفت حدودها عند حدود المدينة أو اللواء أو حتى المحافظة.

هذا الواقع جعل نقابات المؤسسات هي الأكثر استجابة،والمؤهلة عملياً لتنسيب هذا الجسم الكبير من شتات العمال في المهن المختلفة. وليس صدفة أن نقابات المؤسسات هي نقابات الآلاف حتى الآن.

يبقى أن نشير إلى حقيقة أخرى، وهي أن النساء يشكلن ١٦ ٪ من حجم الطبقة العاملة. وبسبب ظروف عديدة تتعلق بوضع المرأة الاجتماعي الموروث، وبسبب تفشي الأمية بين النساء وعوامل أخرى فإن نسبة محدودة جداً من العاملات انتسبن للنقابات في الأعوام الماضية.

ووجد العمال الحل في العام الماضي وبداية العام الجاري بتشكيل لجان المرأة العاملة في نقابات المؤسسات، وتكوين اتحاد لهذه اللجان على نطاق الضفة، نشطت جميعها في تنسيب العاملات للنقابات وفي ضم النساء من غير العاملات مثل ربات البيوت إلى هذه اللجان التي تتنامى عضويتها بشكل سريع، لتشكل أداة تثقيف وتعبئة وتنظيم هامة لنصف المجتمع فتؤهله للمشاركة النقابية والوطنية الخ...

عوائق أخرى خارجية

إذا كانت العوائق التي أشرنا إليها والمتعلقةبالتركيب البنيوي للطبقة العاملة هي الأساس فإن عوائق أخرى خارجية ذات تأثير غير قليل على تنظيم العمال في نقاباتهم موجودة أيضاً ويمكن تلخيصها على النحو التالي:

أولاً: إن الاحتلال العسكري الاسرائيلي بتطبيقه سياسة القبضة الحديدية طوال سنوات الاحتلال على سكان المناطق المحتلة، رغم ارتدائه قفازاً حريرياً على فترات متقطعة، يطبق هذه السياسة أول ما يطبقها وبكل قوتها على المؤسسات الوطنية، وفي مقدمتها النقابات؛ وذلك ليحرم السكان، بطبقاتهم المختلفة، من فرصة التجمع وما تعطيه من امكانيات وفعاليات تتمثل في اشتداد معارضة مخططات الاحتلال.

والحرية النسبية، أو الليبرالية النسبية، التي توفرها النظم الرأسمالية ومنها النظام الاسرائيلي، والتي يشار إليها أحياناً؛ فهي، وإن كانت تفتح آفاقاً وحتى فرصاً وامكانيات

للعمل النقابي للعمال وسائر المهنيين وطلاب الجامعات وغيرهم، فإنها أيضاً توفر غطاءً سميكاً لأعمال القمع والبطش التي تنزلها السلطات العسكرية بالمؤسسات الوطنية بما فيها النقابات. وليس الخوف الذي تملك المواطنين لفترة طويلة من الاقتراب من هذه المؤسسات وبالتردد عليها، ناهيك عن الالتحاق والعمل النشيط بها، إلا أحد افرازات أعمال البطش القمعية تلك والتي شكلت عائقاً جدياً على طريق تطور وتقدم النقابات. ومن المعروف أن العديد من النقابيين سجنوا لفترات طويلة وأبعد بعضهم خارج الوطن، وتفرض الاقامة الجبرية على بعضهم الآخر الآن وعلى فترات متعاقبة عقاباً لهم على نشاطهم ودورهم الفعال في الحركة النقابية.

ثانياً: تفرض الحاكميات العسكرية وكذلك الهستدروت حرمان النقابات من حق الاهتمام وملاحقة قضايا العمال داخل الخط الأخضر الذين هم أكثر من نصف الطبقة العاملة. وليست الأسباب الأمنية هي الدافع لتطبيق أوامر الحظر على النقابات وحرمانها حق الاهتمام بأولئك العمال فقط، بل هناك مخطط دفع العمال تحت سوط الحاجة الماسة للانتظام في الهستدروت كجزء من مخطط ضم المناطق المحتلة كلها.

إن المقتطعات من رواتب العمال بالحجج المختلفة. والتي وصلت إلى مليارات «الشيكلات» لا تعود على العامل بأي نفع. والعامل يلمس ويرى عجز النقابات العربية، التي يعوزها المال أيضاً والمتفرغون النقابيون المختصون بمتابعة قضايا العمال، ولو من خلال مساعدة العامل في توكيل محامين متعاقدين مع النقابة لتولي قضيته، العامل يلمس ويرى عجز النقابة عن تقديم أي خدمة له، وبالتالي هو متحرر من إلحاح مصالحه عليه بالانتساب للنقابة.

ثالثاً: إن العمال العاملين في اسرائيل، لا يعيشون في أحياء عمالية في المدن كما يمكن أن يخطر ببال البعض على مثال الصورة الكلاسيكية للعمال الأوروبيين مثلاً. هؤلاء العمال يعملون نهاراً في الورشة أو المزرعة ويعودون للمبيت في القرية أو المخيم، أي أنهم موزعون على أكثر من ٤٥٠ قرية ومخيم بعيدة عن المدن مراكز النقابات. والانتساب للنقابة والمشاركة في أعمالها تكلف العامل جهداً ومصاريف اضافية مقابل نفع محدود من الناحية المصلحية الذاتية.

والأهم من ذلك، أن الوعي الطبقي، الوعي بضرورة التنظيم النقابي لا يولد عند العامل بمجرد دخوله سوق العمل. هذا الوعي يحتاج لوقت حتى يتبلور خصوصاً وأن العمال قادمون من بيئات متخلفة نسبياً، القرى والمخيمات، ويعيشون فيها أيضاً، مما سنعرض له بتوسع أكثر في مكان آخر.

رابعاً: ان قانون العمل والعمال، كما أسلفنا، هو في خدمة أصحاب العمل. والسلطة العسكرية الاسرائيلية تسارع لتلقف أي تغيير تجريه الأردن على قوانينها وتطبقه في الأرض المحتلة، كما تحاول إجراء تعديلات اضافية تزيد في رجعية القانون لصالح الاحتلال.

أصحاب العمل المستفيدون من القانون قاوموا ويقاومون مقاومة ضارية تنظيم العمال في النقابات. ولسنوات عديدة كان الطرد من العمل نصيب العامل الذي يتلمس صاحب العمل أي نشاط نقابي له مهما كان محدوداً. ومعروف أن معظم نشطاء النقابيين، أعضاء الهيئات الادارية وأمناء سرها، فصلوا من العمل ورفض أصحاب العمل حتى تعويضهم. فأي تأثير سلبي سيترك ذلك على العمال؟!.

إضافة إلى ذلك، فإن العناصر الرجعية، من أعوان النظام الأردني، يشنون حملات لا تتوقف ضد التنظيم النقابي بوصفه شيوعياً يجلب غضب السلطة ويؤدي إلى الاعتقال والسجن الخ... وهم ما زالوا، ولو بقدر يتضاءل عاماً بعد عام، يملكون تأثيراً على العمال أبناء القرى.

خامساً: وبسبب تعقد الوضع تحت الاحتلال، وبسبب أن مهام النضال الوطني، أي التناقض مع الاحتلال يتقدم على أي تناقض آخر. فإن صعوبات جدية تقف أمام النقابات وتحول أحياناً دون قيامها بواجب الدفاع عن عمالها بكل ما لذلك من آثار سلبية على انتظام العمال في النقابات.

النقابات احجمت لسنوات طويلة، عن رفع قضايا العمال للمحاكم. ولجأت بدل ذلك للتحكيم والوساطة والمخاجلة الخ... لتحصيل حقوق العامل وكثيراً ما كان صاحب العمل يرفض الاستجابة لأي منها. وتضطر النقابة للتخلي عن حقوق العامل أو القبول بتعويضات رمزية سخيفة.

لماذا؟ المحاكم، كما هو معروف، تخضع لسلطات الحكم العسكري. المحامون العاملون في البداية خرجوا على الصف الوطني وأدينوا من كل المواطنين. اللجوء إلى تلك المحاكم كان بمثابة اعتراف قانوني بالوضع القائم. حتى المتخاصمين لأسباب عائلية أو عشائرية كانوا يدمغون بالعار إذا لجأوا لتلك المحاكم فما بالنا بالنقابات الوطنية.

والنقابات رفعت شعار: توفير ربح لأصحاب العمل يحفزهم على المحافظة على ورشاتهم أو مصانعهم الخ... وتطويرها، كواجب تقتضيه متطلبات الصمود الوطني، وتوفير حد معيشي معقول للعامل.

أصحاب الأعمال تمسكوا بالشطر الأول وتهربوا من الشطر الثاني. وبعضهم يحظى بدعم جهات وطنية. واصطدام النقابة معهم يدخل المسألة في دهاليز القضية الوطنية ووساطة القوى الوطنية تصطدم بعناد صاحب العمل، وليس نادراً أن يكون الحل على حساب العامل. مما يضعف حوافزه للانضمام للنقابة؟!.

سادساً: وبسبب ضيق الهامش الذي تتحرك فيه النقابة، نقابياً، واتساع مساحة تحركها الوطني، بوصفها مؤسسة وطنية متقدمة، فإن ذلك قد عرضها لهجمات السلطة العسكرية وهجمات القوى المضادة، وتدخلات النظام الأردني، وكلها معاً أخافت العمال المتحدرين من أصل ريفي أو حرفي، فاحتاجوا لفترة أطول مما كان مرغوباً للتغلب على التردد والخوف للانضمام للنقابة.

سابعاً: إن ضعف النقابات المالي حرمها من تفريغ نقابيين واستئجار مقرات واسعة للتوسع في النشاطات الثقافية والرياضية وغيرها التي يحتاجها الشباب العامل والتي لا تتوفر له في أي مكان آخر، وبالتالي أضعف ميل العمال إلى الانتساب لها.

ثامناً: هناك أخيراً الخلافات التي تحدث على فترات متباينة بين القوى الوطنية المعنية بتنظيم العمال؛ وينتج عن ذلك نفور العمال، وإحياء الخوف القديم لديهم من بطش السلطة، وابتعادهم عن العمل النقابي.

نجاح على الرغم من العوائق

وإذا كانت هذه هي أبرز الأسباب والعوائق التي تعيق انتظام العمال في النقابات؛ فهي ليست كل الأسباب والعوائق بالتأكيد. ومع أنها عوائق جدية إلا أنه تبذل جهود حثيثة للتغلب عليها وتجاوزها، وتجري الاستفادة من ميل واستعداد العمال الموضوعي للانتظام في النقابات. وقد تم إحراز نجاحات عديدة في هذا المجال، تمثلت في إحياء عدد من النقابات وتوسيع صفوف نقابات أخرى، بحيث بات عدد المسجلين في النقابات يزيد على ٣٥ ألفاً في الضفة الغربية وحدها، يسدد حوالي ٢٠ ألفاً منهم اشتراكاتهم بانتظام. وهكذا فإن عدد المنتسبين للنقابات يتزايد يوماً بعد يوم، وبشكل يبشر بتحقيق نجاحات أكبر في المستقبل، هذا إذا لم تنقض القبضة الحديدية للحكم العسكري الاسرائيلي على الحركة العمالية النقابية من جديد.

وعلى عكس التنامي في عدد النقابات وتزايد الانتساب إليها في الضفة الغربية، فإن الوضع في غزة ما زال راكداً. ففي غزة حالياً ست نقابات فقط، لم تعرف الانتخابات أو فتح باب التنسيب إليها أو اجتماع هيئاتها العامة منذ سنوات عديدة، وعلى رأسها أمين عام يعرف في غزة بـ«المليونير»، وهو الحاج عبدالرحمن درابيه. وفي المحصلة، فإن ما يقارب الألف فقط ينتسبون للنقابات في غزة من بين حوالي ٨٠ ألف عامل، أكثرهم يعملون في اسرائيل في ورش ومصانع ومزارع، أقيمت على الأرض التي كانوا يمتلكونها قبل عام ١٩٤٨.

وعلى هذا الأساس، وإذا كانت الحركة العمالية النقابية قد حققت نجاحات ملموسة في مدن الضفة الغربية، من حيث زيادة عددها واتحادها في إطار الاتحاد العام وتوسيع صفوفها، فإن التحدي الأكبر المطروح حالياً أمام النقابيين النشيطين يتجسد في تنشيط نقابات غزة، وتنظيم العمال المقيمين في القرى والمخيمات، وتوحيد الحركتين النقابيتين في الضفة الغربية وقطاع غزة.

«إذا لم يأت الجبل عندك فاذهب أنت إليه»

إن مهمة تنظيم عمال القرى والمخيمات في النقابات مهمة معقدة. وبسبب تعقيد هذه المهمة، وعدم قدرة النقابات في الظرف السابق والحالي على تقديم مساعدات ملموسة للعمال في مواقع عملهم في اسرائيل، فقد رفضت بعض النقابات تنسيب المتقدمين منهم

بطلب عضويتها، كما حدث ويحدث في نقابة عمال الغزل والنسيج في الخليل التي رفضت وما زالت ترفض طلبات عمال المنطقة العاملين في مصانع النسيج في الفالوجة وبئر السبع وغيرها. وفتحت نقابات أخرى باب التنسيب لهم منذ أيام الاحتلال الأولى،ويشكل عمال ما وراء الخط الأخضر النسبة العظمى من عمالها ومنها نقابة مؤسسات رام الله، مؤسسات بيت لحم، عمال النجارة الخليل، البناء والأعمال العمرانية القدس، الفنادق القدس، ومؤسسات طولكرم وخياطيّ نابلس وبناء نابلس وغيرها.

والمعضلة الأساسية تكمن في توزع هؤلاء العمال في القرى والمخيمات. ولأن النقابة لا تستطيع تقديم خدمة سريعة نقابية لهم فهم، كما سبق وقلنا، غير معنيين أو لا يملكون حافز تحمل جهد وأعباء اضافية بالذهاب للمدينة والانتساب للنقابة.

والقرية كما أصبح واضحاً محط نظر السلطة الاحتلالية منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد والحديث عن الحكم الذاتي. وتستثمر تخلفها وحاجتها إلى الخدمات لدفع المخاتير ورؤساء العشائر والحمائل على الانتظام في صفوف روابط القرى، الجسم البديل للبلديات والمؤسسات الوطنية الأخرى، وبغرض الموافقة على الحكم الذاتي.

وعمال القرى يتحرقون لتوفير خدمات لقراهم، وتقليص تخلفها، ويحرصون على منع وقوع أرضها فريسة للاستيطان؛ وهم حين ينتسبون للنقابة يتطلعون لأن توفر لهم ذلك ما دامت تعجز عن رعايتهم في مواقع العمل.

وادراكاً من النقابيين لهذا الوضع، تم رفع شعار: «لأن الجبل لا يأتي عندك اذهب أنت إليه».

وبدأ النقابيون ينشطون في القرى والمخيمات لتنسيب العمال. لكنهم سريعاً ما اصطدموا بعقبة اضافية لا تقل خطراً عن معارضة السلطة وروابط القرى.

فالجسم الجديد في القرية يهدد سلطة المخاتير حتى ممن يعارضون روابط القرى وسلطة رؤساء الحمائل، إضافة إلى أن الجسم الجديد يثير تخوف الفلاح الحذر بطبعه.

والمكاتب الأولى للنقابات التي جرى افتتاحها في القرى، حيث أن فتح المكتب لا يحتاج لترخيص من السلطة قانونياً، وبالأخص مكتبي قلقيلية، وأذنا ــ الخليل، تعرضت لحملة مسعورة من التشويه والتحريض.

ولما لم تفلح حملة التحريض هذه في وقف انتساب العمال، وهم عشرات في البداية، نظمت السلطة، من وراء الستار، عمليات اعتداء على المكاتب تراوحت بين محاولات الحرق، وتدمير الأثاث والاعتداء على النقابيين بالضرب وحتى محاولات التشويه الجسدي والقتل، وألحقت السلطة كل ذلك باعتقال النقابيين.

وفشلت أيضاً هذه الاعتداءات في وقف تنسيب العمال وترددهم على المكاتب. وقامت السلطة بمداهمة مكتب النقابة في قرية بتير ــ بيت لحم، ونقل أثاثه وثلاثة نقابيين في سيارة عسكرية أتبعتها بمحاولة تلفيق تهمة عدم إطاعة الأمر العسكري الخاص بعدم

فتح المكتب وجهته لسكرتير نقابة بيت لحم. والمحاولة كانت واضحة وتهدف إلى تخويف النقابيين وبالتالي التوقف عن فتح مكاتب جديدة في القرى وإقفال ما سبق فتحه منها. لكن السلطة العسكرية اضطرت للتراجع أمام صمود وشجاعة النقابيين الذين أصروا على توكيل المحامية الشيوعية فيليتسيا لانغر رفع دعوى أمام المحكمة العليا ضد الحكم العسكري، وبعدها توقفت محاولات السلطة ملاحقة المكاتب النقابية باسم القانون.

ورغم أن مكاتب النقابات في القرى مازالت تتعرض لقمع السلطات العسكرية وروابط القرى، فإن النقابات نجحت، خلال سنتين تقريباً، في فتح حوالي ٢٠ مكتباً، وبالطبع مازال الطريق طويلاً لكون عدد القرى والمخيمات يزيد، كما أسلفنا، عن ٤٥٠ قرية ومخيماً.

ودور مكاتب النقابات، جنباً إلى جنب مع فرق العمل التطوعي ولجان الطلبة الثانويين وغيرهم، يتعزز يوماً بعد يوم على النطاق الوطني في مقاومة روابط القرى، الجسم البديل والخطر لمنظمة التحرير الفلسطينية. ولعل حادثة اعتقال النقابيين في إذنا، يوم ١٩٨١/٩/٢٣، بمناسبة حفلة غداء أقيمت لرئيس رابطة قرى الخليل في القرية، وإطلاق سراحهم بعد انتهاء الحفلة، ثم تكرار دعوتهم للتحقيق على مدى أيام متتالية بعد ذلك، تشير إلى طليعية الدور الذي تمارسه مكاتب النقابات في التصدي الفعال لتلك الروابط وفضح سياستها.

أهمية تضافر الجهود

مما تقدم يتبين كم هو واسع وخصب ومنتج التنافس بين القوى الوطنية المختلفة وتضافر جهودها في النضال من أجل تنظيم العمال وتنسيبهم إلى النقابات. ومثل هذا المجال مفتوح أيضاً في أوساط الفلاحين والمعلمين وصغار البرجوازيين في المدن الخ...

لكن التنافس في الغالب ينعكس سلبياً على العمال، وغيرهم من فئات شعبنا، المحتاجة للتنظيم والتعبئة للتصدي لمخططات الاحتلال. وتنسى القوى الوطنية المتنافسة أحياناً أن الجماهير ذاتها هي محط أنظار سلطات الاحتلال وأتباعه بغرض تنظيمها وتعبئتها للتساوق مع مخططاته، كما تفعل من خلال روابط القرى مثلاً.

والمهمة الرئيسية المطروحة أمام جميع القوى الوطنية، كما سلف وذكرنا، هي مهمة تنظيم الطبقة العاملة في النقابات والعناية بالعمال العاملين داخل الخط الأخضر. وإذا كانت النقابات تشهد نهوضاً في التنسيب وإحياء نقابات كانت مجمدة، والتقدم بطلبات ترخيص نقابات جديدة لاستيعاب العمال غير المنظمين، فإن الهدف مازال بعيد المنال.

إن النقابات، بوضعها الحالي، أخذت تواجه مشاكل النمو. فالنقابات الكبيرة مثلاً باتت غير قادرة على عقد جلسة كاملة لهيئتها العامة بسبب ضيق مقراتها، ورفض سلطات الاحتلال العسكرية السماح لها باستئجار قاعة عامة لهذا الغرض، خوفاً من أن يتحول الاجتماع العمالي إلى تظاهرة ضد الاحتلال، وبسبب ضعف النقابة المالي وعدم قدرتها على استئجار مقرات مكاتبها في القرى.

ومعلوم أن الدعم المالي الذي تتلقاه النقابة يتطلب مصادقة مكتب شؤون الأرض المحتلة في عمان، بعد تقديم تقرير عن نشاط النقابة له، والنقابات الكبيرة غالباً ما تحصل على دعم أقل كثيراً من النقابات التي لا يزيد عدد أعضائها عن العشرات.

ومؤخراً أيضاً، بدأت النقابات بمعالجة حالات فردية لعمال يعملون في الورش الاسرائيلية عن طريق توكيل محامين من داخل اسرائيل، وتجري دراسات في الأوساط النقابية حول أنجع الطرق للعناية بهؤلاء العمال. وتشير الاستنتاجات الأولية لهذه الدراسات إلى ضرورة تركيز النقابات في إطار المهنة الواحدة لعموم الضفة، كما تشير أيضاً إلى أن زيادة عدد النقابات، بخلق عدد منها في المهنة الواحدة بعدد المدن وبمشاركة عشرات من العمال أو حتى مئات، وإن كان ذلك يحقق تواجداً في مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال، إلا أنه، وفي المحصلة الأخيرة، يلحق ضرراً كبيراً بتنظيم الطبقة العاملة وقدرتها على تأدية دورها الوطني والنقابي، ويساهم في شرذمة صفوف الطبقة وتشتيتها.

وأخيراً يبقى الهدف الذي يعمل له النقابيون النشيطون وهو تعميم مكاتب النقابات على كل قرى الضفة ومخيماتها، بحيث يخدم المكتب الواحد مجموعة قرى متجاورة، بالاضافة إلى تنشيط العمل النقابي في القطاع وتوحيده مع شقيقه في الضفة. والحق أنها لمهمات جليلة تتطلب جهد كافة القوى الوطنية ومشاركتها، والمجال رحب وواسع ومفتوح للجميع، وكل قوة وطنية تستطيع، من خلال الجهود المخلصة، أن تحقق للعمال ولنفسها الكثير. ومما يضاعف من مسؤوليات القوى الوطنية أن الهستدروت قد عاد مؤخراً يركز جهوده ونشاطه، من خلال هيئاته وشخصياته العليا، على العمال داخل الخط الأخضر بمحاولات الإغراء المختلفة، والضغط أيضاً، لتنسيبهم لعضويته. والنشاط المتصاعد الجديد للهستدروت يمثل نقلة نوعية؛ فهو في السابق كان يركز على ضم أبناء القدس، مع محاولة هنا وأخرى هناك لضم عمال من المناطق المحتلة، لكن المحاولات الجديدة استهدفت العمال من خارج القدس. وبديهي أنه مع تزايد وعي العمال، لن يكتب لهذه المحاولات النجاح، كما سبق وجنت الهستدروت الفشل في محاولاتها مع عمال القدس في السنوات الماضية. وقد تميز رد العمال الفلسطينيين حتى الآن بالإجماع على رفض مناورات الهستدروت والالتصاق بنقاباتهم رغم الهجوم العنيف من قبل الهستدروتيين على تلك النقابات.

وأخيراً، يبقى المطلوب من الخارج التوقف عن تصدير الخلافات للداخل، ودفع الاتحاد العام لعمال فلسطين لزيادة دعمه المادي والمعنوي لنقابات المناطق المحتلة، ودعوته للإفراج عن الاتحاد العام لنقابات العمال في الضفة والاتحاد في القطاع وإتاحة المجال أمامهما للمشاركة ضمن وفوده في المؤتمرات والندوات الدولية، والعمل على ترتيب زيارات لوفود أجنبية صديقة تتحقق من الانتهاكات الاسرائيلية اليومية على حقوق العمال والنقابات الوطنية، وتقدم الدعم والمؤازرة اللذين يسهمان بلا شك في تقوية الحركة العمالية النقابية في الأرض المحتلة، ويشكلان حافزاً إضافياً للعمال للانتساب إلى صفوف النقابات بوصلهم باخوتهم في الطبقة عالمياً.

الأمن النفطي والمشكلات السياسية في الشرق الأوسط(*)

د. وليد خدوري(**)

من المحتمل أن يكون هناك تباين في الرأي بين البلدان العربية المنتجة للنفط، وبين البلدان المتقدمة المستهلكة له، حول سلم الأولويات في مسألة الأمن النفطي. ففيما تصبّ البلدان المتقدمة جلّ اهتمامها على المسائل المتعلّقة بأمن الامدادات النفطية وأسعار النفط الخام، فإن منتجي النفط العرب يولون قدرا أكبر من الاهتمام للوضع الاستراتيجي العام في المنطقة. ويشعر هؤلاء بأن الاستجابة السياسية الدولية غير الكافية للنزاع العربي ــ الاسرائيلي، وهو الموضوع المحوري في سياسات الشرق الأوسط، تولّد تأثيرا مثيرا للاضطراب قد يتخطى مسألة النفط ليهدد استقرارهم السياسي الداخلي والاستقرار السياسي في المنطقة بأسرها. إن دعم الولايات المتحدة الغامر لاسرائيل، واخفاقها في الاقرار بمركزية القضية الفلسطينية في النزاع، كما يتبدى في رعايتها لاتفاقيات كامب ديفيد، وانهماكها في مجابهة مع السوفيات في المنطقة، مقترنا باللامبالاة المستمرة من جانب اوروبا الغربية واليابان حيال الأزمة في الشرق الأوسط، كلها تشكل، في المنظور العربي، التهديد الجدي والحقيقي والداهم للاستقرار السياسي والرفاه الاقتصادي في الشرق الأوسط.

وفي هذه الأثناء، يسود العالم العربي شعور مشترك بأنه في حال حدوث تغيير أساسي في علاقات الولايات المتحدة بالمنطقة، وعندما يحدث تغيير يقود إلى إنصاف حقيقي وتجرد فعلي، ويتيح المجال للبحث عن حل عادل وشامل، ساعتئذ لن تبقى مسألة الأمن النفطي عاملا خطيرا وحاسما بالقدر الذي هي عليه الآن. ومن ناحية اخرى، إذا ما أخفقت الدول الغربية في تبديل سياساتها الراهنة، وبقي ميزان القوى في المنطقة على

(*) قُدمت هذه الورقة إلى الندوة الدولية الخامسة حول اقتصاديات النفط، التي انعقدت في كويبك، كندا، من ٣٠ ايلول (سبتمبر) حتى ٢ تشرين الأول (أكتوبر)، ١٩٨١.

(**) هو المحرر التنفيذي لنشرة «**ميدل إيست إكونوميك سيرفي**» (ميس).

حاله في صالح اسرائيل إلى أجل غير محدود، فإن المستقبل السياسي للمنطقة قد يكون كئيبا وتعيسا حقا.

وهذا الاستقطاب المتزايد للمواقف والسياسات في المنطقة، ينبع، في معظمه، من ممارسات السياسة الخارجية الأميركية في الشرق الأوسط، وهي ممارسات قوامها المكوّنات التالية:

أولاً: الأولوية المعطاة لمجابهة التحركات السوفياتية في المنطقة، وإبقاء امن الامدادات النفطية في مقدمة المشاغل الأميركية، وفي شكل يعلو على القضايا الضاغطة في المنطقة.

ثانيا: محاولة ترويج كامب ديفيد وتسويق الحل الذي أتى به باعتباره حلا شاملا للنزاع العربي ــ الاسرائيلي، وإعطائه الأفضلية على الخيارات الأخرى.

ثالثا: الدعم اللامحدود لاسرائيل في أية سياسات أو أعمال عدوانية تبدو ملائمة لها بذريعة الدفاع عن النفس أو الأمن القومي.

رابعا: الرفض المستمر للتعامل مع منظمة التحرير الفلسطينية باعتبارها الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني.

خامسا: تبني سياسة مجابهة ضد بعض الدول العربية، وبخاصة ليبيا.

ولقد أدى تصلب الولايات المتحدة، في مواقفها من هذه القضايا، إلى تنفير حتى المحافظين من العرب الذين بدأوا بالتعبير عن قلقهم العميق على المصير الذي ستؤدي إليه مثل هذه الاستراتيجية في نهاية المطاف. وفي غضون ذلك، يهيمن على أعضاء جامعة الدول العربية موقف يتّسم بالحذر والاحتراس من السياسات الغربية، على الرغم من كل الخلافات السياسية الظاهرة بينهم، ذلك أنهم جميعا متفقون على تشخيص المصدر الحقيقي للداء، واكتناه الخطر الفعلي الذي يهدد المنطقة، وهو العدوان الاسرائيلي. هذه الحقيقة يغشيها الضباب احيانا في وطيس البيانات العربية المتباعدة، وفي ظل الخلافات العربية المتفاقمة، لكن إلى هذا، وعلى الرغم من هذا، هناك فعلا اتفاق عام على سلم الأولويات في الاستراتيجية العربية، وعلى أغراض وتوجهات السياسة الخارجية.

إن انهماك الولايات المتحدة في ملاحقة السياسات السوفياتية في الشرق الأوسط، وخصوصا في عهد إدارة الرئيس ريغان، لم يستجب له العرب بغير الفتور، واحيانا بمواقف سلبية، كما تبدى بجلاء خلال الجولة التي قام بها في المنطقة ناظر الخارجية الأميركية هيغ في أوائل هذا العام. وهذه الاستجابة العربية الفاترة مصدرها قناعة عربية مشتركة بأن التهديد الاسرائيلي هو الخطر العاجل والداهم، وإن كانت هناك تحليلات متباينة لمرامي السياسة السوفياتية في المنطقة.

فالمواقف العربية من السياسة السوفياتية ليست محل إجماع على الاطلاق. فهناك عدد من الدول العربية التي تعطي الموضوع أفضلية عالية وتعلن على الملأ قلقها من

التدخل السوفياتي في أفغانستان، ومن النفوذ السوفياتي في بعض الدول المجاورة، كما تتساءل عن مجرى التطورات المستقبلية في ميدان الطاقة في المعسكر الاشتراكي. وهناك دول عربية أخرى، تمثل الغالبية في الواقع، تتمسك بسياسة عدم الانحياز وتدعو إلى إبعاد الشرق الأوسط كليا عن نزاعات القوى العظمى، مخافة تعريض الأمن في المنطقة، والانغماس في نزاعات إضافية. والفريق الثالث من الدول العربية أقام علاقات استراتيجية مع الاتحاد السوفياتي ويجري معه تنسيقاً في الحقلين السياسي والعسكري.

هذا التشعب في الآراء الذي يسود الصفوف العربية حيال السياسة السوفياتية في الشرق الأوسط، ظهرت معالمه الأولى في الخمسينات. ومع ذلك فإن ما لن تدركه الادارات الأميركية المتعاقبة ــ أو لعلها لا تستطيع ــ على الرغم من إخفاقها الذريع في بناء تحالف استراتيجي عربي معاد للاتحاد السوفياتي، هو حقيقة أنه ليست الحكومات العربية فقط، بل الرأي العام العربي قاطبة، يرى في التهديد الاسرائيلي الخطر الداهم اولا والعاجل أكثر، خطرا على امن العالم العربي، بل وعلى وجوده بالذات، بما يفوق أهمية أو خطورة أي تهديد سوفياتي. وهذا الخطر الاسرائيلي تكشفت حقيقته مرات ومرات من جديد من خلال الهجمات على جنوب لبنان، والقصف الوحشي العشوائي للمدنيين في بيروت، والغارة على منشأة الأبحاث النووية في العراق.

إن ردود الفعل العربية على جوانب أخرى من السياسة الأميركية في الشرق الأوسط تكاد تجمع على الاستياء والخيبة. فاتفاقيات كامب ديفيد مثلا رفضتها الدول العربية كافة ــ باستثناء مصر طبعا ــ لأنها أخفقت في الاعتراف بحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير. كما أنها اتفاقيات واهية لأنها لم تكبح السياسات التوسعية الاسرائيلية، كما لم تكفل الانسحاب الاسرائيلي من المناطق العربية المحتلة، بما فيها القدس.

وفي هذه الأثناء، تقف الأمة العربية على مفترق حاسم في الظرف الراهن، فيما تمعن الفِكَر في التناقض الصارخ بين الاذعان الغربي حيال العدوان الاسرائيلي الفاضح، وبين المطالب المستمرة الموجهة إلى العرب المنتجين للنفط من جانب الدول الغربية الصناعية، تدعوهم إلى الاعتدال في تسعير النفط وإلى ضمان الأمن للامدادات النفطية.

وأقل ما يمكن أن يقال في الاستجابة الغربية للمأزق العربي ــ الاسرائيلي المستمر، هو أنها سلبية وبليدة. فالمبادرة الأوروبية التي ملأوا الدنيا كلاما عنها قامت على أساس واقع الحال، فاتفاقيات كامب ديفيد فقدت زخمها، ومسيرة الحكم الذاتي عاجزة عن توفير حل للقضية الفلسطينية يكتب له البقاء. وطرح الأوروبيون في السوق السياسي أحاديث عن صيغة بديلة تتضمن حق تقرير المصير للفلسطينيين، وإشراك منظمة التحرير الفلسطينية في محادثات السلام المقبلة، لكنهم أخفقوا في تقديم أي إسناد عملي من أي نوع لمبادرتهم. والآمال الباهتة التي كانت معلقة على مبادرة أوروبية مستقلة، تلقت ضربة على رأسها وواجهت نكسة رئيسية نتيجة لانتخاب ميتران رئيسا لفرنسا. فما تكشف حتى الآن من بيانات وأفعال الادارة الفرنسية الجديدة هو أنها لا تعتزم البتة التشبث بالدور

القيادي الفرنسي في تعبيد الطريق أمام سياسة أوروبية مستقلة في قضية الشرق الأوسط. وهذا الدور القيادي لا تتلهف بريطانيا ولا المانيا الاتحادية لوراثته عن فرنسا. وهذا واقع أليم، حيث أن الدول العربية بذلت جهدها لإقامة شبكة واسعة من العلاقات مع البلدان الأوروبية وتغذيتها متوقعة أن تؤدي العلاقات المتبادلة والمصالح المشتركة إلى تعزيز الصلات في صورة تدريجية ومطردة، وآملة ايضا أن تقود العلاقات التجارية والاقتصادية ـــ على المدى البعيد ـــ إلى تحقيق منافع للطرفين.

ولقد وفّر تطور مثل هذه الاستراتيجية مناخا ملائما لعلاقات تجارية نفطية نشيطة بين الدول العربية والأوروبية، وضمن استمرار إمدادات النفط العربي إلى الأمم الأوروبية الصديقة. ولقد استهدفت دول النفط العربية من تبني مثل هذه السياسات منذ عام ١٩٧٣ تنويع خيارات السياسة الخارجية، والارتقاء بالمصالح مع الدول الصديقة إلى أقصى حد ممكن. وفي هذا الوقت، كانت الفرضية القائمة في ذهن الجانب العربي على الدوام أن التعاون في ميدان الطاقة ينبغي أن يؤدي إلى تفهم سياسي أفضل، وأن الأوروبيين لا بد أن يتبنّوا مقتربا مباشرا كوسطاء فعالين في النزاع العربي ـــ الاسرائيلي، وأن ينتهجوا خطا صريحا مع فكرة الدولة الفلسطينية، ويزيدوا من ضغطهم على الولايات المتحدة لاقناعها بالمشاركة في المسعى الأوروبي بحثا عن السلام.

أما الولايات المتحدة فلقد كان همّها الاستراتيجي على مدار العقود الثلاثة الفائتة، أن تشكل نظاما دفاعيا إقليميا ضد الاتحاد السوفياتي، وأن تضمن أمن الامدادات النفطية، وأمن اسرائيل. إن التركيز على أي من هذه الغايات أو سواها كان يتفاوت بين إدارة أميركية واخرى، لكن هذه القضايا الأساسية ظلت على حالها، وتمتعت بالأولوية المطلقة على كل ما عداها، مما ألحق الضرر بالمصالح العربية، القومية والأمنية.

وأكثر من ذلك، هناك عدد من الأهداف الأكثر تحديدا تنتصب أمام صانعي السياسة في الولايات المتحدة، وينطبق الأمر في هذا على إدارة ريغان مثل سابقاتها. وهذه القضايا المحددة تشمل: ضمان الامدادات النفطية إلى البلدان المستهلكة؛ وتثبيت أسعار النفط؛ وإعادة تدوير العائدات؛ والحيلولة دون التحركات السوفياتية الديبلوماسية والعسكرية؛ وتقليص النفوذ السياسي السوفياتي؛ والحفاظ على التفوق الاستراتيجي الاسرائيلي؛ وصيانة الاستقرار الاقليمي؛ وتعزيز النفوذ الغربي في المنطقة.

ومن الجلي تماما أن هذه الأهداف المحددة يناقض بعضها بعضا إلى درجة معينة، ولا يمكن تحقيقها تلقائيا من جانب أية حكومة بذاتها، في منطقة مسيّسة ومعقدة كالشرق الأوسط. ومن الواضح جدا ايضا أن المحاولات للفصل بين هذه القضايا، والتعامل مع كل منها على انفراد وفي معزل عن القضايا الأخرى، لا يمكن أن يكتب لها التوفيق على المدى الطويل.

ولقد دشنت إدارة ريغان علاقاتها الرسمية بالمنطقة بالجولة التي قام بها ناظر الخارجية هيغ، الذي كان جلّ اهتمامه أن يقنع العرب بأن احتواء النفوذ السوفياتي

ينبغي ان يعطى الأسبقية على النزاع العربي ــ الاسرائيلي. كما كان هدفاً رئيسيا للولايات المتحدة ان تستعيد ميزان القوى في المحيط الهندي والخليج العربي، بعد ثلاثة تطورات شديدة الأهمية وقعت في هذه المنطقة خلال السبعينات؛ وهي: الانسحاب البريطاني من شرق السويس؛ واسقاط نظام الشاه في إيران؛ والتدخل السوفياتي في افغانستان.

وبينما يتوافر دعم واسع في واشنطن لتوجه إدارة ريغان للحفاظ على نفوذ سياسي وعسكري اميركي مباشر في الخليج، تثار في المقابل تساؤلات في داخل الولايات المتحدة وخارجها حول ما يمكن أن تكوّنه حصيلة التورط الأميركي هناك. ومثار الخلاف هو تحديد مصدر التهديد المباشر لمصالح الولايات المتحدة في المنطقة وتعريفه: هل ينبع من النوايا والمخططات السوفياتية أم من عدم الاستقرار الداخلي في انظمة الحكم في الخليج؟ فهذه المسألة هي التي تحدد شكل القوات التي ينبغي تأمينها وحجمها، وهل سترابط القوات في البلدان المعنية ذاتها، ام تبقى في محيطها، وكيف سيؤثر هذا الوجود العسكري على الاستقرار السياسي للأنظمة صاحبة الشأن، وهل ينبغي ان تربط الولايات المتحدة سياستها في هذه المنطقة بسياستها العمومية في الشرق الأوسط، وبخاصة فيما يتعلق بدور اسرائيل ومصالحها في هذا الترتيب الجديد. كما أثار حلفاء الولايات المتحدة الرئيسيون تساؤلات عن دورهم المحدد في هذا النظام الدفاعي، وكيف ستؤثر مساهمتهم في هذا النظام على علاقاتهم بالدول الأخرى في المنطقة.

ومنذ تأسيس جامعة الدول العربية، رفضت الغالبية العظمى من الدول الأعضاء الانسياق وراء التحالفات الدفاعية الاقليمية ذات التوجيه الخارجي، ولم تسمح بإقامة قواعد عسكرية لأية قوة اجنبية على التراب العربي. وعبّرت الحكومات العربية بكل صراحة عن هذه السياسات. كما اكدت، بكل وضوح على الدوام، أنه لا يمكن تحقيق الاستقرار والأمن في المنطقة دون حل النزاع العربي ــ الاسرائيلي. ولقد كان الوضع كذلك، خصوصا في منطقة الخليج العربي، حيث اكدت تصريحات المسؤولين الحكوميين وبياناتهم هذه السياسات تحديدا.

وهذا الموضوع ــ بقدر ما يعني إدارة ريغان ــ مرتبط باتفاقيات كامب ديفيد. فالغاية الرئيسية من عملية كامب ديفيد هي التعامل مع النزاع العربي ــ الاسرائيلي، بأسلوب تدريجي؛ من خلال التعامل مع كل دولة عربية على حدة، ومن خلال عزل شؤون المنطقة الأمنية الأخرى عن قضية فلسطين. كما اعادت هذه «العملية» تأكيد دور اسرائيل في الاستراتيجية الأميركية باعتبارها حليف اميركا الرئيسي في المنطقة، وهذا ما يقدم لاسرائيل الذرائع لمتابعة نهجها العدواني في المناطق المحتلة وضد الفلسطينيين والدول العربية.

إن تبني الولايات المتحدة لمثل هذه السياسة يخلق معضلة عويصة لأصدقائها في العالم العربي، الذين يحاجّون بأن خير الطرق فعالية للتعاطي مع اسرائيل هو عبر الولايات المتحدة، وأنه ليست هناك حاجة لتدخل قوى اخرى من سوفياتية او اوروبية،

طالما أن واشنطن تمسك بـ ٩٩٪ من الأوراق وأنها وحدها المؤهلة لممارسة الضغط على اسرائيل. لكن تجربة صيف ١٩٨١ انتقصت كثيرا من سلامة هذا الطرح.

ولا حاجة إلى القول ان مثل هذا الدعم الصريح لاسرائيل يحول دون اعتراف الولايات المتحدة بالفلسطينيين وبممثلهم الشرعي منظمة التحرير الفلسطينية، على أنهم العنصر المركزي في معادلة السلام في الشرق الأوسط. وأنه لمن المغالاة المفرطة توقع أن تبدل واشنطن سياستها إلى هذا الحد في هذه المرحلة. وإن كان مما يستحق الذكر أن كلا من الرئيس السابق كارتر والمستشار السابق للأمن القومي بريجنسكي كانا قد توصلا ضمناً الى هذه القناعة التي عبّرا عنها علانية بعد مغادرة الحكم.

ويأتي التهديد الخطير للسلام وللاستقرار الاقتصادي، على الأمد البعيد، من التلازم الطبيعي بين هذه السياسات التي هي، في مجملها، مضرة بالأمن القومي للدول العربية، ومناهضة لمطامح الجمهور العربي.

في مثل هذا المناخ السياسي، تحركت السياسة الخارجية العربية في ظل قيود ثقيلة، في سبيل شق مسار بديل للعمل في المنطقة، مسار سياسي يحفظ سلامة الدول العربية وسيادتها، ويحقق السلام في المنطقة في الوقت نفسه. وهذه لعمري مهمة شاقة وعسيرة، إذا اخذنا في الحسبان القوى المتصارعة الناشطة بفعالية في الشرق الأوسط في الوقت الحاضر.

وبادىء ذي بدء، لامفر من التساؤل عما إذا كانت هناك اصلا سياسة خارجية عربية موحّدة موجودة في الحقيقة والواقع، وعما إذا كان هذا الأمر صحيحا في ظل ما نشاهده من نزاعات داخلية وخلافات ايديولوجية تسود الوضع العربي. بل يمكن للمرء أن يتساءل حتى عن جدوى التعامل مع مجتمع عربي يتكوّن من عدة دول، وعما إذا لم يكن من الأنسب النظر إلى كل دولة عربية على انفراد.

وأنه لمحتم ان تنتهج الدول العربية اطرا متباينة لسياساتها الخارجية. فالهياكل الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تختلف من دولة إلى اخرى، وهذا مايفسر إلى حد بعيد الخلاف في مواضع التركيز، والأقنية الديبلوماسية، والأولويات السياسية، بين الدول العربية، سواء في علاقاتها بعضها بالبعض الآخر، ام بالمجتمع الدولي. في ظل ظروف اعتيادية، مثل هذه الخلافات، او اوجه التباين، تبدو مألوفة ولا تختلف عن نوعية العلاقات السائدة بين أعضاء المجموعات الدولية الأخرى، كما لاتنفي وجود جامع مشترك بين كل الأعضاء في المجموعة. لكن الاقتتال الأهلي، وحروب الحدود، والنزاع العربي ــ الاسرائيلي، وتهاويل القوى العظمى، كل ذلك أضاف تعقيدات جديدة للأنظمة السياسية في المنطقة.

ومع ذلك كله، وعلى الرغم من كل هذه التعقيدات الشائكة، تبقى الحقيقة الناصعة؛ وهي ان اية محاولة لتسوية، جدّية ودائمة، لأزمة المنطقة لايمكن إنجازها دون توفر إجماع بين القوى العربية الرئيسية. وان المؤتمرات على مستوى القمة، بين قادة الدول

العربية، في إطار جامعة الدول العربية، وان لم تحقق كل المنشود، إلا أنها وفّرت منبرا عربيا على امتداد الخمسة عشر عاما الماضية اتيح فيه المجال للدول الأعضاء لرسم أهدافها وغاياتها الرئيسية. فعلاج الاضطراب السياسي في المنطقة يستوجب إجماعا عربيا على مستوى الحد الأدنى. ولقد اثبتت التجارب الماضية ان السير في سياسات شق الصفوف العربية أو دفع بعض الدول العربية إلى سياسات غير مقبولة من الكتلة الأساسية، قد يخدم على المدى القصير بعض اغراض القوى المحلية او الدولية، لكنه لا يفيد، حكما، قضية السلم في العالم العربي.

وسوف اسرد فيما يلي اغراضا سياسية لاقت دعما واسعا في العالم العربي، سواء لدى اصحاب القرار او في اوساط الجمهور، واعتبرت على مدار السنين الغايات المشتركة التي ينبغي للدول العربية توخيها والسعي وراءها. صحيح أن بعض الدول العربية قد تبنى في اوقات متفاوتة مسارات عملية مختلفة، لكن هذا لا يقلل ابدا من الاجماع العربي على هذه القضايا، وهي:

اولا: إستبعاد تزاحم القوى العظمى عن المنطقة، والتمسك بسياسة عدم الانحياز، ورفض إقامة قواعد اجنبية على التراب الوطني. وتكمن الفرضية الأساسية وراء هذا الطرح في ان الدول العربية سوف تتكافل معا لصد التدخل الأجنبي، وأن استدعاء تدخل الدول الخارجية وقواتها المسلحة يحمل أدهى المخاطر، لأن النتيجة المؤكدة لهذا التدخل هي تعقيد الأمور؛ وذلك بتشجيع قوات الدول المنافسة على التدخل بالمثل والانغماس في المعمعة، مما يسوق المنطقة إلى حمأة التورط في نزاع مسلح لا غاية له سوى تحقيق اطماع ومصالح القوى العظمى.

ثانيا: حل الخلافات العربية ــ العربية في نطاق جامعة الدول العربية أو في إطار المنظمات الشقيقة الأخرى كمنظمة المؤتمر الاسلامي أو منظمة الوحدة الافريقية.

ثالثا: انتهاج سياسة خارجية مرنة وبراغماتية(*) من شأنها المساعدة على تحقيق الأهداف العربية. ولقد شهد العقد الأخير على وجه الخصوص ــ وبسبب ظهور اهمية النفط كعنصر في السياسة الخارجية العربية ــ نشوء علاقات وثيقة تربط الدول العربية بسواها من الدول ذات الأحجام المتوسطة أو الصغيرة بالاضافة إلى علاقاتها بالدول الكبرى. ولقد تجرأ الجانب العربي على الانخراط في أطر جديدة من النشاط الديبلوماسي والعلاقات الاقتصادية الدولية، دون أن يكون مهيأ إلا بخبرة بسيطة ومؤسسات محدودة للغاية. لكن الأهداف كانت واضحة بجلاء قاطع، وهي إنجاز تنمية اجتماعية واقتصادية في وتيرة سريعة، على المستويين الوطني والاقليمي، وتبديل الصورة السلبية الثابتة عن العالم العربي في ذهن الرأي العام الدولي، ودعم الآمال الاقتصادية والسياسية للعالم الثالث ــ وخصوصا اولئك المعنيين بنظام اقتصادي عالمي جديد ــ والتأثير على الدول

(*) مدلول البراغماتية الأساسي عموما هو الروح العملية التي تحرص في صورة رئيسية على تحقيق نتائج معينة انطلاقا من أسس واقعية ـ المترجم.

الأخرى بغية حثّها على الاضطلاع بدور أكثر فعالية في عملية البحث عن سلام مقبول وعادل في الشرق الأوسط.

رابعا: اتباع سياسة مثلثة الجوانب غرضها تعديل الميزان الاستراتيجي المختل حاليا بين الدول العربية واسرائيل، ودعم منظمة التحرير الفلسطينية في حملتها لنيل حق تقرير المصير للفلسطينيين، وانشاء دولة فلسطينية مستقلة، توصلا إلى سلام شامل في المنطقة، في نهاية المطاف.

خامسا: إستخدام عائدات النفط العربي للسير في برنامج تنموي اقتصادي طموح يتضمن مسؤوليات جديدة وتحديات جديدة كذلك: فمن ناحية يعتمد العالم العربي اليوم ــ أكثر من أية مرحلة سابقة ــ على العائدات النفطية لتمويل نموه الاقتصادي، فيما تدل جميع المؤشرات على أن هذا الوضع سيبقى على حاله في المستقبل المنظور. ومن الناحية الأخرى، فإن نمو الصناعة النفطية العربية مهّد السبيل امام الحكومات لكي تلعب دورا اعظم في تسويق النفط الخام والمشتقات النفطية بصورة مباشرة، والى مزيد من الانتفاع بالغاز، والى إسهام عربي أكبر في الصناعات المتراتبة مع الصناعة النفطية. وسوف يمطر هذا التوسيع للآفاق المزيد من العائدات، ويعزز التوجه نحو درجة أعظم من المرونة السياسية والاقتصادية من جانب المنتجين العرب. كما سيؤدي هذا كله إلى تأكيد حاجة الدول العربية إلى مواصلة السير في السياسات التي تنتهجها بكفالة الأمن والاستقرار للامدادات النفطية.

لقد توخينا من التحليل السابق تأكيد الآثار التخريبية التي يحملها استمرار المعضلة العربية ــ الاسرائيلية على منطقة الشرق الأوسط بأسرها. فمما يشهد به الواقع أن عدم الاستقرار السياسي لا يحصر نفسه في مضمار العلاقات السياسية بين الدول، بل يميل دائما إلى أن يتفشى ليصيب العلاقات الاقتصادية والنفطية. فالخطر النفطي للعام ١٩٧٣ ما زال في بال الجميع. إذ لم يكن القصد منه البتة إنزال الضرر بالاقتصاديات الغربية أو إثارة أزمة كبرى، بل تنبيه دول الغرب الصناعية إلى الدرجة التي وصل إليها الاعتماد المتبادل بين منتجي النفط من العرب وبين المستهلكين في الغرب، وتوعية هؤلاء بوجوب تحقيق سلام عادل وشامل في الشرق الأوسط، سلام يكون في الحقيقة مفيدا لمصالح الأطراف المعنية كافة.

قد يزعم بعض الباحثين في شؤون المنطقة العربية أن التخمة النفطية الحالية التي تغرق الأسواق، وانسحاب مصر من الميدان العربي، والنزاعات العربية الداخلية، كلها عناصر تقلل من شأن العامل النفطي وأهميته السياسية وتحول دون صياغة موقف عربي موحّد وقوي. إنما يمكن الرد على هذا الكلام بأن اختلال الميزان العسكري بين اسرائيل وجيرانها الأقربين لن يمنع اندلاع الحرب إذا واصلت اسرائيل استفزازاتها الفظة، فالاختلال في ميزان القوى لم يمنع قبلا وقوع الانفجارات السابقة.

ويبقى الاستنتاج الذي قادنا إليه التحليل، وهو أن المناخ السياسي في الشرق

الأوسط قد أدرك طريقا مسدودا ابرز معالمه تصعيد عملية الاستقطاب من جانب القوى العظمى، وتوثيق العرى الاستراتيجية بين الولايات المتحدة واسرائيل؛ مما يورط منطقة الشرق الأوسط بأسرها، ويدهور العلاقات بين دول المنطقة. مثل هذا الوضع يفتح الباب على مصراعيه أمام شتى احتمالات الغليان السياسي، مع ما يحمله من مضاعفات ومخاطر جدية على المسرح النفطي. ولعل ما يزيد الطين بلة ويضاعف من الأخطار، الآن أكثر من أي وقت مضى، هو أن عناصر الاضطراب هذه تؤثر في صورة متزايدة على الاستقرار الداخلي للدول النفطية نفسها، مما يصعّد من المخاطر على أمن الامدادات النفطية إلى مستوى لم تعرف المنطقة مثيلا له من قبل.

ترجمة: م. ن.
عن الانكليزية

تأملات سريعة:
قضية الشرق الأوسط في الرأي العام المصري

أحمد صادق سعد

انقضت اسابيع على مقتل السادات، وما زال الاضطراب ازاء هذا الحادث الهام ونتائجه مستمراً في بعض الأوساط العربية (بل قد يميل المرء إلى الملاحظة أن شيئاً من هذا الاضطراب كان موجوداً قبل ذلك بزمن). وإذا اختلفت آراء المعلقين بين التفاؤل المبني على معلومات، وبين التشاؤم المعتمد هو الآخر على وقائع لا شك فيها، غير أنهم، على الأغلب، يكادون يتفقون جميعاً على خاتمة تتكون من سلسلة من التساؤلات تترك بلا إجابة؛ ولا يقصد كاتب هذه السطور السخرية، إذ أنه. نفسه، يعترف بأن ثمة اشكالاً أو اشكالات ليست بسيطة. ولكن هناك ما هو أخطر من ذلك، وهو أن **الموقف** من الحادث، ومن رئاسة مبارك ومن تصريحاته ذات الطبيعة المزدوجة، هذا الموقف اختلف بشكل غير قليل وغير نادر، في حالة ما إذا كان يصدر عن بعض الحركات الوطنية والتقدمية المصرية، أو عن تيارات عربية في بلاد اخرى، أو بايحائها.

واني مدرك لحجة قد تقدم هنا، وهي أن الحركة داخل مصر خاضعة لقيود ليست مفروضة على غيرها في البلاد العربية. إلا أن المفهوم بداهة ــ بعد التجارب التي مررنا بها كلنا ــ أن الحركة المصرية، بوضعها وحالتها وكيانها وعيوبها ومحاسنها، أي كما هي عليه، هي القوة الاساسية التي سوف تغير مصر؛ وان الأخوة العرب يجتهدون في هذا الشأن ويناضلون لكي يمدوها «**بالدعم**»، أي بالظروف المحيطة الملائمة. وخطورة الاختلاف، بالأغلب، ليست فقط في ايجاد الانفصال أو التضارب بين الطرفين، ولا في تحميل الحركة ما قد لا تريده أو تقوى عليه، بل وأيضاً في ايجاد تأثيرات مبلبلة على ما يقرب من مليوني مصري أو يزيد يعملون في البلاد العربية فيشتد ابتعادهم عن الفعالية القومية بدلاً من أن يتحولوا إلى احتياطي للنضال.

وعلى أي الأحوال، يبدو أن سبباً من الأسباب التي أدت إلى تلك الاختلافات أن العديدين في البلاد العربية كانوا يتوقعون أن تجري في مصر، بعد اغتيال السادات، احداث كونية شاملة تنجح بسرعة في قلب أوضاعها قلباً، ولكن هذا لم يقع. ولعل هذا التعارض

يرجع إلى قلة المعلومات الأكيدة التي ترد عن مصر، وخاصة أن المقاطعة الثقافية جعلت الذي يصل منها أقل من القليل ومجبراً على المرور بدروب ملتوية. إلا أن ذلك التعارض يرجع أيضاً، في نظري ــ من بين ما يرجع إليه ــ إلى أن بعض الأصدقاء ابصروا ما كان يعكس في نفوسهم ورأوا ما يتمنونه خيراً ومجداً لبلدي، وعلى الصورة التي قد تتكون عادة في بلدانهم هم.

ومع اتضاح التباين، بدا وكأن غموضاً ما يكتنف مصر وشؤونها وتصرفات ابنائها، بل اعتبرت أحياناً لغزاً، تفسره «خصوصيتها». ولا ريب عندي في أن مجموعة من السمات النفسية ذات تاريخ طويل تميز الشعب المصري وتطبع بخاتمها حياته السياسية؛ وطبيعي أن مصر لا تنفرد دون غيرها بهذا، إذ لكل شعب خصوصيته في الحقيقة. ولكن هذه السمات المصرية ذاتها عناصر حيّة، وقد تغير بعضها قوة أو خفوتاً خلال العصور، ويمكن أن تكون شيئاً آخر غدا. وبطبيعة الحال، يتوقف الثبات أو التغير ــ ولو جزئياً ــ على عوامل اخرى من المستطاع ادراكها، وبالتالي التأثير عليها.

وبالاحرى، فان الالتفات إلى خصوصية **الظروف** المصرية، من حيث أنها متمايزة عن تلك الموجودة في بلدان عربية اخرى، قد يساعد حركة التحرر العربية على تحسين وسائلها وخطوطها الهادفة إلى اعادة مصر إلى صفوفها؛ بل يساعد على تقوية هذه الصفوف ذاتها.

١ ــ الجو منذ ١٩٧٧

لقد فوجئنا جميعاً ــ وأقصد اليسار المصري من ضمننا ــ بالحفاوة البالغة التي استقبلت بها مصر خطة السادات للسلام مع اسرائيل ابتداء من اواخر ١٩٧٧. حقاً، إن الأجهزة المصرية نظمت الكثير من الأشياء تنظيماً مرتباً: فتقررت اجازات رسمية للمدارس، ووزعت الساندويتشات على الأطفال، والمبالغ النقدية على البالغين، وعملت وسائل الإعلام المؤممة كجوقة واحدة مهولة حتى يشترك الجميع في المظاهرات المؤيدة. غير أنه كان من الواضح أن ما اصطنع بذلك الضغط جاء **مضافاً** إلى موقف حقيقي موجود عند الناس، وليس متعارضاً معه. وإذا كان بعض الأصدقاء في الصفوف الوطنية والتقدمية أرجعوا رأي الشارع المصري إلى عملية «غسيل المخ» الواسعة التي كانت تتم فحسب، غير أن هذا التحليل ضعف شأنه شيئاً فشيئاً مع تراكم الأدلة على عدم تطابقه والواقع تطابقاً كافياً.

وفي هذه الفترة المبكرة، قام فريق من الباحثين في «معهد الدراسات الاجتماعية والجنائية» في القاهرة باستبيان للرأي العام بطريقة العينة(*)؛ وكان من نتائج الدراسة أن أغلبية ساحقة من الردود في هذه النقطة أيدت سياسة السادات. ولكن الأهم لنا والأفيد هو الأسباب التي فسر المستجيبون بها مواقفهم: فجاء أولها في ترتيب الأهمية والغلبة ، أنهم يحبذون السلام لأنهم لا يريدون حرباً؛ وثانيها، أن ايقاف الحرب سوف يمكن

(*) المعلومات والانطباعات بهذا المقال من الذاكرة بطبيعة الحال. فنرجو المعذرة نظراً للظروف الخاصة.

الحكومة من توجيه ميزانيتها نحو توفير المستلزمات الاستهلاكية ــ وخاصة الغذائية ــ باسعار معقولة، ومن التوسع في بناء المدارس والمستشفيات والمساكن الشعبية وغيرها من الخدمات العامة الخ. وبوضوح: كان هناك سببان متمايزن يأتيان في المقدمة؛ وأولهما رفض الحرب كحرب؛ وثانيهما طلب السلام باعتباره أساساً لرفع مستوى المعيشة.

وقد يقال ان ذلك المعهد حكومي، وهذا صحيح؛ وان نتائج الدراسة يمكن أن «تطبخ» حسب الأوامر العليا، وهذا صحيح أيضاً بدرجة ما (وليس بكل الدرجات بسبب الجو الجامعي الذي كان لا يزال له احترام في ذلك الوقت) غير أنني عنيت شخصياً باثارة الحديث مع الجيران والمعارف والناس العاديين في مختلف المناسبات وبدون مناسبة، وبمقارنة نتائج انطباعاتي مع ما كان آخرون يصلون إليه بالطرق نفسها. فلم نختلف مع خلاصة تلك الدراسة الأكاديمية اختلافاً محسوساً، وان كنا اختلفنا ــ أحياناً ــ اختلافاً كبيراً في **تفسير** تلك الظواهروفي وجودها. وسوف أعود إلى هذه النقطة فيما بعد،ولكنني أود أن أشدد على أن تلك اصبحت ــ في نظري وفي نظر عدد متزايد ــ حقيقة موضوعية.

ولا بد من الإشارة إلى أنه قد ظهرت في السنوات الأخيرة، مجموعة كبيرة من الدراسات النفسية ــ الاجتماعية، عن الفكرية الشعبية في مصر؛ نذكر منها خاصة تلك التي ألفها الدكتور سيد عويس والدكتور كمال الفيومي وباحثون آخرون، ومنهم من يعمل في المعهد المذكور. وكذلك بعض المقالات البحثية لمركز الدراسات الاستراتيجية والسياسية بمؤسسة الأهرام. ورغم أنها لم تتناول قضية السلام مع اسرائيل مباشرة على الأغلب، إلا أنها تشكل كمّـا كبيراً من الإشارات المحيطة حول الموضوع وقرينة عـلى تأكيـد الاحتمال بصحة تلك الاستنتاجات الأولى.

وقبل أن استطرد، ينبغي أن ألاحظ أن الحديث السابق يتعلق بما يمكن أن نسميه الرجل العادي أو المتوسط في مصر، وخاصة في المدن، وفي القاهرة بالذات. وكانت هناك فروق وظلال عديدة، وأحياناً شديدة التباين، بين بعض الفئات والشرائح الاجتماعية، وبين سكان الحضر والريف، وبين المتعلمين والمثقفـين والأميين، والمتـأثرين بـالتيارات السياسية الواضحة الخ. وسوف احاول العودة إلى بعض هذه الفروق أيضاً فيما بعد، لأنها قد تكون هامة في شؤون معينة. ولكن الغرض أن نبدأ بصورة تخطيطية عامة.

وكذلك لا بد أن أسجل، وبجلاء، ملاحظة اخرى هامة جداً. وهي أن ذلك الذي اكدته مراراً قبل سطور، لا يعني على الاطلاق أن كتلة الجماهير المصرية الواسعة فقدت وطنيتها فجأة في أواخر عام ١٩٧٧، وأنها انقلبت تماماً إلى نقيض ما كانت عليه في ٩ حزيران (يونيو) ١٩٧٩ مثلاً، أو في ١٨ و١٩ كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧، و«بقدرة قادر» كما نقول. فرغم أن تقلبات الرأي العام أمر لا تجهله مصر، إلا أن بينها وبين الانقلاب رأساً على عقب فرقاً كبيراً؛ ومن الصعب حدوثه، وخاصة في أمور تعتبر أساسية وعميقة الجذور ــ مثل قضية الاستقلال عن الحكم الأجنبي ـ وبالأخص إذا كان صانع التغيير حاكماً لا يتمتع بحب الشعب كما أظهرته انتفاضة كانون الثاني (يناير) في السنة نفسها، وهي انتفاضة ــ لا ننس! ــ هزت جميع المدن المصرية أساساً من الاسكندرية

إلى أسوان. وفي رأيي أن ذلك الموقف الجديد ــ أو في الحقيقة الذي بدا ساعتئذ جديداً ــ عبارة عن بروز وجه ثانٍ للوطنية المصرية، إلى المرتبة الأولى: الوجه الاجتماعي.

وكدت أسميه «الوجه شبه الطبقي»؛ غير أن الحالة لم تكن تبلغ بعد ــ في عمومها ـ المستوى الكافي من ارتفاع الوعي لكي نطلق عليها هذا الوصف. وإذا كان انتقال الإدراك شيئاً أكيداً في نظري، غير أنه لم يزل في مراحله الأولى لأسباب كثيرة. ومن هنا وجه الخطورة عندما يأخذ بالمبادرة مَنْ يعرف استغلال الزوايا التي ما فتئت غامضة ويكتنفها الظلام بعد في الذهن الشعبي. وهو ما حدث مع السادات ونظامه، بفضل الاشكال «الشعبانية»التي استعملها. وكان بعضها مبتذلاً رخيصاً مثل اطلاق اشاعة بأن نيكسون جلب معه سفينة مليئة بالدجاج المجمد هدية زيارة للمصريين؛ أو قوله المتكرر ان عناصر المعارضة الديمقراطية والشيوعية ينتمون إلى الطبقة المستغلة (بالكسر) لأن بينهم من يملك سخان مياه في منزله. ولكن علينا أن نعترف بأنه عرف أيضاً أن يستخدم أساليب راقية من المناورة ومن استغلال انصاف الحقائق وأشباه الوقائع: استثمر الانتصار/ الهزيمة لحرب رمضان (أليس في الالحاح على هذا الاسم من مغزى؟) لكي يكرر بلا ملل ألا فائدة من الاقتتال وسفك الدماء(*). واستثمر تفتت الجبهة العربية و«اعتدال» بعض النظم ازاءه والاستعمار الأميركي، والخطوط السياسية المزدوجة لبعض النظم الأخرى، فيقول ان ٩٠٪ من أوراق «اللعبة»(**) في يد الولايات المتحدة.

وهكذا قام النظام بتغذية بذور الفكر الغوغائي، وبتقوية انعكاساته على الرأي العام المصري العريض. ورأيت أناساً أعرفهم جيداً،وكانوا يلعنون السادات صباح مساء، وقد صاروا مغلقي الذهن لا يتحملون المناقشة بل يحولونها إلى نزاع عصبي فوراً قائلين: «هل سيأخذون نصف سيناء؟ ليأخذوه! بل ليأخذوا سيناء كلها! دعنا نرتاح، ولو لسنتين أو خمس!»،وصديق جامعي ذو اطلاع ويعطف على اليسار منذ مدة طويلة، يبدأ حديثه: «دعنا من الشعارات، ولا تكلمني عن الشرف الوطني والتراب المدنس: الام وصلنا؟ خلك عملياً وقل لي إذا كان لك حل فعلي بديل». وشخص في الطريق: «ان اليهود بشر مثلنا، وحقهم أن يعيشوا». وآخران فيما بينهما: «ومالهم اليهود؟ ألن نعرف نتاجر معهم؟».

لا شك في أن هذا كله كان تعبيراً عن فكر ضيق أناني وفردي وأعمى؛ واثبتت الأحداث أن بعضه كان خاطئاً حتى من الناحية العملية المباشرة والتجريبية البحتة، الأمر الذي جعله ينحسر بدرجة أو بدرجات. غير أن الذي يهمني مما ذكرت هو: هل كان ذلك مجرد قشور سطحية عابرة، أي تقلباً مؤقتاً في المزاج ودون صلة بما في الأعماق؟ أم كان نبتاً غير سوي لجذور ضربت منذ مدة ولم نلتفت إليها بما يكفي؟

ثم كانت حادثة قبرص (على أثر مقتل يوسف السباعي) التي مات فيها عدد من جنود الصاعقة المصريين؛ وإذا بالبعض يقول: «كيف؟ ألم نقرر ألا حرب ولا قتلى بعد اليوم؟».

(*) يذكرنا بمثل مصري قائل «ان سعد زغلول قال قبل ما يموت: ما فيش فايدة» (في اجلاء الانكليز).
(**) كذا. وهو تعبير مستعار من اللهجة الصحافية الأميركية الدارجة.

ومرت المفاوضات مع اسرائيل بين كر وفر. وجاءت السفارة واحاطها الحرس المدجج بالسلاح، والمجموعات الشرطية المعسكرة في الشوارع القريبة، بالخوذات والسنكات؛ وموجات من الاسرائيليين في غزو سياحي. لم يعد الموضوع فقط إبطال الحرب، وإنما اصبحوا في القاهرة... وكذلك لا شك أن الهجوم على المفاعل العراقي وضرب بيروت من الجو أحدث اشمئزازاً وضيقاً.

وترتفع الأسعار، ويختفي الخبز أياماً في بعض الأحيان. فلم يأت السلام بالرخاء المأمول.

لقد خابت الآمال، وزاد السخط على السادات والمجموعة الحاكمة، فصاروا يُشتمون علناً. ولكن قليلين جداً هم الذين باتوا يقولون بضرورة الحرب مع اسرائيل. وإذا كان البعض يرى سحب وإلغاء عمليات التطبيع، فليس في ربط مع العودة إلى ما قبل «المبادرة»، بل بما يمكن أن يكون نوعاً من فك الاشتباك: «نحن هنا وهم هناك، وليس لكل منا دعوى بالآخر».

هل كان للدعاية الوطنية بألوانها (من الجماعات الإسلامية إلى ابراهيم شكري والتجمع، إلى الاحزاب الشيوعية السرية) تأثير على وضع الرأي العام المصري كما كان في أيلول (سبتمبر) الماضي؟ نعم، وبكل تأكيد. وفي فترة الشهور السابقة لحملة الاعتقالات الكبرى الأولى، كان يلاحظ انتعاش في نشاط المثقفين المعارضين، فرادى ومتجمعين في هيئات. ولكن من الواضح تماماً أن شعارات ١٩٥٦ وهتافات ١٩٦٧ وبكائيات ١٩٧٠ الحماسية لم تكن في بال الشارع المصري.

٢ ــ اصول سابقة واضافات جديدة

دفعنا حبنا العميق للشعب المصري ــ وما اعظمه من شعب، حقاً! ــ إلى ان ننظر إلى مصر أحياناً نظرة تخطيطية مبتسرة؛ فرأينا مصرَيْن ليس بينهما أي علاقة أو اتصال أو تأثير متبادل: هنا «الشعب العامل»، وهو الوطني الخالص، والفدائي بلا حدود والواعي بلا اخف غشاوة، و ــ في كلمة ــ الكامل كما يمكن أن نتصور الكمال. وهناك كبار الملاك «الاقطاعيون»، والرأسماليون، والبيروقراطيون، وعملاء الأمبريالية الخ، أي الخيانة والرجعية.

ولذلك يصاب بعضنا بصدمة عندما يحدث ما لم يكن يتوقعه ويعتبره تراجعاً وسقطة.

والواقع انه، لو كان الأمر على هذا المنوال، لكانت المشكلة السياسية الرئيسية قد انتهت في مصر، ولم تكن لتبقى الا نقط تتعلق «بتقنية» الثورة، إذا جاز التعبير: تحديد ساعة الصفر وأشكال الانتفاضة، الخ. فالهدف النهائي كله للنضال السياسي يمكن تلخيصه، وان كان بشكل مبسط، في أحداث مثل ذلك الاستقطاب الواضح الصارم. فرغم أن لواء التحرر والتقدم والاشتراكية معقود للطبقة الكادحة المصرية **في التحليل الأخير**، إلا أن ثمة شبكة منسوجة من حجم هائل من الأفكار والقيم والتقاليد والمصالح الحقيقية

أو الوهمية الخ، التي تتدخل في تشكيل المركب الحالي لهذه الطبقة، وتقدم للطبقة السائدة إمكانيات الهيمنة.

والحق أن الحركة الوطنية المصرية ــ بكل أمجادها وانجازاتها ــ قد سارت على دروب فيها المواقف الحاسمة الباترة (ثورة ١٩١٩) وفيها الوسطية وانصاف الحلول (سميت معاهدة التحالف مع بريطانيا عام ١٩٣٦ بمعاهدة «الشرف والاستقلال»). بل لعلنا نستطيع القول بمعنى ما: إن الانجازات التي حققتها الحركة الوطنية المصرية تعود **جزئياً** إلى المزج بين تينك الناحيتين. ونلاحظ أن جناح الحزب الوطني الذي بقي ــ بعد محمد فريد ــ يرفع شعار «لا مفاوضة إلا بعد الجلاء» ظل حُزَيْباً يجمع بضعة مثقفين دون جماهير؛ وكذلك، فإذا كنت لا انكر ما احدثته مجموعات الطلبة الفدائيين في منطقة القناة من تأثير، غير أنها لم تتحول إلى حركة جماهيرية بالمقارنة، مثلاً مع مظاهرة المليون مصري التي سارت وراء قيادة الوفد عام ١٩٥١ الغاءً للمعاهدة. وفي تقديري أن الجوانب المساومة التي تضمنتها الحركة الوطنية المصرية باتساعها، لم تكن فحسب تعبيراً عن المميزات المترددة لقيادتها وعن المصالح الهجينة للطبقة، التي كانت لسان حالها البورجوازية القومية المصرية (المحلية وليس العروبية) في ذلك الوقت؛ بل وكانت تعكس أيضاً الفكر المرحلي الذي كانت الجماهير الشعبية قد وصلت إليه ولم تكن بعد قد تخطته: فكر يقبل المساومة، بأقل تقدير؛ وإلا لم تكن تلك الجماهير لتظل وثيقة الارتباط بالوفد في فترات ابعاده عن الحكم كما في فترات توليه الوزارة.

وليس غرض هذا المقال أن يتتبع سير الحركة الوطنية المصرية في ثناياه. ولكن المهم هنا أن تراث الفترة ١٩١٩ ــ ١٩٥٢ شكل الأرضية التي انتصبت عليها الناصرية، بمعنى أنها استمدت منها جذوراً، في الوقت نفسه الذي كانت تعلو عنها وتُدخلها في مرحلة جديدة. ومن نافلة القول ان اعيد هنا سرداً معروفاً لسلسلة المواقف الحاسمة إزاء الاستعمار، فيما بين ١٩٥٢ و١٩٧٠، إذ أنها هي التي لا نملّ تذكُّرها بحسرة الآن كلما توثقت قيود مصر بعجلة الأمبريالية الغربية. ولكن المفيد أيضاً لحديثنا أن اسجل انعطافات مختلفة مثل المفاوضات مع الانكليز والشرط التركي في معاهدة الجلاء، وقانون استثمار المال الأجنبي لعام ١٩٥٤، والتخلي عن شرم الشيخ للقوات الدولية عام ١٩٥٦، والتنحي لصالح زكريا محي الدين في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، والموافقة على مبادرة روجرز عام ١٩٦٩، وارخاء العلاقات مع السعودية عام ١٩٧٠ الخ، وغيرها كثير. بطبيعة الحال، فإنني لا اناقش هنا صلاحية هذه المساوات وضرورتها التكتيكية من عدمها، اذ اسلم مقدماً، ومن ناحية المبدأ فقط، بأن السياسة، مثل الحرب، تتضمن المناورات والتراجع والهجوم المباشر والتقدم جنباً إلى جنب. ويحتاج كل موقف من هذه المواقف حواراً تفصيلياً لتقييمه؛ هذا فضلاً عن أن النظرة قد تختلف إلى الموقف نفسه ـ فرضاً ــ إذا تغير السياق العام. ولكني اردت ذكر هذا تسجيلاً للمعطيات التي تساعد على رسم صورة عامة متوازنة بعض الشيء.

وفيما يتعلق بالقضية الفلسطينية بشكل محدد، تمكن الملاحظة أيضاً أن الحال لم يكن صافياً كل الصفاء: فالمعلومات التاريخية المتوافرة تظهر أن تدخل مصر وشرق

الأردن العسكري في فلسطين (١٩٤٨ ــ ١٩٤٩) مثلاً جاء هدماً لاحتمال قيام دولة عربية فيها، كما كان يريد الانكلو ــ أميركيون؛ وفي عام ١٩٥٤ وافق حكم الثورة المصري على مشروع اعادة توطين لاجئي غزة في سيناء الذي قضت عليه المقاومة الجماهيرية الفلسطينية والذي أريدت به خطوة تجريبية لحل ما كان يسمى عندئذ «بقضية اللاجئين» الفلسطينيين فقط. ولم يسمح ابداً أن تصبح الحدود المصرية الاسرائيلية معابر للمجموعات الفدائية الفلسطينية.. وهذا في الوقت نفسه الذي كانت مصر بشكل عام مؤسسة للحركة العروبية الحديثة، وفي طليعة الدفاع عن قضية فلسطين، والعدو الأعظم ثقلاً للتوسعية الاسرائيلية الخ.

قد يقال ان مصر ليست شيئاً فريداً في ذلك كله، وان سائر الدول العربية لا تختلف عنها من حيث الجوهر؛ فهذه في وقت وتلك في وقت آخر. غير أن المفارقة أشد بالنسبة لمصر، لا لحجمها السكاني والسياسي والفكري فحسب؛ بل وبالدقة، لأنها كثيراً ما تبوأت المركز الطليعي للحركة التحررية في العالم العربي كله وفي عهد قريب.

ومن الجائز أن يزداد الأمر حدة عند المقارنة مع حركة المقاومة الفلسطينية. فرغم أن فيها السمات المشتركة لحركات التحرر العربية الأخرى، إلا انها، دون شك، اشدها جذرية وحسماً في الفكرية والأساليب، وخاصة في السنوات الأخيرة. وهذا بصرف النظر عن الأسباب التي دفعتها في هذا الطريق. ولذلك أيضاً تبدو ازدواجية الخطوط المصرية ابرز فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، وبالذات في الفترة الماضية القريبة.

هذا كإطار عام. ولكن الرأي العام المصري اصبح مبتعداً عن خط الحركة التحررية العربية وشعاراتها بعد عام ١٩٧٣؛ ثم ازداد هذا الابتعاد ثباتاً وعمقاً بحيث اتخذ صورة صارخة كما قلنا بعد سنة ١٩٧٧. فالهزيمة التي جاءت بعد الانتصارات الأولى لحرب تشرين الأول (اكتوبر) باتت حجة على أن الحرب خاسرة لا محالة وان بذلت مصر مثل ذلك الجهد الاستثنائي الخارق الذي مكنها من دحر العدو في الهجمة الافتتاحية. وعلى كل، كانوا يتصورون أن كرة اخرى من المستحيلات تماماً «ما دام الاتحاد السوفياتي يبخل علينا بالسلاح، في حين أن أميركا فاتحة ترسانتها على مصراعيها أمام اسرائيل. فلنجرب المصالحة بالوساطة الأميركية، لعل فيها خيراً».

وكانوا يقولون: «ماذا كسبنا من تلك الحروب التي كلفتنا أرواحاً وأموالاً؟ اوضاعنا خربة، والذين استفادوا هم القطط السمان هنا وملوك الزيت هناك».

وفي أحوال كثيرة، كانوا يدفعون بالمناقشة إلى قضية فلسطين، على أن مصر حاربت من أجلها في حين أن الفلسطينيين انفسهم هم الذين باعوا أراضيهم لليهود وتركوا بلادهم وباتوا لا يعملون شيئاً، عائشين على نعيم الصدقات العربية والدولية ولا يريدون القناعة بالحلول الجزئية الممكنة بل يجعلوننا نحن نموت من أجل المستحيل.

كانوا وما يزالون مخطئين ومضللين (بالفتح) دون شك. ولكن، هل يفيد الحكم بالادانة في هذه الحالة؟ أم الفائدة أن نتفهم لِـمَ تجري هذه الأفكار، وما هي أرضيتها الموضوعية؟

ان يكون الاعلام الحكومي قد ضرب على هذا اللحن نفسه بشكل دؤوب ومستمر ومتصاعد، فأتى بتأثير في النهاية، فهو أمر أكيد. غير أن ثمة احوالاً كثيرة، سابقة ولاحقة، كان الاعلام الرسمي يقول فيها شيئاً والرأي العام في وادٍ آخر. وأقصد أنه كان لا بد من وجود جانب خصب في المنطق الشعبي للدعاية الاعلامية ما دام قد استجاب لها.

والحق أن الطبقات الشعبية المصرية لم تر الشعوب العربية إلا قليلاً، أما الذين يترددون على مصر، فهم الاغنياء والحكام ومن إليهم، الذين يركبون السيارات الفاخرة ويسكنون الشقق المفروشة الغالية، ويقضون وقتهم في نوادي الليل ويفسدون العائلات المستورة. وقد زاد الوضع سوءاً بعد ١٩٧٣ لأن ثروة النفطيين صارت عنيفة تستفز المشاعر وارتفعت لهجتهم وبدت ارادتهم أكثر من ذي قبل أن يُملوا على مصر شروطهم في الاحسان عليها بما يعتبره المصريون العديدون حقاً لهم.

وعلاوة على ذلك، جاءت الهجرة الكتلية إلى البلاد العربية لتؤكد تلك الانطباعات العامة تأكيداً ملموساً. نعم، يتلقى المصريون هناك أضعاف أضعاف مرتباتهم في بلادهم؛ ولكنهم يغتربون في هذا السبيل وينتجون في مناخ صعب. وأصحاب الاعمال الذين يستغلونهم، هم الأثرياء النفطيون مرة اخرى، وهم على الأغلب أشد ضغطاً وأشرس اعتصاراً من الطبقة المستغلة (بالكسر) المصرية التي يعرف كادحونا بعض سبل الانفلات من قبضتها ولو قليلاً. ومنذ اواخر عام ١٩٧٧ انعكست المقاطعة العربية على معاملة المصريين في أغلب البلدان العربية فأضفت عليها خشونة منفردة آتية من الجمهور العادي فضلاً عن الدوائر الحكومية وأوساط العمل. ولا نتحدث عن الضغوط ذات الأهداف السياسية والتعبئة شبه الاجبارية في الحملة ضد النظام المصري. وصرنا نسمع من الذين يعودون: «نذهب إلى هناك فنبني في الصحراء، ونعطيهم حقهم مقابل ما يدفعون. فما لنا والسياسة؟ السياسة والخلاف بين الحكومات». أو: «العمل شيء والسياسة شيء آخر. لماذا يسبوننا إذا كنا نؤيد السادات ما دمنا نشتغل لهم كما يطلبون وزيادة؟».

وأخيراً، ففي تقديري أن موجة الدعاية الدينية التي بدأت ترتفع بصورة خاصة مرة اخرى منذ تولي «الرئيس المؤمن» كانت لها أيضاً آثار هامة على الرأي العام، في الوقت نفسه الذي كانت تهيجه تهييجاً: ان الفقهاء والمتفقهين الذين ظلوا يملأون الصفحات والبرامج الدينية بالانشاد عن شرور اليهود منذ بدء الخليقة هم هم الذين اخذوا يفتون بعد ذلك بـ «إن جنحوا للسّلم...» فضعفت مصداقيتهم. وقد لاحظ الدكتور حسن حنفي عن حق في كتاباته ان نظام السادات في دعايته الدينية انما كان يستخدم بالذات الجوانب والاوجه الدافعة إلى الاستكانة والاستسلام. وبين الحين والحين كان لدعاية الاخوان المسلمين أيضاً هذا اللون، وخاصة عندما كانت قيادتهم تهادن السلطة لاسباب عدة.

وبطبيعة الحال، ضغطت جماعات إسلامية ــ العديد منها ــ على الوجه الآخر، وجه

الجهاد في الإسلام. وليس هنا مجال تحليل فكرهم ونشاطهم العملي بشكل شامل، ولكن المهم بشأن حديثنا الاهتمام بزاوية معينة لديهم: وهي أن الاتجاه العام للحركة الاسلامية الاتمامية الجديدة في مصر معارضة للتيار القومي العروبي معارضة صريحة وعنيفة، باعتباره شعوبياً ومثيراً للفتنة داخل العالم الاسلامي؛ ولا تترك هذه الجماعات فرصة حتى تتهم «الصليبيين» بحبك مؤامرة القومية العربية (من المارونيين المساندين لابراهيم باشا في الحرب ضد تركيا العثمانية إلى ميشيل عفلق وجورج حبش). وعليه، فرغم الشعارات المعادية للصهيونية، والمظاهرات من أجل انقاذ افغانستان وفلسطين، فقد شكل جزء من هذه الحركة رافداً يصب في التيار السلبي ازاء الحركة التحررية العربية بصفتها العربية.

ولم تكن هذه الحركة تتعرض لمنظمة التحرير أو قادتها بشكل محدد إلا نادراً. ومع ذلك فلا يخفى أن موقفها من قضية فلسطين يرفض حل الدولة العلمانية الديمقراطية الذي تقول به المقاومة، الأمر الذي يقوي الحاجز أمام القضية الفلسطينية.

٣ ــ بعض السمات الاجتماعية للرأي العام

كان التركيز، في السطور السابقة، على «الرأي العام» المصري، وهو هلامي بعض الشيء، وحدوده غير واضحة تماماً، فضلاً عن أن تعبيراته غير مكتوبة ويصعب توثيقها؛ مما يلزم الباحث بالتنقيب عنها في انعكاسات جزئية ومفتتة تجمع بشكل شخصي، وفي دراسات متخصصة لا يتوافر عند أغلب القائمين بها الحس السياسي الضروري. خاصة وان الابحاث الميدانية واستقصاءات الرأي ممنوعة منذ أيام ثورة تموز (يوليو) إلا إذا أذن بها «الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء» الذي تظهر ادارته العليا التي يرأسها عادة ضابط كبير تظهر دائماً ارتياباً شديداً في أي طلب يقدم لها بهذا الشأن إذا كانت له رائحة سياسية. ومع ذلك، فالمعروف أن مستويات الاتحاد الاشتراكي كانت مكلفة بتقديم تقارير دورية عن الرأي العام متضمنة «النكت» المتداولة كما هي؛ وان جمال عبد الناصر كان يهتم بالاطلاع الشخصي على هذه التقارير. ويمكن تقدير أهمية هذا الرأي العام في مصر بصورة خاصة على أنه يعكس حركات الطبقات الدنيا وأفكارها بشكل اساسي، لأن الوسائل الاخرى غير متوافرة لها (مثل التنظيمات المستقلة) أو لا تستطيع استخدامها (الصحافة مثلاً، بسبب الأمية).

والعادة أن يلتفت المرء منا إلى الأوساط التي تملك التعبير وخاصة الخطابة والكتابة، أي المثقفين. وكان صوتهم عالياً مسموعاً في الحركة الوطنية المصرية الماضية ولعبوا دوراً بارزاً في قيادتها العليا (من مصطفى كامل إلى مصطفى النحاس) وكذلك فيما يمكن أن يسمى بقيادة القاعدة (طلبة الجامعات والمدارس الثانوية، بعض القيادات النقابية في المراكز العمالية التقليدية، صغار الموظفين والمدرسين). وشكلت الغالبية الكبيرة من هؤلاء، لمدة طويلة، الهيكل العظمي للفكر القومي **المطلق**، أي الذي لا يرى تمييزاً طبقياً بين المصريين، بل يتهم من يقوم بمثل هذا التمييز بتقسيم صفوف الأمة. وفيما بعد، اتجه جزء من هذه الكتلة، فترة، الاتجاه القومي العربي المطلق أيضاً، الذي كان ينادي بوحدة العروبة دون تمييز بين النظم المستقلة والعميلة. ونعلم أن الغالبية الساحقة من المثقفين

المصريين كانت، ولا تزال، تعمل في الأجهزة الحكومية، الأمر الذي يعطيها حداً أدنى من الضمان المعيشي... والتبعية للدولة أيضاً. واعتبر إضراب الموظفين عام ١٩١٩، واضرابات بعض فئاتهم في الاربعينات دليلاً على شدة الحركة الثورية.

غير أن ذلك الدور وهذا الفكر أخذا ينحسران منذ العهد الناصري؛ بل قد نرى في لجنة العمال عام ١٩٤٦ احدى البشائر المنبئة بالتغيير، رغم قصر مدة هذه اللجنة. وعلى أي الاحوال، فقد كانت مصر الناصرية تحولاً: اصبحت القضايا الاجتماعية هي الأرضية التي صدرت منها حلول القضايا الوطنية؛ فانقلب ــ بدرجة ــ التوازن بين كفتي النوعين عما كان عليه قبل ١٩٥٢: في ظل الوفد، مثلاً، كان ينظر إلى المسألة الوطنية على أنها مفتاح المشاكل الاجتماعية، بمعنى أن حل الأولى يفتح الباب لحل الثانية. أما بعد ١٩٥٢، فقد تبدل المركزان. ومن الملفت للنظر أن طرد الملك واجراء الاصلاح الزراعي الأول مثلاً سبقا جلاء القوات البريطانية؛ وجاء «بيان آذار (مارس)» ١٩٦٨، والاصلاح الزراعي الثالث محاولة لرأب الصدع الذي احدثته الهزيمة في حرب الأيام الستة الخ. ولعلني استطيع القول ان تحقيق مطالب جذرية للطبقات الشعبية اعطى النظام ــ لمدة ــ تلك القوة التي مكنته من الصمود السياسي بفضل الوحدة الجماهيرية حوله.

وفضلاً عن ذلك، فقد هز النظام الناصري المجتمع المصري هزاً عميقاً لم يترك آثاراً في الطبقة المالكة الكبيرة فحسب، بل وفي سائر الطبقات والشرائح الاجتماعية: ان شتى الاجراءات ــ بصرف النظر عن مدى جذريتها ــ اظهرت أن القيود التي تكبل الكادحين يمكن الا تكون بالضرورة أبدية، الأمر الذي ضخم ثقلهم في المعترك الداخلي من مختلف النواحي. وليس في ادراك هؤلاء ومفاهيمهم نشاط سياسي «مطلق» أو مجرد، لأنهم معدمون أو أشباه المعدمين؛ فالوجه الأول لمفهومهم عن السياسة هو طلب ذلك الحد الأدنى من الحياة والكفاف الذي يتشبثون به في استماتة جيلاً بعد جيل ومنذ الأزل. ومن شأن هذا أن جعل وجهة النظر الاجتماعية تحتل مركزاً أكثر تقدماً، في الوقت نفسه الذي احاطتها هالة من الاختلاط والغموض والخرافة والجهل...

ومنذ بداية السبعينات، بل ومنذ ١٩٥٦ تقريباً، أخذ الغلاء يعصف بمصر، ويلهث الجميع وراء موارد الهجرة أو العملين (صباحاً ومساء)؛ واصاب التدهور المعيشي الغالبية الكبرى من العاملين بالاجهزة الحكومية والقطاع العام بحيث فقدت الفئات المثقفة جزءاً من تلك الضمانات المادية التي كانت تسمح لها بالادوار والأفكار السابقة. ولا توجد في مصر الهيئات النقابية المستقلة والتنظيمات الاجتماعية والسياسية **الجماهيرية** المستقلة التي تستطيع أن توحد السخط وترفع الإدراك الغامض إلى مستوى الوعي الطبقي، الاشتراكي الوطني، بالسرعة الثورية التي يتمناها البعض.

ومع ذلك، فمن الواضح أن الإدراك المبعثر للظلم الاجتماعي الذي حاولت أن أبيِّن بعض نقاطه، يمكن أن يتحول إلى قوة جماهيرية واسعة كما حدث في كانون الثاني (يناير) ١٩٧٧. وكذلك تدخل في سلسلة الملاحظات السابقة حوادث الهبات الشعبية التي وقعت قبلها في الأرياف (مثل بيلا) وبعض أحياء القاهرة (العباسية، السيدة زينب). وأخيراً،

فالصدامات المسلحة الواسعة التي جرت بعد مقتل السادات تبين كم فقدت أجهزة الدولة المصرية من هيبتها وهيمنتها الفكرية العظيمة الماضية. أي أنه، إذا كان الوجه القومي للنضال المصري قد توارى، إلى حد ما، وراء وجهه الاجتماعي، فلا يعني هذا بالضرورة هبوط المستوى العام للحركة ككل. بل العكس قد يكون أقرب إلى الصحة: ألم نشعر جميعاً في الأيام الأخيرة بأن مصر كادت تكون على أبواب تحول كبير؟ ومن يدقق في البيانات المصرية والأميركية سواء بسواء يجد أن تركز التواجد المسلح المتعدد الأطراف في جنوب شرقي المتوسط من الحدود الليبية إلى الحدود الاسرائيلية لا يستهدف فقط السيطرة على نفط الخليج وإنما أيضاً على الأوضاع الداخلية المصرية.

٤ ــ خاتمة

بين اتجاهات الرأسمالية المصرية الكبيرة وأهداف الاستعمار الأجنبي تكامل في العمل على ابقاء مصر في حالة تخلف. ورغم التراجع الذي أصابها في السنوات الأخيرة، لم تتوقف العملية التي تنضج في داخلها، وان كانت تتخذ أحياناً صوراً غير متوقعة.

وتثير هذه الجدة اشكالات عديدة خاصة بالخط الأقرب إلى الصلاحية في هذه الحالة؛ فمن جهة أهداف استراتيجية أشد جذرية من الماضي؛ ومن جهة أخرى تكتيك أوسع مرونةً في الوقت الحاضر. وفي تقديري أن هذا قد لا يخص مصر وحدها؛ ومن المستطاع أن يتعلق ببعض البلدان العربية الأخرى، نظراً لاحتمال حدوث تطورات مشابهة أيضاً فيها.

وعلى أي حال، يخيل اليّ أنه من الأفضل أن تراجع بعض النقاط في ضوء تجربة السنوات الأخيرة، وذلك بغية تقديم أكبر دعم سياسي ممكن للحركة المصرية على أساس مبدئي وواقعي في الوقت نفسه.

ويهمني في هذا السبيل أن ابرز أهمية **إلغاء المقاطعة الثقافية العربية الحالية لمصر**. فهذه المقاطعة قد حرمت المثقفين المصريين من أن ينهلوا من التيارات الثقافية العربية الواسعة، في الوقت الذي لم تلعب المقاطعة دوراً يذكر من الناحية المعاكسة أي لم تؤثر ضد محاولات الغزو الثقافي الصهيوني. ولنعلم أن الكثيرين من الوطنيين والتقدميين المصريين أبدوا ارتياحهم عندما فهموا أن عدداً من الناشرين العرب كانوا سيشتركون في معرض الكتاب الدولي في القاهرة هذه السنة (١٩٨١) رغم اشتراك اسرائيل. وللاسف لم يتحقق الخبر...

وكذلك فمن الواضح أن المقاطعة الثقافية حرمت المثقفين العرب على العموم من الاستفادة من الرافد المصري، وهو رافد هام كما نعلم جميعاً. كما أن هذا الأمر صعّب على الحركة الوطنية العربية الحصول على المعلومات الكافية عن مصر والتي يستحيل بدونها أن يتخذ موقف سليم منها.

ولا يعني إلغاء المقاطعة الثقافية السماح بدخول أي شيء وكل شيء من المطبوعات. بل يمكن أن تفرض رقابة على الاستيراد والتصدير في هذه الحالة.

وأعتقد أيضاً انه آن الأوان لكي تنشىء مراكز الدراسات العربية أقساماً وبرامج لدراسة مصر المعاصرة من جميع الوجوه. وأهمية هذا جلية في الوقت الحالي نظراً لوقوع مصر الرسمية في الجبهة الأخرى؛ ولكن هذه الأهمية لن تقل عندما تعود إلى الصف العربي كما نتمناه.

المنظور الغربي للسادات

ديفيد هيرست

في موت السادات وتشييعه مايثبت، مرة اخرى، ماكان واضحا تماما؛ وهو ان الغرب كان يعتبره، ربما، رجل الدولة الأكثر احتراما في جيله.

صحيح ان الولايات المتحدة، مثلها مثل العالم العربي، بلد يميل زعماؤه الى الاسراف في البلاغة في تصريحاتهم العلنية؛ لكن، حتى مع هذا الميل، بدا ماقالوه، في هذه المناسبة، ملفتا. ومن ذلك ما عبّر عنه الرئيس ريغان؛ إذ قال: «ان استشهاد هذا الرجل الطيب والشجاع سيعطي قضية السلام والانسانية التي عاش من اجلها ابدا، ان تستمر وتنتصر». اما سلفه، جيمي كارتر، فقد ذهب الى ابعد؛ وذلك عندما اعتبر السادات اعظم زعيم التقاه في حياته، وانه عمل «من اجل السلام على الأرض» اكثر من اي رجل في هذا العصر.

وما كان للزعماء ان يقولوه في السادات، كان للصحافة كذلك، خصوصا في الولايات المتحدة؛ حيث بالغ المعلّقون والكتّاب الرئيسيون في صحف مثل «نيويورك تايمز» و«واشنطن بوست» و«تايم» و«نيوزويك» في رثائهم، مستخدمين عبارات مثل: «الرجل الكبير» و«الوجه التاريخي» و«هذا القدري الرصين والمشجر» و«رجل السلام والرؤيا والشجاعة» و«الصنديد المحاصر انور السادات الذي يبدو ان لاغنى عنه». واكثر من ذلك، فقد ذهب بعضهم الى هذا التساؤل: كيف يمكن ان يكون العالم من دونه؟

هذه المبالغة بالتملق لاتعطي الغرب ان يفيد منها كثيرا؛ وهي، وان كانت متوقعة، تستدعي تفسيرا للدوافع التي املتها، انطلاقا من عاملين اساسيين:

الأول، ان الغرب يحيط اسرائيل برعاية خاصة، وينظر إليها كبلد ديمقراطي متمدن يجسّد روح الغرب؛ وهي، بهذا المعنى، امتداد طبيعي له. اضف إلى ذلك ان الغرب يشارك اسرائيل نظرتها إلى نفسها كدولة محاطة بأعداء لايرحمون، اويتساهل معها الى حد بعيد في هذه النظرة؛ الأمر الذي يملي الاستجابة لمتطلبات امنها. صحيح ان الغربيين

اخذوا يظهرون، اكثر فأكثر، ما يشير الى عدم ارتياحهم بعدما تحققوا من ان اسرائيل تفضل الحرب وتتصرف بعناد، فضلا عن انها عبء مالي ومخاطرة سياسية. لكن، ما يهيب بهم ان اسرائيل، ما زالت ثابتة على الرغم من التداعي والانحطاط.

العامل الثاني، ان الغرب يعدّ الشرق الأوسط مثالا للنزاع والفوضى والتطرّف ومصدرا للقلق يبدو ان اخطاره تزداد اكثر فأكثر. ثم، والى حد بعيد، لأن الغرب يقبل نظرة اسرائيل الى نفسها، فهو يقبل ايضا النظرة القائلة بأن اسرائيل، منذ قيامها، التزمت الدفاع عن النفس وانها سعت دائما الى السلام والصلح مع جيرانها الذين، إن لم يكونوا معتدين باستمرار، فهم غير عقلانيين وغير متسامحين في رفضهم التكيّف مع هذا الدخيل على وسطهم.

مع ذلك، فقد تغيرت هذه النظرة هي الأخرى، خصوصا منذ وصول مناحيم بيغن الذي يجسّد الصهيونية في اشد توجهاتها توسعا وتطرفا. لكن، على الرغم من ان الغرب اخذ يتخلى شيئا فشيئا عن الزعم القائل بأن كل ما يريده العرب هو «الالقاء باليهود في البحر»، لا يزال رفض «القبول بحق اسرائيل في الوجود» يبدو، في نظر الغرب، عقبة في طريق السلام اكبر من العقبة التي يطرحها رفض اسرائيل الاعتراف بحق الفلسطينيين في تقرير المصير وإقامة دولة لهم.

ولقد عرف السادات كيف يستغل هذين العاملين لمصلحته، هذا وان كان، بذلك، اساء كثيرا الى الفلسطينيين والعرب والمصريين. بل ويمكن القول إنه اساء الى الغرب والولايات المتحدة واليهود وحتى الى الاسرائيليين انفسهم.

في اي حال، ليس صعبا على اي عربي ان يلاقي التأييد إذا عرف كيف يعرض الأخطاء في ضوء نظرة الغرب الى الشرق الأوسط، واذا حدث ان هذا العربي هو حاكم مصر، اقوى دولة عربية، وعرف كيف يقدّم عرضه بمثل الأسلوب الملفت الذي اعتمده انور السادات، سيكون له عندئذ ان يلاقي تأييدا ملفتا للنظر.

ولنعد، هنا، الى ما قبل الزيارة الشهيرة الى القدس في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٧. يومها، غالبا ما كان السادات يبدو في صورة من يدعو الى الحرب. وبالفعل، قبل اسابيع قليلة من توجهه الى القدس، اوصى السادات بشكل علني، بأن تقوم مصر بتطوير مقدرة نووية تسمح بإزالة مليون اسرائيلي في مقابل مليون مصري. وكان شأن اعلان من هذا النوع ان قدّم للصهيونية خدمة متقنة في دأبها على تصوير جيرانها كأناس يحكمهم التصميم على تدمير اسرائيل. لكن، سرعان ما غاب ذلك كله في زيارة القدس، واذا بالسادات ينقلب، بين ليلة وضحاها، الى «رجل كبير» و«أمير للسلام».

في اي حال، سواء كانت زيارته للقدس قد خدمت القضية العربية ام لا ــ وهذا ما كان في الامكان المناقشة في شأنه في حينه ــ فمما لا شك فيه ان ما قام به كان «خبطة» ذكية جدا، بمعنى تأثيرها إعلاميا على العالم الغربي.

وفي الحقيقة، انه في اليوم الذي وضع السادات في ذهنه ان يحل الحرم العربي

المقدس وان يظهر للعالم ان العرب يقبلون فعلا «بحق اسرائيل في الوجود»، وان يلتقي ذلك كله وجها لوجه، وبالطريقة التي طالما اصر عليها الاسرائيليون، كان قد قرر ايضا ان يميز خطوته بأسلوب دراماتيكي؛ إذ ذهب الى «عرين الأسد» بالذات. ولا ريب في ان السادات كان منسجما مع نفسه عندما اخترق «الحاجز النفسي» الذي كان يعوق هكذا خطوة. فما اقدم عليه يتفق، بطبيعته، مع مزاجه الخصوصي الغريب. وهو، هنا، إذ يحاول ان يغري الغرب، فهو إنما يفعل ذلك بالمقدار نفسه الذي قاتل به ضد الغرب. وما يلاحظ، من خلال هذا المسلك، ان هناك تواصلا مباشرا بين الشاب الارهابي الذي قام عام ١٩٤٦ بترتيب اغتيال السياسي المصري، امين عثمان، كخائن لبلاده، وبين الزعيم الذي صافح الارهابي بيغن بعد ثلاثين سنة. وبهذا، وقياسا على آرائه السابقة، يكون [قد] ارتكب ما يفوق الخيانة التي جرم بها عثمان آنذاك.

لقد كان السادات دائما ممن يعتقدون بفعل المفاجآت الصادمة او المذهلة، وكانت له حاسة المقامر؛ وهو، بهذا المعنى، نجح احيانا. نجح، مثلا، في العبور العسكري في حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، واستحق من المجد لأيام قليلة في محيط استقطابه العربي بمقدار ما حظي من بعد في المحيط الغربي.

واذا كان [السادات] قد اثبت مهارة في ترتيب رحلته الى القدس فمرد ذلك، طبيعيا، الى ماضيه والى شخصيته. ومن ذلك انه، في عام ١٩٤٨، نشر إعلانا في الصحف اعرب فيه عن استعداده القيام بدور في المسرح او السينما يفضّل ان يكون كوميديا. الحقيقة انه كان ممثلا في وعيه الذاتي، وكان مهيئا للفوز «بجائزة الغرب»، خصوصا الولايات المتحدة؛ حيث للتلفزيون تأثير كبير في صنع الرأي العام وفي عرض شخصية الرجل السياسي. واكثرهم نجاحا، في هذا المعنى، ليس من لديه السياسة الأكثر إقناعا، بل من لديه موهبة عرض ما لديه بالطريقة التي تستميل اكثر الى الاقناع.

لقد عرف السادات كيف ينمّي شخصيته التلفزيونية منذ ان بدأ يغازل الولايات المتحدة، فاذا به ذلك المسترخي بارتياح مع غليونه يذوب فتنة باعتدال الكلمة المعسولة. وهو، في ذلك، نجح مع الأميركيين، خصوصا انه كان حريصا جدا على الاسراف في مديحهم وتملّقهم.

وفي الواقع، ان السادات بلغ أوجه كممثل مع زيارته الى القدس، تلك الزيارة التي كانت حدثا إعلاميا بامتياز، كما كانت من الديبلوماسيات التلفزيونية الأكثر إلفاتا. وما يلفت كثيرا، على هذا الصعيد، ان «والتركرونكايت» الذي يرسي برامج شركة «سي. بي. اس» تحوّل الى ممثل في هذه الدراما، فكان كما لو كيسنجر في شريط تلفزيوني بينما استحال دور الادارة الى ما يفوق قليلا دور ساعي البريد. قد يكون ذلك حدث عرضا، لكنه كان مناسبا وفي محله.

صحيح ان الدوافع الحقيقية، او القاهرة، التي املت على السادات ان يذهب الى القدس ليست هي نفسها التي اشار إليها. لكن، هذا لا يمنع انه، في البدء على الأقل،

كسب شيئا اكثر من المجد الشخصي لنفسه. لقد كسب شيئا للعرب وحتى للفلسطينيين؛ إذ تغلّب على بيغن في المنافسة الشخصية، واثبت، على الرغم من التحيز الغربي عموما لمصلحة اسرائيل، ان في إمكان زعيم عربي فرد ان يكسب من الشعبية اكثر مما في وسع زعيم اسرائيلي ان يحظى به. وهذا يعني شيئا، وان كان من المسلم به ان الأمر هنا سطحي جدا. إنما، الأهم من ذلك هو: هل ان السياسة التي عرضها السادات تركت شيئا من التأثير؟

الواقع ان خطاب السادات في الكنيست كان عرضا سليما للصلح العادل والشريف كما يفهمه كثيرون من العرب. على هذا الصعيد، يمكن القول انه حدث تبدّل في النظرة الأميركية الى النزاع العربي ــ الاسرائيلي بعدما هز السادات الصورة التي تظهر العرب كأنهم العدو الدائم؛ وهذا ما سجلته استطلاعات الرأي العام. ففي استفتاء اجرته مجلة «نيوزويك» حول السؤال التالي: «اي بلد كان اكثر استعدادا للتسوية»، جاءت الأجوبة مثيرة للدهشة؛ إذ كانت النتيجة ٤٥ لمصلحة مصر في مقابل ٢٦ لاسرائيل. واضافة الى ذلك سجلت مجلة «بوبليك ابينيون» التي تعكس اتجاهات الرأي العام، تراجعا على صعيد التعاطف مع اسرائيل بنسبة ١٣ نقطة عما كان عليه الأمر قبل ستة اشهر. وهذا يعدّ اعنف واسرع هبوط من نوعه في تاريخ النزاع في الشرق الأوسط.

لكن، ما ازعج العرب واقلقهم، ان هذا التغير في النظرة الى المشكلات الأساسية لم يذهب بعيدا بما فيه الكفاية، ولا يمكن لديبلوماسية رجل على التلفزيون ان تحقق ذلك.

لقد قال السادات، يوم زيارته القدس، انه يتوجه إليها وهو يركب صاروخا؛ وما حدث، من بعد، انه لم تمكن السيطرة على هذا الصاروخ، وكان لا مفر من ذلك، علما انه لو تمسّك بالموقف الذي اعلنه في الكنيست لما استطاع ابدا ان يديم ويعزز مجده الشخصي في الغرب، وهو ما كان يشتهيه. فبدلا من ان يتمسّك بما اعلنه، إذا به، في الأخير، يعقد سلامه المنفصل فكان شأن المكاسب التي حققها لنفسه انها جاءت اقل بكثير من حجم الضرر الذي الحقه بالقضية العربية ككل. وبالفعل، قياسا على سمعة العرب في اميركا، يمكن القول ان كل ما كان من أوج السادات الشخصي انه عزز السلفيات القائمة حيال العرب، واقتصر الأمر على الأميركيين الذين لا ينظرون الى ابعد مما هو سطحي ــ اي الأكثرية ــ على ان كل ما حدث في الواقع هو ان السادات صنع سلاما، من دون ان يدققوا بنوعية هذا السلام ومن دون ان يسألوا انفسهم ما إذا كانوا يقبلون لأنفسهم مثل هذا السلام إذا ما ترجم بمنظور اميركي. وفي الواقع انهم بالتأكيد، ما كانوا ليقبلونه لو فعلوا.

وهكذا، اصبح السادات بنظر الأميركيين، ذلك «العربي الطيب»، الذي اظهر ان كل الآخرين، «سيئون» وانه ذلك «المحب للسلام» بخلاف محبي الحرب. وهذه النظرة لم تنطبق على من يسمون بـ«الراديكاليين» وحسب، مثل سوريا وليبيا، بل شملت كذلك من يسمون بـ«المعتدلين» كالأردن والسعودية اللتين اعتبرت معارضتهما لكامب ديفيد عملاً غادرا ونكرانا للجميل، ومعارضة لفكرة السلام نفسها.

لقد تعمّد السادات، بتشهيره بخصومه العرب «الأقزام والجهلة» والذين لا يفهمون «روح العصر» والذين يريدون «تجويع» الشعب المصري، تعمّد ان يستغل السلفيات الغربية. وبالطبع، كان هناك الكثير في طبيعة الأنظمة العربية مما يسمح للأميركيين ان يرسموا لأنفسهم فوارق بين بطلهم الجديد وخصومه العرب. صحيح انهم [الأميركيون] يدركون انه لا يحكم بلاده بديمقراطية من نمط غربي. لكنهم يعتبرون انه إذا كان دكتاتورا فهناك، على الأقل، ما يغريهم، وهو تلك الضمانة بأنه رؤوف ولطيف نسبيا. اي، مع انه يزج بالكثيرين في السجون فهو لا يقتلهم ولا يعذبهم بشكل جماعي.

مع هذا الاعتبار، يبقى السادات بعد رحيله شهيدا وقديسا في نظر الأميركيين، كما يبقى الوضع الدولي الذي بناه وعكس فيه شخصيته حيث هو، بدعم من الولايات المتحدة. فلا نظامه زال معه ولا كامب ديفيد كذلك. ومع ذلك، ترى الأميركيين يتحسّرون ويعدّون اغتياله كارثة، وفي هذا ما يعني اعترافا ضمنيا بأن نهايته على هذا النحو من العنف صدمة مدمرة تحمل في ذاتها ما يعكس كم كان وضعه هشا وغير طبيعي.

صحيح ان مسحة من الذعر اعترت الأميركيين بعدما فقدوا اشد اصدقائهم ولاءً. لكنهم، مع ذلك، قرروا ان يظهروا ان مبارك هو رجلهم كذلك. وهذا ما افصح عنه مستشار الرئيس ريغان، ادوين ميز، عندما قال: ان الولايات المتحدة ستدافع عن مصر، ليس ضد اي عدوان خارجي فحسب، بل كذلك ضد اي اضطراب داخلي مصدره خارجي.

ومما لا شك فيه ان الأميركيين سيدركون، في حينه، ان السادات ــ مثله مثل الشاه ــ لم يكن صنيعتهم المنشودة كما كانوا يظنون، وان السياسات التي جسّدها لم تكن واقعية بل كانت تحمل فشلها في ذاتها حتى ليمكن القول، مع اعتبار وجهة النظر الأميركية حيال حقائق الشرق الأوسط، ان كل ما سيبقى من امر اغتيال السادات هو الشعور بالشفقة فقط. وما تجدر الاشارة إليه، هنا، ان السادات تصرف في الأشهر الأخيرة من حكمه، بطريقة فاجأت حتى المعجبين به في الغرب وازعجتهم. وبدا واضحا انه فقد بريقه، وهو النجم التلفزيوني.

يومها دعا السادات المراسلين الأجانب الى قريته ميت ابو الكوم والقى فيهم كلاما شبيها بتلك الخطب التي طالما تعودها العرب. كان يتكلم بنبرة عصبية تراوح بين الحقد والتذلل والشتم حتى ليصح القول انه لو بقي حيا لسارع بالأفول بالنسبة الى نظرة الغرب إليه.

وما كان يلفت في السادات انه كان دائما، يلعب دوره بإتقان عندما يكون على علم بأن من يقابلهم يقفون بجانبه بينما يسيء دوره الى اقصى حد عندما يكون امام اناس يعرف انهم ليسوا في جانبه؛ وهذا كان حال الصحافيين الأجانب يوم التقاهم في ميت ابو الكوم. يومها كان يعلم ان من هم امامه ليسوا بجانبه.

بعد ذلك، وبعد موت السادات، جاء تشييعه ليشكل شيئا من صدمة بالنسبة الى

الغرب، خصوصا ان رد فعل الشعب المصري بدا عاديا. فقد تصرف المصريون بهدوء طبيعي.

يومها تدفق على القاهرة حشد من مراسلي التلفزيون والصحافة والمصورين، قدموا اليها ليسجلوا آخر مشهد كبير في حياة السادات، كما توقع رؤساؤهم ان يكون، اي تلك التظاهرة الحاشدة من الحماس الشعبي الذي يعرف المصريون وحدهم كيف يجب ان يكون. لكن، ما حدث يوم ذاك انهم جميعهم تذكروا كم كان مذهلا تشييع جمال عبد الناصر قبل إحدى عشرة سنة. ولقد أدهش هؤلاء ان كل ما ابداه شعب مصر من عاطفة، بين اليوم الذي اغتيل فيه السادات واليوم الذي شيع فيه، انه احتفل بعيد الأضحى وكأن شيئا لم يحدث. وانه لفارق كبير، بما لا يقاس، ان يشيع جثمان عبد الناصر في قلب القاهرة وسط ذلك الموج البشري الصاخب، بكاء وندبا، وهو مشهد لا ينسى، وبين ان يشيع جثمان السادات في ضاحية يكثر فيها الغبار وقد خلت من الناس عدا قلة مضغوطة من الرؤساء الغربيين والأمراء ورؤساء الحكومات الذين احاطت بهم حراسة المئات من رجال الشرطة متحسبين لشغب لم يكن له وجود. وكما قال المراسلون، الأجانب يومها: إن شعب مصر العاطفي والطيب بطبيعته لم يفتقد بموت السادات «بطل الحرب والسلام». فقد دفن السادات، كما قال وزير الخارجية الفرنسي كلود شيسون، بغياب الشعب والجيش.

ومما لا ريب فيه ان ثمة شيئا غير صحيح كان يحكم مسلك ذلك القائد الذي اثبت موته، على رغم شعبيته في الخارج، كم كان غير محبوب كثيرا في بلاده. لقد كان مخطئا في سياساته بشكل ما. ولا بد ان يكون الأميركيون الذين يكرسون الكثير من طاقتهم لاختيار الرئيس المناسب اول من لاحظ ذلك.

صحيح ان صانعي السياسة الأميركية، وكذلك حسني مبارك، يجدفون الآن على كامب ديفيد، لكن هذا لا يعني انهم يقصدون ذلك فعلا. ففسحة الخيار لديهم صغيرة، خصوصا بعد ان اصبحت مصر والولايات المتحدة سجينتي اسرائيل التي تعرف كيف تستغل قوة الابتزاز لديها؛ وهذا ما لا يستطيع الأميركيون تجاهله. فقد تتراجع اسرائيل عن الانسحاب النهائي من سيناء بما يؤدي الى تدمير كامب ديفيد نفسها او، وهذا هو الأخطر في المدى البعيد، قد تستخدم جنوب لبنان في مغامرة عسكرية يكون من شأنها ان تهدد المصالح الأميركية في الشرق الأوسط. وهو السادات، مع مواقف بيغن التي لا تنم عن ضمير، من اوصل الأميركيين الى هذا السجن. لكن الصحيح ايضا ان غباءهم وضعفهم وحماقاتهم، فضلا عن ظروف الرئيس كارتر الانتخابية ورغبته في تحقيق نصر سهل في السياسة الخارجية، هي التي دفعت بهم الى هذا المصير.

ولعله يفيد التذكير هنا، انه يوم قرر السادات ان يزور القدس وسط دهشة العالم، كانت الولايات المتحدة تنشط في جهودها من اجل المجيء بكل الأطراف المعنية بنزاع الشرق الأوسط الى مؤتمر جنيف. وهي فعلت ذلك من موقع الاعتراف بأن الحل الحقيقي الوحيد يجب ان يكون «شاملا» فعلا، حتى ولو ان مفهومها لـ «الحل الشامل» كان يختلف

عن مفهوم العرب. وهذا الى ان جاءت مبادرة السادات الشهيرة لتخرب تلك الجهود بشكل ازعج جماعة «الجناح العربي» في وزارة الخارجية الأميركية والذين عرفوا، مثلهم مثل العرب انفسهم، الى اين يرجح ان تصل تلك المبادرة.

الآن، ومحادثات الحكم الذاتي تقف في طريق مسدود تماما، ومع ازدياد الضغوط العربية بقيادة السعودية، عاد الأميركيون يفكرون ثانية بـ«الحل الشامل»، لكن، إذا كان وضع هذا الحل في التطبيق صعبا قبل ان قام السادات برحلة «اختراق الحاجز النفسي» فإنه الآن اصعب بعد الذي حدث. وذات يوم سيدرك الأميركيون كم كانت كارثة تلك التركة التي خلّفها السادات لهم. لكن ما لا ريب فيه ان إدراكهم هذا سيأتي، كالعادة، متأخرا بحيث يكون الثمن غاليا وعلى من يعنيه الأمر ان يدفعه في حينه.

ترجمة: **سعيد صعب**

اسرائيل والقانون الدولي

فارس غلوب

شهدت الأعوام الأخيرة محاولات ومبادرات كثيرة لحل مشاكل الشرق الأوسط الناجمة عن إقامة الدولة الصهيونية وتشريد الشعب الفلسطيني من ارضه. والمعروف ان هذه المحاولات فشلت جميعها. ومن بين اسباب فشل هذه المحاولات كلها في إعطاء اية نتيجة مثمرة حتى الآن يوجد سبب رئيسي هام للغاية؛ وهو تجاهل بعض الأطراف لمبادىء اساسية في القانون الدولي يجب احترامها من اجل التوصل الى اي حل عادل لما يسمى «ازمة الشرق الأوسط». إنه من المناسب، الآن، ان نقف عند بعض هذه المبادىء لنعرف الأسس التي ينبغي ان تقوم عليها اية صيغة لانهاء هذه الأزمة.

إن الأمم المتحدة تشكل الهيئة العليا للقانون الدولي ويعد ميثاقها بمثابة النص الذي يحدد الخطوط العريضة لمبادىء القانون الدولي الأساسية التي يتعين على الدول جميعها الالتزام بها. فتؤكد المادة الأولى من هذا الميثاق احترام مبدأ حق تقرير مصير الشعوب. وتنص المادة ٧٣، المتعلّقة بالبلدان التي لم تحقق استقلالها بعد، على انه يجب إعطاء الأولوية لمصالح سكان هذه البلدان. وبما ان فلسطين كانت تحت انتداب بريطانيا عندما تأسست الأمم المتحدة في نهاية الحرب العالمية الثانية، كان من المفروض معالجة قضيتها، في ذلك الحين، وفقاً للمبادىء الواردة في المادتين المذكورتين لميثاق الأمم المتحدة، اي بممارسة الشعب الفلسطيني حقه في تقرير مصيره ليقيم، بعد ذلك، دولته المستقلة على الأسس الديمقراطية التي يراها مناسبة.

التناقض بين قرار التقسيم ومبادىء الميثاق

إلا ان مناقشات الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول مشكلة فلسطين في عام ١٩٤٧، انتهت باتخاذ القرار رقم ١٨١ الخاص بتقسيم فلسطين؛ وذلك على الرغم من معارضة شعبها الأصلي لهذه الخطوة. وكان قرار التقسيم خرقا للمادتين ١ و٧٣ من ميثاق الأمم المتحدة، لأنه حرم الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير مصيره، واساء الى مصالح

هذا الشعب بفرض تقسيم وطنه. وهذا يطرح السؤال التالي: كيف صوتت اكثرية الدول الأعضاء في الجمعية العامة آنذاك لصالح قرار خالف مبادىء اساسية في ميثاق الأمم المتحدة؟

إن الحقيقة الأولى التي يجب ذكرها في هذا الخصوص هي انه يحق للدول المستقلة فقط ان تكون اعضاء في الأمم المتحدة. وبما ان اكثرية شعوب العالم كانت تعيش تحت نير الاستعمار في عام ١٩٤٧، لم تكن سوى ٥٦ دولة تتمتع بصفة العضوية في الأمم المتحدة عندما تم التصويت على قرار التقسيم، مقابل ١٥٢ دولة في عام ١٩٧٩ مثلا.

اما السبب الثاني لاتخاذ الجمعية العامة قرار التقسيم، فكان نشاطات الولايات المتحدة وراء الكواليس للتأثير على نتائج التصويت على هذا القرار. وفي هذا الصدد، قال المؤرخ الأميركي ألان تيلور: «اصبحت هايتي وليبيريا والفليبين والصين الوطنية واثيوبيا واليونان اهداف الضغط الصهيوني الأكثر تشددا، وكانت كافة هذه الدول قد ابدت معارضتها للتقسيم. وقد مورس هذا الضغط بشكل غير مباشر، وبخاصة عبر القنوات الأميركية. فأغوى الصهاينة اعضاء الكونغرس ان يتصلوا اتصالا مباشرا بحكومات الدول المستهدفة الست. وتم الاتصال هاتفيا بشركة فايرستون للاطارات والمطاط، التي كان لها امتياز في ليبيريا لمناشدتها باقناع الحكومة الليبيرية بالتصويت لصالح التقسيم... كما توسل هيربرت سووب وروبرت ناتان، من هيئة موظفي البيت الأبيض، بنشاط لكسب تأييد مسؤولين قياديين. ويقال ان القاضيين فرانكفورتر ومورفي ساهما ايضا في الحملة الصهيونية؛ حيث اتصلا بمندوب الفليبين وناشداه بتأييد التقسيم... وعندما حانت ساعة الصفر، كانت كافة الدول المستهدفة الست باستثناء اليونان قد وافقت اما على التصويت لصالح التقسيم، واما على الامتناع عن التصويت، وبتاريخ ٢٩ تشرين الثاني [نوفمبر]، صادقت الجمعية العامة على تقسيم فلسطين»[١].

فكانت هذه الأساليب التي استخدمتها الولايات المتحدة، حليفة الحركة الصهيونية، للحصول على اكثرية اصوات الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لصالح القرار رقم ١٨١، شبيهة بأساليب المجرمين «لتدبير» هيئة المحلفين في محكمة مدنية او جنائية بواسطة الرشوات او التهديدات، لاجبارها على إصدار حكم لصالح الجاني. إن الحضارة الانسانية تشجب مثل هذه الأساليب، لأنها تخالف روح القانون وتحول دون تطبيق العدل والانصاف. ان استخدام مثل هذه الأساليب لانجاح قرار التقسيم قد جعل هذا القرار باطلا من اساسه من الناحية القانونية، ولا يجوز القول بأنه اعطى الدولة الصهيونية حقا في الوجود، رغم كل ادعاءات الصهاينة بهذا المعنى.

وهناك حقائق اخرى يجب الوقوف عندها هنا. فاليهود كانوا يملكون ١,٤٩١,٦٩٩ دونما في عام ١٩٤٧ من اصل مجموع مساحة فلسطين البالغ ٢٦,٣٢٣,٠٢٣ دونما، اي ٥,٦٦ ٪ من المساحة الاجمالية فحسب[٢]. إلا ان قرار التقسيم منح ٥٦ ٪ من مساحة فلسطين للدولة اليهودية المقترحة. وكان عدد السكان الفلسطينيين العرب في الدولة

اليهودية التي اقترحها قرار التقسيم حوالي ٤٩٧,٠٠٠ نسمة، اي اقل من عدد السكان اليهود في تلك الدولة بحوالي الف نسمة فقط.

حرب ١٩٤٨

ومع ان قرار التقسيم منح الصهاينة «حقا» لم يكن لهم باعطائهم اكثر من نصف مساحة فلسطين، فانه لم يرض الاطماع الصهيونية لسببين: الأول انه لم يمنحهم مساحة كافية لاشباع اطماعهم، والثاني انه وضعهم امام مشكلة اقلية فلسطينية عربية كبيرة في دولة مقترحة لم يملكوا إلا نسبة ضئيلة من مساحة اراضيها. ولم يجد الصهاينة طريقة لحل هذه المعضلة سوى شن حرب عدوانية، كما نرى من مجرى الأحداث في عامي ١٩٤٧ و١٩٤٨.

وكان الصهاينة قد استغلوا الفترة التي سبقت إصدار قرار التقسيم لبناء قواتهم العسكرية وتعزيزها. فأكدت السلطات البريطانية، في عام ١٩٤٦، ان عدد افراد المنظمات الارهابية الصهيونية بلغ ما يقارب ٧٠,٠٠٠ مسلح في ذلك العام، منهم ٦٢,٠٠٠ في الهاغاناه وبين ٣,٠٠٠ و٥,٠٠٠ في الأرغون وبين ٢٠٠ و٣٠٠ في ليحي (عصابة شتيرن)[٣]. وتمكنت العصابات الصهيونية المذكورة من بناء قوتها، نتيجة للتواطؤ الفاضح من قبل سلطات الانتداب البريطاني في فلسطين. فأكد المؤرخ اليهودي الأميركي، آرثر كوستلر، ان الصهاينة كانوا يهرّبون اسلحة الى فلسطين طوال فترة الانتداب، واضاف: «ان السلطات كانت تدرك ذلك تماما، ولم تتساهل مع هذا التصرف فحسب، بل احيانا وزعت اسلحة 'غير قانونية' للهاغاناه ايضا... وكانت الهاغاناه لم تزل غير قانونية، وهكذا بقيت حتى النهاية. ولكن هذه الصفة غير القانونية كانت غير جدية وشبه ودية... فلو اجرت السلطات تفتيشا ووجدت الأسلحة، لاضطرت الى مصادرتها وتوقيف المستوطنين. إلا انها لم تجر اية عمليات تفتيش في تلك الأيام. وفي الفترة نفسها، تم شنق عشرات من العرب او إصدار احكام بالسجن ضدهم لسنوات عديدة لمجرد وجود بندقية في حيازة الواحد منهم»[٤].

وبقواتهم المذكورة، وبعد إصدار قرار التقسيم مباشرة، شن الصهاينة حربا عدوانية واسعة النطاق بهدف تشريد السكان الفلسطينيين الأصليين من الأراضي التي منحها هذا القرار للدولة اليهودية المقترحة وتوسيع مساحة هذه الدولة بالاستيلاء على اراض إضافية. فاعتدوا على قرية قزازة في كانون الثاني (يناير) ١٩٤٧، ثم على قرية سلمة في آذار (مارس) ١٩٤٨ وسريس والقسطل وبير عدس ويافا في نيسان (ابريل) وعكا في ايار (مايو) ١٩٤٨. وبتاريخ ٩ نيسان (ابريل) ١٩٤٨، ارتكبت القوات الصهيونية مجزرة دير ياسين التي راح ضحيتها اكثر من ٢٥٠ مدنيا، من رجال ونساء واطفال.

وقعت الاعتداءات المذكورة كلها على قرى ومناطق خارج المساحة المحددة للدولة اليهودية المقترحة في قرار التقسيم. ويعني ذلك ان الصهاينة استغلوا بعض بنود هذا القرار وخالفوا بنودا اخرى عندما رأوا انها لم تخدم مصلحتهم؛ الأمر الذي يجعل من

الصعب الادعاء ان قرار التقسيم اعطى الدولة الصهيونية حقا شرعيا في الوجود. ولم تكن هذه الأعمال نتيجة لمبادرات بعض المتطرفين، كما يدعي عدد من المؤلفين الصهاينة، بل كانت بناء على قرارات سياسية وعسكرية اتخذتها الحركة الصهيونية ككل. فمثلا، عندما ارتكب رجال الأرغون وليحي مجزرة دير ياسين، كانت هاتان المنظمتان ضمن قيادة موحدة مع الهاغاناه. وابلغ قائد الهاغاناه في القدس، دافيد شالتيئل، منظمتي الأرغون وليحي بموافقته على قيامهما بالهجوم على دير ياسين(٥).

وكانت ابرز نتيجة لمجزرة دير ياسين انها اثبتت للشعب الفلسطيني ان المنظمات الارهابية الصهيونية لا تحترم قوانين الحرب المتعلقة بمعاملة المدنيين، وانها على استعداد لذبح النساء والأطفال؛ الأمر الذي دفع عددا كبيرا من المدنيين الفلسطينيين الى اللجوء الى البلدان المجاورة، خوفا من ان يكون مصير نسائهم واطفالهم مثل مصير الأبرياء في دير ياسين. فقد بلغ عدد هؤلاء اللاجئين حوالي ٣٠٠,٠٠٠ لاجىء قبل إعلان الحرب رسميا بتاريخ ١٤ ايار (مايو) ١٩٤٨.

وهكذا حقق الصهاينة اهدافهم في عام ١٩٤٨، من الاستيلاء على اراض لم يمنحها قرار التقسيم للدولة اليهودية، ومن تشريد نسبة كبيرة من سكان فلسطين الأصليين، بواسطة اساليب تخالف مبادىء القانون الدولي، كالاعتداء العسكري وذبح المدنيين.

اما إعلان عدد من الدول العربية الحرب على الصهاينة بعد الاعتداءات المذكورة اعلاه، فكان شبيها باعلان بريطانيا وفرنسا الحرب على المانيا النازية في عام ١٩٣٩، بعد ان قامت هذه الأخيرة بالاعتداء على بولندا. ان القانون الدولي يعطي الدول حقا في إعلان حرب للدفاع عن النفس او لحماية طرف آخر تعرّض لعدوان. وكما يؤكد الخبير الأميركي البروفسور هانس كلسن: «إذا كانت هناك قواعد للقانون الدولي تحرم الحرب، وتفرض على الدول الواجب القانوني بعدم اللجوء الى الحرب، فيجب ان تتوافر عقوبة في حال لجوء دولة ما الى الحرب مخالفة لهذا الواجب. واذا لم توجد عقوبات جماعية فعّالة تفرضها منظمة دولية، فإن العقوبة الفعّالة الوحيدة هي الحرب، اي الحرب المضادة، كرد فعل على حرب غير قانونية. اما الحرب المضادة، فيجوز ان تلجأ اليها الدولة المستهدفة بالحرب غير القانونية ــ اي الضحية المباشرة لحرب غير قانونية ــ وكذلك دولة ثالثة تساعد الضحية في رد فعلها على الجريمة... إن العلاقة المتبادلة بين الحرب والحرب المضادة هي العلاقة نفسها القائمة بين جريمة القتل وعقوبة الاعدام»(٦).

لم تتمكن الأمم المتحدة، لاسباب معروفة ورد ذكرها آنفا، من فرض العقوبة الفعّالة اللازمة على الدولة الصهيونية الجديدة بعد خرقها لمبادىء القانون الدولي وحتى لبنود قرار التقسيم، فاضطرت الدول العربية للجوء الى الحرب المضادة في عام ١٩٤٨. إلا ان مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة حاول القيام بواجباته، بناء على المادة ٢٤ من ميثاق الأمم المتحدة، بإصدار دعوتين لوقف إطلاق النار في ٢٢ و٢٩ ايار (مايو). وبتاريخ ١١ حزيران (يونيو) ١٩٤٨، استطاع وسيط الأمم المتحدة، الكونت برنادوت، تنظيم هدنة مؤقتة مدتها اربعة اسابيع، بناء على دعوة مجلس الأمن، الذي امر الجانبين بعدم

«إدخال الأفراد المقاتلين» و«بالامتناع عن استيراد او تصدير المواد الحربية» اثناء تلك الهدنة[٧].

وصف المؤلف الصهيوني، ميخائيل بار زوهار، في كتابة عن حياة اول رئيس وزراء اسرائيلي: دافيد بن ــ غوريون، موقف الصهاينة من هذه الهدنة ومدى تقيدهم بمبادىء القانون الدولي على النحو التالي: «أحرز بن ــ غوريون انتصاره الأعظم خلال ذلك الأسبوع الأول من تموز [يوليو] ١٩٤٨، عندما كانت حالة الهدنة سارية المفعول. وكانت هذه نقطة تحول في مجرى حياته، ونقطة التحول في الحرب كلها ايضا. وكما كتب بن ــ غوريون، فيما بعد، فإن المبادرة انتقلت الينا بعد يوم ١١ حزيران [يونيو]، عندما بدأت الهدنة الأولى. ومن ذلك الوقت حتى نهاية الحرب، كان اليهود هم الذين املوا مجرى الأحداث. واظهرت المعارك التي وقعت في تموز [يوليو] ان مصائر الحرب كانت قد تحوّلت الى جانبا فعلا.

«فأثناء الهدنة، نجح اليهود في خداع مراقبي الأمم المتحدة. وكانت سفن عديدة من فرنسا وايطاليا قد انزلت سرا مئات الأطنان من المواد الحربية في اسرائيل. وكان عدد كبير من المهاجرين قد وجدوا طرقا واساليب للتسلّل عبر الشبكة الممتدة لمنع اية إضافة الى عدد السكان اليهود اثناء الهدنة. وتم تشكيل الوية جديدة وتجهيزها وتدريبها بسرعة محمومة، وشكل متطوعون كانوا قد اتوا من جميع انحاء العالم طواقم اسراب من الطائرات المقاتلة والقاذفة. وعندما انتهت الهدنة، كانت القوات المسلحة الاسرائيلية اقوى بكثير من قبل، واستطاعت الانتقال الى الهجوم... وفي ايدي بن ــ غوريون، تحوّل الجيش الى قوة هجومية هدفها توسيع حدود اسرائيل. فلم يزل بن ــ غوريون يتشبث بأساليب الأمر الواقع. وكان لديه جواب جاهز لاقتراحات بعثات الأمم المتحدة وغيرها من الوسطاء: ان مواقع الجيش الاسرائيلي تحدد حدود الدولة الحقيقية.

«وكان مشروع التقسيم الأصلي، الذي اعطى اليهود جزءا كبيرا من النقب والسهل الساحلي والجليل الشرقي، نقطة الانطلاق لسياسة بن ــ غوريون التوسعية. فكان يريد ضم باقي الجليل وتوسيع السهل الساحلي حتى نهر الأردن، وان تكون القدس العاصمة، وضم جبال يهودا»[٨].

قد يتفق المؤرخون، في المستقبل، على ان احد الأسباب الرئيسية لفشل الجيوش العربية في حرب ١٩٤٨ كان استغلال الصهاينة فترة الهدنة لتعزيز قوتهم العسكرية، بينما تقيدت الدول العربية بأوامر مجلس الأمن، ولم تصلها اية اسلحة جديدة اثناء فترة الهدنة. فبعد انتهاء هذه الهدنة، شنت القوات الصهيونية هجمات على عدد من المدن والقرى والمواقع الاستراتيجية، وتمكنت من توسيع الأراضي الواقعة تحت سيطرتها.

وبعد ذلك، دعا مجلس الأمن الى امتناع اطراف الصراع عن المزيد من الأعمال العسكرية[٩]، وبدأت الهدنة الثانية بتاريخ ١٨ تموز (يوليو) ١٩٤٨. ثم بتاريخ ١١ آب (اغسطس) ١٩٤٩، اتخذ مجلس الأمن قراره رقم ٧٣ بتبديل الهدنة المؤقتة باتفاقيات هدنة ثابتة. فأحبط الصهاينة محاولات مجلس الأمن لوقف القتال، باستيلائهم بالقوة على

منطقتي بئر السبع والعوجا بتاريخ ١٤ تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٤٨، ثم على مناطق النقب الجنوبية بما فيها ام الرشراش (ايلات) بتاريخ ١ آذار (مارس) ١٩٤٩، بعد التوقيع على اتفاقية هدنة ثابتة مع مصر التي كانت قواتها مرابطة في الجزء الجنوبي من فلسطين.

ومن الجدير بالذكر ان وسيط الأمم المتحدة، الكونت برنادوت، اصدر تقريره بتاريخ ١٦ ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨، وقدّم فيه بعض الاقتراحات، من بينها الاعتـراف بحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى ديارهم، وتغيير الحدود المرسومة في مشروع التقسيم. وفي اليوم التالي، قام رجال يرتدون ملابس الجيش الاسرائيلي باغتيال الكونت برنادوت في القدس المحتلة. ومع ان السلطات الاسرائيلية الرسمية ادعت ان رجالا من عصابة ليحي ارتكبوا هذه الجريمة بشكل انفرادي، فلم تتخذ اية اجراءات فعّالة لمعاقبة الجناة[١٠] واصبح احد القتلة، واسمه ناتان يلن ــ مور، عضوا فيما بعد في الكنيست. وبعد ذلك، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة سلسلة من القرارات السنوية، طالبت فيها باحترام حق اللاجئين الفلسطينيين في العودة الى وطنهم وديارهم، وتعويض كل من لا يختار العودة على الأملاك التي خسرها نتيجة لحرب ١٩٤٨، بناء على توصيات الكونت برنادوت[١١]. ورفضت اسرائيل باستمرار احترام هذه القرارات، فأثبتت بذلك إصرار الصهاينة منذ البداية على الاستيلاء على ارض فلسطين بالقوة، وتشريد سكانها من اجل إقامة دولة عنصرية مميزة هناك.

الجريمة الدولية الكبرى

كانت حرب ١٩٤٨ الحرب الأولى في سلسلة من الحروب العدوانية والاعتداءات العسكرية الأخرى التي شنها الصهاينة في الأعوام التالية، وكانت ابرز هذه الحروب: حرب ١٩٥٦، وحرب ١٩٦٧ واجتياح مناطق واسعة من جنوب لبنان في آذار (مارس) ١٩٧٨؛ وحرب الابادة ضد المقاومة الفلسطينية والمدنيين اللبنانيـين في تموز (يـوليو) ١٩٨١. واثناء الفترات، بين الحروب الرئيسية، شنت القوات الاسرائيلية اعتداءات على قرى الدول المجاورة ومدنها، وكان معظمها ضد اهداف مدنية؛ حيث ادت الى مجازر متكررة بحق المدنيين.

إن القانون الدولي يعدّ شن الحرب العدوانية «الجريمة الدولية الكبرى». فكانت معاهدة باريس في عام ١٩٢٨، المعروفة ايضا بمعاهدة كيلوغ ــ برياند، محاولة لتحريم شن الحروب العدوانية. وتعد هذه المعاهدة بأنها خلقت سابقة في القانون الدولي العرفي. «وادى استيلاء اليابان على منشوريا في عامي ١٩٣١ و١٩٣٢ بوزير الخارجية الأميركي آنذاك، هنري ستيمسون، الى الادلاء بسلسلة من التصريحات صادقت جمعية عصبة الأمم عليها فيما بعد، تعبر عن نفي شرعية الاستيلاء على الأراضي باستخدام القوة»[١٢]. ونتيجة لمعاهدة باريس وميثاق عصبة الأمم وسلسلة من الاتفاقات في القارة الأميركية انتهت بإعلان ليما عن عدم الاعتراف بالاستيلاء على الأراضي بالقوة، اصبح القانون

الدولي يشجب الحرب العدوانية، ويرفضها كأسلوب للاستيلاء على الأراضي، حتى قبل الحرب العالمية الثانية، وانشاء هيئة الأمم المتحدة[١٣].

وإضافة الى ذلك، فإن اسرائيل، بشنها سلسلة من الحروب العدوانية، خرقت المبدأ الأساسي الوارد في الفقرة الرابعة من البند الثاني في ميثاق الأمم المتحدة الذي ينص على امتناع كافة الدول الأعضاء في علاقاتها الدولية عن التهديد بالقوة او استخدامها ضد سلامة اراضي اية دولة او استقلالها السياسي، او بأية طريقة اخرى لا تتطابق مع مبادىء الأمم المتحدة.

هذا، ويعد ضم الأراضي المحتلة، اثناء وجود حالة حرب، كما فعل الصهاينة في القدس، خرقا للقانون الدولي ايضا. فيقول الخبير الأميركي جوليوس ستون: «انه لا يجوز قانونيا ان يقوم مُحتل بالضم حتى تنتهي حالة الحرب التي نجم عنها الاحتلال». وخرقا لهذا المبدأ، «احتلت المانيا اكثر من ثلث الأراضي البولندية في عام ١٩٣٩، وضمت جزءا كبيرا من الأراضي المحتلة بشكل فاضح»[١٤].

وبعد الحرب العالمية الثانية، اكدت المحكمة الدولية لجرائم الحرب في نيورمبيرغ «ان الشروع في حرب عدوانية ليس جريمة دولية فحسب، بل انه الجريمة الدولية الكبرى التي لا تختلف عن جرائم الحرب الأخرى إلا انها تشمل بذاتها الشر المتراكم للكل»[١٥].

تم إنشاء محكمة نيورمبيرغ لمحاكمة المسؤولين النازيين لأنهم شنوا حربا عدوانية واحدة، هي الحرب العالمية الثانية، ولأنهم ارتكبوا عددا من الجرائم في خوضهم تلك الحرب. اما الصهاينة، فشنوا سلسلة من الحروب، ارتكبوا من خلالها، عددا كبيرا من الجرائم ضد الانسانية بحق المدنيين، ومن جرائم الحرب بحق المدنيين والمقاتلين على حد سواء. فلننظر الى بعض هذه الجرائم، على سبيل المثال لا الحصر، لنحدد موقف القانون الدولي منها.

جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية

اثناء حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، مثلا، اعتدت القوات المسلحة الاسرائيلية على العديد من المستشفيات التي كانت تبرز علامة الصليب الأحمر او الهلال الأحمر او علم الأمم المتحدة لتؤكد انها ليست اهدافا عسكرية. ومن بين هذه المستشفيات:

١ ــ مستشفى اوغوستا فكتوريا في القدس.

٢ ــ المستشفى الفرنسي في القدس.

٣ ــ المستشفى العسكري الميداني في رام الله.

٤ ــ المستشفى العسكري في جنين.

٥ ــ مستشفى الخيم العسكري في نابلس، الذي قتل فيه جميع الجرحى، بعد الاعتداء على سيارة للاسعاف ايضا.

٦ ــ المستشفى العسكري المتحرك، الذي كان يتنقل بين القدس ورام الله، والذي قتل جميع موظفيه والعاملين فيه[١٥].

وبعد حرب حزيران (يونيو)، قمت بزيارة لمصر ورأيت آثار القصف على مستشفى الاسماعيلية الذي كان هدفا للمدفعية الاسرائيلية بشكل متعمد. فلاحظت ان اكثر من ٤٠ قذيفة كانت قد سقطت على هذا المستشفى. واكد لي الأطباء هناك ان هذا القصف وقع بعد انتهاء الحرب.

وبالنسبة الى معاملة المدنيين في الأراضي التي احتلها الصهاينة في حرب ١٩٦٧، قال لي احمد تاية محمد صالح، احد تجار قرية يالو، في شهادة محلّفة مايلي: «اخذ الاسرائيليون ابراهيم علي شعيبي وعبد الكريم محمود نمر وعيسى محمد عيسى عبد الله وشقيقي عبد الرحيم، وامروهم بأن يأتوا ليروا ضابطا. فضربهم الاسرائيليون بعصي ورفسوهم، ثم قيدوا ايديهم ووضعوهم في سيارات. وتم نقل الرجال الى مسافة قصيرة، حيث تم إطلاق النار عليهم، وكانوا جميعا مدنيين. وقد قُتِل المسنون الذين لم يكونوا قادرين على مغادرة القرية، مثل عيسى زياد الذي كان يفوق عمره الثمانين عاما. اما علي العرب، الذي كان عمره اكثر من ٧٥ عاما، وامرأة اسمها صبحة ابوديا، وكان عمرها اكثر من سبعين عاما، فقتلا بحراب الاسرائيليين، الذين طردوا سكان القرية بعد ذلك. ولم يسمح لي الاسرائيليون بحمل حتى ملابس لاطفالي عندما طردوني، إذ قالوا: 'ان كل شيء في بيتك وحوانيتك هو ملك اسرائيل الآن'».

وقال لي مزارع من قرية بيت نوبا، اسمه عبد الرحيم علي احمد القاضي، في شهادة محلّفة ايضا، مايلي: «في الساعة الثالثة ليلا من ٦ حزيران [يونيو] ١٩٦٧، دخلت قوة كبيرة من الجيش الاسرائيلي قريتنا، وطردتنا بالقوة. فأطلقت النار بالرشاشات على رجال القرية ونسائها واطفالها، وقُتِل عدد من هؤلاء الأشخاص، من رجال ونساء. وكانت اسماؤهم: محمد علي ابوبكر (عمره حوالى ٧٠ سنة، ضعيف البصر)؛ وموسى احمد ابوهنية (عمره حوالى ٦٠ سنة)؛ وفاطمة احمد حمد (عمرها حوالى ٦٠ سنة)؛ ومحمود عبد الحميد (عمره حوالى ٦٠ سنة) وزوجته من نفس العمر تقريبا؛ ولطفي محمود حسن ابورحال (عمره حوالى ٣٥ سنة)؛ والعبد ضاهر احمد حيفا (عمره حوالى ٢٥ سنة)؛ وصبحة البهلوز (عمرها حوالى ٧٠ سنة)؛ وعلي ابراهيم زايد (عمره بين ٣٥ و٤٠ سنة)؛ والعبد موسى محمود علي (عمره حوالى ٣٠ سنة). وقد قتل الاسرائيليون هؤلاء الأشخاص، اما لأنهم رفضوا مغادرة القرية، او لأنهم عجزوا عن ذلك بسبب كبر سنهم.

«غادرنا، انا وعائلتي، وذهبنا الى قرية عين عريك؛ حيث بقينا لمدة يومين بدون طعام. وبعد ذلك وصل ضابط اسرائيلي، وابلغ المخاتير هناك بأنه يتعينّ على الجميع ان يعودوا الى منازلهم. فعدنا الى قريتنا ووجدنا رجال الشرطة الاسرائيلية على طرف القرية بالقرب من بئرها. فمنعونا من دخول القرية، وبدأوا يدمرون القرية تدميرا كاملا، وشهدنا ذلك. حدث ذلك في الساعة الثالثة بعد الظهر بتاريخ ٩ حزيران [يونيو] ١٩٦٧». ومن

الجدير بالذكر ان عبد الرحيم علي احمد القاضي قدّم شهادته هذه للجنة تحقيق تابعة للأمم المتحدة في آب (اغسطس) ١٩٦٩.

وفي قرية عمواس المجاورة التي تم تدميرها ايضا، قتل الجنود الاسرائيليون سبعة عجائز معوقين، بلغ عمر كل منهم ٦٩ عاما او مافوق، وكان هؤلاء خمس نساء ورجلين(١٦).

ذكرت القرى الثلاث، يالو وبيت نوبا وعمواس، التي تم تدميرها في حزيران (يونيو) ١٩٦٧، لأنها تشكّل امثلة عادية على ما تمثله الأعمال الصهيونية من مجازر بحق المدنيين الأبرياء، وتدمير للمنازل والأحياء والقرى بكاملها، في مختلف انحاء الأراضي التي احتلتها القوات الاسرائيلية نتيجة لحربي ١٩٤٨ و١٩٦٧. ان ذكر كل الأعمال التي ارتكبتها القوات الصهيونية من هذا النوع يحتاج الى سلسلة من المجلدات الضخمة، ولا يمكن، في هذه الدراسة القصيرة، إلا ذكر بعض الأمثلة.

وهنا، لابد ان اذكر موقف السلطات الاسرائيلية من مقاومة الشعب الفلسطيني وسكان الأراضي المحتلة للاحتلال، والأعمال التي تقوم بها سلطات الاحتلال لقمع هذه المقاومة. إن السلطات الاسرائيلية لاتعترف بحق اي انسان في مقاومة احتلالها بأي اسلوب، مسلحا كان ام سلميا. فعندما تلقي سلطات الاحتلال القبض على اعضاء فصائل المقاومة، تمارس ضدهم ابشع انواع التعذيب التي تؤدي الى قتل البعض منهم وإصابة البعض الآخر بشلل او امراض مزمنة. وقد اكدت تقارير عدد من المنظمات الدولية المحترمة، كبعثات الأمم المتحدة ومنظمة العفو الدولية ومجلس السلم العالمي، لجوء السلطات الاسرائيلية الى اساليب التعذيب باستمرار. ووصفت هذه التقارير معاملة المعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني بتفاصيل دقيقة(١٧).

ومن الجدير بالذكر ان القانون الدولي يؤكد، منذ اواخر القرن الماضي، ان اعضاء حركات المقاومة المسلّحة المنظمة يعتبرون اسرى حرب في حال القاء القبض عليهم، وانه ينبغي ان يتمتعوا بحقوق اسرى حرب مثل افراد اي جيش نظامي، إذا تقيدوا بالشروط التالية التي حددتها اتفاقية لاهاي في عام ١٨٩٩، والتي اكدتها اتفاقية جنيف الثالثة في مادتها الرابعة:

(أ) ان تكون [منظمة المقاومة المعنية] تحت قيادة شخص مسؤول عن مرؤوسيه؛

(ب) ان تكون لها علامة مميزة معينة، يمكن تمييزها عن بعد؛

(ج) ان تحمل اسلحتها بشكل ظاهر؛

(د) ان تقوم بعملياتها الحربية طبقا لقوانين وتقاليد الحرب.

هذا، وتقوم سلطات الاحتلال بتدمير منازل اي اشخاص تتهمهم بالقيام بأي عمل يمكن ان يعد مقاومة للاحتلال، حتى ولو رمى طفل من هذا المنزل حجرا على جندي اسرائيلي في بعض الأحيان. واخيرا قامت سلطات الاحتلال بتدمير ثلاثة منازل في بلدة

بيت ساحور، بحجة ان اطفالا من العائلة المقيمة هناك قذفوا سيارات عسكرية اسرائيلية بزجاجات مولوتوف. واتخذت سلطات الاحتلال هذه الاجراءات دون محاكمة المتهمين[١٨].

إضافة الى ذلك كله، فإن سلطات الاحتلال لا تعترف بحق سكان الأراضي المحتلة في القيام حتى بأعمال سلمية لمعارضة الاحتلال. وكثيرا ما اعتدت القوات الاسرائيلية على مظاهرات سلمية بالهراوات وزجت حتى طلبة المدارس في السجون للقيام بمثل هذه المظاهرات. كما تقوم سلطات الاحتلال بإبعاد عدد كبير من الشخصيات الوطنية لمجرد توقيعهم على عريضة او تأليفهم مقالة او قصيدة وطنية او معارضتهم سياسة الاحتلال بوسائل سلمية. إن قائمة هذه الشخصيات الوطنية التي تم إبعادها تشمل مئات من الأسماء. ويمكن ان اذكر هنا، على سبيل المثال، الشيخ عبد الحميد السائح، رئيس المجلس الاسلامي في القدس، ورئيسّي بلديتيّ الخليل وحلحول: فهد القواسمة ومحمد ملحم. ولم تتهم حتى السلطات الاسرائيلية الشخصيات المذكورة بالقيام بأية أعمال عنف، بل أبعدتها بسبب معارضتها السلمية للاحتلال.

موقف القانون الدولي من الأعمال الإسرائيلية

ومن المناسب، الآن، ان ننظر الى موقف القانون الدولي من الأعمال الاسرائيلية المذكورة.

تشكّل الأعمال الاسرائيلية المذكورة ضد المستشفيات خرقا خطيرا للقانون الدولي؛ حيث تؤكد المادة ١٨ من اتفاقية جنيف الرابعة:

«المستشفيات المدنية التي تعنى بالجرحى والمرضى والعجزة وحالات الولادة، لا يجوز ان تكون، بحال من الأحوال، عرضة للهجوم، بل تكون في جميع الأوقات محل احترام وحماية اطراف النزاع». كما تنص المادتان: ١٩ و٣٥ من اتفاقية جنيف الأولى، على تحريم اي اعتداء على وحدات طبية ثابتة او متنقلة بما فيها وسائل نقل الجرحى والمرضى والمعدات الطبية.

اما قتل المدنيين، إن كان بشكل جماعي او انفرادي، وتدمير المنازل والقرى والأحياء، وإبعاد الأفراد وعمليات التشريد الجماعية، فإن هذه الأعمال كلها تشكل جرائم دولية كما يحددها الاتفاق الخاص بمنع جريمة إبادة الجنس البشري والعقاب عليها. ويؤكد هذا الاتفاق ان الجريمة المذكورة تشمل «اي [فعل] من الأفعال التالية المرتكبة بغية إفناء مجموعة قومية او عرقية او عنصرية او دينية، كليا او جزئيا:

(أ) قتل اعضاء المجموعة؛
(ب) تسبيب اذى جسدي او عقلي خطير لأعضاء المجموعة؛
(ج) فرض اوضاع حياتية متعمّدة على المجموعة من شأنها ان تؤدي الى إفنائهم المادي كليا او جزئيا».

وفي هذا الصدد، يؤكد البروفسور هانس كلسن انه يجب معاقبة مرتكبي الجرائم

المذكورة في هذا الاتفاق والمسؤولين عنها، إن كانوا حكاما لهم مسؤوليات دستورية او موظفين رسميين او افرادا[١٩].

ومن بين الأسلحة التي استخدمتها القوات الاسرائيلية في حروبها العدوانية واعتداءاتها المتكررة على الدول المجاورة، ولا سيما ضد الأهداف المدنية، النابالم والقنابل العنقودية والانشطارية. ويدعي البعض ان هذه الأسلحة ليست محرّمة لأنها ليست محددة بالاسم في اية اتفاقية دولية، كما كان الأمر بالنسبة الى الغازات السامة التي حرّمها بروتوكول جنيف في عام ١٩٢٥. إلا ان هذا الادعاء يتجاهل المادة ٢٣ (هـ) في القوانين الملحقة باتفاقية لاهاي الرابعة المتعلّقة بقوانين وتقاليد الحرب (١٩٠٧)، والتي تحرّم الأسلحة والقذائف وغيرها من المواد التي من شأنها تسبيب الآم لا مبرر لها. كما يؤكد الملحق (البروتوكول) الأول الى اتفاقية جنيف، في المادة ٣٥، ما يلي:

«يحظر استخدام الأسلحة والقذائف والمواد ووسائل القتال التي من شأنها إحداث إصابات او آلام لا مبرر لها».

إن القانون الدولي يؤكد مبدأ عاما هنا، دون ان يكون هناك ضرورة للتوقيع على اتفاقية جديدة كلما يكتشف احد نوعا جديدا من الأسلحة المحظورة المذكورة. ولذلك، يمكن القول ان استخدام القوات الاسرائيلية الأسلحة المذكورة، مثل النابالم والقنابل العنقودية والانشطارية، يشكّل خرقا للقانون الدولي.

وعلى كل حال، لا يمكن تبرير استخدام هذه الأسلحة ضد المدنيين، ولا اي عمل من الأعمال العدوانية التي ارتكبتها القوات الاسرائيلية ضد المدنيين في خوضها حروبها واعتداءاتها الأخرى. فتنص المادة ٣ (١) من اتفاقية جنيف الرابعة على ان: «الأشخاص الذين ليس لهم دور إيجابي في الأعمال العدائية، بمن فيهم افراد القوات المسلحة الذين سلموا سلاحهم، والذين ابعدوا عن القتال بسبب المرض او الجروح او الأسر او اي سبب آخر، يجب معاملتهم في جميع الأحوال معاملة انسانية دون ان يكون للسلالة او اللون او الدين او الجنس او المولد او الثروة او ما شابه ذلك اي تأثير ضار على هذه المعاملة».

وتحرّم هذه المادة بصفة خاصة «اعمال العنف ضد الحياة والشخص، وعلى الأخص القتل بكل انواعه، وبتر الأعضاء والمعاملة القاسية، والتعذيب». وتؤكد المادة ٤ من اتفاقية جنيف على ان مفعول هذه الاتفاقية ينطبق على المدنيين الذين يقعون في ايدي طرف في النزاع او دولة ليسوا من رعاياها وتقوم باحتلال.

وكان قتل المسنين العاجزين عن إطاعة اوامر الاسرائيليين بمغادرة قراهم، كما حدث في يالو وبيت نوبا وعمواس، خرقا للمادة ١٦ من اتفاقية جنيف الرابعة، التي تذكر العجزة من بين الأشخاص الذين «يجب ان يكونوا موضع حماية خاصة ورعاية».

كما تقول المادة ٣٢ من الاتفاقية نفسها: «يتفق الأطراف السامون، المتعاقدون على الأخص، على انه من المحظور على اي منهم ان يتخذ إجراءات من شأنها ان تسبب

التعذيب البدني او إبادة الأشخاص المحميين الموجودين تحت سلطته. ولا يقتصر هذا الحظر فقط على القتل، والتعذيب، والعقوبات البدنية، وبتر الأعضاء والتجارب الطبية او العلمية التي لا تقتضيها ضرورات العلم الطبية، ولكنه يشمل ايضا اي إجراءات وحشية اخرى سواء من الوكلاء المدنيين او العسكريين».

ويبدو ان السياسة الاسرائيلية، في ما يتعلّق بتشريد السكان الأصليين وبناء المستوطنات لاسكان المستوطنين الصهاينة في الأراضي المحتلة، تحاكي سياسة المانيا النازية بعد استيلائها على الأراضي البولندية في عام ١٩٣٩؛ حيث شردت عددا من السكان الأصليين ليحل مستوطنون المان محلهم. وقال هتلر نفسه: «انه يتوجّب علينا إزالة السكان كما يتوجّب علينا العناية بالسكان الألمان. فينبغي ان نطوّر اسلوبا لازالة السكان»(٢٠). وفي هذا الخصوص، تؤكد المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة:

«محظور على دولة الاحتلال ان تدمّر اي متعلّقات ثابتة او منقولة، خاصة بالافراد او الجماعات او للحكومة او غيرها من السلطات العامة او لمنظمات اجتماعية او تعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتما ضرورة هذا التخريب».

كما تنص المادة ١٧ (٢) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان على انه لا يجوز تجريد احد من ممتلكاته على نحو اعتباطي. وتقول اتفاقية جنيف الرابعة، في المادة ٣٣، ان السلب محظور.

اما ادعاء سلطات الاحتلال ان ضرورة قمع المقاومة تبرر تدمير المنازل، فانه لا يستند الى اي مبدأ في القانون الدولي. فتقوم سلطات الاحتلال بعمليات التدمير هذه بطريقة تعسفية، دون إثبات صحة اية تهمة بالنسبة الى علاقة الأشخاص المعنيين بالمقاومة او محاكمتهم بطريقة قانونية. وتحظر المادة ٣ (د) من اتفاقيّة جنيف الرابعة «إصدار الأحكام وتنفيذ العقوبات دون محاكمة سابقة امام محكمة مشكلة قانونا، تكفل جميع الضمانات القضائية التي تعتبر في نظر الشعوب المتمدّنة لا مندوحة عنها». وتقول المادة ٣٣ من هذه الاتفاقية نفسها:

«لا يجوز معاقبة شخص محمي عن ذنب لم يقترفه شخصياً. العقوبات الجماعية وبالمثل الاجراءات الخاصة بالارهاب او التعذيب محظورة... اعمال الانتقام ضد الأشخاص المحميين وممتلكاتهم محظورة».

إن تصرفات السلطات الاسرائيلية تجاه سكان الأراضي المحتلة، في مختلف المجالات، تشكّل انتهاكا مستمرا للمبادىء العامة التالية التي حددتها المادة ٢٧ من اتفاقية جنيف الرابعة:

«للأشخاص المحميين، في جميع الأحوال، حق الاحترام لأشخاصهم وشرفهم، وحقوقهم العائلية وعقائدهم الدينية وممارستها وعاداتهم وتقاليدهم، ويعاملون في كل الأوقات معاملة انسانية، وتصير حياتهم على الأخص ضد اعمال العنف والتهديد بها وضد السب، والتعريض العلني».

كما يشكّل لجوء سلطات الاحتلال الى التعذيب ضد المعتقلين خرقا فاضحا للمادة ٣١ من الاتفاقية نفسها، التي تنص على إنه «لا يجوز استعمال الاكراه البدني او المعنوي ضد الأشخاص المحميين للحصول على معلومات منهم او من غيرهم». وتؤكد المادة ٣٧ ان «الأشخاص المحميين الذين يكونون في الحجز انتظارا لاجراءات قضائية او لصدور حكم يتضمن تقييد حريتهم يجب ان يعاملوا اثناء مدة حجزهم معاملة انسانية». كما تحظّر مواد كثيرة من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التعذيب، والعقوبات المهينة وتؤكد عددا من الحقوق الأساسية كالحق في محاكمة عادلة واحترام الشرف وغيرها.

شرعية المقاومة

إن مقاومة الاحتلال لا تشكّل جريمة، بل هي حق يعترف به القانون الدولي منذ نهاية القرن الماضي، عندما اكدت اتفاقية لاهاي وجوب معاملة اعضاء حركة مقاومة منظمة كأسرى حرب في حال اعتقالهم. وقد اكدت اتفاقية جنيف الثالثة المتعلّقة بأسرى الحرب عددا من المبادىء التي يجب احترامها في معاملة أسرى الحرب. فمثلا، تقول المادة ١٣:

«يجب ان يعامل اسرى الحرب، في جميع الأوقات، معاملة انسانية. واي عمل او سهو غير مشروع يصدر من الدولة الحاجزة ويتسبّب عنه موت اسير في حراستها، او تعريض صحته للخطر، يعتبر محظورا، كما يعتبر إخلالا خطيرا بهذه الاتفاقية. ولا يجب على الأخص ان يبتر اي عضو من الأسير او ان يكون موضعا لتجارب طبية او علمية من اي نوع كان، مما لا تقره الهيئة الطبية المختصة بعلاج الأسير.

«وبالمثل يجب حماية اسرى الحرب في جميع الأوقات وعلى الأخص ضد اعمال العنف او الاهانة وضد السباب والتحقير امام الجماهير».

وتؤكد المادة ١٤ ان «لأسرى الحرب، في جميع الأحوال، حق احترام اشخاصهم وشرفهم».

هذا، وقد تدهورت صحة العديد من المعتقلين في سجون الاحتلال الصهيوني، إما نتيجة لتعذيبهم واما بسبب تعرّضهم لامراض، ولم تؤمن سلطات الاحتلال العناية الطبية اللازمة لهؤلاء المعتقلين في معظم الأحيان. إن ذلك يشكّل انتهاكا للمادة ١٥ من اتفاقية جنيف الثالثة التي تؤكد انه «على الدولة الحاجزة لأسرى الحرب ان تتكفّل دون مقابل إعاشتهم بالعناية الطبية اللازمة لحالتهم الصحية».

إضافة الى كل ما ورد ذكره، فان تطورات إيجابية قد طرأت على القانون الدولي، ولا سيمّا منذ الحرب العالمية الثانية، باتجاه الاعتراف بشرعية حركات المقاومة. فأدى الاحتلال النازي لعدد من البلدان، مثل فرنسا وهولندا ويوغسلافيا واليونان، الى قيام حركات مقاومة في تلك البلدان. ونالت هذه الحركات درجات متعددة من الاعتراف بوضعها القانوني. فمثلا، اعترفت الحكومة البريطانية باللجنة الفرنسية للتحرير الوطني بتاريخ ٢٦ آب (اغسطس) ١٩٤٣، ثم في حزيران (يونيو) ١٩٤٤، اعترف الحلفاء ككل بالمقاومة

الفرنسية بصفتها «القوات الفرنسية في الداخل»[٢١]. ثم ذكرت معاهدة السلام التي تم توقيعها في عام ١٩٤٧ بين الحلفاء وايطاليا «حركة المقاومة [الايطالية] التي لعبت دورا نشيطا في الحرب ضد المانيا».

وبعد السوابق المذكورة، اخذت حركات التحرر الأفريقية والآسيوية ضد الاستعمار تنال اعتراف عدد متزايد من دول العالم في السنوات اللاحقة. وربما كان ابرز مثلين على ذلك في الماضي القريب اعتراف عدد من الدول بالحكومة الجزائرية المؤقتة والحكومة المؤقتة للجزء الجنوبي المحتل من فيتنام، اثناء خوض شعبي هذين البلدين حربيهما من اجل التحرر.

اما منظمة التحرير الفلسطينية، فقد سجلت سابقتين لهما اهمية كبيرة في تطوير القانون الدولي في خدمة قضية تحرر الشعوب، اولاهما انها اصبحت الحركة التحررية الأولى التي تتمتع بصفة مراقب في الأمم المتحدة وغيرها من الهيئات الدولية. اما السابقة الثانية فهي ان منظمة التحرير الفلسطينية اصبحت الحركة التحررية الأولى التي نالت اعترافا دوليا اوسع من الدولة التي تقاومها. إن عدد الدول التي تعترف بمنظمة التحرير اصبح اكبر بكثير من عدد الدول التي تعترف باسرائيل.

تحريم التمييز العنصري

وفي الفترة الممتدة بين نهاية الحرب العالمية الثانية والوقت الحاضر، حدث تطور إيجابي آخر في القانون الدولي يتطابق مع الاعتراف المتزايد بشرعية حركات التحرر؛ وهو تحريم التمييز العنصري تدريجيا نتيجة لتبني المجتمع الدولي سلسلة من الاتفاقيات والقرارات بهذا الشأن.

وقد ادرك المجتمع الدولي، في نهاية الحرب العالمية الثانية، نتيجة للسياسة العنصرية التي اتبعتها المانيا النازية والجرائم الناجمة عن هذه السياسة، انه ينبغي تطوير مبادىء القانون الدولي لمنع تكرار مثل هذه الجرائم. ولم يتم هذا التطوير المطلوب فورا. فعند قيام الدولة الصهيونية في عام ١٩٤٨، لم تكن مبادىء القانون الدولي قد تطوّرت لدرجة تحرّم التمييز العنصري؛ الأمر الذي مكّن اسرائيل من ان تصبح إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مع دولة عنصرية اخرى هي جنوب افريقيا. ولم يدرك الرأي العام العالمي فورا طبيعة اسرائيل العنصرية، وتمكّنت الدعاوة الصهيونية من خداع قطاعات واسعة من هذا الرأي العام عن هذا الجانب من المسألة لمدة طويلة.

هذا، واتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة خطوتها الفعّالة الأولى لتحريم احد مظاهر العنصرية بتبنيها الاتفاق الخاص بمنع جريمة الجنس البشري والعقاب عليها بتاريخ ٩ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٤٨، اي بعد قيام اسرائيل بأكثر من ستة اشهر. وفي اليوم التالي تبنّت الجمعية العامة الاعلان العالمي لحقوق الانسان. ثم بتاريخ ٢٣ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٣، اصدرت الجمعية العامة إعلان الأمم المتحدة الخاص بإزالة كافة اشكال التمييز العنصري، الذي يؤكد ان التمييز بين بني الانسان على اساس

من العنصر او اللون او الأصل العرقي يشكّل اعتداء على الكرامة الانسانية وانكارا لمبادىء الميثاق، وانتهاكا للحقوق المعلنة في الاعلان العالمي لحقوق الانسان وعقبة امام العلاقات الودية والسليمة بين الأمم من شأنها الاخلال بالسلام والأمن بين الشعوب.

وينص الاعلان المذكور على وجوب الادانة الشديدة لكافة الدعايات والمنظمات القائمة على الأفكار والنظريات التي تقول بتفوق عنصر معين او مجموعة اشخاص او لون معين او اصل قومي معين في سبيل تبرير التمييز العنصري او تعزيزه، وكذلك وجوب فرض عقوبات قانونية على كل تحريض او فعل عنف ضد اي عنصر او مجموعة اشخاص. ثم بتاريخ ٢١ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٥، وافقت الجمعية العامة على الاتفاقية الدولية لازالة كافة اشكال التمييز العنصري. وبعد ذلك بسنة، تبنت الجمعية العامة الاتفاقيتين الخاصتين بحقوق الانسان.

إن هذه الاتفاقيات المذكورة تختلف عن قرارات الجمعية العامة التي صدرت بشكل إعلان، حيث انها تلزم كافة الدول التي توقع عليها. وعندما تنال هذه الاتفاقيات تأييد معظم الدول، فإن المبادىء التي تتضمنها تصبح مبادىء ثابتة في القانون الدولي ويتوجب على كافة الدول ان تحترمها. وبناء على هذه الاتفاقيات، يتعين على الدول الأطراف اتخاذ الاجراءات العاجلة والايجابية من اجل إزالة كل تحريض على التمييز او القيام به. وتحقيقا لهذه الغاية، تتعهد الدول الأطراف باعتبار كل نشر للأفكار القائمة على الاستعلاء او الكراهية العنصرية او التحريض على التمييز العنصري جريمة يعاقب عليها القانون. وبذلك، اصبح التمييز العنصري جريمة دولية.

إن الصهيونية هي مبدأ عنصري يقوم على التمييز العنصري، وقد اكدت الجمعية العامة للأمم المتحدة هذه الحقيقة في قرارها رقم ٣٣٧٩ الصادر بتاريخ ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥. ويعني ذلك ان اسرائيل تقوم منذ تأسيسها على التمييز العنصري، اي على جريمة دولية، وان اية دعوة الى الاعتراف بشرعيتها لا تستند الى القانون الدولي.

سابقة محكمة نيورمبيرغ

إن إنشاء المحكمة العسكرية الدولية لمحاكمة مجرمي الحرب النازيين بعد الحرب العالمية الثانية خلق سابقة هامة للغاية في القانون الدولي، بحيث اكدت هذه المحكمة انه يجب محاكمة كل من خرق مبادىء محددة في القانون الدولي ومعاقبته كمجرم. وصنف ميثاق محكمة نيورمبيرغ الجرائم الدولية الخطيرة على النحو التالي:

«(أ) **جرائم ضد السلام**: اي التخطيط او الاعداد لحرب عدوانية او حرب تنتهك معاهدات او اتفاقيات او ضمانات دولية او الشروع فيها او خوضها، او المشاركة في خطة مشتركة او مؤامرة للقيام بأي من الأعمال المذكورة؛

«(ب) **جرائم الحرب**: اي خرق قوانين وتقاليد الحرب. ان مثل هذه المخالفات تشمل، لا على سبيل الحصر، قتل السكان المدنيين لأرض محتلة او فيها او سوء معاملتهم او إبعادهم من اجل استرقاقهم او لأي غرض آخر، وقتل اسرى الحرب او اشخاص في

عرض البحر او سوء معاملتهم، وقتل الرهائن ونهب الممتلكات العامة او الخاصة وهدم المدن والبلدان والقرى بطريقة لا مبرر لها او التدمير الذي لا تبرره الضرورة العسكرية؛

«(ج) **جرائم ضد الانسانية**: اي القتل والابادة والاسترقاق والابعاد وغيرها من الأعمال اللاإنسانية المرتكبة ضد اي سكان مدنيين، قبل الحرب او اثنائها، او الاضطهاد لأسباب سياسية او عرقية او دينية تنفيذا لأية جريمة ضمن نطاق السلطة القضائية لهذه المحكمة، إن كان انتهاكا للقانون الداخلي للبلد الذي ارتكبت فيه الأعمال ام لا.

«إن القادة والمنظمين والمحرضين والشركاء الذين يشتركون في التخطيط او التنفيذ لخطة مشتركة او مؤامرة لارتكاب أيٍّ من الجرائم المذكورة هم مسؤولون عن كل الأعمال التي يقوم بها اي اشخاص تنفيذا لمثل هذه الخطة».

إن القاء اية نظرة على تاريخ فلسطين منذ عام ١٩٤٨، حتى ولو كانت بشرح مختصر، كما ورد في هذه الدراسة، يؤكد على ان دولة اسرائيل ارتكبت، منذ تأسيسها حتى يومنا هذا، سلسلة من الجرائم الدولية كما حددها ميثاق محكمة نيورمبيرغ. فيشكّل شن اسرائيل حروبا عدوانية متتالية وغيرها من الاعتداءات العسكرية ضد الدول المجاورة جرائم ضد السلام. وفي خوضها عملياتها الحربية، ارتكبت القوات الاسرائيلية جرائم حرب عديدة، بما فيها تدمير قرى واحياء بكاملها وعمليات الابادة وتشريد مئات الآلاف من السكان المدنيين في الأراضي المحتلة وقتل اسرى الحرب وسوء معاملتهم ونهب الممتلكات. كما تشكّل تصرفات سلطات الاحتلال تجاه السكان المدنيين في الأراضي المحتلة، من قتل وإبعاد وتشريد وغيرها من إجراءات القمع التعسفية، جرائم ضد الانسانية. ولذلك، تؤكد مبادىء القانون الدولي ضرورة محاكمة القادة الاسرائيليين وكل الذين قاموا بتنفيذ هذه الأعمال الاجرامية.

وقد خلقت محكمة نيورمبيرغ عددا من السوابق في اعمالها القضائية، والتي يجب اخذها بعين الاعتبار في هذا الشأن. فمثلا، كان احد المجرمين النازيين الذين تمت محاكمتهم رئيس اركان الجيش الألماني: الجنرال يودل، الذي اتهم بتدمير عدد من المنازل بشكل تعسفي في النروج اثناء الاحتلال الألماني لذلك القطر. وكما يفعل الاسرائيليون الآن، حاول الجنرال يودل تبرير عمله هذا بأن الهدف منه كان محاربة نشاطات رجال المقاومة النرويجية. إلا ان محكمة نيورمبيرغ رفضت حجته وادانته كمجرم حرب[٢٢].

لقد ادت الانتهاكات الاسرائيلية المذكورة للقانون الدولي، بما فيها عدد من الجرائم الدولية، الى حروب متتالية والى غير ذلك من الأزمات في الشرق الأوسط منذ عام ١٩٤٨. إن اية محاولات لاحلال السلام في هذه المنطقة لا تأخذ هذه الحقيقة بعين الاعتبار ولا تعتمد على معالجة المسألة من جذورها لن تؤدي الى سلام عادل ودائم. ومن اجل التوصل الى صيغة تؤمن تحقيق السلام الفعلي على اسس عادلة، يجب الاصرار على تطبيق مبادىء القانون الدولي، بما فيها منع التمييز العنصري وتحريم كافة انواع الجرائم الدولية ومعاقبتها.

(١) Alan R. Taylor, *Prelude to Israel*, New York; Philosophical Library 1959, pp. 103-104.

(٢) **وثيقة الأمم المتحدة** *A/AC 14/32*، الصادرة بتاريخ ١٩٤٧/١١/١١.

(٣) **تقرير الحكومة البريطانية عن اعمال العنف في فلسطين**، ١٩٤٦/٧/٢٤ (Cmd. 6873).

(٤) Arthur Koestler, *Promise and Fulfillment*, London: Macmillan 1949, pp. 70, 72-73.

(٥) عبد الحفيظ محارب، **هاغاناه، اتسل، ليحي: العلاقات بين المنظمات الصهيونية المسلحة ١٩٣٧ ــ ١٩٤٨**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٨١، ص ٣٤٨؛ انظر ايضا Moshe Menuhin, *The Decayence of Judaism in Our Time*, Beirut: Institute for Palestine Studies, 1969, p. 97.

(٦) Hans Kelsen, *Principles of International Law*, 2nd. Ed, New York: Holt, Rinehart and Winston, 1967, p. 25.

(٧) سامي مسلم (جمع وتصنيف)، **قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ ــ ١٩٧٢)**، بيروت وابو ظبي: مؤسسة الدراسات الفلسطينية ومركز الوثائق والدراسات، الطبعة الأولى، ١٩٧٣، قرار مجلس الأمن، رقم ٥٠، ص ١٠٥.

(٨) Michael Bar-Zohar, *The Armed Prophet (Biography of Ben Gurion)*, London: Arthur Barkes, 1966, p. 154.

(٩) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ ــ ١٩٧٢)، **مصدر سبق ذكره**، قرار مجلس الأمن، رقم ٥٤، ص ١٠٥.

(١٠) Erich W. Bethmann, *Decisive Years in Palestine, 1919-1948*. American Friends of the Middle East Inc., 1951, p. 50.

(١١) قرارات الأمم المتحدة حول فلسطين (١٩٤٧ ــ ١٩٧٢)، **مصدر سبق ذكره**، قرارات الجمعية العامة رقم: ١٩٤ و٣٩٣ و٣٩٤ و٥١٣ و٦١٤ و٧٢٠ و٨١٨ و٩١٦ و١٠١٨، ص (على التوالي) ١٥ و٢١ و٢٢ و٢٤ و٢٥ و٢٧ و٢٨ و٣٠ و٣٨.

(١٢) Gerhard von Glatin, *Law Among Nations*, New York: Macmillan, 1965, p. 261.

(١٣) Herbert Briggs, *The Law of Nations*, New York: Appleton Century Crafts, 1952, p. 251.

(١٤) Julius Stone, *Legal Controls of International Conflict*, 2nd, Imp. New York, 1959, p. 720.

(١٥) International Military Tribunal (Nuremberg), Judgement and Sentences, *American Journal of International Law*, No, 43 (January 1949), p. 168.

(١٦) George Dib, Fuad Jaber and George Nasrallah, *Memorandum on the Treatment of Arab Citizens in the Occupied Territories*, Beirut: Institute of Palestine Studies, 1968, p. 4.

(١٧) انظر تقرير لجنة تحقيق خاصة للأمم المتحدة، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/8089، الصادرة في عام ١٩٧١، او ملخص آخر تقرير لمنظمة العفو الدولية في صحيفة **القاعدة**، ١٩٨١/٣/١.

(١٨) خبر من وكالة **رويتر**، بتاريخ ١٩٨١/١١/١٦، نشرته **السفير** وغيرها من الصحف البيروتية في اليوم التالي.

(١٩) Hans Kelsen, «Collective and Individual Responsibility for Acts of State in International Law», *Jewish Yearbook of International Law*, No. 1, 1949, pp. 226-239.

(٢٠) Hannah Nogt, *The Burden of Guilt*, London: Oxford University Press, 1965, p. 146.

(٢١) E. L. Woodward, *British Foreign Policy in the Second World War*, (London: HMSO, 1962), p. 224; *The Times*, 17 July 1944.

(٢٢) L. Oppenheim, *International Law*, Vol. II, 7th. Ed. New York, 1952, p. 373, Note 3.

١ ــ شعار الدولة الديمقراطية في الثورة الفلسطينية (١٩٦٨ ــ ١٩٧١)

آلان غريش

مقدمة

أثار شعار الدولة الديمقراطية، الذي طرحته حركة «فتح» في أواسط العام ١٩٦٨ نقاشاً مستفيضاً لدى المنظمات الفلسطينية وفي منظمة التحرير الفلسطينية. إن طرح هذا الهدف يثير مسألتين تحتلّان مركز الصدارة في استراتيجية المقاومة الفلسطينية:

الأولى: مسألة العلاقة بين النضال العربي والنضال الفلسطيني. فعندما تطالب حركة «فتح» بإقامة ما يسميه خصومها العرب والفلسطينيون، ازدراءً، بالدولة العربية الرابعة عشرة أو الخامسة عشرة، فانها تعلن بطلان مجمل الاستراتيجية التي تجعل من الوحدة العربية الشرط الذي لا مناص منه لتحرير فلسطين. وعلى سبيل المثال فميثاق ١٩٦٤ ليس فيه أي اشارة إلى الدولة الفلسطينية. حتى أن فكرة السيادة الفلسطينية غائبة عنه تماماً، سواء بالنسبة للسيادة على الأرض «المحررة» (هذا إن لم نتحدث عمّا تضمنه الميثاق من رفض لكل عمل في الضفة الغربية وغزة والحمة) أم بالنسبة لسيادة منظمة التحرير إزاء البلدان العربية. فمعركة «التحرير» إنما هي معركة عربية، وتكون فلسطين جزءاً من مجموعة أو كتلة عربية كبرى. لذا فان فكرة النضال الفلسطيني القائم

(*) كتب هذا البحث خصيصاً لـ «شؤون فلسطينية» الباحث الفرنسي آلان غريش، المختص بالشؤون العربية، ومسؤول قسم العلاقات الخارجية في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الفرنسي. ونحن إذ نقدم هذا البحث للقارىء الفلسطيني والعربي، إنما لتوضيح كيف ينظر الباحثون الغربيون التقدميون للمناقشات التي تدور داخل صفوفنا. وسيجد القارىء أن البحث يتضمن معلومات غير دقيقة عن بعض القضايا الأساسية، وعن التكوين القيادي لبعض المنظمات (الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية)، وعن الجوهر الفعلي لبعض المناقشات التي دارت في أواخر الستينات حول العمل القطري والعمل القومي العربي والعلاقة بينهما؛ وهو من هذه الزاوية قد يشكل مادة للرد والتوضيح، من أجل تصحيح مسار الفهم الغربي التقدمي للمناقشات الفلسطينية، وللمناقشات العربية حول القضية الفلسطينية (التحرير).

بذاته والدور المميَّز للشعب الفلسطيني كانت توصف، في حدّ ذاتها، بالاقليمية، وفي هذا ما يكفي حتى تحوم حولها الشبهات. ويعود الفضل لـ «فتح» في انها طرحت، منذ نهاية الخمسينات، ركائز رؤيا جديدة واختيار آخر، هو النضال المستقل للشعب الفلسطيني الذي عاد وأوصل، بعد ١٩٦٧، الى فكرة حق تقرير المصير وقيام الدولة الفلسطينية.

والثانية: هي مسألة العلاقة بين الفلسطينيين و«المستوطنين اليهود». وهنا أيضاً فان حركة فتح، من خلال تحديدها للدولة الديمقراطية التي يتعايش فيها المسلمون والمسيحيون واليهود، إنما تقطع الصلة مع النظرة الفلسطينية والعربية التقليدية وتُوجِد تمييزاً بالغ الأهمية بين اليهود والصهيونيين. والمنظمة تهيب باليهود أن ينضموا الى الكفاح المسلح، وتقبل بأن تبقى أغلبية اليهود في فلسطين. على ان ذلك لا يجري من غير تناقضات داخلية، ومن غير أن يعارضه «المحاربون القدامى» في منظمة التحرير، شأنهم شأن المنظمات القومية العربية. غير أن إقراره من جانب منظمة التحرير الفلسطينية بعد نقاش طويل كان بمثابة مرحلة لا غنى عنها في التطور السياسي للمقاومة الفلسطينية مما يمهد، في نظرنا، لاعتماد البرنامج المرحلي والدولة الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة، في العام ١٩٧٤. وهو أيضاً شرط ضروري للبحث الأكثر عمقاً في الواقع الإسرائيلي وتناقضاته، وفي القوى التقدمية المتواجدة بإطاره.

□ □ □

والبحث الذي نحن بصدده يمتد من العام ١٩٦٨، وهو التاريخ الذي رفعت فيه حركة فتح للمرة الأولى شعار الدولة الديمقراطية، وصولا الى العام ١٩٧١ والدورة الثامنة للمجلس الوطني الفلسطيني. أما اختيار هذا التاريخ الأخير فيعود إلى سببين: الأول، هو أن المجلس الوطني، في دورته الثامنة، التي شاركت فيها المنظمات الفلسطينية كلها (ولو بصورة رمزية في ما يتعلق بالجبهة الشعبية لتحرير فلسطين) قد أقر هذا الشعار. والسبب الثاني، هو أنه بعد هزيمة ايلول (سبتمبر) الأسود ١٩٧٠ شرعت المقاومة الفلسطينية في اجتياز عوالم صحراء قاحلة. وأخذت تأفل المناقشات المتعلقة بمستقبل فلسطين، وما لبثت القوى الأساسية ان انخرطت في النضال ضد كل مشروع يهدف إلى خلق كيان فلسطيني (دولة في الضفة الغربية، أو مشروع المملكة العربية المتحدة، أو ما إلى ذلك). هذا النضال وما ينتج عنه من تفاعلات سيكون موضوع دراسة لاحقة لنا.

وقبل أن نتفحص النقاش، كما جرى داخل منظمة التحرير الفلسطينية، نرى انه لا بد من التذكير بصورة مقتضبة، بالظروف التي نما فيها النقاش وتطوّر. وهذا يتناول، في آن واحد، موازين القوى الداخلية في منظمة التحرير وفي منظمات المقاومة، وحياة المقاومة خلال هذه الحقبة القصيرة.

□ □ □

ظروف النقاش في منظمة التحرير

١ ــ المواقف المتخذة في المنظمة ومسألة «الوحدة الوطنية»

لقد شهدت منظمة التحرير الفلسطينية تحولاً خلال الفترة الممتدة من حزيران (يونيو) ١٩٦٧ إلى موعد انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثامن (شباط ــ فبراير، آذار ــ مارس، ١٩٧١). هذه المنظمة التي أسستها الدول العربية في عام ١٩٦٤، والتي ارتبطت باستراتيجيتها، ما عتمت أن عرفت التقهقر بفعل نكسة ١٩٦٧، تماماً كما حصل لهذه الدول. فلم تعد إلا منظمة من المنظمات الفلسطينية. وجاءت استقالة رئيسها الشقيري في كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٧ لتجسد الأزمة العميقة التي دخلتها. فطرحت صيغتان في ذلك الوقت: اما ايجاد جبهة بين مختلف المنظمات الفلسطينية القائمة بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، فيكون الكل على المستوى نفسه؛ وإما تحويل منظمة التحرير إلى «اطار» للوحدة الوطنية. وهذه الصيغة الأخيرة عادت وانتصرت بعد تطور طويل[١]. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني الرابع في تموز (يوليو) ١٩٦٨ وشاركت فيه القيادة القديمة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفتح والصاعقة، والجبهة الشعبية، وتم اقرار ميثاق قومي ونظام أساسي جديدين. ولم يكن هناك أي اتفاق بشأن القيادة فجُدّد للقيادة القديمة. وفي المجلس الوطني الفلسطيني الخامس الذي عقد في شباط (فبراير) ١٩٦٩، انتخب ياسر عرفات رئيساً للجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية. وشاركت الصاعقة في عضوية اللجنة التنفيذية، لكن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين قاطعت الدورة، رافضة ما أسمته بهيمنة فتح على منظمة التحرير. ووقّع في ٦ أيار (مايو) ١٩٧٠ اتفاق للوحدة بين جميع المنظمات الفلسطينية (باستثناء منظمة «الأنصار» الشيوعية)، وبموجبه تعترف جميع التكتلات بمنظمة التحرير الفلسطينية بصفتها البنية الواسعة والاطار العريض للوحدة الوطنية. وقد ضم المجلس الوطني الفلسطيني، الذي هو الهيئة العليا، اكثر بقليل من مئة عضو وهو يمثل جميع الاتجاهات. إنه، مبدئياً، الهيئة الوحيدة المنوط بها امر تحديد التوجهات العامة لمنظمة التحرير الفلسطينية.

لكن هذا لا يمنع من أن تحتفظ كل من المنظمات الفلسطينية باستقلالية واسعة. وتجسد هذه المرحلة (١٩٦٨ــ١٩٧٠) ميزتين أساسيتين لمنظمة التحرير الفلسطينية تميزانها عن سائر حركات التحرير الوطني:

١ ــ استقلالية المنظمات؛ إذ يحق لهذه الأخيرة في بعض الأوقات اتخاذ قرارات مستقلة عن منظمة التحرير، بل ايضاً مناقضة خط المنظمة. وهو ما يتضح فيما بعد، خلال أحداث أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ في الأردن، حيث أن الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين قادتا المقاومة بمجموعها إلى مواجهة عملت وسعها لتحاشيها.

٢ ــ انتشار المنظمات الصغيرة وتوزُّعها (اثنتا عشرة منظمة معترف بها ومنتسبة إلى منظمة التحرير، أما مجموعها فيناهز الثلاثين). وهذا التنوّع الذي قد تكون له نتائج

سلبية للغاية، يشجع في الوقت ذاته على الخوض في نقاش فكري واسع. فوجود تيارات تحمل لواء الماركسية والبعث وسواهما، وتتمتع بمتّسع وبمجال رحب للتعبير، انما يخلق وضعاً مميزاً (يختلف، هنا أيضاً، عن الوضع في جبهة التحرير الوطني الجزائرية). وهو يفسر، في بعض الأحيان، التناقضات بين القادة الفلسطينيين.

إن أسباب هذا التوزّع والتبعثر في الحركة الفلسطينية ليست ظرفية. وإنما هي راسخة بشكل عميق في واقع الشعب الفلسطيني، وقد يكون من المفيد ان نتوقف عندها باقتضاب(*)(٢).

(أ) السبب الأول يكمن في التبعثر الحاصل في سنة ١٩٤٨. فلقد تشتّت الشعب الفلسطيني أيّما تشتّت: مكث بعضه في اسرائيل وبعضه الآخر في ظل السلطة الأردنية، وآخرون في غزة تحت السيادة المصرية، هذا عدا مئات الألوف من اللاجئين إلى لبنان وسوريا والخليج. وأدى هذا التبعثر إلى قيام تجارب سياسية واجتماعية مختلفة فلا علاقة بين البورجوازي الفلسطيني الذي يقطن الكويت والفلاح الذي يقيم في مخيم للاجئين. فغالباً ما أفرز كل من هذه الفئات الاتجاهات الخاصة به.

(ب) التجربة المستقلة والمميّزة التي تكونت لدى مختلف القيادات وشتّى الفئات والكتل (يمكن مراجعة دراسة كوانت (QUANT) عن المقارنة بين تجربة كل من الفريق القيادي في فتح وفي حركة القوميين العرب).

(ج) الدرجة العالية من الفردية التي ينسبها «كوانت» إلى القيم الثقافية العربية والفلسطينية المتوارثة.

(د) الخلافات الايديولوجية التي تبرز شدّتها بمقدار ما يؤدي المستوى التعليمي المرتفع لدى الشعب الفلسطيني إلى جعله أكثر تأثراً بالخلافات وبالايديولوجيات المختلفة التي تحرك العالم العربي.

(هـ) التداخل مع البلدان العربية. وهو قائم على مستويين: الأول مباشر، وذلك عن طريق إنشاء منظمات مرتبطة مباشرة بهذا النظام العربي أو ذاك (الصاعقة من قبَل سوريا، جبهة التحرير العربية من جانب العراق)؛ أما الثاني، فقوامه التدخل غير المباشر بواسطة عقد تحالف، في هذا الوقت أو ذاك، مع منظمة فلسطينية ما، ممّا يتيح ممارسة ثقل على قرارات منظمة التحرير الفلسطينية.

وتسلط تجربة الدكتور عصام صرطاوي الأضواء، إلى حد بعيد، على هذه النقاط المختلفة(٣). انه عضو في «فتح» وأحد مؤسسي الهلال الأحمر الفلسطيني. وهو بالنظر إلى تأثره بالنظريات الوحدوية العربية يرفض ان يقبل دائماً بـ «قطرية» فتح. إلّا ان انفصاله عن عرفات كان في أعقاب مناقشة بشأن قضية قليلة الأهمية، وكان ذلك في

(*) آثرنا في ما يتعلق بالنصوص العربية التي استطعنا الحصول عليها أن نعتمد على الأصل العربي (المترجم).

خريف ١٩٦٨. فخلال اجتماع مع عرفات ومع أعضاء آخرين في المنظمة ارتفعت حدة الكلام وغادر صرطاوي القاعة معلناً في وجه محدثيه: «لقد دخلت هذه القاعة بصفتي عضواً في فتح، وإنني اغادرها بصفتي أميناً عاماً للهيئة العاملة لتحرير فلسطين». وعندها جمع «رجاله» في فتح فاذا بهم ١٧ شخصاً! ومع أنه يشدّد على أن فتح لم تسع إلى تصفيته جسدياً فهو يعيد إلى الأذهان أنه لا يدين، في بقاء منظمته على قيد الحياة، إلّا «لضيافة» القوات العراقية المتمركزة في الأردن. ذلك أن الحكومة العراقية البعثية الجديدة التي أقام معها علاقات ــ إذ أنه سبق ومكث طويلاً في بغداد ــ أمنت له حماية ما لديه من معسكرات تدريب. وهكذا فقد جهّز قوة قوامها مئات من الرجال، ما لبثت أن اضحت واحدة من المنظمات الفلسطينية الرئيسية العشر.

وعرفات نفسه يوجز ظروف هذا التعدّد في ١٤ كانون الثاني (يناير) من العام ١٩٧٠. فبعد أن يذكّر عرفات بوجود منظمات عديدة، يقول[٤]: «اننا لا ننوي الانخراط في عملية التصفية المسلحة، وهذا يعود لأسباب كثيرة: أولاً، لأننا في الأساس لا نؤمن بهذه الطريقة؛ وثانياً، لأن هذه المنظمات، والنزاعات الحاصلة في ما بينها انما هي جزء من النزاع القائم في الأمة العربية، وهل نحن سوى جزء من هذه الأمة؟ وثالثاً، لأن بعض هذه المنظمات مرتبط ببلدان عربية والصدام معها يعني المواجهة العسكرية مع البلد المعني».

وهو في مناسبات لاحقة يظهر التعارض بين «الأسلوب الفيتنامي» (أي المعتمد على جبهة عريضة) و«الأسلوب الجزائري» لحل النزاعات[٥]، مبدياً تفضيله للأول بصورة واضحة. وهنا يعتقد صرطاوي انه في هذا الموقف تكمن نزعة انسانية حقيقية لدى أبرز القادة الفلسطينيين.

أضف إلى ذلك أن التجربة الوحدوية التي تكوّنت لدى «الفريق القيادي» لحركة فتح، سواء في اتحاد الطلاب أم ابان النضال في غزة خلال عامي ١٩٥٥ و١٩٥٦[٦] قد أسهمت، بلا شك، في هذا التساهل القليل الحدوث.

ويؤدي هذا التنوع المقبول به على صعيد المنظمات الفلسطينية الى نتائج مهمة. فاذا بالوحدة والاتفاق يصبحان مهمة جوهرية؛ لأن وضع المقاومة المعقد (في مواجهة «المؤامرات» الرجعية وفي مواجهة محاولات الحل السياسي) يتطلب وحدة جميع القوى الفلسطينية. ثم لأنها الوسيلة الفضلى للحصول على أوسع الدعم من البلدان العربية، وللحؤول دون تمكّن هذه الأخيرة من استغلال التناقضات الفلسطينية.

إن هذا التركيز على أولوية الوحدة وهذا البحث الدائب عن سبل للاتفاق، واللذان يتجلّيان سواء في أبحاث اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني أم في شتى المشاريع «الوحدوية»، المنفّذ منها وغير المنفّذ، انما يشكلان احد المداخل لفهم المناقشات التي قامت بين عامي ١٩٦٧ و١٩٧٠. كما يفسران طابع المقاومة «الفوضوي»، على الأقل، كما تبدو للمراقبين: منظمات تتصارع؛ قادة يُدلون بتصريحات متناقضة؛ وما إلى ذلك.

إلا ان ذلك يشكل مصدر حوار ديمقراطي قلّما بلغته أية حركة تحرير. وتتواجه التيارات الايديولوجية كلها وتعبّـر عن رأيها؛ وهذا هو السبيل الوحيد لفهم ما يتسم به النقاش بشأن الدولة الديمقراطية من غنى وتنوع.

ولا بـد أن نأخذ بعين الاعتبار عاملاً آخر، في مـا يتعلق بالمـرحلة التي نحن بصددها، وهو أن منظمة التحرير لم تكن تمثل، خلال الفترة المذكورة، مجموع فئات الشعب الفلسطيني وشرائحـه. فالدعم الرئيسي الذي تناله المقاومة إنما هو في مخيمات اللاجئين، في الأردن أولاً ثم في لبنان؛ حيث ثمة تجاوب واسع مع استراتيجية الكفاح المسلح والحرب الشعبية[٧]، وكذلك مع التشديد عـلى دور الفلسطينيـين وعلى رفض التسويات السياسية. وقد شجّع على رسوخ المقاومة في المخيمات قيام مؤسسات موازية للسلطة[٨] هي حقاً «مناطق محررة» في الأردن. أما في الضفة الغربية فيختلف الأمر جذرياً[٩]. فقد فشلت محاولات ترسيخ العمل الفدائي في عام ١٩٦٧، وحافظت القيادات التقليدية المرتبطة بالنظام الهاشمي على هيمنتها. وكان لا بد من الانتظار حتى سنة ١٩٧٣ لرؤية انخراط الجماهير الشامل في الضفة الغربية، تحت لواء منظمة التحرير الفلسطينية.

وفي غزة كان الوضع أقل وضوحاً، فقد حافظت منظمات المقاومة على نشاطاتها، رغم عدم وجود خلفيات لعملها. ويرى «أونيل» سببين لهذا الواقع: النسبة العالية من اللاجئين (نصف عدد السكان)؛ والفقر المدقع[١٠]. وهو يستنتج: أن هؤلاء لا مصلحة لهم في حل جزئي لا يعيدهم إلى «أراضيهم».

وهنا نلمس ظهور انقسام مهم في الشعب الفلسطيني، بين اللاجئين وغير اللاجئين (ونحن لا نتكلم، هنا، عن جميع الذين شُرّدوا من ديارهم، وإنما عن هذا القسم الأكثر فقراً والذي يعيش في المخيّمات)، باعتبار أن الفئة الأولى (اللاجئين) هي الأقل ميلاً إلى «المساومة». قد يكون مفيداً، إذاً، ان نلاحظ أن هذه الفئة الأولى ألقت بثقلها، خلال فترة ١٩٦٧ ــ ١٩٧١، على منظمات المقاومة وكوّنت الجسم الأساسي من «جماهيرها»، في حين ان الفئة الثانية لم تكن قد وجدت مكانها في منظمة التحرير.

٢ ــ تاريخ المقاومة الفلسطينية

العلامة البارزة في هذا المضمار هي هزيمة البلدان العربية في حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فلقد خلقت النكسة فراغاً يتيح للمقاومة الفلسطينية ان تكتسب استقلالاً نسبياً وأن تحدد استراتيجيتها:

(أ) **في مواجهة اسرائيل ومحاولات التسويات السياسية**: ففي هذه الناحية، تجلّت وحدة نسبية: الكفاح المسلح هو الشكل الوحيد لمجابهة «العدو الصهيوني». وبعد أن فشلت المقاومة الفلسطينية في إرساء قواعد لها في الضفة الغربية في نهاية عام١٩٦٧، فانها انكفأت إلى «قواعد مضمونة»، في الأردن ثم في لبنان. وتميزت فترة ١٩٦٨ ــ ١٩٦٩ بنهوض العمليات العسكرية.

ولقد ارتفع عدد «الحوادث» على الحدود الأردنية من ٩٧ حادثة في عام ١٩٦٧ (بعد حزيران ــ يونيو) إلى ٩١٦ حادثة في عام ١٩٦٨، ثم إلى ٢٤٣٢ في عام ١٩٦٩، و١٨٨٧ (لغاية شهر آب ــ اغسطس عام ١٩٧٠) . ثم تدنّى العدد إلى ٤٥ في عام ١٩٧١. أما في غزة، فتختلف الحال قليلاً، فالفدائيون يتحركون من الداخل، وقد بقي عدد «الحوادث» مرتفعاً رغم الانخفاض الذي حصل سنة ١٩٧١[١١]. وقد قوبلت النجاحات الأولى لهذا الكفاح، وخصوصاً بعد انهزام الجيوش العربية، بحماسة هائلة لدى الجماهير الفلسطينية والعربية وكذلك لدى منظمات المقاومة. وعلى الرغم من التأكيد المتكرر أن الكفاح سيكون طويلاً، فقد تنامى الشعور بأن النصر قاب قوسين أو أدنى.

في تلك الأجواء حددت حركة فتح أربع مراحل في العمل الفدائي: «اضرب واهرب»؛ ثم «المواجهة المحدودة»؛ ثم «الاحتلال المؤقت»؛ ثم «الاحتلال الثابت» (للمناطق المحررة). وقد اكدت تصريحات عديدة في النصف الثاني من العام ١٩٦٩ ومطلع العام ١٩٧٠ انه قد تم اجتياز المرحلة الثانية في معركة الكرامة (٢٢ آذار ــ مارس ١٩٦٨)، والمرحلة الثالثة بالاحتلال المؤقت لقرية «الحمه» (٢ أيار ــ مايو ١٩٦٩)، وأن المقاومة الفلسطينية تدخل في الطور الأخير[١٢]. وهناك تصريحات أخرى أقل إفراطاً في التفاؤل[١٣]. إلّا أن الشعور العام بقي هو نفسه وبقيت المبالغات مسيطرة.

هذه التقديرات سرعان ما دحضها الموقف الخطير الذي وُجدت فيه المقاومة الفلسطينية إزاء البلدان العربية، كما كذّبتها العمليات في الضفة الغربية وفعالية الرد العسكري الاسرائيلي الذي أدى، منذ مطلع ١٩٧٠، الى تقلّص امكانيات المقاومة وقواعد دعمها في الداخل بفعل القمع، فضلاً عن بعض حالات التواطؤ.

إلّا أن هذا الفشل الذي مُني به الكفاح المسلح، وهو فشل جزئي (وفي الواقع فان اعظم النتائج التي حققتها منظمة التحرير، خلال المرحلة المعنيّة، هي ذات صفة سياسية)، لا يمنع القول انه من غير الممكن أن نفهم مناقشات تلك الفترة، إلّا إذا أخذنا بعين الاعتبار أن منظمة التحرير اعتبرت الكفاح المسلح الشكل الوحيد من النضال الفلسطيني، كما اعتبرت ان النصر هو في متناول اليد.

هذا الدور المعطى للكفاح المسلح يفسر أيضاً رفض كل حل سياسي، من القرار رقم ٢٤٢ إلى مشروع روجرز. وقد أعطى هذا النهج مفاعيل سلبية واضحة، فقد حرم المقاومة الفلسطينية من العديد من التحالفات الممكنة على الصعيد الدولي، ودفعها إلى مواجهة بعض الأنظمة العربية؛ وبشكل خاص نظام الرئيس عبدالناصر في. أعقاب قبوله بمشروع روجرز.

(ب) **العلاقات مع البلدان العربية**: وجدت المقاومة الفلسطينية نفسها في تناقض يحكُم تاريخها كله، وحتى يومنا هذا. فهي، من جهة، لا يمكنها التفكير (ولو انها في البداية فعلت ذلك لبعض الوقت) بالانتصار من غير مساندة البلدان العربية؛ ومن جهة ثانية فان تطورها يؤدي، في حد ذاته، الى تناقضات مع هذه البلدان، وتقع هذه

التناقضات في نوعين مختلفين: فحيثما هي متمتعة بنفوذ عسكري ــ كما في الأردن وفي لبنان ــ فقد اتجهت الى التعارض مع سلطة الدولة، وإلى ممارسة سلطتها الخاصة بها على الفلسطينيين (وهم اكثرية السكان في ما يتعلق بالأردن) فضلاً عن ارغام السلطات على مجابهة العمليات والاعتداءات الاسرائيلية؛ أما بالنسبة إلى الدول الأخرى (مصر، سوريا، الخ..) فقد وقفت موقفاً معارضاً لما تطرحه هذه الدول من هدف مباشر (تحرير الأراضي المحتلة منذ عام ١٩٦٧)، لشعورها بأنه مناقض لاستراتيجيّتها في تحرير فلسطين بكاملها.

وتتالت المجابهات. في الأردن: تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦٨، شباط (فبراير) ١٩٧٠ فحزيران (يونيو) ١٩٧٠، وأخيراً أيلول (سبتمبر) ١٩٧٠ واخراج الفدائيين في تموز (يوليو) ١٩٧١. في لبنان: نيسان (ابريل) ١٩٦٩، تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٦٩، آذار (مارس) ١٩٧٠. وقد برز اتجاهان متعارضان: خط حركة فتح في عدم التدخل في شؤون الدول العربية ــ شرط أن لا تعيق هذه الدول نشاط المقاومة ــ؛ وخط الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين الذي يمكن إيجازه بصورة مبسطة في الشعار القائل: إن «طريق القدس تمر في عمان ودمشق والقاهرة».

وباختصار، فإن المرحلة، موضوع بحثنا، تتضمن في الوقت نفسه حقيقتين بارزتين هما:

ــ في «ايلول (سبتمبر) الأسود» تمت تصفية قسم كبير من القدرات العسكرية الفلسطينية ومن طاقتها على تدمير اسرائيل، وحتى على زعزعتها.

ــ النفوذ الشمولي لمنظمة التحرير الفلسطينية، كإطار دستوري انضوى تحت لوائه تدريجياً مجموع الشعب الفلسطيني ومنظماته، وكونها قد ترسخت كعنصر مستقل في السياسة الشرق أوسطية.

النقاش

الصيغة التي طرحتها فتح: كان ذلك حوالي منتصف العام ١٩٦٨ عندما قدمت حركة فتح بصورة علنية، وللمرة الأولى، صيغة مشروع للدولة الديمقراطية.

فقد أكدت فتح في حزيران (يونيو) ١٩٦٨، ان القضاء على اسرائيل، كدولة، وتحرير فلسطين لا يهدفان الى تصفية اليهود، وإنما يرميان، على نقيض ذلك، إلى منحهم مجال العيش في فلسطين عربية[١٤].

وفي اول تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٦٨ عرض ابو اياد، العضو النافذ في اللجنة المركزية لحركة فتح، في مؤتمر صحافي، الفكرة التي تقضي بأن تكون فلسطين مجتمعاً ديمقراطياً يعيش فيه، بمساواة تامة، المسلمون والمسيحيون واليهود[١٥]. وعلى حد تعبيره فان فتح اتخذت أخيراً، بعد سنة كاملة من النقاش وعلى الرغم من بعض الاعتراضات، القرار القاضي بطرح صيغة الدولة الديمقراطية المنشودة.

وفي الأول من كانون الثاني (يناير) عام ١٩٦٩ وبمناسبة الذكرى السنوية الرابعة لإعلان الكفاح المسلح، أصدرت اللجنة المركزية لفتح بياناً جاء فيه، بصورة خاصة[١٦]: ان الحركة لا تكافح ضد اليهود بصفتهم فئة عرقية أو دينية. انها تناضل ضد اسرائيل المجسِّدة لاستعمار مرتكز إلى نظام تكنوقراطي عنصري وتوسعي، والمجسدة للصهيونية والاستعمار.

ويقول البيان، في مكان آخر: ان حركة التحرر الوطني الفلسطيني «فتح» تعلن على الملأ ان الهدف النهائي لنضالها هو إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة والديمقراطية التي يتمتع جميع مواطنيها، مهما تكن طوائفهم، بحقوق متساوية.

وفي ختام الدورة الخامسة للمجلس الوطني الفلسطيني ــ التي سيطرت فيها فتح على اللجنة التنفيذية وأصبح ياسر عرفات رئيساً لهذه اللجنة ــ اتخذ قرار سياسي ورد فيه ان هدف الشعب الفلسطيني هو «اقامة مجتمع ديمقراطي حر في فلسطين بجميع الفلسطينيين، مسلمين ومسيحيين ويهوداً، وانقاذ فلسطين وشعبها من سيطرة الصهيونية العالمية...»[١٧].

وتجدر الاشارة إلى أن النص المذكور لا يشير صراحة إلى الدولة الفلسطينية. ويبدو ان منظمة التحرير لم تشر للمرة الأولى إلى الدولة الديمقراطية إلّا بدءاً من نيسان (ابريل) ١٩٦٩[١٨].

في غضون ذلك، كان النقاش قد أخذ مجراه على نطاق واسع في المنظمات الفلسطينية. وأثار مشروع الدولة الديمقراطية خلافات ومواقف متعاكسة، حتى داخل فتح. ومن الفائدة بمكان، ان نعرض الآن ما هي المواضيع التي انتظم حولها النقاش. غير أننا نشير، قبل ذلك، الى أنه حتى يومنا هذا لا تظهر فكرة الدولة العلمانية في أي من وثائق فتح. وهي المسألة التي ستكون لنا عودة اليها.

النقاش بخصوص الدولة: ما من شك على الاطلاق، بأن المعارضة الأولى والأكثر عنفاً لقيتها حركة فتح من جانب «القوميين»، اولئك الذين لا يقبلون أصلاً بفكرة الدولة الفلسطينية المستقلة.

إن الجدال بشأن الروابط بين الوطنية الفلسطينية والقومية العربية يعود إلى تاريخ نشوء الشعور الوطني في فلسطين. ومنذ الاحتلال البريطاني للقدس، في نهاية عام ١٩١٧، وبشكل خاص في نهاية الحرب، برزت اتجاهات لتوحيد فلسطين وسوريا من قبل الملك فيصل[١٩]. وسيطر النزوع إلى إقامة ما سميّ بـ«سوريا الجنوبية» على الحركة الفلسطينية لغاية العام ١٩٢٠. اما تفسير ذلك فليس نابعاً من الشعور بالانتماء إلى كيان واحد، بمقدار ما هو نابع من الصراع مع الصهيونية ومع وعد بلفور. وكان الأمير فيصل، نجل الشريف حسين، قد استقر في حكم سوريا وطمح الى بناء حكومة مستقلة. والبيان الانكليزي ــ الفرنسي الصادر في ٧ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٨ يعلن ان الحلفاء في

الحرب انما يهدفون الى تحرير الشعوب المضطهدة وإلى المساعدة في إقامة حكومتين وطنيتين في سوريا والعراق. وبالتالي فـان آفاق قيـام نظام مستقـل في دمشق حثّت الفلسطينيين على اعتبار الوحدة معه أمنية تتيح لهم مواجهة مشاريع الهجرة الصهيونية. وقد لجأت فرنسا، التي لا تخفي مطامعها في سوريا، إلى تشجيع التيار المؤيد «للوحدة السورية»، على أمل أن يتحقق ذلك لمصلحتها وتحت سيطرتها.

أما التطورات التي حصلت بعد ذلك: محادثات فيصل مع القيادة الصهيونية في كانون الثاني (يناير) ١٩١٩ (اتفاقات فيصل ــ وايزمن)، والتي وصلت أخبارها إلى فلسطين بعدها بعدة أشهر، وتصلّب سياسـة الحلفاء في مواجهة المطالب العربية (مؤتمر سان ريمو في نيسان ــ ابريل ١٩٢٠)، ودخول القوات الفرنسية إلى دمشق في ٢٥ تموز (يوليو) ١٩٢٠ وسقوط فيصل، هذه التطورات أسهمت في تحويل اتجاه الحركة الفلسطينية عن «سوريا الكبـرى»؛ وهـــو الشعار الذي لا بد من الاعتراف بأنه كان تكتيكياً بحتاً.

بعد ذلك تركّز النضال، ولغاية سنة ١٩٣٦، على فلسطين وضد الصهيونية، من غير أن يُطلب من البلدان العربية والاسلامية سوى المساندة الخارجية.

وحمل العام ١٩٣٦، مع بداية الانتفاضة الفلسطينية الكبرى، تحولاً جديداً تجسَّد تدريجياً في تحوّل القضية الفلسطينية إلى قضية عربية[٢٠]. وفي الواقع فان عدة عوامل دفعت في هذا المنحى: الأول، هو نمو الحركة الوطنية في العالم العربي كلّه (التظاهرات في مصر والعراق ضد مشاريع المعاهدة مع لندن)؛ والاهتمام المتعاظم بالقضية الفلسطينية لدى الرأي العام. والعامل الثاني، هو تصميم لندن، على الرغم من بعض التحفظات، على أن تلعب ورقة القومية العربية (على الوجه الذي يخدم مصالحها بالطبع، وخاصة مع خطر نشوب الحرب العالمية الجديـدة)، وان تستخدم الحكام العرب كعـامل مهـدّىء للوضع، وهذا يلتقي مع هاجس الزعماء الفلسطينيين القلقين من نهوض حركة شعبية لا قِبَل لهم بالسيطرة عليها. وهكذا فإن إضراب سنة ١٩٣٦ الكبير الذي استمر ستة أشهر، عاد وتوقّف اثر نداء من قادة الدول العربية. أما العامل الثالث، فهو ان الحركة الفلسطينية تعرضت في عامي ١٩٣٨ و١٩٣٩، بعد المرحلة الثانية من الانتفاضة، إلى عمليات قمع رهيبة، من اعتقالات ونفي واعدام... وكان لا بد من مرور جيل كامل حتى تنشأ قيادة جديدة للحركة الفلسطينية. والعامل الأخير، هو أن بريطانيا اعتمدت في العام ١٩٣٩ «الكتاب الأبيض» الذي يحد من الهجرة اليهودية ومن شراء الأراضي العربية، ويقضي بانشاء دولة موحدة، في غضون عشر سنوات، تكون ذات أقلية يهودية لا تتعدى الثلث في مطلق الأحوال. وكان هذا بمثابة نجاح للحركة الفلسطينية لا سبيل إلى تجاهله، وقد فُهم، قبل كل شيء، على أنه حصيلة ضغوط البلدان العربية. (وقد صدر الكتاب الأبيض من جانب واحد في أعقاب مؤتمر ضم كذلك ممثلي البلدان العربيـة وبعض شخصيات الحركة الفلسطينية).

أما وقد حرمت الحركة الفلسطينية من قيادة مستقلة وباتت خاضعة للشعارات التي تطرحها الدول العربية، ومنها الأنظمة الهزيلة والمتواطئة مع بريطانيا، فانها انخرطت

في الطريق التي قادتها الى كارثة ١٩٤٨. أي أنها لم تعد تلعب سوى دور ثانوي؛ وظلّت المسألة الفلسطينية، طوال عشرين سنة، قضية عربية، أو بالأحرى قضية من قضايا الدول العربية.

إن وقوع حرب ١٩٤٧ــ١٩٤٨، وعدم قيام دولة فلسطينية ولو على قسم من فلسطين، كان من شأنهما تشديد التبعية للأنظمة العربية. وقد حدا هذا الوضع بالجيل الجديد إلى التساؤل عن مدى صحة رفض الدولة المستقلة. ويتساءل أبو إياد في كتابه «فلسطيني بلا هوية»[٢١] قائلاً:

«لكن لماذا لم يقبل القادة الفلسطينيون حلاً مؤقتاً على غرار المسؤولين الصهاينة، يكون قوامه تأسيس دولة على أي جزء من التراب الوطني الذي أسندته اليهم الأمم المتحدة؟

«وحين طرحت هذا السؤال على الحاج أمين الحسيني قبل وفاته بثلاثة أشهر، قدم لي الزعيم الفلسطيني عدة أسباب برر بها عجزه، كما قال، عن إنقاذ جزء على الأقل من تركتنا الوطنية. فالدول العربية المعنية أعاقت من تلقاء نفسها أو تحت ضغط الانكليز ــ الذين كانوا يكرهونه كرهاً خاصاً كما ذكر ــ تأسيس دولة في الضفة الغربية وغزة، أي في الأراضي التي لم يفلح الجيش الصهيوني في احتلالها. وبطبيعة الحال، فان ملك الأردن عبدالله لم يكن يؤيد اقامة كيان فلسطيني لأنه كان ينوي ضم الضفة الى مملكته. وهذا ما فعله على كل حال بعد حرب عام ١٩٤٨.

«أما الملك فاروق، فانه لم يكن يسعى من جانبه الى إلحاق غزة بمصر. وسمح في ايلول (سبتمبر) ١٩٤٨ بعقد مؤتمر فلسطيني في مدينة غزة، أفضى إلى تعيين حكومة يقودها أحمد حلمي باشا، كان هدفها الرئيسي ــ وفق رأي الحاج أمين الحسيني نفسه ــ اقامة سلطتها الفعلية في غزة والضفة الغربية. غير أن الحكومة المصرية منعته حتى من الإقامة في غزة، بحجة أن الجيش الاسرائيلي «سيُستفزّ» بذلك وقد يجتاح القطاع. وعلى هذا فانه بات على الحكومة الفلسطينية أن تقيم في القاهرة حيث راح رئيسها أحمد حلمي باشا، وهو مصرفي ممتهن، ينصرف إلى أعماله بأكثر مما ينصرف إلى وزارته الوهمية. وقال الحاج أمين، انه بعد أن خانته الدول العربية، تخلى عنه أغلب القادة الفلسطينيين الذين انقسموا الى فريقين: واحد يوالي الأردن، والثاني يوالي مصر.

«وبالرغم من ان تبريرات الحاج أمين تقبل التصديق، إلا انها بدت لي غير مقنعة. ففي تلك الفترة كانت مصر والعربية السعودية معاديتين للأسرة الحاكمة في الأردن ولا توافقان على ضم الملك عبدالله للضفة الغربية. أفلم يكن في وسعه الاعتماد على هاتين الدولتين العربيتين ضد التوسعية الأردنية؟ وإذا كان الأمر غير ممكن فلماذا لم يستغث بالعالم العربي كله، بل وبمنظمة الأمم المتحدة التي قررت التقسيم، ليطالب بالضفة وغزة؟ وعلى أي حال فان أي وثيقة من وثائق المحفوظات الفلسطينية التي تفحّصناها عن كثب، لا تعزز ما ذهب اليه الحاج أمين الحسيني».

إلّا أنه لا يبدو في الحقيقة، ان اللجنة العربية العليا امتلكت القدرة الفعلية على تأسيس حكومة أو سلطة مستقلة على الأراضي التابعة آنذاك لسيطرة الجيوش العربية. ويظهر بالذات أن مبادرة المفتي إلى إنشاء الحكومة العربية لعموم فلسطين هي أبعد بكثير من مجرد مناورة مصرية لاعتراض المطامع الهاشمية، لتعبّر عن تصميم أكيد على توطيد نواة جنينيّة للسلطة الفلسطينية. وسرعان ما لفّ هذه الحكومة النسيان.

أما في الشرق الأوسط فقد تحركت الأمور ومن غير إبطاء[٢٢]. لقد حدث في غضون عشر سنوات انقلاب شامل في الأوضاع القائمة. واندفعت عاصفة القومية العربية وهزت جميع الأنظمة. واستلم عبد الناصر الحكم في القاهرة عام ١٩٥٢. وعبدالكريم قاسم في بغداد سنة ١٩٥٨، وزعزعت معركة السويس، في عام ١٩٥٦، أحلام إعادة السيطرة الاستعمارية الانكليزية والفرنسية. وأعطت الوحدة الاندماجية بين مصر وسوريا انطباعاً بأن «الوحدة العربية» أضحت قريبة.

وكان لهذا الاندفاع صدى هائل لدى الجماهير الفلسطينية. وكانت هذه الجماهير، التي شلّتها أحداث عام ١٩٤٨ وحملات التهجير، قد لقيت مساندة محدودة من جانب الحكومات التقليدية كما في الأردن ولبنان[٢٣]. إلا أن الثقة في القومية العربية التقليدية تركت مكانها للانتماء الحماسي الى التيار الوحدوي الثوري، المصمم على مناهضة الامبريالية وعلى عدم الانحياز، والذي كانت الناصرية واحداً من أبرز تجلّياته؛ إن لم تكن الوحيدة.

أضيف إلى هذه العناصر، صنوف التنافس بين الأطراف العربية والمزايدات بشأن القضية الفلسطينية، وهو ما ميّز، بصورة خاصة، الصراع بين قاسم وعبدالناصر.

من هذا الوضع في مجمله انبثقت منظمة التحرير الفلسطينية التي كانت خطوة مهمة في فرض الاعتراف السياسي بالحركة الفلسطينية.

نعود، باقتضاب، إلى هذه الأحداث[٢٤] التي أدت إلى ولادة منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٦٤.

فبعد قيام الوحدة السورية ــ المصرية سنة ١٩٥٨. أطلقت «اللجنة العربية العليا» حملة لأجل إدخال فلسطين في هذه الوحدة. وكانت تلك مناورة نشطة لإطلاق القضية الفلسطينية وتحريكها، ولتحريض الرئيس عبدالناصر على أخذها على عاتقه. وقَبِل عبدالناصر الفكرة، إلا انه رفض وضعها موضع التنفيذ في انتظار حصول استفتاء حقيقي لرأي الشعب الفلسطيني من قبل اللجنة العربية العليا أو في برلمان غزة. وتأسست هيئات جديدة في غزة وغادر المفتي مصر ولجأ إلى لبنان. يقول م. كولومب، معلقاً على ذلك: انه بالنسبة لعبدالناصر «فمجمل ما كان يهمه، ليس انشاء حكومة مؤقتة من شأنها ان تصبح حكومة لدولة فلسطينية مستقلة فيما بعد... وانما الاكتفاء بايجاد هيئة فلسطينية معينة تكون، فيما بعد، الناطق باسم سياسة القاهرة».

وفي الواقع، ففي تلك الحقبة لم تكن المسألة مطروحة، لا بالنسبة لعبدالناصر ولا بالنسبة للجنة العربية، على أنها مسألة الشعب الفلسطيني، وحقه في تقرير مصيره، ونضاله المستقل. هذه الأفكار كان يتقاسمها، إلى هذه الدرجة أو تلك، الشعب الفلسطيني بالذات، وملاكاته العاملة في اطار مختلف الحركات والتيارات القومية العربية. وحدها حركة فتح أخذت تتكلم في غزة، غداة حملة السويس، «بصوت نشان». وسوف نتناول، فيما بعد، هذا التيار.

في ٩ آذار (مارس) ١٩٥٩، وبضغط من أمين الحسيني الذي طالب من بيروت بتأسيس دولة فلسطينية مستقلة، قررت الدورة الحادية والثلاثون لجامعة الدول العربية إعادة تكوين الاطار التنظيمي للشعب الفلسطيني، وبناء «كيانه» المعبّر عنه وتأسيس جيش فلسطيني[٢٥].

إلا أن إطلاق المناقشة جاء هذه المرة من العراق، وبصورة مفاجئة وساطعة. فقد اقترح عبدالكريم قاسم حكومة فلسطينية في غزة والضفة الغربية واعلان جمهورية فلسطينية، وذلك من غير أن ينحاز لا لعبدالناصر ولا للملك حسين ملك الأردن في أي شيء. وقام، في آب (اغسطس) ١٩٦٠، بتأليف جيش لتحرير فلسطين. وكان للحدث وقع قوي لدى الفلسطينيين، وليس من المستبعد كلياً أن تكون آراؤه قد أثرت في فكر حركة فتح.

إن عبدالكريم قاسم؛ إذ يبعث الفكرة القائلة بأن على الفلسطينيين أن يمسكوا قضاياهم بأيديهم، فانه يقول بخطأ نهج القومية العربية التي يمثلها عبدالناصر، ويشجع التيار السياسي الفلسطيني المطالب بالاستقلال.

وكان على الدول العربية أن تخطو خطوات إضافية على الرغم من سقوط قاسم في شباط (فبراير) ١٩٦٣، وبالنظر إلى عجزها عن مواجهة المشروع الاسرائيلي لتحويل روافد نهر الأردن. وفي كانون الثاني (يناير) ١٩٦٤ اقترح عبدالناصر إنشاء كيان فلسطيني. وكلّف الشقيري (المكلف بتمثيل فلسطين لدى الجامعة العربية منذ وفاة حلمي باشا في أيلول — سبتمبر ١٩٦٣) باجراء استفتاء للرأي بشأن تأسيس «كيان فلسطيني»، وذلك بقرار من مؤتمر القمة العربي الأول المنعقد في القاهرة. وعقد المجلس الوطني الفلسطيني الأول في ٢٨ أيار (مايو) ١٩٦٤، وتأسست منظمة التحرير الفلسطينية.

إن ولادة منظمة التحرير لم تحدث خارجاً عن الشعب الفلسطيني، وإن تكن المنافسات العربية قد ألقت بثقلها في هذا الصدد. وقد برز جيل جديد من القيادات الفلسطينية التي تركز كلياً على نضال الشعب الفلسطيني القائم بذاته. وقد تمثل هذا الجيل في المجلس الوطني[٢٦]. الا ان افكاره (راجع، فيما يلي، مواقف فتح السياسية) قد عبرت عن أقلية ضئيلة كما يتضح في اجتماعات المجلس الوطني.

لقد عقد المؤتمر بين ٢٨ أيار (مايو) و٢ حزيران (يونيو) ١٩٦٤ في القدس بحضور ٤٢٠ مندوباً، وأصدر وثيقتين أساسيتين: الميثاق القومي، والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية.

والنقطة التي تثير الانتباه في هذه النصوص هي غياب أي إشارة إلى سيادة الشعب الفلسطيني، بأي معنى من معانيها[٢٧]، أو الى استقلال منظمة التحرير الفلسطينية، أو الدولة الفلسطينية. حتى ان المادة الرابعة والعشرين من الميثاق تعلن أن منظمة التحرير لا تمارس أي سيادة «اقليمية» على الضفة الغربية لنهر الأردن أو على قطاع غزة أو على منطقة الحمة. وتغفل المادتان ٢٤ و٢٥ الاشارة إلى أية مسؤوليات عسكرية لمنظمة التحرير. هاتان النقطتان اشترطهما الملك حسين لحضور افتتاح المجلس الوطني[٢٨]. إلّا أن الضغوط العربية لم تكن السبب الوحيد لتبني هذه المواقف من جانب منظمة التحرير الفلسطينية فيما بعد. فقدأسهم في ذلك كون النزعة العربية الوحدوية لا تزال مسيطرة الى حد بعيد.

لقد ركز الميثاق، إذاً، قبل كل شيء، على تحديد فلسطين بصفتها «وطناً عربياً تجمعه روابط القومية العربية بسائر الأقطار العربية التي تؤلف معها الوطن العربي الكبير» (مادة ١).

ولدى الوصول إلى المادة الثالثة من الميثاق، نجد إشارة الى أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الشرعي في وطنه»، إلّا ان هذه الفكرة أُلحقت بها، مباشرة، الفكرة القائلة بأن هذا الوطن هو «جزء لا يتجزأ من الأمة العربية...»[٢٩].

وهذا التذكير البالغ الايجاز (وسنعود الى هذه المسائل عندما نتناول تعديل الميثاق في عام ١٩٦٨) يعطي فكرة أوضح عن أصالة مواقف فتح في تلك الحقبة.

مواقف فتح السياسية

تأسست حركة فتح في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٥٩ في الكويت. وكان قادتها بمعظمهم قد نشأوا في القاهرة وشاركوا في نضالات ١٩٥٥ــ١٩٥٦ في غزة وفي منطقة القناة (وهذا ما سنراه فيما بعد). وتكوّنت من هذه التجربة الخاصة نزعة اصيلة ومميزة في الحركة الفلسطينية لم تنتشر في مجموع الشعب الفلسطيني إلّا في عام ١٩٦٧.

«في نهاية عام ١٩٥٩ بدأت فتح تعبر عن اتجاهاتها في وسائل الإعلام... أما النقطة الجوهرية في تحليل الحركة فهي القائلة ان تحرير فلسطين هو، في الأساس، مسألة فلسطينية ولا يمكن أن يُعهد به إلى الدول العربية. وفي وسع الأنظمة العربية، في أقصى الحالات ان تقدم المساعدة والحماية، وأن تسهم في النضال بواسطة جيوشها، غير أن الفلسطينيين يجب أن يقودوا المعركة ضد اسرائيل.

«وقد أُعطيت حرب التحرير الجزائرية كمثال لما يجب ان يكون عليه الوضع في فلسطين»[٣٠].

وتشكل هذه الأفكار، المعروضة في جريدة «**فلسطيننا**» نقضاً للنزعة «القومية» المحيطة. وقد عززها فيما بعد فشل الوحدة المصرية ــ السورية في عام ١٩٦١، وانتصار الثورة الجزائرية عام ١٩٦٢.

وتتسم بعض البيانات بالعنف في معارضة الأنظمة العربية. ويكتب أحد محرري «فلسطيننا» بأن كل ما نطلبه منك أيتها الأنظمة العربية هو أن تحيطي فلسطين بحزام دفاعي وان تراقبي المعركة بيننا وبين الصهاينة... وأن كل ما نطلبه منك هو أن ترفعي يدك عن فلسطين[٣١].

وهذا ما يتيح لـ يـاري أهود ان يقول: «ان 'النزعـة الفلسطينية' هي حجر الزاوية لمفاهيم فتح السياسية، سواء بالنسبة لتاريخ نشوئها أم بالنظر الى أهميتهـا النـظرية... انهـا ترتكـز إلى الايمـان بـأن الصـراع هـو، قبـل كـل شيء، صـراع فلسطيني—يهودي وبأن للعرب، بصورة عامة، دوراً ثانوياً، كمـا ترتكـز إلى الطموح لتحقيق «انبعاث وطني» للشعب الفلسطيني المشتّت. ولم تَجْرِ اضافة عناصر جديدة على هذا المبدأ الا في مرحلة لاحقة، ولا سيما منها شعار حرب التحرير الشعبية»[٣٢].

لا غرابة في ان تثير حركة فتح معارضة الأنظمة العربية وعداءها. حتى انهـا وُصفت، بعد العمليات العسكرية الأولى في عام ١٩٦٥، بأنهـا عميلة لحلف السنتـو. ولم تتوافر امكانية تعاون معين الا مع سوريا وخلال فترة قصيرة (لكن النظام السوري جعل هذا التعاون في نطاق معارضته لمنظمة التحرير الفلسطينية المقربة من مصر). أضف إلى ذلك ان بعض قادتها، ممَّن اكتسبوا نفوذاً منذ ذلك الوقت، شاركوا في اجتماعات المجلس الوطني الفلسطيني الأول.

وبعد قيامها بأولى العمليات العسكرية ضد اسرائيل (كانون الثاني—يناير ١٩٦٥) اكدت فتح مواقفها في مذكرة وجهتها إلى المجلس الوطني الفلسطيني الثـاني في أيار (مايو)— حزيران (يونيو) ١٩٦٥. فقد اكدت المذكرة ان الشعب الفلسطيني مسؤول عن تحرير وطنه، وأضافت بأن دور الجيوش العربية يقوم في الدفاع عن حدودها ضـد الاعتداءات الاسرائيلية[٣٣].

وكان لهذه النظريات تأثير مباشر في صياغة الأهداف الفلسطينية وفي بلورة فكرة السيادة.

فبدلاً من ابقاء الغموض مسيطراً على فكرة «السيادة على فلسطين» (كما هي الحال في ميثاق عام ١٩٦٤)، وبدلاً من إغراقها في لجّة السيادة العربية، جاءت حركة فتح لتعلن، بوضوح كامل، ضرورة إيجاد حكومة فلسطينية وتزويد الفلسطينيين بجوازات سفر خاصة بهم، ولتطرح بصورة خاصة ان هناك أقساماً عربية من فلسطين ينبغي الوصول لإعلان سلطة وطنية فلسطينية عليها، سلطة ذات دور قيادي وثوري وتعمل بالتعاون مع الأنظمة العربية[٣٤].

إننا نقع، هنا، على التحليل نفسه، الذي عاد إلى البروز في عام ١٩٧٤، لدى انعقاد المجلس الوطني الفلسطيني الثاني عشر. وفي كل حال فقد أكدت فتـح هـذه الموضوعة عندما كشفت فشل الحركة الفلسطينية في بناء دولة في الضفة الغربية وغزة عام ١٩٤٨.

«وغالباً ما يتكرر في منشورات الحركة الرأي القائل ان عدم بناء مثل هذه الدولة قد حرم النضال الفلسطيني المستقل ضد اسرائيل من قاعدته الجغرافية»(٣٥).

وكما قلنا أعلاه فإن هذا الموقف المستقل والمميز الذي اتخذته فتح انما يفسرّ، في جانب منه، بمنشأ «المجموعة القيادية» وتطورها. وتكتسب دلالة خاصة، المقارنة التي يمكن أن تعطى، ولو من غير تعمق كافٍ في الوقت الحاضر، بين العناصر القيادية في فتح من جهة، وفي الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية من جهة ثانية(٣٦).

تضم لجنة فتح المركزية عشرة أعضاء في فترة ١٩٦٩ــ١٩٧٠. ويمكن من خلال دراسة المعلومات المتوافرة عنهم أن نصل الى بعض الاستنتاجات (راجع الملحقين الأول والثاني):

(أ) انهم جميعاً من مواليد فلسطين، بين آخر العشرينات ومطلع الثلاثينات وقد نشأوا فيها وكبروا.

(ب) يتحدرون بصورة خاصة من عائلات تنتمي، بصورة عامة، إلى البورجوازية الاسلامية (السنية بوجه خاص).

(ج) درسوا في مصر (ما عدا خالد الحسن)، واشتركوا في اتحاد طلبة فلسطين ولعبوا دوراً نشيطاً عام ١٩٥٥ــ١٩٥٦، في احداث غزة وفي دعم المقاومة المعادية للاحتلال الاسرائيلي. تعرضوا للاضطهاد سواء في القاهرة (أبو اياد وعرفات) أم في غزة (ابو جهاد ومحمد يوسف النجار).

أما بالنسبة لقادة الجبهة الشعبية والجبهة الديمقراطية، فمن الصعب تكوين فكرة وافية عن منشئهم، ولا نملك معلومات موثوقة عن بعضهم. إلّا أن المعلومات المتوافرة تتيح لنا بعض الاستنتاجات:

(أ) ان نسبة عالية من القياديين هم من غير الفلسطينيين (حواتمه، هاني الهندي)، أو من المولودين خارج فلسطين (ابو ليلى). [ابو ليلى: عراقي الجنسية].

(ب) انهم ينتمون، هم أيضاً، إلى البورجوازية الكبيرة لكن الفارق أن العديد منهم ليسوا مسلمين (جورج حبش، وديع حداد). ويرى **كوانت** ان ثلث أعضاء اللجنة المركزية للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين هم إما غير فلسطينيين وإما غير مسلمين.

(ج) وأخيراً فهؤلاء القادة اكتسبوا تجربتهم السياسية في بيروت (اكثرهم في الجامعة الأميركية) أو في عمان.

ماذا يمكن أن نستخلص من هذه الملاحظات؟.

إذا كانت فلسطين هي المسألة المركزية بالنسبة للفريقين، غير أن هذه «المركزية» يتفاوت فهمها والنظر إليها تبعاً للتجربة. انها، بالنسبة لقادة فتح، مرتبطة بنشأتهم في

فلسطين وبالروابط التي ظلت تشدهم الى آخـر الشرائح المستقلـة نسبياً في الشعب الفلسطيني والمتمثلة في أبناء غزة (خمسة من اعضاء اللجنة المركزية ولدوا في غزة أو لجأوا اليها في عام ١٩٤٨). وقد شاركوا مباشرة في مختلف نضالات غزة، كتظاهرات اول آذار (مارس) ١٩٥٥[٣٧] التي سُجن بسببها مناضل مثل محمد يوسف النجار لمدة سنتين، وفي العمليات الفدائية ضد اسرائيل (أبوجهاد). وعندما توجه العديد منهم إلى القاهرة، أسسوا اتحاد الطلاب الفلسطينيين، فخاضوا تجربة العمل في منظمة مستقلة للشعب الفلسطيني. لقد ثمّنوا فضائل القومية العربية من الطراز الناصري إلّا انهم تلمسوا، في الوقت عينه، حدودها (حتّـى انهم تعرضوا للقمع على يدها). ثم لعبت حملة غزة والنضال ضد الاحتلال الاسرائيلي دوراً حاسماً في استكمال هذه التنشئة[٣٨]. لقد شاركوا، على هذا النحو أو ذاك، في المجابهة المباشرة الكبيرة بين الجماهير الفلسطينية واسرائيل، وهي الوحيدة من هذا المستوى في مرحلة ١٩٤٨ــ١٩٦٧. ولقد استخلصوا منها دروساً عدة، لعل أولها وأكثرها اهمية هو أن النضال يرتكز في الدرجة الأولى إلى الشعب الفلسطيني. أما الثاني فهو أن أعمال البلدان العربية، بما فيها مصر، إنما يمليها منطق الدولة وليس الفلسطينيون وقضيتهم، على حد تعبير أبو اياد.

أما قادة الجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الديمقراطية فدخلوا في تجربة مغايرة جذرياً، وقد وفدوا في معظمهم من حركة القوميين العرب. ففي لبنان كما في الأردن قامت السياسة الرسمية على العمل لضرب الوعي الفلسطيني لدى اللاجئين؛ فالقمع الشديد والنزوع إلى ضم الفلسطينيين و«استيعابهم» في الأردن، حالت دون ان يخوضوا نضالات خاصة بهم. لقد انخرطت الجماهير الفلسطينية في النضالات العامة (التحرك ضد حلف بغداد، نضالات ١٩٥٦ ــ١٩٥٧ في الأردن، الحرب الأهلية في لبنان عام ١٩٥٨). وشكلت الأنظمة المذكورة عائقاً في طريق تحرير فلسطين (فالنظام الأردني مسؤول مباشرة عن «نكبـة» ١٩٤٨)، وفي الصراع القـائم في العالم العـربي كان من الطبّيعي ان يقف فلسطينيّو لبنان والأردن الى جانب عبدالناصر. ولا شك ان حركة القوميين العرب كانت اكثر ميلاً إلى الفهم الناصري للقومية العربية لأنها كانت تضم نسبة مهمة من العرب غير الفلسطينيين، فضلاً عن الأقليات. واخيراً يمكن الاعتقاد بأن قياديي حركة القـوميين العرب، بفعل كونهم غير فلسطينيين أو غير مولودين في فلسطين، انما يشدهم اليها رباط «ايديولوجي»؛ يتحسسون القضية بصفتها نكبة للأمة العربية اكثر من كونها خسارة مباشرة لهم. من هنا أيضاً تصميمهم على إعطاء الأولوية لحل «أزمة الوطن العربي».

هـذه الملاحـظات تتيح لنـا الفهم الصحيح «للنهجـين» اللذين قامـا في الحركة الفلسطينية.

وملاحظة أخيرة لا بد منها، وتتعلق بالتلاحم الداخلي لكـل من الفئتين. إذ من الواضح أن فريق حركة فتح يبدو اكثرتلاحماً واستقراراً (من بين اعضاء اللجنة المركزية العشرة في العام ١٩٦٩، ستة منهم حافظوا على مناصبهم حتى اليوم، أما الأربعة الآخرون فقد توفّوا). وهنا يكمن سبب أساسي لتفوق فتح على سائر التكتلات الفلسطينية[٣٩].

ومن الفائدة بمكان، ان يصار إلى دراسة المجموعات القيادية بمزيد من التفصيل. ويكون من الأفضل أيضاً إجراء مقارنة مع القيادات الفلسطينية لفترة ١٩٣٦ــ ١٩٣٩ (المنشأ الاجتماعي، العمر، المستوى التعليمي...).

حرب ١٩٦٧ وتعديلات الميثاق الوطني

خلقت حرب ١٩٦٧ ونتائجها المدمرة بالنسبة للزعماء العرب وضعاً جديداً للغاية. لقد أسهمت في انحسار ايديولوجية القومية العربية، ولا سيما منها الصيغة الناصرية. وتعززت مواقع «القطريين»، اولئك الذين راهنوا على استقلالية القرار الخاص بالشعب الفلسطيني(٤٠). وهذا ما أتاح لمنظمات المقاومة الفلسطينية المسلحة ولمنظمة فتح في الدرجة الأولى، ان تحتل المسرح العربي بفعل دورها السياسي والفكري والعسكري المستجدّ.

وهزت الأزمة منظمة التحرير التي يرئسها الشقيري والتي عبّرت عن اتجاهات التبعية للبلدان العربية. فاستقال الشقيري، وحققت المنظمات المسلحة نهوضاً سريعاً، وجرت مفاوضات بهدف ضمها إلى منظمة التحرير.

وعقد المجلس الوطني في تموز (يوليو) ١٩٦٨ وضم مئة عضو، بينهم ٣٨ من فتح والصاعقة وبعض المنظمات الصغيرة، و١٠ من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و٣٠ من منظمة التحرير الفلسطينية (القديمة) و٢٠ من جيش التحرير الفلسطيني. وعدّل الميثاق الوطني والنظام الأساسي لمنظمة التحرير الفلسطينية، ولم يجرِ أي اتفاق بشأن اختيار لجنة تنفيذية جديدة.

ما هي التعديلات الأساسية في النقاط التي تهمنا في هذا السياق، أي التي تتناول علاقة القومية العربية بالنزعة الوطنية الفلسطينية؟

إنها تتناول، في الدرجة الأولى، مكانة الكفاح المسلح. وتجدر الملاحظة بأن هذا الكفاح وثيق الصلة، وفي المادة نفسها، بحق تقرير المصير وبحق السيادة. فالمادة التاسعة تنص على ما يأتي: «الكفاح المسلح هو الطريق الوحيد لتحرير فلسطين وهو بذلك استراتيجية وليس تكتيكاً. ويؤكد الشعب العربي الفلسطيني تصميمه المطلق وعزمه الثابت... على ممارسة حق تقرير مصيره فيه والسيادة عليه».

وفي المادة الأولى حُدِّدت فلسطين بأنها «وطن الشعب العربي الفلسطيني»، و«هي جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الكبير، والشعب الفلسطيني جزء من الأمة العربية».

وهكذا فثمة تركيز، منذ البداية، على الشعب العربي الفلسطيني، وهو ما أغفله تحديد الميثاق السابق لفلسطين.

كما يبرز هذا الاصرار عندما يحدّد الميثاق دور منظمة التحرير الفلسطينية.

وهكذا فالمادة ٢٦ من الميثاق الوطني تنص على ان «منظمة التحرير الفلسطينية

الممثلة لقوى الثورة الفلسطينية مسؤولة عن حركة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله من أجل استرداد وطنه وتحريره والعودة اليه وممارسة حق تقرير المصير فيه، في جميع الميادين العسكرية والسياسية والمالية، وسائر ما تتطلبه قضية فلسطين على الصعيدين العربي والدولي».

لقد رفعت جميع القيود التي كانت «تحصر» دور منظمة التحرير الفلسطينية بموجب ميثاق ١٩٦٤. أما المادة المتعلقة بالضفة الغربية وغزة والحمة فقد ألغيت جملة وتفصيلاً.

أما بشأن الأنظمة العربية، فالمادة الثامنة والعشرون واضحة كل الوضوح في قولها: «يؤكد الشعب العربي الفلسطيني أصالة ثورته الوطنية واستقلاليتها ويرفض كل أنواع التدخل والوصاية والتبعية».

وأخيراً يذكر فيصل حوراني[٤١] أن جدالاً قام بشأن الحقوق الفلسطينية في الضفة الغربية وغزة. وتشكل المادة ٢٩ التي تؤكد أن «الشعب العربي الفلسطيني هو صاحب الحق الأول والأصيل في تحرير وطنه واسترداده...» رداً واضحاً على المطامع الهاشمية في الضفة الغربية، وعلى نظريات «القوميين العرب» الذين لا يهمهم الا عروبة الضفة وغزة. الا ان النص بقي غامضاً، وظل مستقبل «الأراضي المحتلة» غير واضح بالنسبة لمنظمة التحرير. (وهذا ما سنراه في مكان آخر).

وهكذا فقد شهدت الدورة الرابعة للمجلس الوطني الفلسطيني انتصار موضوعات حركة فتح. لن يكون ثمة تنكّر للطابع العربي الذي يرتديه الكفاح لأجل التحرير، لكن هذا الكفاح هو في الدرجة الأولى فلسطيني. وتغيّر اسم «الميثاق القومي» فأصبح «الميثاق الوطني».

وإذا كانت قد غابت اية اشارة الى الدولة الفلسطينية، سواء في الميثاق أم في النظام الأساسي أم في البيان الطويل الصادر عن المجلس[٤٢]، الا انه ورد في هذا البيان الختامي، دون سواه، كلام عن مسألة الدولة في الضفة الغربية وغزة. فقد عبرت منظمة التحرير الفلسطينية عن رفضها الصريح لخلق ما تسميه «الدولة الفلسطينية الوهمية».

قد يثير هذا التقويم الدهشة، سيما وقد رأينا كيف ايدت فتح فكرة السلطة الفلسطينية على الضفة الغربية وغزة. ويكتب أبو اياد نفسه قائلاً: «منذ شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧... تقدّم فاروق القدومي من اللجنة المركزية في فتح بتقرير سياسي يعرض فيه الاستراتيجية والتكتيك اللذين يجب ان تتبنّاهما حركتنا. وفي هذه الوثيقة الآنفة، نجده يقترح علينا ان نعلن تأييدنا لقيام دويلة في الضفة الغربية وغزة في حال إعادة اسرائيل لهذه الأراضي التي كانت تحتلها لتوّها. وأكد أن الهدف ليس مطابقاً على المدى القصير والمتوسط لحق الشعب الفلسطيني في امتلاك اية قطعة من وطنه وحسب، وانما يستجيب كذلك لتحليل موضوعي للظروف. وبالفعل، فانه كان من البديهي انه كائناً ما كانت انطلاقة وبأس حرب العصابات ضد الدولة الصهيونية، فانها تظل في المستقبل المنظور،

دولة لا تقهر. ولهذا فان عدم توقع المرور بمراحل مؤدية الى الهدف الاستراتيجي الذي هو دولة ديمقراطية على كامل فلسطين، يكون أمراً من قبيل الوهم والخيال.

«وبالرغم من واقعية تقرير القدومي وصفائه ــ وخاصة في الجزء المتعلق منه بالدويلة ــ فانه اصطدم بمعارضة حادة داخل الأجهزة القيادية في فتح. فلم تكن لدينا حينذاك قواعد شعبية على قدر من الاتساع تكفي لعرض الوثيقة على الأطر والكوادر الوسطى في الحركة، فضلاً عن فتح نقاش عام حول موضوعها. وعلى هذا فقد قررنا إحالة تقرير القدومي الى المحفوظات بانتظار مجيء أيام أفضل»(٤٣).

ما هي أسباب هذا التبدل؟ لا ريب أنها كثيرة ومتشعبة ولا سبيل إلى سبرها جميعاً.

يكمن السبب الأول في الرغبة بتحاشي المجابهة المباشرة مع النظام الهاشمي غداة انتهاء الحرب عن طريق المطالبة بالسيادة على منطقة كان قد ضمّها الى الأردن في عام ١٩٤٨.

والسبب الثاني، ان الهدف بحد ذاته لا يبدو مضمون التحقّق، خصوصاً وان شرائح لا يمكن تجاهلها من الفلسطينيين في الضفة الغربية لا يحملون لواء منظمة التحرير. من الذي سيتولى إدارة الدولة العتيدة؟ المملكة الهاشمية بالطبع؛ ومنظمة التحرير لا يمكنها القبول بهذا الحل. ولعل هذه الخشية لا بد أن يكون لها دور في الرفض المطلق للقرار رقم ٢٤٢. وحتى تسقط هذه العقبة ينبغي ان تفرض منظمة التحرير نفسها بصفتها وأن تقطع كل جدل حول تمثيلها للشعب الفلسطيني بأسره. ناهيك عن الانقسامات داخل منظمة التحرير بالذات، وداخل منظمات المقاومة الفلسطينية. وكان على حركة فتح، في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، ان لا تواجه قادة منظمة التحرير القدامى فحسب، وإنما أيضاً الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين التي تلعب دوراً نشطاً، وكذلك النزعات القومية الوحدوية المعارضة «للاقليمية».

وأخيراً فقد سرت في فترة ١٩٦٧ــ١٩٦٨ بعض الشائعات كما برزت بعض المواقف لدى القادة الاسرائيليين ممّا يحمل على الاعتقاد بأنهم لا يعارضون قيام «كيان فلسطيني». وللوصول إلى تنفيذ الفكرة، فلديهم عدد من «الشناكل» التي يعتمدون عليها في الضفة الغربية. وهذا ممّا يزيد كثيراً في درجة الحذر لدى حركة فتح. (وسنخصص دراسة لاحقة تتناول بالتفصيل رفض منظمة التحرير الفلسطينية للدولة في الضفة الغربية وغزة، وموقف مختلف التيارات في المناطق المحتلة ازاء هذه المسألة).

النقاش بشأن «المستوطنين» اليهود

أما وقد وصلنا إلى هذه النقطة فيجدر ان نعود إلى الشقّ الثاني من تحديد الدولة الديمقراطية، ويتعلق «بالجالية» اليهودية أو «المستوطنين» اليهود. وكانت هذه المسألة قد نوقشت في مرحلة ما قبل ١٩٤٨. ويركز «آن ليش» على أن انتفاضة ١٩٣٦ الفلسطينية لم تكن تهدف الى طرد الطائفة اليهودية، بل إلى إفهامها بأنها جزء من المجموع

العربي[٤٤]. ويوسّع نبيل شعث، أحد قياديّ فتح، الفكرة عينها بالعودة الى شهادات «لجنة بيل» في عام ١٩٣٧ وبرنادوت في عام ١٩٤٨[٤٥]. وهو يضيف بأن فكرة التعايش تلاشت بعد سنة ١٩٤٨، وحلّت مكانها فكرة «العودة» الى الفردوس الضائع. وقد حُدِّد العدو بأنه اليهودي الذي طرد الشعب الفلسطيني؛ ولم يوضع أي فارق بين اليهودي والصهيوني.

وفي ما يتعلق بهذه النقطة يبدو أن صيغاً اتفاقية «واسعة» قد اعتمدت، في بيانات فتح وفي ما صدر عن حركة القوميين العرب[٤٦].

هذه الحلول الوسطية عبر عنها، في عام ١٩٦٤، الميثاق القومي لمنظمة التحرير الفلسطينية الذي جاء فيه: «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين».

وبذلك تحجب الجنسية الفلسطينية عن جميع الذين ليسوا من «أصل فلسطيني» (أي الذين وفدوا الى فلسطين منذ سنة ١٩١٧)، وهذا يشكل ٩٥٪ من اليهود الاسرائيليين. وتجدر الاشارة إلى أن المادة الثامنة عشرة تصف اليهودية بأنها «دين سماوي» وليس بمثابة قومية. (هذه النقطة مفصلة فيما بعد).

وهذا ما نجده أيضاً في مواقف فتح الواردة في مجلة «**فلسطيننا**». ففيها يجري الحديث عن «اليهود المجرمين»[٤٧] أو عن «القضاء على الوجود اليهودي»[٤٨].

وفي جميع الأحوال فلقد حدث تغيّر في أعقاب حرب ١٩٦٧.

وهكذا ففي حديث لصحيفة «المجاهد» الجزائرية[٤٩] يقول قائد فتح (لا شك أنه ياسر عرفات فلم يكن اسمه علنياً بعد): لسنا اعداء لليهودية كديانة، ولا نحن نعادي العرق اليهودي. معركتنا هي ضد الكيان الاستعماري الامبريالي الصهيوني الذي احتل وطننا. ونؤكد أن وجود اسرائيل كدولة هو رأس جسر للاستعمار الأميركي الامبريالي في العالم العربي، ودركي يمكن أن تحركه الامبريالية في أي وقت ترتئي. ان مصالح الامبريالية والصهيونية في وطننا متلاقية ومندمجة...

هذا الموقف يفسره «البلاغ رقم واحد» لحركة فتح[٥٠] الذي يؤكد أن العمليات العسكرية لا تستهدف السكان اليهود بصفتهم يهوداً، وقد عاش العرب واياهم في تفاهم وانسجام على مر العصور.. وان فتح لا تعمل لإلقائهم في البحر. إن المقاومة أو الحركة التحررية التي تنسق خطواتها حركة فتح إنما هي موجهة ضد هدف وحيد هوالنظام الصهيوني ــ العسكري ــ الفاشي الذي اغتصب بلدنا وطرد مليونين من البشر واضطهدهم، وحكم عليهم بالعيش في الذل والقهقرى.

ويستنتج البلاغ ان حركة فتح والشعب الفلسطيني هما على ثقة بقضيتهما العادلة وبانتصارهما النهائي. وهما يعرفان أيضاً أنه في اليوم الذي سيرتفع فيه علم فلسطين فوق بلادهما المتحررة والديمقراطية والمحبة للسلام فان عهداً جديداً سيبدأ، وفيه يعيش

اليهود الفلسطينيون مجدداً في انسجام جنباً الى جنب مع العرب الفلسطينيين الذين هم أصحاب البلد الأصليون.

إنها المرة الأولى التي يصار فيها الى ايضاح الفارق بين اليهودية والصهيونية، في المقاومة الفلسطينية (إذا استثنينا الشيوعيين)؛وهذا ما حدا بـ«فتح» الى وضع فارق بين الاسرائيليين انفسهم، لكن ذلك لم يحصل بصورة آنية وتلقائية. ولم تتسم الطروحات بالوضوح الكافي في هذه المسألة. ففي تصريح أدلى به أحد قادة فتح في مطلع سنة ١٩٦٨ نوّه[٥١] بان المنظمات الفلسطينية التي تخوض النضال في الداخل انما تعمل لمنع الهجرة وتشجيع الهجرة المعاكسة... ولمنع المهاجرين من الارتباط بالأرض (الفلسطينية)... وخلق مناخ دائم من التوتر والقلق يرغم الصهيونيين على التحقق من استحالة الحياة في اسرائيل.

هذه الشعارات غاب عنها النزوع «الديمقراطي» الى التعايش.

هذا الغموض يعكسه التعديل الذي طرأ على الميثاق، في المجلس الوطني الفلسطيني الرابع، في مسألة «المستوطنين اليهود». ونعيد الى الأذهان ان الدورة المذكورة للمجلس الوطني عقدت في الوقت الذي كانت النقطة المركزية هي السيادة الفلسطينية ازاء البلدان العربية. ونذكر ايضاً ان فتح كانت تشكل أقلية وكانت منقسمة حول مسألة الدولة الديمقراطية. ويؤكد أبو اياد[٥٢] أن المناقشات الداخلية استمرت اكثر من سنة الى ان طرح بصورة علنية مشروع للدولة الديمقراطية.

ولا شك أن هذا الوضع يفسر الفارق القائم بين نص الميثاق وبين الموضوعات التي تبنّتها فتح بعد ذلك بعدة أشهر. وبالفعل فالمادة السادسة من الميثاق نصت على أن «اليهود الذين يقيمون اقامة عادية في فلسطين حتى بدء الغزو الصهيوني لها يعتبرون فلسطينيين». وكانت المادة المقابلة في عام ١٩٦٤ (المادة السابعة) تقضي بأن «اليهود الذين هم من أصل فلسطيني يعتبرون فلسطينيين اذا كانوا راغبين بأن يلتزموا العيش بولاء وسلام في فلسطين». وكما هو واضح، فالصيغة الجديدة تحذف الالتزام «بالعيش بولاء وسلام»، وهو التحفظ الذي كان يقيم تمييزاً بين اليهود وسائر الفلسطينيين. غير أنها بقيت غامضة وقابلة للالتباس. اذا كان المقصود بتاريخ «الغزو الصهيوني» هو العام ١٩١٧، وهو ما تنص عليه وثائق اخرى صادرة عن المجلس، فانه لم يبق، او يكاد لا يبقى في عام ١٩٦٨ أيّ يهودي، من بين الذين يعيشون في اسرائيل، ينطبق عليه هذا المقياس؛ سيما وانه لا وجود لأي اشارة الى منشأ هؤلاء اليهود ــ على خلاف المادة الخامسةالتي تحدد العرب الفلسطينيين.

الفكرة التي سادت في الخارج، بعد ذلك، هي أن المادة السادسة المذكورة لا تعدو كونها استعادة لشعار الشقيري «فليُلقَ باليهود إلى البحر». لقد أدركت الدعاية الاسرائيلية، البالغة الذكاء، كيف تستغل هذه الفكرة ايما استغلال[٥٣].

وجاء المؤتمر الثالث لحركة فتح، بعدها بأشهر، ليحدد مفهوم الحركة بشأن

فلسطين المقبلة: إنها دولة ديمقراطية، تقدمية، غير فئوية، يعيش فيها اليهود والمسلمون في سلام ويتمتعون بالحقوق نفسها[٥٤].

غير أن هذا لا يعني أن الالتباسات قد رفعت، بل ان قيادة فتح تقصدت ان تبقي على بعضها، ضمن حدود معينة. وهاكم ما يقوله أبـو ايـاد في هذا الصدد، في أعقاب المؤتمر الصحافي الذي طرح فيه المقترحات الجديدة[٥٥]:

«... وسألني بعض الصحافيين الحاضرين في المؤتمر: مع أي الاسرائيليين نعتزم التعايش: مع مواليد البلاد؟ مع المهاجرين؟ ثم مع أي المهاجـرين منهم، الجدد أم القدامى؟ فأجبت أجوبة غامضة، إنْ على التساؤلات وإنْ بصدد المحتوى الدقيق الذي سيكون للدولة الديمقراطية. ومردّ ذلك الى سببين: فمن جهة اولى كنا نعتقد أنه ينبغي لنا ان ننتظر رد فعل من جانب الخصم قبل ان ندخل في التفاصيل ونتفاوض على تسوية. والحال هو أنه لا اسرائيل ولا أية دولة اخرى، صغرى أو عظمى، أبدت حتى اليوم أدنى اهتمام بمشروعنا بأن طلبت الينا على سبيل المثال ان نوضحه. ومن جهة اخرى فان الاقتراح الذي عرضته أثار، على الرغم من غموض تعابيره، معارضة عامة إنْ في صفوف الحركة الفلسطينية بمن في ذلك فتح، وإنْ بين الحكام العرب. ففكرة إمكانية العيش مع شعب اغتصب وطننا واستعمره، بعد نصف قرن من الصراعات الدامية، كانت جديدة الى درجة جعلت الكثيرين لا يطيقونها. فقد كان لا بدّ من كثير من الشجاعة، بل من التهور، لنُغْضي عن الجراح وعن الاحباطات المتراكمة، وكذلك عن ذهنية سياسية تكوّنت عبر عدة عقود من السنين. ولكننا تغلبنا على عبء الماضي حين جعلنا المجلس الوطني الفلسطيني الخامس يتبنّى بعد مرور أربعة اشهر على مؤتمري الصحافي (١ ــ ٤ شباط ــ فبراير ١٩٦٩) قراراً يؤكد هدفنا الاستراتيجي»:

ويلقى هذا الغموض تعبيره في اقتراحات بالغة التعدد، بعضها ما لبث ان أدين من جانب حركة فتح بالذات. وهكذا فقد أعلن احد قـادة فتح، في «**المنبـر الاشتراكي**» بمناسبة المؤتمر الدولي الثاني لنصرة الشعوب العربية (القاهرة، ٢٥ ــ ١٩٦٩/١/٢٧):

«هناك نسبة كبيرة من السكان اليهود في فلسطين، وقد عرفت النسبة ازدياداً كبيراً منذ عشرين سنة. اننا نعترف بأن لها الحق في العيش في فلسطين، وبأنها تشكل جزءاً من الشعب الفلسطيني. ونرفض الفكرة القائلة بأنه يجب القاء اليهود في البحر. وإذا كنا نقاتل ضد دولة يهودية من النوع العنصري، طردت العرب من أراضيهم، فذلك ليس لنحلّ مكانها دولة عربية تقوم، بدورها، بطرد اليهود. ان ما نودّ انشاءه في حدود فلسطين التاريخية هو دولة ديمقراطية متعددة الأجناس... دولة خالية من أي هيمنة، وفي اطارها يتمتع كل مواطن، يهودياً كان أم مسيحياً أم مسلماً، بكامل الحقوق المدنية. **ثمة صيغ كثيرة يمكن أن نتصورها في هذا الصدد، بدءاً من الحل اللبناني وصولاً الى صيغة من النوع الكونفدرالي. ونحن على استعداد للبحث في كل شيء، مع أي محاور كان، ما ان يعترف لنا بالحق في ان نعيش على أرضنا**»[٥٦].

لم يكن من الممكن الا أن تثير هذه المواقف معارضة واسعة لدى مختلف تيارات المقاومة الفلسطينية وفي البلدان العربية. وقد أسهم في تعميق هذا النقاش، في الوقت نفسه، ظهور منظمة جديدة هي الجبهة الشعبية الديمقراطية لتحرير فلسطين، وقد نشأت من انفصال فريق يساري في الجبهة الشعبية يحمل لواء الماركسية ــ اللينينية.

وقبل أن نتفحص هذا الجدال نشير الى الأهمية التي أوْلاها العديد من القادة الفلسطينيين لمعركة الكرامة بصفتها تحولاً في اتجاه تبنّي شعار الدولة الديمقراطية، وبصورة خاصة في اتجاه التعايش مع السكان اليهود. ويقول الدكتور صرطاوي(٥٧): انه حتى معركة الكرامة كنا نعيش في حلم، هو حلم «العودة»، العودة الى فلسطين القديمة، الى بيوتنا والى حقولنا، الخ. كنا نحدّق في فلسطين الماضي، فأعادت معركة الكرامة للشعب الفلسطيني حجم الأمل المرتجى. بعد «الكرامة» عاد الأمل ليبدو ممكناً للفلسطينيين، وعندها استطعنا (وأتكلّم من وجهة النظر الجماعية، من منظار «علم النفس الجماعي») ان نرى الاسرائيليين للمرة الأولى. وقد تساءلنا ماذا عسانا نفعل بهم؟

ترجمة: **نبيل هادي**
عن الفرنسية

---

(١) انظر، مثلاً: Quandt *et al, The Politics of Palestinian Nationalism,* London: University of California Press, 1974.

(٢) بالنسبة لهذا القسم انظر بشكل خاص: *Ibid.*, p. 52, 55, 75, 82; Bard E. O'Neil, *Armed Struggle in Palestine: A Political Military Analysis,* London: Folkstone, 1978.

(٣) مقابلة مع الدكتور الصرطاوي في باريس، ٢٢/١٢/١٩٨٠.

(٤) *International Documents on Palestine 1970,* Beirut: Institute for Palestine Studies, p. 750;

(مذكور في سلسلة الوثائق العربية الفلسطينية مع سنة النشر)

(٥) **الوثائق العربية الفلسطينية لعام ١٩٧٠**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ص ٩٣٣.

(٦) Abou Iyad, *Palestinien sans Patrie.* Paris: Fayolle 1978, p. 109, 215-216.

(ترجم الكتاب إلى العربية في بيروت سنة ١٩٨٠. وبخصوصه سوف نعتمد النص العربي بالمقارنة مع الأصل الفرنسي في حال الضرورة).

(٧) R. Sayigh, *Palestinians: From Peasants to Revolutionaries*, London: Zed Press, 1979, p. 175-176.

(٨) انظر: O'Neil, *op. cit.*, p. 114-119; Rabinovitch and Shaked, *From June to October: The Middle East between 1967 and 1973*, New Brunswick: Transaction Books, 1978.

(٩) انظر: O'Neil, *op. cit.*, p. 118.

(١٠) انظر: *Ibid.*, p. 237-242.

(١١) *Middle East Record 1969-1970.* Tel-Aviv: Shiloah Center, p. 242; (M.E.R.).

(مذكور في سلسلة اتفاقات الشرق الأوسط ١٩٦٩ ــ ١٩٧٠).

(١٢) «المؤتمر الصحافي بشأن مبادىء الكفاح المسلح»، **الصحف الصادرة في ١٥/٤/١٩٧٠**، كما اوردتها **الوثائق العربية الفلسطينية**.

(١٣) O'Neil, *op. cit.*, p. 115-119 and Table, p. 81.

(١٤) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية ١٩٦٧**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية،

ص ٨٨.

(١٥) Abou Iyad, *op. cit.*, p. 109, 215-216; *IDP 1968*, p. 453.

(١٦) مذكورة في: *Les Palestiniens et la crise israelo-arabe*, Paris: Ouvrage collectif, Editions Sociales, 1974, p. 167 et 168.

(١٧) اوردته *IDP 1969*, p. 589.

(١٨) *Ibid.*, p. 66.

(١٩) بالنسبة لهذا القسم انظر: Y. Porath, *The Emergence of the Palestinian Arab National Movement 1918-1929*, London: Frank Cass, 1974, p. 70-122 بخاصة

(٢٠) *Ibid.*, p. 199-216, 274-294.

(٢١) Abou Iyad, *op. cit.*, p. 213-214.

(٢٢) انظر مثلا: M. Colombe, *Orient arabe et non engagement*, Paris: Publications Orientalistes de France, 1973, p. 1.

(٢٣) انظر مثلا: R. Sayigh, *op. cit.*

(٢٤) انظر بشكل خاص: M. Colombe, «les Problèmes de L'entite Palestiniene dans les relations interarabes», in la revue *Orient*, (Paris), 1er trimestre 1964; O, Carre, *Proche-Orient entre la guerre et la paix*, Paris: EPI, 1974, p. 91-95.

(٢٥) عصام سخنيني، «الكيان الفلسطيني بين ١٩٦٤ و١٩٧٤»، **شؤون فلسطينية**، العددان ٤١ و٤٢، كانون الثاني/ شباط (يناير/ فبراير) ١٩٧٥، ص ٤٦.

(٢٦) نشرت لائحة المدعوين في راشد حميد (اعداد)، **مقررات المجالس الوطنية الفلسطينية ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٥. وتبرز بصورة خاصة اسماء كل من خالد الحسن، خليل الوزير، كمال عدوان وياسر عرفات. لكن عرفات لم يكن حاضرا.

(٢٧) فيصل حوراني، **الفكر السياسي الفلسطيني ١٩٦٤ ــ ١٩٧٤**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، ١٩٧٩.

(٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٠ و ٣١.

(٢٩) يمكن بالنسبة لنصوص الميثاق مراجعة: حوراني، **مصدر سبق ذكره**، وكذلك قرارات المجالس في الكتيبات الصادرة عن كل منها.

وبالنسبة للنقاش الذي حدث في المؤتمر الأول يراجع: حوراني، **المصدر نفسه**، الفصلين الأول والثاني.

(٣٠) Quandt, *op. cit.*, p. 56.

(٣١) Ehud Yaari, «Al Fath Political Thinking» in *New Out look*, (Tel-Aviv) November-December, 1968.

(٣٢) *Ibid*, p. 23.

(٣٣) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٢٠ و ١٢١.

(٣٤) احتوت جريدة «فلسطيننا» التي اصدرها اعضاء في حركة فتح في بيروت بين عامي ١٩٥٩ و١٩٦٤، على كتابات كثيرة تنحو نحو السيادة الفلسطينية (هناك نسخة من أعداد النشرة المذكورة، موجودة في ارشيف مركز الأبحاث الفلسطيني ــ المترجم). اما فكرة السلطة الوطنية فتظهر في عدد تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٦١.

(٣٥) Yarri, *op. cit.*, p. 23.

(٣٦) انظر: Quandt, *op. cit.*, الجزء الثاني الفصل الثالث، واستشهادات مختلفة في الفهارس، وذلك في مجال البحث والتدقيق بشأن الحياة السياسية للقادة الفلسطينيين، بيد ان هذا لا يمنع ضرورة إجراء دراسة مفصّلة اكثر؛ انظر ايضا الملحق رقم واحد لبحثنا هذا، وفيه لائحة بأعضاء اللجنة المركزية لفتح.

(٣٧) راجع مقالة **فلسطين الثورة في** ١٠/١١/١٩٨٠، بشأن احداث غزة في اول آذار (مارس) ١٩٥٥.

(٣٨) انظر بشكل خاص O'Carre, *op. cit.*, p. 91, 92: Abou Iyad *op. cit., p. 49, et 50*; «فتح: الميلاد والمسيرة، حديث مع كمال عدوان»، **شؤون فلسطينية**، بيروت: مركز الأبحاث، م.ت.ف.، العدد ١٧، كانون الثاني (يناير) ١٩٧٣، ص ٤٥.

(٣٩) بخصوص دور الفئة القيادية واهمية تلاحمها بالنسبة لنفوذ اي حزب من الأحزاب، انظر: Gramsci *le texte*, Paris: Editions Sociales, 1975, p. 48 and 459.

(٤٠) نشير الى ان هذه الايديولوجية كانت قد بدأت ازمتها منذ فشل الوحدة المصرية ــ السورية، وكذلك منذ انقطاع المفاوضات المصرية ــ السورية ــ العراقية في عام

١٩٦٣. انظر بشكل خاص Rabinovitch and Shaked, *op. cit.*, p. 248.

(٤١) حوراني، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥١ و ١٥٢.

(٤٢) انظر نص القرار في كتاب راشد حميد، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٣) ابو اياد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢٠ وما يليها (الطبعة العربية).

(٤٤) Quandt, *op. cit.*, p. 17.

(٤٥) الدكتور نبيل شعث «Palestine of Tomorrow»، مداخلة في الحلقة الدراسية الدولية بشأن القضية الفلسطينية المنعقدة في الكويت من ١٣ الى ١٧ شباط (فبراير) ١٩٧١، نشرتها جريدة **فتح** في ١٩٧١/٣/٢٣ (بالانكليزية).

(٤٦) بخصوص حركة القوميين العرب انظر: W. Kazziha, *Revolutionary Transformation in the Arab World*. London: 1975 ويمكن في هذا الصدد ايضا، مراجعة تحليلات: M. Rodinson, *Peuple Juif on Probleme Juif*, Paris: Editions Maspero, 1981.

(٤٧) سخنيني، **مصدر سبق ذكره**.

(٤٨) مذكور في: *Les Fiches du Monde Arabe* (FMA), Palestinies fiche I-14 (11/9/1979).

(٤٩) *IDP 1967*, 17/12/1967, p. 727-729.

(٥٠) *IDP 1968*, January 1968, p. 303.

(٥١) *Ibid*, 22/1/1968, p. 298.

(٥٢) Abou Iyad, *op. cit*, p. 215.

(٥٣) انظر مثلا: Y. Harkabi, *Israel et Palestine*. Gènève: Editions de L'Avenir, 1972.

(٥٤) مذكور في: *FMA. Palestine*, fiche IP 14 a (18 September 1979).

(٥٥) Abou Iyad, *op. cit.*, 216.

(٥٦) **المنبر الاشتراكي**، ١٩٦٩/١/٣٠.

(٥٧) مقابلة مع الدكتور الصرطاوي في ١٩٨١/٣/٩، وما يقابل ذلك من ملاحظات اوردها الدكتور شعث وذكرناها آنفا.

الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأراضي المحتلة
(١٩٦٧ ـ ١٩٨١)

إعداد: **سمير عثمان**

لم تكن الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة، خلال فترة نهوضها الأخير، بمعزل عن التطور العام لمجمل النضال الفلسطيني خلال السبعينات، خاصة بعد المتغيرات الهامة التي طرأت على وضع منظمة التحرير عالميا وعربيا وفلسطينيا والتي تواكبت مع ارتفاع متصاعد في وتيرة النضال الجماهيري والسياسي بعد عام ١٩٧٤م، وبداية تبلور العناصر التنظيمية والقواعد الأساسية لمجموع النضالات والتحركات الوطنية لجماهير الوطن المحتل. فمن انتشار ظاهرة لجان العمل النسائي؛ لجان العمل التطوعي ولجان الطلبة الثانويين، الى تشكيل النقابات والمؤسسات الوطنية، والى انتخابات البلديات الوطنية عام ١٩٧٦، وغيرها من الأشكال التنظيمية المتنوعة التي استطاعت تأطير النضال الجماهيري المتصاعد، الى فرض التمثيل السياسي لمنظمة التحرير على كل التجمعات المهنية والثقافية والاجتماعية المختلفة، التي ما تزال تأتينا دائما بالجديد وبالرائع على الصعيد الجماهيري والسياسي. ولا عجب ان الانتفاضات الرئيسية لجماهير شعبنا في الوطن المحتل قد تواكبت مع هذا التنوع الهائل في الأشكال التنظيمية الجماهيرية والتي اصبحت القنوات الرئيسية لربط مجمل النضال الفلسطيني بأشكاله المختلفة ليصب في مجرى النضال الثوري الفلسطيني الواحد في مواقعه المتعددة.

وفي معرض الحديث عن التطور التاريخي للحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧، كرافد هام من روافد الثورة الرئيسية، لابد لنا من وضع ايدينا بالأساس على تطور هذه الحركة التنظيمي، اي تشكّل هذه الحركة الفعلي، كحركة تعبّر عن مجموع الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، لما يعبّر عنه هذا الشكل من ارتفاع ملحوظ في قدرات الفنانين النظرية والفنية، وكحركة اجتماعية تعبّر

(*) هذه المادة مأخوذة من كتاب للفنان عصام بدر يعده حاليا للنشر.

عن المشاركة الفعّالة للفنانين في مجرى النضال الثوري الفلسطيني عبر علاقاتها ببقية الأشكال التنظيمية في الأرض المحتلة.

وعلى هذا الأساس، فسيكون هذا البحث مخصصا لاستعراض تطور الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة بعد عام ١٩٦٧؛ منذ لحظات البداية التي لم تشتمل إلا على مجموعة معارض شخصية متفرقة لعدد بسيط من الفنانين، حتى لحظات النهوض بتحولها إلى ظاهرة ثقافية نضالية شاملة، تضم العشرات من الفنانين الفلسطينيين المنضوين تحت لواء رابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الأرض المحتلة.

□ □ □

يمكن القول ان الحركة التشكيلية في الأراضي المحتلة، قد مرت بثلاث مراحل متتالية خلال فترة تطورها الأخيرة، تميّزت فيها المرحلة الأولى (١٩٧٢ ــ ١٩٧٥) بمعارضة شخصية او مشتركة لعدد قليل من الفنانين، عكست حداثة التجربة الفنية، وضعف الارتباط بالواقع الفلسطيني. وقد برز من فناني هذه المرحلة عصام بدر ونبيل عناني. اما المرحلة الثانية (١٩٧٥ ــ ١٩٨٠) فقد تميّزت بكثافة المعارض الفنية المشتركة لعدد كبير من الفنانين، ــ من الضفة الغربية وقطاع غزة ــ وبلقاءات اوسع مع فناني وجمهور الخارج (الأردن، انكلترا، الولايات المتحدة)، والذي عكس نفسه بقوة على العمل الفني، اسلوبا ومضمونا، وظهرت نتائجه بوضوح في التطورات اللاحقة للحركة التشكيلية. وفي المرحلة الثالثة (١٩٨٠) برز دور غاليري ٧٩، كمقر ثابت للفنانين التشكيليين ومعرض دائم للفن الفلسطيني، وانشاء رابطة الفنانين التشكيليين في الأرض المحتلة، كجسم تنظيمي يضم الحركة: ينظّمها، يطوّرها ويقودها لتتبوّأ دورا طليعيا في النضال الوطني الفلسطيني.

المرحلة الأولى

كان عام ١٩٧٢ هو عام البداية في هذه المرحلة، حيث شهد نشاطا ملحوظا لثلاثة فنانين فلسطينيين في المعارض التالية:

١ ــ **المعرض الأول لعصام بدر**: وقد اقيم في قاعة بلدية الخليل بتاريخ ١٩٧٢/٢/٢٠، ثم نقل إلى قاعة جمعية الشبان المسيحية في القدس. وقد ضم هذا المعرض ٢٦ عملا زيتيا و١٨ لوحة حفرت على الزنك والجبص والخشب. وقد تناول عصام مواضيع شعبية فلسطينية، وبعض المواضيع المستوحاة من البيئة العراقية. ومن بعض لوحاته: سوق بغداد، الأهواز، سوق قديم من القدس، شناشيل بغداد، شارع من القدس. اما اسلوبه فقد كان واقعيا، واستخدم الفرشاة العريضة، واصابعه والسكين في تشكيل لوحاته.

٢ ــ **المعرض المشترك الأول لنبيل عناني ورحاب النمري**: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة جمعية الشبان المسيحية في القدس، من ١٩٧٢/٥/٢، وحتى

١٩٧٢/٥/٦ م. وقد ضم هذا المعرض ٧٠ لوحة زيتية قدم منها الفنان نبيل عناني عددا من اللوحات التي تعبّر عن الواقع الفلسطيني في الأرض المحتلة. ومنها: شهداء؛ رحيل؛ قيد؛ التحدي؛ طبق رمان؛ حلحول القديمة؛ والقدس. اما الفنانة رحاب النمري فقد كان طابعها تعبيريا بتركيز واضح على الوجوه، الطبيعة الصافية، والربيع؛ ومن لوحاتها: الصحراء وعاشوراء؛ زهور بلادنا؛ القدس القديمة؛ اعراب؛ والجسر. وقد لوحظ في هذا المعرض استخدام اسلوب التلصيق والكولاج لألوان من ورق المجلات، وقطع الأقمشة وصفائح المعدن والخيوط.

اما عام ١٩٧٣، فقد كان عاما هاما في مجال اللقاءات المتعددة للفنانين، والازدياد الملحوظ في عدد المعارض، ونوعية اللوحات، وعدد الزوار. ومن معارض هذه السنة:

١ ــ **المعرض الأول للفنان محمد حمودة**: افتتح عبد الجواد صالح (رئيس بلدية البيرة آنذاك) هذا المعرض في قاعة منتزه بلدية البيرة بتاريخ ١٩٧٣/٨/١٥ م. وقد تناولت معظم لوحاته: الهجرة؛ حياة المخيم؛ واللاجئين. وتأخذ لوحاته اتجاها فوتوغرافيا بالتركيز على صورة الانسان الفلسطيني.

٢ ــ **المعرض الثاني للفنان عصام بدر**: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة منتزه النهر الخالد في الخليل بتاريخ ١٩٧٣/٩/١٣ م، وانتقل بعدها إلى قاعة جمعية الشبان المسيحية في القدس، ثم الى مكتبة بلدية نابلس. وقد ضم ٢٥ لوحة زيتية نذكر منها: قديم من الخليل؛ معركة من التاريخ؛ نافذة على الجرح؛ بؤس وغيرها. وفي هذا المعرض بدأ عصام بتبني الحصان كرمز للثورة، وطرح من خلاله فكرة الالتزام. وكان اسلوبه في هذا المعرض يميل الى التأثيرية ــ التعبيرية.

٣ ــ **المعرض المشترك لنبيل عناني وعصام بدر**: اقيم هذا المعرض في قاعة النادي الأرثوذكسي في رام الله بتاريخ ١٩٧٣/٩/٢٢ م. وقدم فيه عصام ٢٨ لوحة معظمها من معرضه الثاني الذي كان قد انتهى في مدينة نابلس. وقدّم نبيل ٢٦ لوحة زيتية نذكر منها: موقف؛ سقوط الخرافة؛ مسيرة؛ حب الوطن؛ مدينة وسماء؛ امومة والانسان والأرض.

وفي هذا المعرض تجمّع عدد كبير من الفنانين، حرصوا على السير بخطوات عملية من اجل إيجاد صيغة رسمية لتجمع الفنانين. ومن الفنانين الجدد ظهر سليمان منصور وكريم دباح.

ومع قدوم عام ١٩٧٤، كان الفن التشكيلي قد عرف جمهوره، وبدأت تظهر آثاره في الجو الثقافي والسياسي في الأرض المحتلة. وقد امتازت هذه السنة بمشاركة فناني القطاع في معارض تقام في الضفة الغربية، حيث كانت هذه هي اول محاولة باتجاه لقاء فناني القطاع والضفة، ودفع فكرة الحركة التشكيلية الموحدة والمنظّمة في الأرض المحتلة. ومن معارض هذه السنة:

١ ــ **المعرض المشترك لكامل المغني وبشير سنوار**: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة مكتبة بلدية نابلس بتاريخ ١٩/١٠/١٩٧٤م، حيث قدّم كامل المغني لوحات ذات ارضية رملية والوان تميل إلى الحزن والقتامة. ومن لوحاته: محو الأمية؛ انتظار؛ حتى يأتي الأمل؛ والفلاح. اما بشير سنوار فكانت لوحاته من واقع الحياة في غزة؛ ومنها: الجوع؛ موديل؛ وتأنيب ضمير. وقد ساد هذه الأعمال الأسلوب الكلاسيكي، وركّز بشير على الموديل في معظم لوحاته.

٢ ــ **معرض الخزف والفخار لفيرا تماري**: اقيم هذا المعرض في جمعية الشابات المسيحية في القدس بتاريخ ٢١/١٢/١٩٧٤م. وقد ظهر اهتمام الفنانة فيرا بالزخارف الفلسطينية فظهرت الوانها جذابة متناسقة. وعرضت الفنانة ايضا بعض الرسوم المائية والباستيل، ولوحات خزفية إضافة الى النحت البارز والبلاط الصيني.

في تلك الفترة، تم عقد جلسات مشتركة بين: عصام بدر؛ نبيل عناني؛ رحاب النمري؛ ابراهيم سابا؛ سليمان منصور؛ عزيزة جرار؛ هايك لبدجيان وغيرهم، لنقاش اوضاع الحركة التشكيلية، وفي الوقت نفسه قام عصام بدر ونبيل عناني بزيارة لفناني القطاع، حيث تعرّفا على الفنانين هناك امثال اسماعيل عاشور؛ نعيم ابو الجبين؛ نصري ضبيط، بالاضافة الى بشير سنوار. وقد تمخضت هذه الفترة، عن تقديم طلب للحاكمية العسكرية عن طريق المكتب القطري الذي كان يشرف عليه د. عباس الكرد، يطالب بإنشاء تجمّع للفنانين التشكيليين في الضفة والقطاع. وقد رفض هذا الطلب بعد سنة من المراجعات المستمرة. وكنتيجة لهذا الرفض، بدأت لقاءات موسعة مع المؤسسات الوطنية المختلفة، برز منها لقاء الفنانين مع نقابة المهندسين اثناء انعقاد مؤتمرهم الثالث، حيث طرح المهندس ابراهيم الدقاق عن النقابة دعوة الفنانين إلى الانضمام الى النقابة كاتحاد، بحيث يكون هذا الانضمام مخرجا قانونيا لنشاط اتحاد الفنانين. إلا ان الفنانين رفضوا الاقتراح على اساس ان هذه الطريقة تطمس الدور المستقل للفنانين واتحادهم. وقد احترمت النقابة قرار الفنانين، إلا أنها بادرت بتحمّل نفقات اول معرض مشترك للفنانين في الأرض المحتلة في العام التالي.

المرحلة الثانية

كانت هذه المرحلة الممتدة من عام ١٩٧٥ وحتى بداية عام ١٩٨٠ متميزة في مراحل تطوّر الحركة التشكيلية، على الصعيد الداخلي، بكثافة المعارض واللقاءات الفنية وبازدياد اهتمام الصحافة بالحركة من مختلف النواحي. وعلى الصعيد الخارجي، بتعدد المعارض الفنية في الدول العربية والأوروبية وازدياد الاهتمام الفلسطيني ــ متمثلا بمؤسسات منظمة التحرير ــ بهذه الحركة، بل والشروع بمحاولة دعمها بمختلف الوسائل.

١ ــ **المعرض المشترك الأول للفنانين الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة ــ ١٩٧٥**: وقد كان هذا المعرض نتاجا حتميا للفترة السابقة من النشاط الفني خلال المعارض الشخصية والمشتركة للفنانين، وانعكاسا لضرورة برزت بشكل واضح في بحث

الفنانين عن شكل محدد يحتويهم، ويعبّر عن اعمالهم الجماعية. افتتح هذا المعرض بتاريخ ١٩٧٥/٨/٢٩ في قاعة جمعية الشبان المسيحية، ثم انتقل إلى الخليل، ثم إلى رام الله، فنابلس فالقطاع. وقد ضم هذا المعرض لوحات ١٥ فنانا من الضفة الغربية وقطاع غزة وهم: عصام بدر؛ سليمان منصور؛ كامل المغني؛ نبيل عناني؛ نصري ضبيط؛ منى هاشم؛ فيرا تماري؛ سميرة بدران؛ ليلى علوش؛ رحاب النمري؛ جمال بدران؛ اسماعيل عاشور؛ فتحي البلعاوي؛ سعود الشوا وكريم دباح. وقدّمت وجهة نظر خلال المعرض، تطالب بنقل المعرض إلى عمان فلندن، فاعترض عليها عدد من الفنانين كان منهم عصام بدر؛ كريم دباح؛ كامل المغني؛ وسميرة بدران، على اساس ان الحركة التشكيلية في الأراضي المحتلة ما زالت في بدايتها، وان دور الفنانين بالأساس هو في الأرض المحتلة. إلا أن المعرض نقل فعلا إلى عمان، حيث افتتح في قاعة المركز الثقافي السوفياتي في تموز (يوليو) ١٩٧٦، وانتقل بعدها إلى مخيم البقعة الفلسطيني. وقد شارك فيه كل من: نبيل عناني؛ فتحي البلعاوي؛ بشير سنوار؛ رحاب النمري؛ سليمان منصور؛ وفيرا تماري من الأرض المحتلة، وسامية الزرد؛ مروان ابو الهجا؛ اديب منصور؛ ابراهيم حجازي؛ وخليل ريان من الأردن. ثم نقل المعرض بعدها إلى لندن ليفتتحه احد اعضاء مجلس العموم البريطاني المتعاطفين مع القضية الفلسطينية. وقد رافقه إلى لندن كل من: نبيل عناني؛ سليمان منصور؛ وفيرا تماري. وخلال هذه الفترة، قام الكاتب والصحافي الفلسطيني عادل سمارة بإجراء حوار على صفحات الجرائد مع بعض الفنانين حول هموم وافكار ونظرات الفن الفلسطيني في الأرض المحتلة، وعقدت الندوات، والمحاضرات في بعض النوادي واتحادات الطلاب. وقامت مجلة «البيادر» بعقد ندوة في تموز (يوليو) ١٩٧٦ بإشراف الفنان كريم دباح، اتضح منها إجماع الفنانين على اهمية وجود حركة تشكيلية فلسطينية في الأرض المحتلة معتمدة على أساس تربوي يؤهل روّاد المعارض لتذوق الأعمال الفنية، ويرفع مستوى الادراك الفني العام عند جماهير الأرض المحتلة.

٢ ــ المعرض المشترك الثاني للفنانين الفلسطينيين ــ ١٩٧٧: وقد اقيم هذا المعرض في قاعة النادي الأرثوذكسي في رام الله في نيسان (ابريل) ١٩٧٧، بمشاركة كل من: عصام بدر؛ نبيل عناني؛ سليمان منصور؛ فيرا تماري؛ كامل المغني؛ اسماعيل عاشور؛ ابراهيم سابا؛ سميرة بدران؛ جمال بدران؛ وبشير سنوار. قدّم الفنانون ٥٠ لوحة زيتية على أساس أن يقدّم كل فنان خمس لوحات فنية. وقد تشكّلت خلال المعرض لجنة من النادي الأرثوذكسي تضم: الناقد الأدبي محمد البطراوي؛ عصام بدر؛ الأستاذ رمزي ريحان؛ سليمان منصور والأستاذ منير فاشه، لدراسة إمكانيات قيام اتحاد للفنانين عبر نقابة المهندسين ثانيةً، أو عبر نادي الخريجين في القدس، او من خلال إعادة ندوة الرسم والنحت المؤسسة عام ١٩٦٣ في القدس. وتمت فعلا مقابلة احد مؤسسي الندوة، حيث سمح لهم بافتتاحها من جديد في شهر ايار (مايو) ١٩٧٧، ولكنها لم تدم لأكثر من أربعة أشهر؛ حيث اقفلت في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٧ لأسباب غير معروفة.

انتقل هذا المعرض إلى الولايات المتحدة الأميركية، بدعوة من مكتب الجامعة العربية هناك، وافتتح في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ في واشنطن (D. C.). وقد رافق المعرض

كل من: عصام بدر؛ وسليمان منصور ممثلين للفنانين بالانتخاب. وانتقل المعرض إلى مدن: بوسطن؛ نيويورك؛ شيكاغو؛ سان فرنسيسكو؛ لوس انجلوس؛ بسادينا ودالاس. ثم أعيد عرضه في واشنطن (D. C.) في مؤتمر أهالي رام الله المنعقد في الفترة نفسها. وقد استمرت هذه الجولة ثلاثة أشهر كاملة.

لقد كان هذا المعرض تجربة جديدة للحركة التشكيلية في الأرض المحتلة، وحتى للمسؤولين العرب والفلسطينيين في الولايات المتحدة خاصة في ظل الصعوبات الكثيرة التي واجهت المعرض من الاعتناء والتحضير له، وحتى مواجهة ردة الفعل الصهيونية العنيفة للمعرض في مدينتي بوسطن وواشنطن بالأخص.

٣ ــ المعرض المشترك الثالث للفنانين الفلسطينيين ــ ١٩٧٨: اقيم هذا المعرض في قاعة نادي الخريجين العرب من ٢١، وحتى ١٩٧٨/٤/٢٣؛ حيث شارك فيه: عصام بدر؛ نبيل عناني؛ سليمان منصور؛ كامل المغني؛ ابراهيم سابا؛ سميرة بدران وفيرا تماري. وضم المعرض ثلاثين لوحة وعملا فنيا. وقد كان هذا المعرض مظاهرة فنية كاملة من حيث: عرضه في اكثر من منطقة؛ اهتمام الصحف والمجلات به؛ عقد الندوات المختصة بالفن التشكيلي؛ الأساليب الفنية؛ مدى تقدّم الفن التشكيلي؛ الفنانين التشكيليين والخ... من القضايا الفنية. وخلال هذا العرض تم طبع عدد كبير من البطاقات التي تحمل رسوم الفنانين وأعمالهم. ثم انتقل المعرض بعد ذلك إلى مدينة الناصرة، حيث افتتحه توفيق زياد رئيس البلدية في قاعة جمعية الشبان المسيحية هناك، بتاريخ ١٩٧٨/٥/٢٧، وشارك فيه ٢٨ فنانا من الضفة والقطاع والأرض المحتلة عام ١٩٤٨. ومَن الفنانين المشاركين فيه من الأرض المحتلة عام ١٩٤٨ كان: عيد عابدي؛ وداد الحايك؛ خليل ريان؛ ابراهيم حجازي وهناء سمارة وغيرهم. ونقل بعدها المعرض إلى رام الله حيث رفض الحاكم العسكري إقامته في النادي الأرثوذكسي، مما ادى إلى انتقاله للعرض في جامعة بير زيت بمناسبة اسبوع فلسطين بتاريخ ١٩٧٨/١١/٢٢، ثم إلى ام الفحم بطلب من حركة ابناء البلد، واخيرا إلى نابلس في جامعة النجاح الوطنية.

وفي هذه السنة، تم تكليف الفنان عصام بدر بالشروع بتحرير صفحة تشكيلية في صحيفة الفجر، وقد بدأت فعلا بالصدور في حزيران (يونيو) ١٩٧٨، حيث ضمت آراء في الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة، وأخباراً تشكيلية عربية وعالمية، ومقابلات مع الفنانين في الداخل والخارج، ورأيا للمحرر يتناول مواضيع الفن ومقالات مختلفة عن الفن العالمي. وفي شباط (فبراير) ١٩٧٩، تم إلغاء الصفحة التشكيلية من صحيفة الفجر، نتيجة لعدم توفّر الامكانيات المادية. وفي الوقت نفسه افتتحت صفحة تشكيلية في صحيفة الطليعة الأسبوعية، إلا أنها مالبثت أن الغيت لعدم موضوعيتها. وقد نشطت مجلتا «البيادر» و«الشراع» بكتّابهما: محمد البطراوي؛ عادل سمارة؛ أصعد الأسعد والمرحوم مروان العسلي في الحديث عن الحركة التشكيلية. إلا أنه لم يتوافر حتى ذلك الحين نقّاد حقيقيون مختصون في الحركة التشكيلية. وفي هذه السنة ايضا تم تكليف الفنان عصام

بدر من قبل بلدية رام الله بإنشاء جدارية فلسطينية على الجدار الشرقي لمبنى البلدية، وقد تم إنجازها عام ١٩٧٩، حيث تتكوّن من ٨ أشكال فنية من الحديد والخزف تمثل القضية الفلسطينية، وهي على التوالي: دير ياسين؛ الرحيل؛ الرابض في الأرض؛ حامل البندقية؛ امومة؛ اصرار وعطاء؛ ومحاولة رفع العلم. ويبلغ طول هذه الجدارية ١١,٥ م، وعرضها ٣,٥ م مقامة على ارضية من الرخام، وقد استخدم اللون البرونزي الخزفي في طلاء الأشكال الثمانية. ويعتبر هذا العمل من اضخم الأعمال الجدارية في المنطقة، وأكثرها تعبيرا عن قضية حيوية مثل القضية الفلسطينية.

٤ ــ المعرض المشترك الرابع للفنانين الفلسطينيين ــ ١٩٧٩: اقيم هذا المعرض في قاعة مكتبة بلدية رام الله في نيسان ١٩٧٩، واشترك فيه خمسة فنانين هم: عصام بدر؛ كامل المغني؛ سليمان منصور؛ نبيل عناني؛ وكريم دبّاح. وكان الاهتمام الرئيسي لهذا المعرض هو الطفل الفلسطيني في السنة العالمية للطفل. وقد نقل هذا المعرض إلى قاعة نقابة العمال في نابلس في اول ايار (مايو) ١٩٧٩، ثم إلى طولكرم فغزة بمناسبة احتفالات اسبوع الطفل، بعد أن انضم إليه كل من الفنانين محمد حموده؛ ابراهيم سابا؛ وخليل الددح. وقبل افتتاح المعرض في قاعة مركز جمعية الهلال الأحمر في غزة، وبينما كانت اللوحات لا تزال محفوظة في مكتبة المركز، قامت جماعات رجعية بمهاجمة المركز وإحراق مكتبته بما تضم من كتب ولوحات فنية. وبلغت خسارة الفنانين ٤٢ لوحة زيتية من أصل ٧٠ لوحة هي كل لوحات فناني الضفة الغربية المشاركين في المعرض. ومن اللوحات المحترقة نذكر: عروس الوطن؛ يوم الأرض؛ صمود: مقاومة؛ من تراثنا؛ واستيطان، للفنان سليمان منصور، ويوم الأرض؛ تعاون؛ المائدة؛ والربيع للفنان محمد حمودة. اما كريم دبّاح فقد احترقت له ٣ لوحات عن الطفولة بالاضافة إلى لوحة زخرفية عن الفن الاسلامي، و٦ لوحات للفنان نبيل عناني منها: زيتونة في ساحة الدار؛ هدية الأرض؛ أطفال فلسطين؛ استيطان؛ قرية فلسطينية وغيرها. اما ابراهيم سابا فقد فقد خمس لوحات هي: عروس البحر ودلال المغربي؛ عمواس؛ الشهيد؛ ذكرى لاتنسى؛ وغدا يطلع الفجر. هذا بالاضافة إلى عدد آخر من اللوحات فقدها الفنانون الآخرون امثال عصام بدر وخليل الددح. وفي هذه السنة نفسها، اقيم معرض الغرافيك الأول للفنان عصام بدر في تموز (يوليو) ١٩٧٩، واستمر لمدة خمسة عشر يوما، حيث احتوى المعرض على خمسين لوحة فنية منها ما هو مطبوع على الخشب، ومنها ما هو مطبوع على الحجر أو الزنك. وقد اقيم هذا المعرض الذي افتتحه الفنان عصام بدر في غاليري ٧٩ في رام الله. ويقول الفنان عصام بدر في معرض حديثه عن الغاليري ان اهمية إنشاء هذا الغاليري نبعت من ضرورة وجود مقر فني دائم للحركة التشكيلية يمكّن الفنانين من عرض اعمالهم سواء أكانت شخصية ام جماعية وبشكل مستمر، بالاضافة إلى تنمية قدرات الأطفال والتذوق الفني عند الجمهور، خاصة وأن الأعوام الماضية قد شهدت انعدام المعارض الشخصية وموسمية المعارض الجماعية واعتماد الحركة التشكيلية على ما يمكن أن تقدّمه لها النوادي والمؤسسات المختلفة من قاعات ودور عرض. فكانت الأهداف هي كالتالي:

١ ــ عمل معارض جماعية للفنانين الفلسطينيين، ومعارض اخرى لفنانين من الخارج.
٢ ــ عمل معارض شخصية للفنانين الفلسطينيين.
٣ ــ عمل معارض جماعية او شخصية للفنانين الهواة.
٤ ــ عمل معارض لرسومات الأطفال.

المرحلة الثالثة (١٩٨٠)

تميّزت هذه المرحلة بأنها شهدت ازدياد تبلور الحركة سياسيا وفنيا، واشتداد التلاحم والوحدة بين فناني الضفة الغربية وقطاع غزة، وأخذ هذه العلاقة لموقعها الحقيقي في صفوف الثورة؛ مما أهّل رابطة الفنانين التشكيليين لدور طليعي داخل المؤسسات والنقابات الوطنية التي لا تزال تعاني من انفصال طويل بين الضفة الغربية وقطاع غزة يأخذ اتجاها نحو الوحدة والاندماج مع اشتداد وتيرة النضالات السياسية والاجتماعية التي يخوضها الشعب الفلسطيني في مناطق تواجده المختلفة.

وقد كان عام ١٩٨٠ عام نقلة نوعية في المجالين التنظيمي والفني للحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة، فقد شهد هذا العام إنشاء رابطة الفنانين التشكيليين في الضفة الغربية وقطاع غزة. وإقامة عدد كبير من المعارض الفنية كان اهمها مهرجان الفن التشكيلي الفلسطيني الأول في غاليري ٧٩، والذي اعتبر بحق اضخم مهرجان فني تشهده الحركة التشكيلية الفلسطينية في الأرض المحتلة عبر تاريخها.

بدأ هذا العام بمعرض شخصي للفنان تيسير شرف اقيم في قاعة جمعية الشابات المسيحية في القدس بتاريخ ١٩٨٠/١/٢٨، حيث عرض فيه ٤٢ لوحة زيتية مختلفة الأحجام (تفاصيل هذا المعرض تجدها في معرض تيسير شرف الثاني خلال مهرجان الفن التشكيلي).

٥ ــ المعرض المشترك الخامس للفنانين الفلسطينيين ــ ١٩٨٠: اقيم هذا المعرض بمناسبة يوم السجين الفلسطيني بتاريخ ١٩٨٠/٤/١٧، في نادي الخريجين في القدس. وقد حظي هذا المعرض بإقبال جماهيري شديد؛مما أدى إلى تمديد عرضه ليومين آخرين. وشارك فيه ٩ فنانين فلسطينيين منهم عصام بدر الذي قدّم خمس لوحات هي: صرخات سجين؛ رسالة سجين؛ امل وعناد؛ التربّص؛ وعنفوان. وكان الطابع العام لأعماله متأثرا بالزخرفة الاسلامية. اما تيسير شرف فقد قدّم اربع لوحات هي: يوم السجين؛ القدس في العين؛ زخرفة عربية؛ وزخرفة اسلامية. وقد قدّم صلاح الأطرش ثلاث لوحات هي: ام عيني؛ الشمعة؛ ولن تموت. اما سليمان منصور فقد قدّم اربع لوحات هي: أمومة؛ يوم السجين؛ المسلخ؛ ولوحة بالحبر الأسود. وقدّم محمد حمودة اربع لوحات هي: السجين؛ انتظار؛ عرس فلسطيني؛ وعلى الحدود. اما نبيل عناني فقد قدّم اربع لوحات منها: صمود؛ تآلف؛ ويوم السجين. كما شارك كريم دبّاح ببعض الأعمال عن يوم السجين ومعظمها بالحبر الأسود أو باستعمال الزنك. وقد شارك ايضا الفنان السجين خالد

العمري (خرج من السجن قبل اشهر قليلة بعد أن قضى عشر سنوات في سجن الرملة). بعدد كبير من الرسومات بالحجم الصغير والتي عبّرت عن حساسية شديدة ورقة عالية يمتلكهما الفنان السجين. وفي هذا المعرض قامت مؤسسة ابن رشد للطباعة والنشر بطباعة لوحتي سليمان منصور ونبيل عناني عن يوم السجين.

انتقل هذا المعرض إلى جامعة بيرزيت، ثم إلى مدينة نابلس في اول ايار (مايو) بمناسبة عيد العمال، واخيرا إلى مدينة غزة في معرض الهلال الأحمر، بعد مشاركة عدد آخر من الفنانين من نابلس وغزة. وقد افتتح بسام الشكعة رئيس بلدية نابلس معرض اول ايار (مايو) في قاعة اتحاد النقابات في مدينة نابلس بتاريخ ١/٥/١٩٨٠، حيث شارك فيه كل من الفنانين: عصام بدر؛ كامل المغني؛ ناريمان الشنتير؛ سليمان منصور؛ نبيل عناني؛ نعيم ابو الجبين وكريم دبّاح. وقد تضمن المعرض ٢٥ لوحة زيتية لم يتضمن معظمها لوحات عن المناسبة نفسها، ولكن الطابع العام للمعرض كان الطابع السياسي النضالي نتيجة للأحداث السياسية التي كانت تشهدها الضفة الغربية وقطاع غزة آنذاك. وتميزت، في هذا المعرض، لوحات الفنان سليمان منصور وخاصة لوحته بمناسبة عيد العمال.

وخلال وجود المعرض في قطاع غزة، انضم إليه عدد كبير من فناني القطاع؛ مما رفع عدد المشاركين فيه إلى خمسة وعشرين فناناً. وأهل لمبادرة السيد حيدر عبد الشافي بالدعوة لمؤتمر اول لفناني الضفة الغربية والقطاع في مركز جمعية الهلال الأحمر الفلسطيني في غزة، حيث انبثقت عن المؤتمر لجنة لصياغة اللائحة الداخلية لتكون بمثابة الدستور لرابطة الفنانين التشكيليين في الأرض المحتلة. وقد تم عقد اجتماع آخر في رام الله لمناقشة هذه اللائحة بعد صياغتها بحضور ٢٢ فنانا، حيث جرى تعديل بعض النقاط الواردة فيها والتصويت عليها بالموافقة بالاجماع. ثم جرت انتخابات الرابطة لتسفر عن انتخاب هيئة إدارية للرابطة تتكوّن من الفنانين: عصام بدر؛ سليمان منصور؛ فيرا تماري؛ خليل الددح؛ آمال الرشق؛ نبيل عناني؛ وكامل المغني. اما الهيئة العامة فقد ضمت كلا من: محمد البغدادي؛ ابراهيم سابا؛ محمد السوسي؛ صلاح الأطرش؛ تيسير شرف؛ كريم دبّاح؛ نصري ضبيط؛ فتحي الضبن؛ يحيى عوض؛ نمر ابو المغرة؛ عمر عقاب؛ محمد حمودة، واخيرا فاتن طوباسي. وبهذا، أوجدت الحركة التشكيلية الفلسطينية جسدها التنظيمي ومقرها الفني الدائم في غاليري ٧٩، وخطت بذلك خطوات هائلة للأمام على كافة الأصعدة، وأخذت دورها الوطني الطليعي، جنبا إلى جنب، مع كافة المؤسسات الوطنية الأخرى، ودخل سلاح الفن معركة التحرير بخطوات أكثر ثقة وأكثر تفاؤلاً.

بعد هذه الفترة، المليئة بالمتغيرات على كافة الأصعدة، كان لابد للحركة التشكيلية الناشئة، من أن تصعّد من دورها الوطني بأعمال فنية جماعية أكثر ثباتا واتصالا، تسمح بعطاء فردي لامحدود، وبشعور جماعي قوي، يشد الفنانين إلى الرابطة، ويوجّه ابداعاتهم في قناة الجماهير والوطن، فكان **مهرجان الفن التشكيلي الفلسطيني الأول**: وقد افتتح هذا المهرجان في تموز (يوليو) ١٩٨٠ في قاعة غاليري ٧٩ في رام الله، وضم أعمال

خمسة عشر فنانا من الضفة الغربية وقطاع غزة نصيب كل منهم عشرة ايام كاملة من العرض. وقد شارك في المهرجان كل من: نبيل عناني؛ خليل الددح؛ تيسير شرف؛ يحيى عوض؛ محمد حمودة؛ فاتن طوباسي؛ سليمان منصور؛ كامل المغني؛ آمال الرشق؛ عصام بدر؛ فيرا تماري؛ ابراهيم سابا؛ فتحي الضبن؛ وكريم دبّاح. لكن لم يستطع الفنانون كلهم من عرض اعمالهم بسبب إغلاق الغاليري من قبل سلطات الاحتلال. وقد مكّن هذا المهرجان، رغم عدم استكماله، من عرض مختلف اساليب الفنانين: تكنيكاتهم المتنوعة من الحرق على الخشب؛ الخزف؛ المينا؛ الأكرليك. بالاضافة إلى اللوحات المائية والزيتية.

افتتح الفنان نبيل عناني هذا المهرجان بتاريخ ١٩٨٠/٧/٦ بعرض ستين عملاً بين لوحات زيتية وقطع خزفية، وحرق على الخشب، وطرق على النحاس. من لوحاته: صمود؛ يوم السجين؛ قرية فلسطينية؛ أم الشهيد؛ تكوين؛ وحلحول. وقد لوحظ تركيز الفنان على الأرض وألوانها، وعلى الانسان الفلسطيني. ثم تلاه الفنان خليل الددح بتاريخ ١٩٨٠/٧/١٦، حيث عرض أيضاً ٦٠ عملاً من اشغال الحرق على الخشب وثلاث لوحات زيتية. ولوحظ تركيز الفنان على الوجوه الشعبية، وعكس في لوحاته تعاطفه مع الشخصيات البسيطة وانحيازه الفطري لها.

اما معرض تيسير شرف فقد عرض فيه ٤٢ لوحة زيتية؛ وهي اللوحات نفسها التي عرضها في معرضه السابق في كانون الثاني (يناير) من العام نفسه. ركز الفنان في لوحاته على: المآذن؛ ابواب القدس؛ الأقواس؛ القباب؛ وبعض لوحات الخط العربي. ومن اعماله: باب العامود؛ باب الخليل؛ مصدر الحياة؛ القدس؛ واحلام فيروزية.

وتلا الفنان تيسير شرف الفنان يحيى عوض الذي تشبه اعماله اسلوب الزجاج المعشّق، والذي من الواضح أنه لم يجد اسلوبه الفني بعد. اما صلاح الأطرش فقد عرض في معرضه ٦٠ عملا زيتيا منها: الرجل والسيجارة؛ القدس في العين ويوم السجين، وقد لاقت لوحاته إستحسانا جماهيريا واسعا، لدقتها ولألوانها الجميلة، ومضامينها الحساسة.

وجاء بعد ذلك معرض الفنان محمد حمودة الذي احتوى ٤٠ لوحة زيتية منها: فرحة اللقاء؛ عروسان وخطوبة من وراء القضبان، تل الزعتر؛ بؤس لاجئة؛ والسجين. وخلال هذا المعرض اقتحم الحاكم العسكري لمدينة رام الله الغاليري، وصادر منه خمس لوحات، وعددا من مطبوعات يوم السجين لنبيل عناني وكامل المغني، وعصام بدر.

ومن ثم جاء معرض الفنانة فاتن طوباسي؛ وهي فنانة لم تكمل دراستها بعد في اكاديمية الفنون الجميلة في لينينغراد؛ حيث عرضت ستة عشر عملا زيتيا استوحت موضوعاتها من البيئة الفلسطينية، فجاءت في معظمها تسجيلا لمناظر طبيعية وبأسلوب واقعي أقرب إلى التأثيرية.

واخيرا كان معرض الفنان سليمان منصور، حيث عرض اربعين عملا فنيا بين الرسم بالزيت واللوحات النحاسية والطرق على الخشب والمينا والخزف. وقد لوحظ أن

الفنان قد نهج اسلوبا فلكلوريا شعبيا، ولم يستمر العرض لأكثر من يومين نتيجة لقرار سلطات الحكم العسكري بإغلاق الغاليري.

ومع قدوم عام ١٩٨١، كان هناك برنامجان رئيسيان للحركة التشكيلية في الأرض المحتلة اولهما: معرض القرية الفلسطينية الذي تم التحضير له بزيارات متكررة من قبل الفنانين لمجموعة من القرى الفلسطينية (خمس منها حول رام الله، وقريتان من قضاء الخليل). وقد افتتح هذا المعرض في اواخر تموز (يوليو) في مدرسة المطران بالقدس، ثم انتقل إلى غاليري ٧٩ في اواخر آب (أغسطس). اما البرنامج الثاني، فقد كان برنامج غاليري ٧٩ الذي أعيد افتتاحه هذا العام من قِبَل سلطات الاحتلال بعد موجة الاحتجاجات المحلية والعالمية على إغلاقه. وضم هذا البرنامج إقامة معارض متلاحقة للفنانين: فيرا تماري، نبيل عناني؛ وتيسير شرف، ثم إقامة معرض للهواة، وفتحي الضبن. ومعرض لرسوم الأطفال، يلحقها معارض اخرى للفنانين الفلسطينيين الآخرين(*).

ملاحظات أخيرة

مما لا شك فيه أن الحركة التشكيلية قد قطعت خطوات هامة منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن في المجالين التنظيمي والفني، ولا يمكن رؤية أحد هذين المجالين دون ارتباطه بطريقة جدلية بالجانب الآخر. فالجانب التنظيمي هو الذي ربط الفن الفلسطيني بجماهير الشعب وحركته، وهو الذي عمّقه من درجة التأثر والتأثير الملازمة للّقاءات الفنية، بل وأبرز الروح الجماعية للعمل الفني الفلسطيني دون تأثيرها سلبا على الابداعات الفردية للفنانين، وكان الناظم لمسيرة العمل الفني في اماكن تواجد الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة. اما الجانب الفني ــ بما يشمله من مضمون وشكل ــ فقد كان العامل الحاسم في لقاء مجموعة الفنانين التشكيليين حول الرابطة، وتعبيرهم عن اتجاه وطني عام يجد رسالته الفنية في المشاركة الفعّالة في النضال الثوري الذي تخوضه جماهير شعبنا. ومع ازدياد وتيرة هذا اللقاء، وارتفاع دور الرابطة التنظيمي اقترب الفنانون أكثر فأكثر من التعبير عن التناقضات الرئيسية للواقع الفلسطيني، برؤية شمولية معمّقة، تحمل روح التفاؤل الثوري إلى جماهير شعبنا وتستشرف المستقبل القادم.

إن الحركة التشكيلية لا تزال في اول طريقها، وهناك الكثير من الصعوبات التي تعترضها، ولا بد من إدراك واضح لمختلف جوانب العمل الفني حتى نقف على إشكالاتها الرئيسية ونساهم بشكل أو بآخر في دفع حركتها للأمام. واذا استثنينا الجانب المتعلّق

(*) يوجد الآن خارج الأرض المحتلة كل من الفنانين:
١ ــ عصام بدر لإنهاء دراسته العليا في الاتحاد السوفياتي منذ هذا العام (١٩٨١).
٢ ــ سميرة بدران لإنهاء دراستها العليا في ايطاليا منذ عام ١٩٧٨.
٣ ــ فلاديمير تماري، في اليابان منذ عام ١٩٧٥.
٤ ــ بشير سنوار في الخليج العربي منذ عام ١٩٧٨.

بالأعمال الفنية نفسها ــ وهو ما يحتاج لدراسة معمّقة ــ وركزنا الاهتمام على الجوانب الأخرى، فإننا نجد أن الحركة التشكيلية لا تزال تعاني من التالي:

١ ــ حاجتها لبعثات دراسية لزيادة عدد ونوعية الفنانين، أو دعوة فناني الأرض المحتلة للمشاركة في محترفات فنية تقام في الخارج أو في المنطقة العربية في ظل العزلة السياسية والثقافيّة التي تفرضها سلطات الاحتلال على المناطق المحتلة.

٢ ــ حاجة الرابطة إلى دعم مادي ثابت يشمل التعويض عن اللوحات والبوسترات المحترقة او المصادرة، وتوفير اماكن عرض دائمة للفنانين، وشراء اللوحات والأعمال الفنية ــ بشكل دوري ــ من الفنانين لتوفير حاجاتهم المادية الأساسية.

٣ ــ إفتقاد الأراضي المحتلة لمجلة، او صحيفة دورية، تهتم بشؤون الحركة التشكيلية، مما يؤدي بشكل عام إلى موسمية الدعاية الفنية واقتصارها على بعض المواسم والمناسبات.

٤ ــ العمل على توفير مشاركة دائمة لفناني الأرض المحتلة في المعارض الفنية التي تقام في الخارج خاصة وأن المعارض الفنية السابقة (في اميركا، انكلترا، والأردن) قد اقيمت على حساب الفنانين ودون دعم الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين.

إن ارتباط رابطة الفنانين التشكيليين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة بالاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين، واعتبارها جزءاً منه، سيلقي بالتبعية الرئيسية في تحقيق هذه الحاجات والمطالب على عاتق الاتحاد العام، بل ويحمّله مسؤولية الفترة الماضية التي برز فيها تقصيره الكامل عن أداء دوره المطلوب تجاه رابطة الفنانين التشكيليين. ونرجو أن تكون هذه الدراسة، مقدّمة وثائقية للشروع في تحديد المجالات الممكنة لدعم فناني الأرض المحتلة. والنهوض بأوضاع الحركة بما يتلاءم مع طاقاتها، وطاقات جماهير شعبنا الفلسطيني التي أعطت ولا تزال تعطي الكثير على طريق مسيرة النضال الثوري الفلسطيني، حتى تحقيق الانتصار الكامل.

□ □ □

وتمكن إضافة النشاطات الفنية التالية التي اقيمت خلال العام ١٩٨١ ولم نذكرها في البحث:

ــ المعرض الفني الذي اقيم ضمن إطار مهرجان العمل الابتكاري في جامعة بيرزيت بتاريخ ١٩٨١/٦/٢٩، وشارك فيه اربعة من الفنانين الناشئين هم: محمد علي الفقيه؛ عدنان خشان؛ عبد القادر الجولاني؛ جمال علي الفقيه. وعرضت فيه أكثر من ٣٠ لوحة.

ــ معرض القرية الفلسطينية، الذي اقيم في مدرسة المطران في القدس بتاريخ ١٩٨١/٨/١٥ واستمر اربعة ايام، وشارك فيه عشرة فنانين من الضفة الغربية وقطاع غزة، وعرض فيه ٦٣ عملا فنيا.

ـ معرض الفنان محمد حمودة، الذي أقامته اللجنة الاجتماعية في نادي الموظفين في القدس في مطلع تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨١، واستمر حتى ٤/١٠/١٩٨١، وعرضت فيه ٥٠ لوحة فنية.

ـ مهرجان التراث الشعبي، الذي أقامه مركز شباب بلاطة، بتاريخ ٩/١٠/١٩٨١، واستمر حتى ١١/١٠/١٩٨١، وعُرضت فيه لوحات فنية لعدد من فناني المناطق المحتلة.

«ملحق» عن الفنانين التشكيليين في الأرض المحتلة

سليمان منصور

ـ ولد في بلدة بيرزيت عام ١٩٤٧.
ـ درس في كلية بتسليل للفنون الجميلة.
ـ يعمل مدرّسا في دار المعلمات بالوكالة/ رام الله.
ـ اشترك في جميع المعارض السنوية المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
ـ اشترك في معرض الأرض المحتلة في عمان وفي البقعة عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض لندن عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض الولايات المتحدة عام ١٩٧٧.
ـ من اشهر لوحاته المطبوعة: جبل المحامل؛ لينا؛ يوم السجين.

عصام بدر

ـ ولد في مدينة الخليل عام ١٩٤٨.
ـ درس في اكاديمية الفنون الجميلة ببغداد.
ـ اشترك في عدة معارض في بغداد اثناء فترة دراسته.
ـ اشترك في جميع المعارض السنوية لفناني الأرض المحتلة.
ـ أقام ثلاثة معارض شخصية في مدن الضفة الغربية بين ١٩٧٢ ـ ١٩٧٩.
ـ يعمل مدرّساً للتربية الفنية في دار المعلمات بالوكالة/ رام الله.
ـ من اشهر اعماله جدارية بلدية رام الله، ولوحة الرفض.

نبيل عناني

ـ ولد في قرية اللطرون سنة ١٩٤٣.
ـ درس في كلية الفنون الجميلة بالاسكندرية.
ـ اشترك في عدة معارض خاصة في القاهرة والاسكندرية.
ـ يعمل مدرّسا للتربية الفنية في دار المعلمات بالوكالة/ رام الله.
ـ اشترك في كل المعارض المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
ـ اشترك في معرض الأرض المحتلة في عمان وفي البقعة عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض لندن عام ١٩٧٦.
ـ اشترك في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.
ـ من اشهر لوحاته المطبوعة لوحة يوم السجين.

كامل المغني

- ولد في مدينة غزة، عام ١٩٤٤.
- تخرّج من كلية الفنون الجميلة في الاسكندرية عام ١٩٦٦.
- يعمل مدرّسا للتربية الفنية في جامعة النجاح الوطنية.
- اشترك في جميع المعارض السنوية المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
- اقام عدة معارض مشتركة في نابلس وغزة.
- اشترك في معرض الولايات المتحدة عام ١٩٧٧.

فيرا تماري

- تخرّجت من كلية بيروت الجامعية في لبنان، عام ١٩٦٦، وتخصّصت في الخزف من ايطاليا.
- عملت مدرّسة للتربية الفنية في دار المعلمات بالوكالة/ رام الله، وهي الآن متفرغة للعمل الفني.
- اشتركت في جميع المعارض السنوية المشتركة لفناني الأرض المحتلة.
- اشتركت في معرض الأرض المحتلة في عمان وفي البقعة عام ١٩٧٦.
- اشتركت في معرض لندن، عام ١٩٧٦.
- اشتركت في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.

ابراهيم سابا

- من مواليد مدينة الرملة.
- تخرّج من كلية الفنون الجميلة في القاهرة، عام ١٩٦٥.
- يعمل مدرّسا للتربية الفنية في دار المعلمين/ رام الله.
- اشترك في جميع المعارض المشتركة لفناني الأرض المحتلة بعد عام ١٩٧٧.
- اشترك في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.

سميرة بدران

- من مواليد طرابلس بليبيا.
- تخرّجت من كلية الفنون الجميلة في القاهرة عام ١٩٧٦.
- اشتركت في جميع المعارض المشتركة لفناني الأرض المحتلة حتى عام ١٩٧٨.
- اشتركت في معرض الولايات المتحدة، عام ١٩٧٧.
- تكمل الآن دراستها الفنية في ايطاليا.

نظرة جديدة لتاريخ السينما الفلسطينية

عدنان مدانات

خلفية تاريخية

لم تكن فلسطين يوماً غائبة عن تاريخ الصورة الفوتوغرافية منذ بدايتها. ذلك أنها استهوت على الدوام الشركات والمصورين الذين أرادوا أن يستثمروا أموالهم وأن يجنوا الأرباح الطائلة من خلال تقديم صور للجمهور الاوروبي تعرض مناظر من «الأرض المقدسة».

أيضاً، لم تكن فلسطين غائبة عن تاريخ تطور السينما، إذ اهتمت أولى الجرائد السينمائية في اوروبا بعرض الصور المتحركة عن أرض فلسطين. ولكن فلسطين لم تكن مجرد أرض مقدسة بالنسبة للجمهور الأوروبي، فقد كان هناك قسم من هذا الجمهور ـ اليهود المرتبطون بالحركة الصهيونية، ـ ينظر إلى فلسطين باعتبارها «أرض الميعاد». كانت فلسطين موضوعاً للعديد من الأفلام القصيرة التي أخرجت في بداية القرن من قِبَل سينمائيين يهود... فيما كانت التوراة هي الأرض الخصبة التي نبتت فوقها مواضيع هذه الأفلام. ومع تطور السينما في العالم الرأسمالي وزيادة تغلغل الرأسمال الصهيوني في شركات الانتاج الكبرى، تزايدت الأفلام، وخاصة بعد وعد بلفور عـام ١٩١٧، والتي تتحدث عمَّـا يسمى بأرض الميعاد.

كانت أرض الميعاد هي الصورة الوحيدة في السينما العالمية حول فلسطين، وقد طغت على صورتها المعروفة تاريخياً باعتبارها الأرض المقدسة.

كانت فلسطين قبل الحرب العالمية الأولى واقعة تحت حكم الاستعمار العثماني، وبعد ذلك دخلتها قوات الاحتلال الانكليزي، الذي سرعان ما وعد الحركة الصهيونية بالسماح بإنشاء وطن قومي ودولة يهودية في فلسطين (وهو ما سمي بوعد بلفور). ضمن هذه الظروف لم يكن بمقدور الشعب الفلسطيني أن يُسمع صوته للعالم الخارجي، وبشكل خاص من خلال السينما. لقد بقيت وجهة النظر الفلسطينية غائبة. وفيما كانت السينما

الغربية تشوه الحقائق المتعلقة بالشعب الفلسطيني، كانت تلعب دوراً كبيراً في الدعاية للصهيونية وللحركة الاستيطانية فوق أرض فلسطين. فلنر، مثلاً، ما يقوله الناقد والصحافي الانكليزي تايلورد اوننغ في دراسته المسماة «فلسطين في السينما»: «في الثلاثينات كانت الثورة العربية ــ الفلسطينية (١٩٣٦ ــ ١٩٣٩)، الموضوع السياسي الرئيسي الذي حظي بتغطية في الجريدة السينمائية البريطانية. وهنا، مرة أخرى، قدمت الجريدة السينمائية الصهاينة من وجهة نظر غربية إيجابية، بينما كانت لا تزال تنظر إلى الفلسطينيين من منظور رجعي وسلبي وغريب وخاطىء».

أما على أرض فلسطين نفسها فقد بدأ بعض المستوطنين اليهود بصنع أفلام «وثائقية» يتحدثون فيها عن المستوطنات الصهيونية. وكان أول شريط أنتج على أرض فلسطين هو: «حياة في أرض الميعاد»، وذلك في عام ١٩١٢. وفي العام ١٩٣٢ أنتج الشريط «الوثائقي»: «هذه هي أرضك»، مستخدماً لأول مرة اللغة العبرية. وفي الوقت نفسه نشطت السينما الاميركية خاصة، وأولت اهتماماً كبيراً لصنع أفلام تدعم وجهة نظر الحركة الصهيونية.

أما في الدول العربية، وبخاصة مصر التي كانت الصناعة السينمائية فيها متطورة نوعاً ما «فلم ينتج أي فيلم عن قضية الشعب الفلسطيني حينها. ومن المعروف أن الدول العربية كلها كانت واقعة في ذلك الوقت تحت الحكم الاستعماري».

كان في فلسطين سينمائي فلسطيني هو صالح الكيلاني أخرج، ضمن صعوبات عديدة، بضعة أفلام وثائقية قصيرة في الثلاثينات، حاول من خلالها الرد على الدعاية الصهيونية. وبالطبع لم يكتب لهذه الأفلام الانتشار، بسبب القيود التي كان يضعها الاحتلال الانكليزي على نشاطات الوطنيين الفلسطينيين على الصعيد الاعلامي والثقافي. ولقد بقيت أجزاء ناقصة من هذه الأفلام في مكتبة المخرج الخاصة، بعد أن نقلها معه إلى القاهرة عندما هاجر واحتفظ بها حتى وفاته.

بعد الاحتلال وإعلان دولة اسرائيل، في العام ١٩٤٧، أخرج بعض السينمائيين في مصر أفلاماً تجارية حاولت أن تستغل موضوع القضية الفلسطينية، وهو الموضوع الذي يحيا عميقاً في روح الشعوب العربية. وقد كانت هذه الأفلام خالية من أي محتوى تقدمي حقيقي. على كل حال، فلم يخرج خلال عشرين عاماً سوى عدد قليل جداً من الأفلام الروائية وبعض الأشرطة التسجيلية. ومنها فيلم قامت بإنتاجه جامعة الدول العربية في العام ١٩٦٥.

كانت الهزيمة التي لحقت ببعض الجيوش العربية خلال حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وما تلاها من احتلال لأراضٍ عربية جديدة من قِبَل الجيش الاسرائيلي، قد أدت إلى خيبة أمل كبيرة لدى المثقفين العرب. غير أن الاندفاعة العارمة للثورة الفلسطينية والمد الجماهيري الملتف حول هذه الثورة قد أحييا الحماس من جديد. والتف المثقفون العرب حول الثورة الفلسطينية وتعاونوا معها. وقد أدى ذلك إلى قيام حافز دفع بعض السينمائيين العرب الشباب إلى إخراج أفلام حول القضية الفلسطينية والثورة

الفلسطينية. وهكذا أخرج اللبناني كريستيان غازي فيلماً للتلفزيون في عام ١٩٦٧ هو: «الفدائيون»، وهو اقتباس لمسرحية برتولت بـريخت: «بنادق الأم كارار».

وأُخرجت في بعض الدول العربية ومن خلال التلفزيون بعض الأفلام التي تعالج بعض مشاكل القضية الفلسطينية. ومنها فيلم «بعيداً عن الوطن»، من إخراج قيس الزبيدي (١٩٦٩). و«نحن بخير»، من إخراج فيصل الياسري (١٩٧٠) والفيلمان من إنتاج التلفزيون العربي السوري. وعرض الفيلمان في مهرجان لايبزغ الدولي للأفلام الوثائقية وفاز كل منهما بالجائزة الفضية.

في هذه الأثناء يتزايد تدريجياً عدد الأفلام العربية والأجنبية التي تتحدث عن الثورة الفلسطينية من منطلق الدفاع عنها والتعاطف معها. ففي مصر مثلا، أُنتجت بعض الأفلام التسجيلية القصيرة عن القضية الفلسطينية ونتائج حرب حزيران (يونيو). أما في سوريا فقد أُنتجت في عام ١٩٧٠ بعض الأفلام القصيرة والطويلة، الروائية والتسجيلية، عن المقاومة الفلسطينية ومنها: «الزيارة»، وهو فيلم قصير من إخراج قيس الزبيدي، و«رجال تحت الشمس»، وهو عبارة عن ثلاث قصص في فيلم واحد، أخرجها ثلاثـة مخرجين هم: نبيل المالح ومروان مؤذن ومحمد شاهـين. واخرج خـالد حمادة فيلم: «السكين» عن قصة للكاتب الفلسطيني غسان كنفاني. وفي العام نفسه أخرج كريستيان غازي فيلمه الروائي الطويل: «مائة وجه لعام واحد». فيما بعد تم في سوريا إخراج فيلم: «المخدوعون»، من قبل المصري توفيق صالح (١٩٧٢)، و«كفرقاسم»، من إخراج اللبناني برهان علوية (١٩٧٤). كما أنتجت هنا وهناك في الدول العربية أفلام أخرى قصيرة. ومن الجدير بالذكر أن معظم هذه الأفلام كانت من إنتاج سينمائيين عرب تبنوا القضية الفلسطينية كلياً. وبالمقابل يتزايد إنتاج القطاع التجاري السينمائي لأفلام عن الثورة الفلسطينية، تقلد، وعلى نحو مبتذل، اسـوأ أفلام رعاة البقر الاميركية، مستغلة بذلك تعاطف الجماهير العربية مع صورة الفدائي البطل.

وينتقل التعاطف مع الثورة الفلسطينية إلى السينما الغربيَّة. وفي الحقيقة، فإن هذه الثورة قد استقطبت، ومنذ العام ١٩٦٧، كاميرات الكثيرين من مصوري وكالات الأنباء الغربية. والذين كان معظمهم يقدم للرأي العام الغربي صورة مشوهة عن قضية فلسطين وشعبها وعن الثوار الذين كانوا يعاملون باعتبارهم إرهابيين. غير أن اتسـاع الثورة الفلسطينية وتنامي دورها المحلي والعربي لفت انتباه بعض التجمعات السينمائية التقدمية في فرنسا وايطاليا وغيرهما من دول اوروبا.

وهكذا، حضر إلى الاردن لتصوير فيلم عن الثورة الفلسطينية المخرج الفرنسي جان لوك غودار. كما أنتج في ذلك الوقت الفيلم الفرنسي الأول عن الثورة وهـو: «فلسطين ستنتصر» (١٩٦٩)، من إنتاج السينمائيين الثوريين البروليتاريين وإخراج جان بيير أوليفيه دوساردان. وأنتجت شركة «يونتيل فيلم» الايطالية التقدمية عام ١٩٧٠ فيلم: «فتح»، من إخراج لويجي بيريللي. وفي العام نفسه أنتج فيلم: «بلادي»، وهو فيلم سويسري من اخراج فرنسيس روبسبير، وفيلم: «عندما أكون جائعاً»، من إنتاج واخراج مجمـوعة

«الحاضر كتاريخ»؛ وهي كلها أفلام تسجيلية. وفي الوقت نفسه كانت التلفزيونات في الدول الاشتراكية تعرض برامج وأفلاماً عن الثورة الفلسطينية فيما كان مراسلوها يتوافدون تباعاً إلى مناطق تواجد قوات الثورة. وهنا نذكر أن أحد مصوري التلفزيون السوفياتي قد قتل في عمان، عام ١٩٧٠، عندما كان يصور معارك أيلول (سبتمبر).

والآن، تُنتج سنوياً في العالم عشرات الأفلام عن قضية الشعب الفلسطيني. ومن المعلوم أن هناك مهرجاناً خاصاً يُقام في بغداد، كل عامين، تُعرض فيه الأفلام والبرامج التلفزيونية عن فلسطين من كل أنحاء العالم.

السينما ضمن إطار الثورة الفلسطينية

في العام ١٩٦٨، تشكلت أول نواة لوحدة سينمائية فلسطينية تعمل ضمن إطار الثورة الفلسطينية، وضمن إطار حركة فتح بالذات. وقد نمت هذه النواة انطلاقاً من الحاجة الموضوعية التي أدت في البدء إلى تأسيس قسم صغير يُعنى بالصور الفوتوغرافية تطور تدريجياً إلى وحدة إنتاج سينمائية، وساعد على ذلك كون العاملين في قسم الفوتوغراف هم أساساً اثنان من المصورين السينمائيين ومخرج، وبالطبع لم يكن القسم مجهزاً بالمعدات السينمائية الكافية، وكل ما كان يملكه هو آلة تصوير سينمائية وأفلاماً خاماً. وفي العام ١٩٦٩ تم إنتاج الفيلم الأول لهذه الوحدة: «لا للحل الاستسلامي»، الذي يستعرض المظاهرات التي قامت في عمان عاصمة الاردن ضد مشروع الوزير الأميركي روجرز لحل القضية الفلسطينية، ويتضمن الفيلم أيضاً، مقابلات مع مقاتلين فلسطينيين حول هذه المسألة.

وسرعان ما جرت معارك أيلول (سبتمبر) في الاردن عام ١٩٧٠. وكانت الحرب وتحليل أبعادها هي موضوع الفيلم التالي لهذه الوحدة: «بالروح بالدم»، من اخراج مصطفى أبو علي (١٩٧١).

نتيجة للحرب تنتقل قوات الثورة الفلسطينية إلى لبنان. وهناك، ومنذ عام ١٩٧١، يبدأ القسم نشاطه من جديد. وفي هذا العام بالذات، يزداد الاهتمام بالسينما ضمن منظمات الثورة الفلسطينية فتتشكل نواة انتاجية في الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين والجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، والتي كانت قد ساهمت بإنتاج فيلم روائي عن المقاومة الفلسطينية هو: «مائة وجه ليوم واحد». وأنتجت الجبهة الشعبية خلال تلك الفترة فيلمين هما: «على طريق النصر» و«النهر البارد»، عن مخيم فلسطيني في شمال لبنان. والفيلم الأخير من إخراج العراقي قاسم حول.

في أواسط عام ١٩٧٢، وعلى أثر المهرجان الأول للسينمائيين العرب الشباب الذي عقد في دمشق، تداعى قسم من المثقفين الفلسطينيين، أدباء وفنانون وسينمائيون، إضافة إلى سينمائيين عرب يتعاونون مع الثورة الفلسطينية، إلى تشكيل تجمع سينمائي حمل اسم: «جماعة السينما الفلسطينية». وقد حمل بيان الجماعة طموحات كبيرة تتعلق بخلق صناعة سينمائية فلسطينية وتأسيس أرشيف سينمائي فلسطيني. ولم تستمر الجماعة

طويلاً في العمل، غير أن قيامها ساعد على إنتاج فيلم واحد هو: «مشاهد من الاحتلال في غزة»، وهو الفيلم الأول الذي يتحدث عن منطقة غزة المحتلة. وقد اعتمد الفيلم على مواد صورتها وكالات الأنباء الغربية، وأخرجه مصطفى أبو علي.

ومنذ عام ١٩٧٣، يتزايد إنتاج الأفلام في المنظمات الفلسطينية التي شكلت فيها، أقسام للسينما، وتتنوع المواضيع التي تتناولها هذه الأفلام، ويصبح بمقدور السينما الفلسطينية أن تشارك على نحو فعال في المهرجانات السينمائية الدولية، وبشكل خاص منذ العام ١٩٧٤، وأصبحت السينما الفلسطينية تشارك دورياً في مهرجان لايبزغ الدولي للأفلام الوثائقية.

إنه لمن الصعب الحديث عن الأفلام الفلسطينية كلا على حدة. غير أنه يمكن القول أن هذه الأفلام، ورغم أن عددها ليس بالكثير، استطاعت ولأول مرة من خلال مهرجانات السينما أو من خلال الأسابيع الخاصة بالسينما الفلسطينية، أو من خلال العروض التي تنظمها جمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني في العالم، استطاعت أن توصل للرأي العام العالمي صوت الشعب الفلسطيني نفسه من خلال طليعته الثورية ــ المقاومة الفلسطينية.

والآن وبعد مرور اثني عشر عاماً على البدايات الأولى للسينما الفلسطينية، أصبح عدد الأفلام المنتجة خلال هذه الفترة يفوق الخمسين فيلماً ما بين قصير وطويل. هذا إضافة إلى مجموعة من الأفلام الاوروبية وغير الأوروبية الصديقة، والتي أنتج قسم كبير منها بمعونة السينما الفلسطينية. كما يمكن القول ان العديد من الأفلام الفلسطينية قد حاز على جوائز هامة في عدد من مهرجانات السينما الدولية، ومنهامهرجان لايبزغ. فعمَّ تتحدث هذه الأفلام؟

من البديهي القول ان الموضوعات الرئيسية لهذه الأفلام تتناول قضية الكفاح المسلح ضد العدو الصهيوني إضافة إلى الأبعاد التاريخية والأبعاد الراهنة للصراع العربي ــ الصهيوني. ولكن هل يعني ذلك أن موضوعات هذه الأفلام متشابهة؟ ان الأمر ليس كذلك بالطبع. وان نظرة سريعة على موضوعات هذه الأفلام الفلسطينية لتبرهن على ذلك.

لقد تم خلال السنوات الماضية تصوير آلاف الأمتار من الوثائق المتعلقة بحياة الشعب الفلسطيني، وبخاصة في الدول العربية، حيث تتواجد قواعد الثورة الفلسطينية. ان التصوير قد اشتمل على مختلف النشاطات والفعاليات الفلسطينية سواء العسكرية أو الاجتماعية أو الثقافية والفنية. وقد أتاحت هذه الأرضية الفرصة لصنع أفلام متنوعة الموضوعات. فهناك أولاً الأفلام التي تتحدث عن الأحداث الكبرى التي تمر فيها الثورة الفلسطينية: مثلا، «بالروح بالدم»، هو عن معارك أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٠. وفيلم «كفرشوبا» اخراج سمير نمر، وفيلم «البنادق متحدة» اخراج رفيق حجار، يتناولان أيضاً أحداث معارك عام ١٩٧٣ في لبنان. أنتج الفيلمان عام ١٩٧٤، أما الفيلم الطويل «الحرب

في لبنان» إخراج سمير نمر عام ١٩٧٨، فيتحدث عن الحرب الأهلية في لبنان. كما ان أحداث تل الزعتر قد لقيت صداها في أفلام فلسطينية منها «خبر عن تل الزعتر»، إخراج عدنان مدانات عام ١٩٧٦، «وتل الزعتر» اخراج مصطفى أبو علي ١٩٧٧. وقد تم إنتاج هذا الفيلم بالتعاون مع شركة يونتيل الايطالية. ويعرض فيلم: «عدوان صهيوني» اخراج مصطفى أبو علي عام ١٩٧٣، للدمار والقتل اللذين أحدثتهما الطائرات الاسرائيلية حين أغارت على مخيم فلسطيني في جنوب لبنان. كما أن نضال الشعب الفلسطيني داخل الأرض المحتلة يجد صداه في مجموعة من الأفلام منها: «مشاهد من الاحتلال في غزة»؛ وفيلم «الانتفاضة» اخراج رفيق حجار (١٩٧٤) وفيلم «يوم الأرض»، إخراج غالب شعث (١٩٧٨) وفيلم حصار مضاد «اخراج قيس الزبيدي (١٩٧٨) وفيلم «وطن الأسلاك الشائكة» اخراج قيس الزبيدي (١٩٨٠). وبالطبع، فإننا نلاحظ أن هذه الأفلام تتراوح بين العرض الإخباري والتحليل التاريخي في آن. وثمة أفلام حاولت أن تنطلق من الواقع اليومي باتجاه التحليل السياسي الشمولي، مثل فيلم: «بيوتنا الصغيرة»، اخراج قاسم حول (١٩٧٤)، وفيلم: «المفتاح» اخراج غالب شعث (١٩٧٥). وقد صنع قاسم حول أيضاً في العام ١٩٧٢ فيلم: «نهر البارد»، الذي هو بمثابة عرض للحياة الاجتماعية واليومية في مخيم فلسطيني. كما نجد، من ناحية ثانية، أن الحياة الثقافية والفنية تتحول إلى موضوعات مستقلة لأفلام. ففيلم اسماعيل شموط: «ذكريات ونار» (١٩٧٤)، هو حديث عن تاريخ القضية الفلسطينية استناداً إلى مادة اللوحات الفنية التي رسمها بنفسه، أما فيلم: «رؤى فلسطينية»، إخراج عدنان مدانات (١٩٧٨)، فيقدم الفنان الشعبي ابراهيم غنام من خلال لوحاته الفطرية وأغانيه الشعبية. واخرج محمد توفيق في العام ١٩٨٠ فيلمه: «مسيرة الاستسلام»، استناداً إلى رسومات كاريكاتورية. ويقدم قيس الزبيدي في فيلمه: «صوت من القدس» (١٩٧٨) المغني السياسي الفلسطيني مصطفى الكرد، والذي كان حين تصوير الفيلم لا يزال يعيش في الأرض المحتلة. كما نذكر أن قاسم حول قد قدم في عام ١٩٧٢ فيلمه «غسان كنفاني ــ الكلمة البندقية»، وهو يتحدث عن الكاتب الفلسطيني المعروف غسان كنفاني والذي اغتيل في بيروت في ذلك العام.

وقاسم حول نفسه أخرج في العام ١٩٧٣ فيلمه: «لماذا نزرع الورد، لماذا نحمل السلاح»، عن مهرجان الشبيبة العالمي في برلين عام ١٩٧٣ ومشاركة وفد فلسطيني فيه. وهذا الموضوع نجده أيضاً في فيلم جان شمعون: «أنشودة الأحرار» (١٩٨٠) وهو يتحدث عن التضامن بين شعوب العالم من خلال مهرجان الشبيبة في كوبا.

كما تمكن الإشارة، أيضاً، إلى مجموعة الأفلام التي أنتجتها السينما الفلسطينية حول الثورة في ظفار: «رياح التحرير»، اخراج سمير نمر (١٩٧٤) وحول الثورة في اليمن الديمقراطي: «لمن الثورة»؛ و«اليمن الجديد»، اخراج سمير نمر وفيلم: «حياة جديدة»، اخراج قاسم حول (١٩٧٧). وهذه الأفلام تؤكد على التضامن بين الثورة الفلسطينية وثورات التحرر العربية الأخرى.

تضاف إلى هذه الأفلام، أفلام عن الأطفال الفلسطينيين والمرأة الفلسطينية والهلال الأحمر الفلسطيني وغيرها من مؤسسات الثورة الفلسطينية.

وهنا تجدر الاشارة إلى أهمية المحاولة التي بذلتها مؤسسة السينما الفلسطينية لإصدار أعداد «الجريدة السينمائية» منذ عام ١٩٧٢، والتي صدر منها حتى الآن ثمانية أعداد فقط وعلى فترات متقطعة.

ومن التجارب الهامة في مسيرة السينما الفلسطينية تجربة فيلمي: «يوم الأرض» و«وطن الأسلاك الشائكة». وذلك أن الفيلمين يقدمان، ولأول مرة، مادة من داخل الأرض المحتلة، مصورة خصيصاً من قبل سينمائيين مناضلين من اوروبا. فمن المعلوم أنه يستحيل على السينمائيين الفلسطينيين الذهاب إلى الأراضي المحتلة والتصوير هناك. ولهذا لا يستطيع السينمائيون إلا أن يعتمدوا على الوثائق المصورة من قبل وكالات الأنباء الأجنبية. ولكن هذه الوثائق لا تكفي عادة، وهي في الوقت نفسه توزع على الجميع، بحيث أنه يمكن أن تستعمل في عدة أفلام في آن واحد، أي أنها تتكرر فتفقد بذلك تأثيرها. ومن ناحية ثانية، هناك حاجة كبيرة لرؤية الشعب الفلسطيني في الداخل المحتل وسماع صوته. وإيصال ذلك إلى الرأي العام العالمي. وهكذا، ومن هذا المنطلق استطاع غالب شعث أن يتفق مع مصورين أوروبيين أصدقاء ليصوروا احتفالات الشعب داخل الأرض المحتلة بمناسبة يوم الأرض، والأمر نفسه نجح فيه قيس الزبيدي؛ إذ أرسل مجموعة تصوير اوروبية لصنع فيلم عن الاستيطان الاسرائيلي في الأراضي العربية. إن هذه التجربة، مضافة إلى إيجابيات كثيرة، هي دليل آخر على ما يمكن أن يفعله التضامن بين التقدميين في العالم.

هل يعني ما قيل أعلاه أن السينما الفلسطينية كانت بخير طيلة هذه الأعوام؟ في الحقيقة لم تكن السينما الفلسطينية بمجملها في مستوى الطموح، ولم تكن في معظم حالاتها تتطور بالمستوى الذي وصلت إليه الثورة نفسها في تطورها المتصاعد. يعترف بهذه الحقيقة السينمائيون الفلسطينيون كلهم. ورغم الصدى العالمي للأفلام الفلسطينية والفائدة التي قدمتها هذه الأفلام لصالح القضية الفلسطينية، فإنها لم تشبع بشكل كاف الحاجة إليها.

ان السينما الفلسطينية تعمل ضمن ظروف صعبة وتمارس وظيفتها عبر أوضاع بالغة الصعوبة والتعقيد. وخاصة إذا ما أخذنا بعين الاعتبار ان أي ثورة مسلحة لن تولي العناية الكافية لإنشاء قاعدة مادية منظمة ينطلق منها الانتاج السينمائي. والأمر يتأكد أكثر بالنسبة للثورة الفلسطينية التي تجد نفسها مضطرة للانطلاق من أراضي دول أخرى، مضطرة أحياناً كثيرة للدخول في صراعات مختلفة ومرهقة لها، ويصعب عليها أن تجد وضعاً مستقراً يجعلها تولي العناية الكافية للأنشطة الثقافية والفنية المختلفة.

ولأن الثورة الفلسطينية تعيش حالة حرب مستمرة، تجد السينما الفلسطينية نفسها متأثرة بهذا الوضع على مختلف الأصعدة. فمثلا، رغم أن السينمائيين الفلسطينيين استطاعوا إنجاز عدد لا بأس به من الأفلام، إلا أن العمل الأساسي كان ينصب باتجاه التصوير اليومي الإخباري، في محاولة للتوثيق السينمائي للأحداث اليومية. ولهذا ليس

من السهل دائماً وضع خطة عمل متكاملة لإنتاج الأفلام بشكل دوري. فالأحداث الكبيرة تفرض نفسها في معظم الأحيان على العمل السينمائي وتوجهه.

من ناحية ثانية، لم تستطع السينما الفلسطينية ونتيجة للظروف ذاتها، أن تبني كادرها التقني، أي أن تهيء الفنيين اللازمين المتمكنين من حرفتهم والذين باستطاعتهم أن يؤمّنوا الحد المطلوب من المستوى التقني. كما لم تستطع أن توفر العدد الكافي منهم واللازم لإدارة إنتاج منتظمة للأفلام. والأمر نفسه يمكن ذكره بصدد المعدات التقنية. وهذا جانب هام خاصة إذا ما علمنا أنه لم توجد في لبنان، ومنذ بدأت فيه الحرب الأهلية عام ١٩٧٥، معامل لطبع وتحميض الأفلام واستوديوهات للصوت الخ...

طبعاً، قاد ذلك كله إلى تعثر عملية الانتاج. فحتى الجريدة السينمائية التي كان يفترض فيها أن تكون دورية وتستفيد من المواد التي تصور يومياً حول كافة فعاليات الثورة، لم تستطع أن تنتظم في الصدور. فمن المعلوم أنه لا يمكن إنشاء صناعة سينمائية منتظمة دون وجود قاعدة مادية لذلك. والسينمائي الفلسطيني مثلاً مضطر لإرسال المواد المصورة إلى معامل للتحميض في أوروبا، وانتظار أشهر حتى تعود المواد إليه، والعودة مجدداً إلى اوروبا بعد إنهاء عملية المونتاج من أجل إنجاز بقية العمليات الفنية الأخرى. وهذا كله من أجل إنتاج فيلم أو جريدة سينمائية بطول ١٠ أو ١٥ دقيقة.

ثمة عامل آخر ساهم في إعاقة تطوير السينما الفلسطينية، وهو توزع السينمائيين الفلسطينيين ضمن عدة فصائل للثورة. وهذا ما أدى إلى بعثرة الجهود وإلى إضعاف الامكانات التقنية عند كل قسم منهم على حدة. وكان السينمائيون دوماً يدركون الحاجة الماسة لتوحيد الجهود والتنسيق وجمع الامكانات. وهذا ما أدى بهم إلى المطالبة المستمرة بتوحيد السينما الفلسطينية ضمن إطار منظمة التحرير الفلسطينية.

وعلى كل، فقد أدت هذه المطالبة المستمرة إلى نتيجة إيجابية، خاصة بعد أن شعرت قيادة الثورة بالحاجة الماسة إلى الاستفادة، إلى أبعد حد من الامكانات الاعلامية والدعاوية التي تقدمها السينما. وهكذا، تم في العام ١٩٨٠ افتتاح معمل لطبع الأفلام وتحميضها.

والأهم من ذلك، أنه قد صدر قرار من منظمة التحرير الفلسطينية بتوحيد جميع أقسام السينما ضمن مؤسسة سينمائية واحدة تابعة لدائرة الاعلام والثقافة. إن هذا الوضع الجديد سيقود بالتأكيد إلى تخليص السينما الفلسطينية من النواقص التي عانت منها في السنوات الماضية، وإلى جعلها تؤدي دورها على أفضل وجه ممكن. ذلك لأن هذا الأمر سيقود إلى بناء القاعدة المادية التي ستتطور عبرها السينما الفلسطينية.

إن المرحلة التي قطعتها السينما الفلسطينية منذ أن بدأت كوحدة إنتاج صغيرة، وانتهاء بتوحيدها في مؤسسة كبيرة ذات أساس تنظيمي متين تجعلنا نضع في اعتبارنا دوماً جهود سينمائيين مناضلين حملوا السلاح إلى جانب الكاميرا، وشاركوا في معارك الثورة إلى جانب رفاقهم المقاتلين حاملين معدات التصوير من أجل التأريخ لهذه الثورة. ان توحيد السينما الفلسطينية هو إلى حد كبير بمثابة احترام لذكرى هؤلاء السينمائيين

الذين استشهدوا أثناء المعارك وهم يصورون. انهم السينمائيون المصورون ــ شهداء السينما والثورة الفلسطينية:

هاني جوهرية ــ مصور سينمائي استشهد بتاريخ ١٩٧٦/٦/١٢. في موقع متقدم قتالي فيما كان يصور معركة في جبال عينطورة أثناء الحرب الأهلية في لبنان.

مطيع ابراهيم وعمر المختار ــ مصوران استشهدا معاً أثناء تصوير الاجتياح الاسرائيلي لجنوب لبنان؛ وذلك بتاريخ ١٩٧٨/٣/١٥.

ويثار السؤال دائماً حول طبيعة عروض الأفلام الفلسطينية، إذ أنه من المعروف أن السينما الفلسطينية لا تملك وسيلة عامة لعرض أفلامها ضمن أماكن تواجد الشعب الفلسطيني؛ فهي لا تملك صالات للعرض ولا تستطيع الاعتماد على البث التلفزيوني للأفلام. وعملياً، فإن الأفلام الفلسطينية تصنع عادة من قياس ١٦ ملم وهذا ما يسهل عملية عرضها في أماكن عديدة مثل المدارس والمعاهد والأندية الثقافية ومراكز تجمع المقاتلين والخ... وتعرض الأفلام الهامة على نطاق ضيق بسبب صغر القاعات التي تقدم فيها، ولكنها بالمقابل تعرض باستمرار وحيثما تطلب الأفلام. وبالطبع، فإن توفر الآلات الخفيفة، صغيرة الحجم يساعد كثيراً على تنظيم هذه العروض الدائمة في كل أماكن تواجد الشعب الفلسطيني، وبخاصة في لبنان حيث تتمركز قوات الثورة. وتتم العروض عادة بناء على طلب الهيئات واللجان الشعبية ولجان الإعلام الجماهيري والتوعية السياسية، ولا تقتصر العروض فقط على الأفلام الفلسطينية بل تشمل الأفلام النضالية التسجيلية والتي ينتجها سينمائيون تقدميون في العالم، وتتوفر منها نسخ في مكتبة أفلام السينما الفلسطينية.

أما العروض الخارجية فتتم بواسطة مكاتب منظمة التحرير الفلسطينية في دول العالم، أو من خلال جمعيات الصداقة والتضامن مع الشعب الفلسطيني، أو عن طريق تنظيم أسابيع خاصة بالفيلم الفلسطيني، أو من خلال المشاركة في المهرجانات الدولية للسينما.

عبد الوهاب الكيالي

هل كان يحسب أنه سيغيب بهذه السرعة؟ هل كان يظن، أصلاً، أن أحداً يشتهي غيابه، أو يخطط له، في الليالي؟ وهل كان، هو، متأهباً للموت؟ لماذا إذن ترك مفكرته تغصّ بالمواعيد لأشهر آتية، وقد ترك نفسه لمشاريعه الكثيرة، ولأحلام لم يقبض عليها باليدين.

كان مطمئناً إلى أنه يدفع الموت بسلاحه الصغير، بهذا القلم الذي أمسك به مرة، ثم لم يعد يبارحه. لكن هذا الزمان يكذب الكثيرين.

عبد الوهاب الكيالي، الذي غاب بالأمس، تعدّد كثيراً، وانتشر على أكثر من ساحة، وعرفناه في وجوهه كلها.

عرفته الساحة الفلسطينية واحداً من أبنائها: ملتزماً بالثورة، وهي في بداياتها، من موقع المناضل؛ ومن موقع القائد في اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، وفي الموقعين، أعطى قلباً، وفكراً، وانخراطاً أفسح له، لدى عارفيه، إعجاباً واحتراماً عميقين.

وعرفته الساحة العربية قائداً في حزب البعث العربي الاشتراكي، داعياً إلى وحدة الأمة العربية بعد تجزئة، مجاهداً من أجل حريتها، مؤمناً بالخيار الاشتراكي كسبيل إلى التحرر والتقدم.

ومن موقعه كمثقف ومناضل، وكصاحب مؤسسة فكرية مشهورة، أثرى الشهيد الثقافة الفلسطينية، أدباً وفكراً وتاريخاً، سواء في ما أصدره، وهو المؤرخ، أم في ما أشرف على إصداره من موسوعات تبقى واحدة من مفاخر الإنتاج العربي العلمي، الملتزم جادة العمق والرصانة، أم في ما أطلعته «المؤسسة العربية للدراسات والنشر» من إنتاج أسهم في بلورة الثقافة العربية التقدمية، وصياغة رؤية للمشكلات التي تواجه الأمة العربية في عصرها الحديث.

وفي ذلك كله، كان ابن فلسطين الطيبة. واحداً من الطيبين الذين جاؤوا الثقافة، فلم يغادروا الوداعة.

عبد الوهاب الكيالي ابن فلسطين، وفلسطين، أم الجميع، لا تنسى.

فلسطين في الإتحاد البرلماني العربي

تمهيد

الاتحاد البرلماني العربي مؤسسة عربية شاملة حديثة النشأة نسبياً؛ وهو يضم حاليا في عضويته كافة مجالس الأمة والشعب والشورى في مختلف الأقطار العربية، ما عدا مجلس الشعب المصري الذي أوقفت عضويته فيه عقب زيارة السادات الخيانية للقدس في تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٧.

فبعد حرب تشرين الأول (اكتوبر) سنة ١٩٧٣، وما جره التضامن العربي من مكاسب عربية قومية على شتى الأصعدة، تداعى رؤساء المجالس النيابية العربية، وبمبادرة من السيد رئيس مجلس الشعب السوري، محمد علي الحلبي، إلى الاجتماع في مؤتمر تأسيسي عقد في دمشق ما بين ١٩ و١٩٧٤/٦/٢١، وأقر فيه مشروع الميثاق ومشروع النظام الداخلي المؤقت لاتحاد برلماني عربي، وقد صدر عن هذا المؤتمر بيان اعتبر وثيقة تاريخية لمولد الاتحاد وبدء مرحلة النضال البرلماني العربي المشترك، والذي تقع في قلبه، مشكلة جوهرٌ له، فلسطين وقضية شعبها العربي المحقة والعادلة.

وقد جاء في هذا البيان التأسيسي ما يلي:

«... **وإن ممثلي المجالس البرلمانية العربية يعتبرون الاعتداءات الصهيونية المتكررة على الأراضي اللبنانية ومخيمات الفلسطينيين، مستهدفة ضرب الأخوة اللبنانية ــ الفلسطينية وإضعاف الوحدة النضالية الصلبة، إنما هي اعتداءات تعني الأمة العربية بأكملها وتوجب وقوف الأمة العربية إلى جانب لبنان الشقيق والمقاومة الفلسطينية لدعم ومساندة نضالهما المشرّف دفاعا عن القضية العربية وثورة الشعب العربي الفلسطيني المظفّرة**» (**الأمانة العامة، الاتحاد البرلماني العربي** (دليل)، دمشق، ١٩٧٨).

اما ميثاق الاتحاد فقد جاء في مقدمته ما يلي:

«نحن ممثلي المجالس البرلمانية العربية، المجتمعين في دمشق خلال المدة من ١٩٧٤/٦/١٩، إلى ١٩٧٤/٦/٢١.

«انطلاقا من إرادة عربية مشتركة لدعم وحدة العمل العربي الجماعي في خدمة قضايا الحرية والتقدّم في الوطن العربي والسلام والتعاون الدوليين،

«وتقديرا لضرورة حشد طاقات العرب وقدراتهم واستخدام جميع إمكانياتهم لمواجهة جميع التحديات على طريق الحرية والانماء والتطور،...

«وحرصا على تمثيل جميع المجالس البرلمانية العربية في هذا الاتحاد،

«اتفقنا على الميثاق التالي» (**المصدر نفسه**). ثم يأتي نص الميثاق، فيحدّد هداف الاتحاد وبنيته،

اقيمت بنية الاتحاد البرلماني العربي ونظمه على مثال «الاتحاد البرلماني الدولي»، وقد حددتها المادة الثالثة من الميثاق، وهي كما يلي:

«مادة ٣ ــ تكون للاتحاد الأجهزة التالية:
أ ــ المؤتمر العام.
ب ــ مجلس الاتحاد.
ج ــ الأمانة العامة».

فالمؤتمر العام يبحث القضايا التي تعرض عليه في نطاق الأهداف التي حددها الميثاق، وهو ينعقد في الموعد والمكان اللذين يحدّدهما مجلس الاتحاد، ويتكوّن من وفود تسمّيها الشعب البرلمانية على ألا يزيد عدد كل وفد على عشرة اعضاء، وتكون رئاسة المؤتمر العام لشعبة الدولة المضيفة.

ويتألف مجلس الاتحاد من عضوين من كل شعبة برلمانية، وتكون رئاسته بالتناوب سنويا بالترتيب الهجائي لأسماء الشعب المشتركة، ويكون لكل شعبة صوتان في المجلس، وهو يختص بوضع مشروع النظام الداخلي للاتحاد، ووضع جدول اعمال المؤتمر العام وتوجيه الدعوة لانعقاده، وتعيين مكان الانعقاد وموعده، وتلقي الاقتراحات ودراستها والبت بها، ودراسة مشروع موازنة الاتحاد السنوية وإقرارها، والنظر في الطلبات المقدّمة للانضمام الى الاتحاد، وهو يجتمع مرة واحدة في السنة على الأقل.

والأمانة العامة هي الجهاز التنفيذي للاتحاد وهي تتولى: تيسير الاتصال الدائم بين الشعب وبين الاتحاد وغيره من الهيئات والمنظمات الدولية، وإعداد الموضوعات التي تعرض على مجلس الاتحاد ومؤتمراته، وإعداد الوثائق والتقارير اللازمة لذلك، وتنظيم المحاضر والمضابط والمراسلات، وحفظ الوثائق، وضبط الشؤون المالية للاتحاد، وإبلاغ قرارات المؤتمر او المجلس الى الشعب البرلمانية العربية وجامعة الدول العربية والحكومات العربية والاتحاد البرلماني الدولي والجهات المعنية الأخرى.

هذه، باختصار، صورة عن الاتحاد البرلماني العربي كما اقرت في مؤتمر دمشق التأسيسي الذي اعتبر المؤتمر العام الأول، وشاركت فيه المجالس العربية التالية: مجلس الأعيان والنواب الأردني؛ المجلس الوطني لدولة البحرين؛ مجلس الأمة التونسي؛ مجلس الشعب السوداني؛ مجلس الشعب السوري؛ المجلس الوطني الفلسطيني؛ مجلس الأمة الكويتي؛ مجلس النواب اللبناني؛ مجلس الشعب المصري؛ والجمعية الوطنية الاسلامية الموريتانية.

وتابع «الاتحاد» منذئذ مسيرته؛ فعقد مؤتمراً عاماً آخر (الجزائر، آذار/مارس، ١٩٨١)، وأحد عشر مجلساً، كما أن عدد المجالس العربية المشاركة فيه اختلف زيادة ونقصاناً، فقد علقت عضوية مجلس الشعب المصري فيه؛ وذلك في المجلس السابع الذي عقد في تونس في يومي ١٤ و١٥/٦/١٩٧٩، كما قبلت في عضويته المجالس العربية التالية: المجلس الوطني المغربي؛ المجلس الشعبي الجزائري؛ المجلس الوطني الاتحادي (الامارات العربية المتحدة)؛ المجلس الوطني العراقي؛ مجلس الشعب التأسيسي في الجمهورية العربية اليمنية؛ مجلس الشعب الأعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية؛ المجلس الوطني الجيبوتي؛ المجلس الوطني الصومالي. كما علقت عضوية الجمعية الوطنية الموريتانية ومجلس دولة البحرين بعد أن جرى حلهما.

خلال مسيرة الاتحاد البرلماني العربي هذه، احتلت فلسطين، وقضية كفاح شعبها، مكانة متميزة. فقد كانت، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، عضوا مؤسسا في الاتحاد، وعامل تجميع

للجهد البرلماني العربي على الصعيد الدولي، ودارت معظم قرارات «الاتحاد» وابحاثه حولها وحول كيفية إحراز المزيد من المكاسب لها دوليا، ولم تمر مناسبة كبرى إلا واصدر «الاتحاد» البيانات المؤيدة والمنادية بزيادة تجنيد الجهد والدعم لها.

إن من المحال الاحاطة بكل ما صدر عن الاتحاد البرلماني العربي من بيانات، وما تم من ترتيبات بشأن القضية الفلسطينية، وربما يكون كافيا التوقّف عند بعض «مجالس» الاتحاد وبياناته والتي تشكّل ابرز المعالم في هذا السبيل، كما لا بد من وقفة خاصة عند المؤتمر البرلماني العربي الثاني الذي عقد في الجزائر ما بين ٩ و ١١ آذار (مارس) ١٩٨١.

(أ) المجالس

١ ــ مجلس الاتحاد الثاني الاستثنائي (دمشق ١٥ و ١٦ ايلول ــ سبتمبر، ١٩٧٤): انعقد هذا المجلس عقب المؤتمر التحضيري البرلماني العربي ــ الاوروبي، الذي عقد في دمشق بين ١٢ و ١٥ ايلول (سبتمبر)، وكان اهم ما قرره ذلك المؤتمر، على الصعيد السياسي، ما يلي:

ــ تنفيذ قرارات هيئة الأمم المتحدة المتعلقة بقضية فلسطين ومشكلة الشرق الأوسط.

ــ الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ــ قيام اوروبا بدورها الهام في إقامة سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط، واتخاذ خطوات تالية لتصريح الدول التسع في ٦ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٦.

ــ حث جميع البرلمانيين في اوروبا وفي العالم لبذل كل الجهود لتأمين النجاح المنشود لمؤتمر جنيف.

لقد قيّم المجلس الثاني الاستثنائي هذا المؤتمر، وخلص إلى ضرورة متابعة الحوار البرلماني العربي ــ الأوروبي، وعقد لقاءات ومؤتمرات تالية له، **على أن تكون المواقف السياسية من القضية الفلسطينية خاصة هي الأساس الذي تبنى عليه المواقف والقرارات الاقتصادية. وهكذا اتخذت فلسطين مكانا مركزيا في اي حوار برلماني تالٍ، عربي ــ اوروبي.**

٢ ــ مجلس الاتحاد الثالث (الخرطوم ١٢ ــ ١٦ آذار ــ مارس، ١٩٧٥): يمكن القول، ودون الوقوع في محظور المبالغة، أن هذا المجلس كان من اهم مجالس الاتحاد البرلماني العربي، إن لم يكن اهمها على الاطلاق؛ وهنا لا بد من الاطالة، بعض الشيء، في ذكر ما ورد عن فلسطين في بيانه وفي قراراته.

لقد اتيح لكاتب هذه السطور ان يحضر ذلك المجلس بوصفه عضوا في وفد المجلس الوطني الفلسطيني، ومن ثم شارك مشاركة فعّالة، وعن كثب، في اعمال المجلس وفي قراراته.

في البيان الختامي للمجلس ورد ما يلي:

«وقد درس مجلس الاتحاد في دورته هذه، وبإسهاب، القضية الفلسطينية والوضع في الشرق الأوسط، وقضايا الأمن والسلام في العالم، كما تدارس القضايا الاقتصادية المطروحة على الأمة العربية...».

وبعد أن تحدث البيان عن الحرية في العالم، وانها «كل لا يتجزأ» اورد ما يلي:

«والأمة العربية، في تطلعها للعدل والسلام انطلاقا من هذه القيم، تؤكد ان إحلال السلام في الشرق الأوسط لا يمكن ان يتحقق ما لم تنته الطبيعة الصهيونية العدوانية القائمة على اوهام تجاوزها منطق التاريخ، بل واثبت هزيمتها.

«فالطريق إلى السلام العادل واضح، ولا يمكن إلا ان يقوم على المبدأين التاليين:

«١ ــ الانسحاب الفوري لجميع القوات الاسرائيلية من كامل الأراضي العربية المحتلة منذ عدوان الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، وفي مقدمتها القدس التي نرفض رفضا قاطعا تدويلها.

«٢ ــ إستعادة الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني كاملة، والتي هي الأصل والأساس في عملية السلام، ولا يمكن ان تنفصل عنه».

وأضاف:

«إن العدو الصهيوني ما زال يناور ويراوغ ويحاول الالتفاف على النتائج الايجابية لحرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣، وخلق تعقيدات يهدف من ورائها إلى التهرّب من مواجهة الحقائق التي تفرض نفسها، وتفرض بالتالي الاستجابة لداعي العدل والسلام. وهو يستند في مناوراته ومراوغاته هذه وتعنّته على القوى التي تقدّم له المساعدات والسلاح، وعلى رأسها الولايات المتحدة...».

ثم أضاف: «... **فالنتائج الايجابية لحرب تشرين [الأول ــ اكتوبر]، ووقفة الأمة العربية وصمودها الرائع وما قدمته من بذل وتضحيات، او مالقيته من تأييد من الشعوب والدول الصديقة قد ادت إلى خلق آفاق جديدة امام حركة التحرير العربية، ومنها فتح باب الأمم المتحدة امام منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني وقائدة نضاله من اجل استعادة حقوقه الوطنية» (مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثالث، البيان الختامي، الخرطوم،** آذار ــ مارس، ١٩٧٥).

هذا في البيان الختامي، اما القرارات السياسية فقد قسمت إلى قسمين: العامة، والخاصة او المكتوبة. وفي كلا القسمين احتلت فلسطين المكانة البارزة والمتميزة.

في القسم الأول، تم «التوكيد على الالتزام بمقررات مؤتمر القمة العربي السابع الذي عقد في الرباط ما بين ٢٦ و ٢٩/١٠/١٩٧٤، فيما يتعلّق بالقضية الفلسطينية، والتقيد بتنفيذ هذه المقررات نصا وروحا». ومن المعروف ان تلك المقررات اكدت «حق الشعب الفلسطيني في العودة إلى وطنه وتقرير مصيره»، كما اكدت ولأول مرة، بقرار قمة عربية، «حق الشعب الفلسطيني في إقامة السلطة الوطنية المستقلة بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني على اي ارض فلسطينية يتم تحريرها، وتقوم الدول العربية بمساندة هذه السلطة عند قيامها في كل المجالات وفي كل المستويات» (**المصدر نفسه، القرارات**).

اما القسم الثاني من القرارات، وهي الخاصة، فذو اهمية بالغة بالنسبة لفلسطين وقضيتها على الصعيد البرلماني الدولي، فقد نصت على ان تتضمن وفود الأمانة العامة للاتحاد البرلماني العربي مندوبين من المجلس الوطني الفلسطيني، وان تعد «خطة عربية مشتركة تحضيرا للمؤتمر البرلماني الدولي الذي سينعقد في لندن تتضمن الأهداف التالية:

«أ ــ الحصول على قرار بالاعتراف بمنظمة التحرير كممثل شرعي وحيد للشعب العربي الفلسطيني.

«ب ــ إقرار حق الشعب الفلسطيني بالعودة الى ارضه وتقرير مصيره عليها وإقامة سلطته الوطنية فوقها.

«ج ــ تقديم مشروع بإدانة اسرائيل على جريمتها البشعة بتدمير مدينة القنيطرة.

«د ــ إعداد مشروع قرار يتوافق مع التطورات السياسية للقضية العربية على ضوء ما يستجد في حينه».

ونصّ القرار الثاني على «تقديم طلب لمجلس الاتحاد في كولومبو يتضمن إدراج موضوع القضية الفلسطينية والشرق الأوسط على جدول اعمال المؤتمر الذي سينعقد في لندن»: (**المصدر نفسه**).

واثناء اجتماعات المجلس هذا، دارت احاديث حول إدخال المجلس الوطني الفلسطيني في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب.

إن المجلس الثالث هذا ليشكّل، مرة اخرى، معلما بارزا بالنسبة للقضية الفلسطينية في ميداني الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد البرلماني الدولي. والمكاسب الهامة جدا التي تم إحرازها في الاتحاد الثاني قد وضعت اسسها ونوقشت مناقشة مستفيضة، واتخذت القرارات المناسبة بشأنها في مجلس الخرطوم هذا. وقد اتيح لكاتب هذه السطور ان يحضر، بوصفه عضوا في المجلس الوطني الفلسطيني، مجلس الاتحاد البرلماني الدولي في كولومبو، عاصمة سري لانكا، ما بين ١٩٧٥/٣/٣١ و١٩٧٥/٤/٥، واستطاع ان يحقق كسبا هاما بقبول المجلس الوطني الفلسطيني في المؤتمر ٦٢ للاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب، تمهيدا لقبوله في عضوية الاتحاد البرلماني الدولي بصفة مراقب ايضا، وذلك بما يخالف انظمة هذا الاتحاد ولوائحه. وقد تثبّت هذا الكسب في مؤتمر لندن البرلماني الدولي في ايلول (سبتمبر) ١٩٧٥، وعدّلت نظم الاتحاد البرلماني الدولي لتتلاءم وقبول المجلس الوطني الفلسطيني في عضويته بصفة مراقب.

وفي مجلس كولومبو هذا، تقرر ايضا ان يدرج، ولأول مرة في تاريخ الاتحاد البرلماني الدولي، على جدول اعمال مؤتمر لندن موضوع «الوضع في الشرق الأوسط». فشكّل هذا الأساس للمكاسب المتصاعدة على صعيد الاتحاد البرلماني الدولي والتي احرزتها القضية الفلسطينية.

٣ ــ مجلس الاتحاد الاستثنائي (دمشق: ٦ ــ ٨ آب ــ اغسطس، ١٩٧٥). عقد هذا المجلس في مصيف بلودان (دمشق) من اجل إعداد مشروع قرار عربي موحد يقدّم إلى مؤتمر لندن البرلماني الثاني والستين حول بند «الوضع في الشرق الأوسط»، ولتثبيت عضوية المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد البرلماني الدولي، بصفة مراقب، مع اجراء التعديلات المناسبة على احكام هذا الاتحاد ونظمه حتى تصبح هذه العضوية شرعية؛ وذلك الى ان تتم إقامة الدولة الفلسطينية فتنقلب إلى عضوية تامة، وللتصدّي للحملة الصهيونية التي نظمت في لندن ضد الوجود الفلسطيني في المؤتمر البرلماني الدولي.

ولا بُدَّ ان تُسجَّل هنا جسامة المهمة التي كانت امام هذا المجلس الثالث، فالحملة الصهيونية كانت ضارية جدا، وقد اشتملت على مظاهرات صاخبة في لندن، ضد وصول اعضاء وفد المجلس الوطني الفلسطيني ,وعلى منشورات تحت عنوان: «هؤلاء هم الارهابيون»، حيث فصلت حياة كل واحد منهم ونوع جواز السفر الذي يتنقّل به.

وضع هذا المجلس خطة للتحرّك البرلماني العربي، قامت على اساس التمسك بقرار مجلس الاتحاد البرلماني الدولي الذي عقد في كولومبو في نيسان (ابريل) ١٩٧٥، وتثبيت هذا القرار مع تعديل الأنظمة والأحكام التي تتعارض وإياه، وأعدّ مشروع قرار بشأن الوضع في الشرق الأوسط على اساس المشروع المقدّم من الشعبة البرلمانية السورية، ومشروع قرار آخر حول القضية الفلسطينية على اساس قرار الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة رقم ٣٢٣٦. وقد دمج مشروعا هذين القرارين، في اثناء مؤتمر لندن، في مشروع واحد تبنّاه المؤتمر بكل فقراته وبنوده.

وعلى ذلك قرر المجلس القيام بالخطوات التالية في هذا السبيل:

ــ كلف السيد محمد علي الحلبي، رئيس مجلس الشعب السوري ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي آنذاك، بالتوجه إلى موسكو وصوفيا من اجل التنسيق مع الدول الاشتراكية. وقد تم ذلك بشكل جيد.

ــ كلفت الأمانة العامة للاتحاد بإعداد مذكرة بوجهة النظر القانونية في شأن شرعية حضور المجلس الوطني الفلسطيني بصفة مراقب.

ـ اعدت النصوص الملائمة المعدّلة للأحكام والنظم الخاصة بالاتحاد البرلماني الدولي، والتي تجعل من حضور المجلس الوطني الفلسطيني حضورا شرعيا ولا يتعارض مع هذه الأحكام.

ـ كلف السيد خالد الفاهوم بالتوجه إلى الجزائر لمقابلة الرئيس هواري بومدين، بوصفه رئيسا لمجموعة دول عدم الانحياز، وشرح الموقف له حتى تعرض الجزائر الموقف على اجتماع وزراء خارجية دول عدم الانحياز المقرر عقده في ليما في ١٩٧٦/٨/٢٥.

ـ كلفت الشعب البرلمانية العربية الأعضاء الاتصال بسفرائها في دول العالم الثالث وسفراء هذه الدول لدى اقطار هذه الشُعب، وذلك من اجل حشد التأييد للموقف العربي وللقضايا التي ستطرح في مؤتمر لندن البرلماني (**الأمانة العامة، الاتحاد البرلماني العربي** (دليل)، دمشق، ١٩٧٨).

وقد افلحت هذه الجهود البرلمانية العربية المكثّفة، فكان قرار الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية في مؤتمر لندن البرلماني الدولي سنة ١٩٧٥، من اقوى القرارات التي صدرت حتى ذلك الوقت ممثلة للحق العربي، كما عدّلت بعض احكام الاتحاد البرلماني الدولي، وقبل المجلس الوطني الفلسطيني في الاتحاد بصفة مراقب، وبات من حقه حضور مؤتمرات الاتحاد ومجالسه ولجانه الدراسية.

٤ ـ مجلس الاتحاد الرابع (القاهرة، ١٧ و ١٨، كانون الثاني ـ يناير، ١٩٧٦): انعقد هذا المجلس عقب توقيع اتفاقية سيناء الأولى بين مصر والكيان الصهيوني في ايلول (سبتمبر)، ١٩٧٥، وما جرّه ذلك التوقيع من اضطراب في العلاقات العربية عامة.

وكان السبب المباشر لانعقاده هو العمل على تأجيل مؤتمر الحوار البرلماني العربي ـ الأوروبي، الذي كان مقررا عقده في القاهرة خلال شهر شباط (فبراير) ١٩٧٦، وذلك تحاشيا لصدامات عربية في ذلك المؤتمر عقب خروج النظام المصري على الارادة العربية بهذه الاتفاقية.

وقد قرر المجلس «تأجيل الحوار الى موعد آخر يحدد فيما بعد». وناشد جميع الأخوة في لبنان «وقف القتال فورا ونهائيا»، كما اكد فائدة الحوار والاتصالات مع الأطراف الأوروبية، «فالقضية العربية، بشكل عام والقضية الفلسطينية بشكل خاص، يمكن أن تفيدا من هذه الاتصالات على الرغم من الجهود المناوئة التي تبذلها اسرائيل والصهيونية باستمرار ضد الشعب الفلسطيني وحقوقه وكيانه، وضد الموقف العربي العادل» (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الرابع، البيان الختامي**، القاهرة، كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٦).

وتكمن اهمية هذا المجلس، على الصعيدين العربي والفلسطيني، في ان مؤسسة الاتحاد البرلماني العربي خرجت منه سليمة فلم تتمزق، بل تابعت مسيرتها ونشاطاتها؛ مما عاد بالمكاسب على القضية العربية عامة، والقضية الفلسطينية بشكل خاص.

٥ ـ مجلس الاتحاد الخامس (عمان ١٧ ـ ١٩ كانون الثاني ـ يناير ١٩٧٧): انعقد هذا المجلس عقب هدوء نسبي وتحسّن طفيف في العلاقات العربية، وذلك بعد مؤتمري القمة العربية المصغّرة في الرياض، والقمة العربية الموسّعة في القاهرة. وقد انسحب هذا التحسّن على اجواء المجلس، وجاء في بيانه الختامي ان المجلس شدّد «على وجوب تخطي جميع المشاكل الجانبية وتوحيد الصف وتكثيف الجهود من اجل مجابهة العدو الصهيوني ودفعه الى الانسحاب من جميع الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقوقه الطبيعية فوق تراب وطنه، وفي مقدمتها العودة وحق تقرير المصير، وإقامة الدولة الفلسطينية على اي جزء من تراب الوطن يتم تحريره. كما اعرب المجلس عن تقديره وإكباره لنضال شعبنا العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة وتضحياته وصموده امام قوى البغي والاحتلال وإصراره على إحباط الخطط الصهيونية التي تهدف الى زرع الشقاق بين صفوفه. وطالب المجلس الحكومات العربية بمواصلة العمل على دعم كفاح منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعب

فلسطين، اهتداء بمقررات مؤتمر القمة في الرباط لعام ١٩٧٤، ومؤتمري: الرياض والقاهرة لعام ١٩٧٦». (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الخامس، البيان الختامي**، كانون الثاني ــ يناير، ١٩٧٧).

٦ ــ مجلس الاتحاد السابع (تونس، ١٤ ــ ١٥، حزيران ــ يونيو، ١٩٧٩): لهذا المجلس اهمية خاصة، وهو يشكّل معلما هاما على درب مسيرة الاتحاد، فقد جاء عقب توقيع اتفاقيتي كامب ديفيد، ثم معاهدة الصلح بين النظام المصري والكيان الصهيوني، وما جرّه هذا التوقيع من نكسة على النضال العربي ضد العدو الصهيوني، وذلك بخروج النظام المصري من الصف العربي وانحيازه الى صف العدو الامبريالي الأميركي ــ الصهيوني.

وقد علّق المجلس عضوية مجلس الشعب المصري في الاتحاد البرلماني العربي، تنفيذا لمقررات مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد في بغداد في تشرين الثاني (نوفمبر)، سنة ١٩٧٨، واصدر بيانا مطوّلا جاء فيه: «... **وقد بحث المجلس الواقع المؤلم الذي نتج عن مبادرة السادات في زيارته المشؤومة للقدس وما تبع ذلك من اتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية التدميرية المصرية ــ الاسرائيلية، وما ترتّب على ذلك من عبء المسؤوليات الملقاة على عاتق الأمة العربية، قيادات وبرلمانات وجماهير، لمواجهة اخطار الهجمة التآمرية الامبريالية والصهيونية الاسرائيلية ضد شعب فلسطين والأمة العربية في معركة صراعها الرئيسي مع العدو الصهيوني والامبريالية العالمية، من اجل إحباط مشروع الحكم الذاتي التآمري في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتحرير الأراضي العربية المحتلة واستعادة الحقوق الفلسطينية المغتصبة، بما يمكّن شعب فلسطين من العودة الى وطنه المحرر وتقرير مصيره وإقامة دولته الديمقراطية الفلسطينية فوق ترابه الوطني**».

ثم اوضح البيان حجم الهجمة الصهيونية الاسرائيلية والامبريالية، و«ما فعله السادات باتفاقيات كامب ديفيد والاتفاقية المصرية ــ الاسرائيلية من عزل لمصر ودورها عن الأمة العربية وواجباتها القومية، ومن تفريط كامل بحقوق شعب فلسطين الوطنية في التحرير والعودة وتقرير المصير وإقامة الدولة المستقلة، ومن محاولة لالغاء المكاسب النضالية التي حققها نضال شعب فلسطين لقضيته في الأمم المتحدة وفي مجال الرأي العام الدولي».

ثم ذكر ان هذا كله يتطلب اقصى درجات التضامن العربي في وحدة الهدف والعمل لتنفيذه وفق خطط عملية متكاملة مدروسة. ومن هذا المنطلق رأى الاتحاد البرلماني العربي ان ما اتخذه مؤتمر القمة العربي التاسع في بغداد واجتماع وزراء الخارجية والاقتصاد العرب من قرارات وما حددوه من اهداف مرحلية يمثّل قاعدة صحيحة وعملية لتحقيق التضامن العربي.

ورأى المجلس في «المفاوضات التي يجريها السادات مع ممثلي العدو الصهيوني بشأن مشروع الحكم الذاتي الاداري للضفة الغربية وقطاع غزة» تآمرا على شعب فلسطين وقضيته، وهو يعطي الاحتلال الصهيوني صفة الديمومة بالاتفاق. ولذلك رفض المجلس مشروع الحكم الذاتي هذا، «كما رفض مبدأ احقية النظام المصري وغيره في البحث والتقرير بما يتصل بشعب فلسطين وحقوقه، ذلك انه بالاضافة الى الأخطار الوطنية والقومية المترتبة على تصرفات النظام المصري في هذا الصدد فإن شعب فلسطين معترف به كشعب وتعتبر منظمة التحرير الفلسطينية هي ممثله الشرعي الوحيد. وقد ايد المجلس كذلك كافة الاجراءات العربية والفلسطينية التي من شأنها إحباط مشروع الحكم الذاتي ورفض اي تصرف يشير الى اي نوع من انواع الوصاية على شعب فلسطين». وكذلك ادان المجلس السياسة الأميركية، واعتبرها معادية لمصالح الأمة العربية وفي مقدمتها مصالح شعب فلسطين وحقوقه الثابتة. كما ادان قرار الحكومة الكندية آنذاك بنقل مقر سفارتها من تل ــ ابيب الى القدس، واعتبره «عدوانا صارخا على حقوق الأمة العربية وشعب فلسطين، واعتبار كل دولة تتخذ مثل هذا القرار في الموقع المعادي نفسه». وقرر القيام بالاتصالات اللازمة لالغاء هذا القرار ولتحقيق الالتزام العالمي بقرارات

الأمم المتحدة حول عروبة القدس و«عدم تغيير معالمها السكانية والجغرافية والسياسية والدينية». (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي السابع، البيان الختامي**، تونس، حزيران ــ يونيو، ١٩٧٩).

إن الأهمية البالغة للمجلس السابع هذا هي التي املت ضرورة الافاضة في شرح اعماله وذكر مقراراته، لأنها شكّلت بمجموعها دفعا قويا لنشاط الاتحاد المتركّز حول القضية الفلسطينية.

٧ ــ **مجلس الاتحاد الثامن (دمشق، ٢٧ ــ ٢٩ تشرين الأول ــ سبتمبر، ١٩٨٠)**: تنبثق اهمية هذا المجلس من توقيت انعقاده، فقد كان ذلك اثناء اشتداد الاعتداءات الاسرائيلية على لبنان، مدنا وقرى ومخيمات، من الخارج، وتزايد التآمر الانعزالي المصحوب بعمليات مجرمة من الداخل. وقد صحب هذا كله تكثيف في العمليات الصهيونية الاستيطانية والقمعية ومصادرات الأراضي والابعادات داخل فلسطين المحتلة، دون ان تؤثر هذه على صلابة المجابهة العربية الفلسطينية لسلطات الاحتلال.

وقد كانت هذه السياسات الاسرائيلية والصمود الفلسطيني على رأس جدول اعمال المجلس. وجاء في البيان الذي صدر عنه ما يلي: «... وفي هذا الصدد اجمعت الوفود على ضرورة حشد الطاقات وزج جميع الامكانات من اجل درء العدوان الصهيوني المتكرر وإحباط خطط التهويد والالحاق، ومن اجل تحرير الأرض العربية المغتصبة واستعادة حقوق الشعب العربي الفلسطيني وفي مقدمتها حق العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة فوق تراب وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد. وقد عبّر المجلس عن إكباره وإجلاله ودعمه لصمود اهلنا في الأرض المحتلة، واستنكاره لما تقوم به سلطات الاحتلال الاسرائيلي، فيها من قمع واضطهاد وانتهاك لأبسط الحقوق الانسانية، وقرر إرسال برقيات الى الهيئات البرلمانية العالمية لفضح موقف السلطات الاسرائيلية الوحشي والتعسّفي من المناضلين العرب الفلسطينيين، ولا سيما المناضلين: فهد القواسمة ومحمد ملحم».

وقد حيّا المجلس ايضا صمود الأهالي في جنوب لبنان ضد الهجمات والمؤامرات الاسرائيلية، وطالب بدعم صمود شعب لبنان والثورة الفلسطينية والمحافظة على استقلال لبنان ووحدة اراضيه وسيادته الشرعية، ورفض وحذّر من عمليات إلحاق القدس والجولان بالكيان الصهيوني، و «**ناشد برلمانات العالم فضح ومكافحة الانتهاكات الاسرائيلية لحقوق الانسان في الأراضي العربية المحتلة**». (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الثامن، البيان الختامي**، دمشق، تشرين الأول ــ اكتوبر، ١٩٨٠).

وفي اجتماعات هذا المجلس دعي السيدان فهد القواسمة ومحمد ملحم الى إلقاء كلمتين بيّنا فيهما الممارسات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة، واوضحا عدم وجود فرق بين الليكود (تكتل بيغن) والمعراخ (تجمّع بيرس) وطالبا بتقديم كل دعم لنضال الشعب العربي الفلسطيني في الداخل.

٨ ــ **مجلس الاتحاد العاشر الاستثنائي (بغداد، ٢٢ حزيران ــ يونيو، ١٩٨١)**: عقد هذا المجلس، بدعوة من الشعبة البرلمانية العراقية، في اعقاب الغارة الاسرائيلية المجرمة على المنشآت النووية العراقية قرب بغداد. فأدان العدوان الصهيوني، ودعا «الحكومات العربية الى مجابهة الانحياز الأميركي الكامل للعدو الصهيوني ودعمه اللامحدود، سياسيا واقتصاديا واعلامياً، وتغطية جرائمه في المحافل الدولية، والتي كان آخرها الموقف الأميركي في مجلس الأمن الدولي اثناء مناقشة الاعتداء الصهيوني الغادر على العراق». وما يسجل هنا ان المؤتمر الثامن والستين للاتحاد البرلماني اتخذ قرارا مستقلا هاما حول هذا الاعتداء، وادانه بأشد عبارات الأدانة.

واتخذ هذا المجلس الاستثنائي قرارات اخرى، ومنها: «**العمل على إزالة الخلافات بين الاقطار العربية بما يساهم في تعزيز التضامن العربي على اساس مجابهة العدو الرئيسي للأمة العربية المتمثل بالعدو الصهيوني الامبريالي، وأن تجنّد كل الطاقات العربية لدحر اتفاقيتي كامب ديفيد وإحباط مشاريع التصفية والاستسلام وتصفية كل الركائز والمصالح الامبريالية والصهيونية في المنطقة العربية، والعمل على الالتزام بقرارات قمة بغداد، وتشديد الحصار على نظام السادات وكل**

الأنظمة العربية الأخرى المتعاملة معه والسائرة بركابه». كما قرّر دعوة «جميع الأقطار العربية، انظمة وقوى ومنظمات، الى تقديم مختلف أشكال الدعم اللامشروط لنضال الشعب العربي الفلسطيني بقيادة ممثله الشرعي الوحيد، منظمة التحرير الفلسطينية». ودعا «الى فتح كافة الجبهات العربية امام الثورة الفلسطينية في مواجهتها للعدو الصهيوني وتقديم التسهيلات لها... والى زيادة دعم صمود الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة ومساندته في مواجهته اليومية التي يقوم بها لأعمال الاستيطان والتعسّف والارهاب». واكد «موقفه الثابت في دعم الشعب اللبناني والفلسطيني في مواجهة الاعتداءات الصهيونية والمؤامرات التي تحاك ضد وحدة لبنان»، وطلب «بذل الجهود لدى كافة الهيئات والمنظمات الدولية من اجل ممارسة ضغوطها لمنع الكيان الصهيوني من تنفيذ مخططاته لبناء قناة تربط البحر الميت بالبحر المتوسط، وذلك نظرا للأغراض العدوانية التي تقوم عليها والمتمثلة بتوسيع سياسة الاستيطان واستخدامها لغرض تطوير برامجها النووية المقامة في مفاعل 'ديمونا'، ومطالبة الأقطار العربية بمقاطعة كل دولة تساعدها ماديا وفنيا»، كما طالب «جميع الأقطار العربية بمقاطعة الدول التي تزود الكيان الصهيوني بالأسلحة، على ان تشمل هذه المقاطعة كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية» (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي العاشر الاستثنائي، البيان الختامي**، بغداد، حزيران ــ يونيو، ١٩٨١).

٩ ــ مجلس الاتحاد الحادي عشر (دمشق، ٢٢ و ٢٣ آب ــ اغسطس، ١٩٨١): تكمن اهمية هذا المجلس في انعقاده قبيل المؤتمر الثامن والستين للاتحاد البرلماني الدولي. فوضع الكيفية التي سيتم بها التحرّك البرلماني العربي وتنسيق المواقف والجهود العربية في هذا المؤتمر من اجل الخروج بقرار جيد حول موضوع «انتهاكات اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وغاراتها على لبنان». وقد اتخذ ذلك المؤتمر البرلماني الدولي قرار إدانة شاملة، يمكن اعتباره، وبحق، من افضل القرارات التي اتخذت في هذا المجال.

وقد ادان هذا المجلس «الاعتداء الجوي الأميركي على الجماهيرية العربية الليبية الذي اتخذ شكل قرصنة جوية»، واكد «على ان الوضع المتفجر في الشرق الأوسط اصبح يستدعي تحركا عاجلا وجديا من اجل إقرار سلام عادل ودائم في ظل شرعية دولية على اساس الانسحاب الاسرائيلي الكامل من جميع الأراضي العربية المحتلة وتمكين الشعب العربي الفلسطيني من ممارسة حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة على تراب وطنه بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، ممثله الشرعي الوحيد» (**مجلس الاتحاد البرلماني العربي الحادي عشر، البيان الختامي**، دمشق، آب ــ اغسطس، ١٩٨١).

(ب) المؤتمرات

عقد الاتحاد البرلماني العربي مؤتمرين: التأسيسي وهو الأول، ومؤتمر الجزائر (٩ ــ ١١ آذار ــ مارس، ١٩٨١)، وهو الثاني. وقد كانت فلسطين حاضرة في كلا المؤتمرين، تأسيسا ونقاشا وقرارات.

إن التوقف الأهم هنا هو عند المؤتمر الثاني، الذي انعقد بعد حوالي سبع سنوات من المؤتمر الأول التأسيسي.

شارك في المؤتمر الثاني إثنا عشر وفدا برلمانيا عربيا من المملكة الأردنية ودولة الامارات العربية المتحدة وتونس والجزائر والسودان وسورية والعراق وفلسطين ولبنان والمغرب وجمهورية اليمن العربية واليمن الديمقراطية، بالاضافة الى عدد من الوفود المراقبة العربية والأجنبية.

وفي هذا المؤتمر، استأثرت فلسطين بالحيّز الأكبر من كلمات رؤساء الوفود ومن توصيات اللجان التي اتخذها المؤتمر قرارات، ومن بيانه الختامي.

السيد الرئيس الشاذلي القليبي يقول في كلمة الافتتاح: «لقد عاش اليهود بيننا في ظل التسامح الذي يفرضه الاسلام، ولم يكن من المنطق ان ندفع ثمن المظالم التي ارتكبتها اوروبا تجاههم. ولكن هذا الذي

حدث بالفعل، وهكذا تَمَّ الغزو الصهيوني وجرى التهام فلسطين، قطعة قطعة، بمباركة قوى الشر والعدوان التي لا تريد لنا ان نتفرّغ لبلادنا».

ثم دعا الى تكثيف الجهود وتوحيدها من اجل صد الهجمة الامبريالية ــ الصهيونية.

السيد خالد الفاهوم، رئيس المجلس الوطني الفلسطيني ورئيس مجلس الاتحاد البرلماني العربي حاليا، كشف المؤامرة الساداتية ــ الأميركية ــ الصهيونية على شعب فلسطين وقضيتـه وممثله الشرعي الوحيد: منظمة التحرير الفلسطينية، وطالب بالعمل الجاد لمواجهة هذه المؤامرة، فقال: «في هذه المرحلة لنحاول ان ندرك معنى الخطورة، ولنضع نصب اعيننا تبعات هذا الادراك. لا يكفي ان يقول المرء كلمته ويمشي، كل منا مهدد بالاحتلال وبالنفي وبالتشرّد وبالذوبان. **إن المؤامرة تتكامل، ويبدو انها في طريقها الى بلوغ ذروتها، وإلا ما معنى زيارة وزير خارجية العدو، إسحـق شامير، المبكرة جدا الى اميركا؟! وإلا فما معنى التصريحات المحمومة التي يكررها ريغان وادارته ضد منظمة التحرير الفلسطينية ورئيسها وابنائها؟! وإلّا لماذا يكشف انور السادات ورقة التين الأخيرة ليطالب بتـدمير منـظمة التحرير، بل ليحرّض على ضرب كفاح شعب فلسطين وضرب وحدته في الصميم؟! وإلّا فلماذا تشتد غارات الجيش الاسرائيلي في جنوب لبنان عنفا وعمقا وتماديا كأن الكماشة قد بدأت تطبق؟! لقد اخفقت مؤامرة كامب ديفيد في ان تنسف النضال العربي من داخله حين اخفقت في إيجاد اية جبهة فلسطينية، بل اية مجموعة من الأفراد الفلسطينيين يمكن ان تقبل بالقنبلة الموقوتة للحكم الذاتي الاداري او تغضّي عنها. طوال السنوات الثلاث الماضية بذلت اميركا واسرائيل ونظام السادات كل ما يمكن من جهد لترغيب اهلنا في الأرض المحتلة او لترهيبهم او للتغلغل في صفـوفهم، وكانت النتيجة إخفاقا ذريعا».** واضاف: «**ونحن نقول لهم من على هذا المنبر البرلماني: لا خيار سوى الخيار الفلسطيني. لا ممثل سوى منظمة التحرير الفلسطينية المدعومة بارادة الأمة العربية وبمقررات مؤتمر القمة. لا لكامب ديفيد، لا للتسوية الجزئية، لا للاستسلام، لا للخيانة وتبا لها**».

وفي توصيات اللجان الثلاث التي اصبحت قرارات من المؤتمر، كان التركيز واضحا على القضية الفلسطينية. فبناء على توصيات اللجنة الأولى، لجنة برنامج عمل البرلمانيين العرب، اكّد المؤتمر «ان قضية فلسطين قضية عربية مصيرية؛ وهي جوهر الصراع مع العدو الصهيوني، وان النضال من اجل استعادة الحقوق العربية في فلسطين والأراضي العربية المحتلة مسؤولية قومية عامة، وعلى جميع العرب المشاركة فيها كل من موقعه وبما يمتلك من قدرات عسكرية واقتصادية وسياسية وغيرها». كما اوصت بدعوة «كل البرلمانات والمجالس الوطنية في اقطار الوطن العربي لتكثيف جهودها، انطلاقا من التزامها بمسؤولياتها الأساسية ازاء القضية الفلسطينية، وتقديم اقصى حدود الدعم في المجالات السياسية والمالية والعسكرية لنضال جماهير الشعب العربي الفلسطيني داخل الأرض المحتلة وخارجها ولقوات المقاومة الفلسطينية ولمنظمة التحرير الفلسطينية قائدة كفاح شعبنا العربي الفلسطيني». واكدت على «**استمرار مقاومة نهج واتفاقيات كامب ديفيد ومؤامرة الحكم الذاتي وما يترتب عليها من نتائج وآثار حتى يتم إسقاطهما وإزالة آثارهما، وكذلك اية مبادرة تنطلق منهما، وإحكام مقاطعة النظام المصري وفق مقررات قمتي بغداد وتونس**»، و«الالتزام باستعادة الحقوق الوطنية للشعب العربي الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة عـلى ترابـه الوطني بقيادة منـظمة التحـرير الفلسطينية، بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني». وحيّا «المؤتمر صمود جماهير شعبنـا العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة وانتفاضاته المستمرة وتصدّيه الدائم لقوات الاحتلال الصهيوني وإفشاله لمؤامرة الحكم الذاتي».

وقرّر المؤتمر، بناء على توصيات اللجنة الثانية، حول تطوير الحوار البرلماني العربي مع المجموعات والشعب البرلمانية في العالم، ان يستهدي هذا الحوار بمبدأ ان قضية فلسطين هي جوهر القضية العربية واساس الصراع في الشرق الأوسط، وان اي سلام عادل في المنطقة لا يكون إلّا باستعادة الحقوق الوطنية

للشعب الفلسطيني والانسحاب الاسرائيلي الكامل من كافة الأراضي العربية المحتلة، ورفض اتفاقيات كامب ديفيد وقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، والتأكيد ان منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني.

وقرّر المؤتمر، بناء على توصيات اللجنة الثالثة، حول تنسيق الموقف العربي من اشغال مجلس الربيع للاتحاد الدولي في مانيلا (خلال نيسان ــ ابريل، ١٩٨١)، إدراج مادة على جدول اعمال هذا المجلس تحت عنوان: «الممارسات الاسرائيلية في الأراضي العربية المحتلة والاعتداءات على جنوب لبنان». وقد تم إدراجها ولكن تحت عنوان: «انتهاكات اسرائيل لقرارات هيئة الأمم المتحدة والاتحاد البرلماني الدولي من خلال سلوكها في الأراضي العربية المحتلة وهجماتها على لبنان». وقد اتخذ مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي (هافانا، ايلول ــ سبتمبر، ١٩٨١)، قرارا حول هذه المادة يعتبر من اقوى ما صدر من قرارات حول القضية الفلسطينية.

واستأثرت فلسطين بالقسم الأكبر من البيان الختامي للمؤتمر، وقد جاء فيه:

«... وكذلك اعْتُبِرَ المؤتمر انعطافة في تصعيد الجهود التي يقوم بها الاتحاد لتوضيح قضية فلسطين وقضايا التحرر العربي للرأي العام البرلماني في العالم ومحاصرة العدو على الصعيد الدولي وخلق سياج سياسي عالمي متين مؤيد للحق الفلسطيني والنضال العربي. وبهذا الصدد اتخذ المؤتمر الخطوات الكفيلة بتنسيق المواقف العربية في جميع المحافل البرلمانية الدولية». واضاف البيان:

«وقد تعاهد البرلمانيون العرب على القيام بدورهم الفعّال في مواجهة المؤامرة الصهيونية الامبريالية المتصاعدة، واتفقوا على تشكيل لجنة من رؤساء البرلمانات العربية تكون مهمتها الطواف على البلدان العربية والاتصال بالرؤساء العرب من اجل تبديد الغيوم التي تعترض المسيرة العربية اليوم، ومن اجل جمع الكلمة العربية ورأب الصدوع». ثم ذكر ان البرلمانيين العرب عبّروا عن «اعتقادهم بأن المؤامرة الصهيونية ــ الأميركية تتخذ اليوم ابعادا جديدة تتجاوز ابتلاع الأرض الفلسطينية وجنوب لبنان،وتهدف الى القضاء على الثورة الفلسطينية وتفتيت شعب فلسطين وتصفية قضيته، والنيل من الصمود العربي، وذلك استمرارا لمؤامرة كامب ديفيد». ثم اكدوا ثانية رفضهم لهذه الاتفاقية وعزمهم على الاستمرار في العمل لاسقاطها، وحيّوا واكبروا «**صمود شعبنا العربي الفلسطيني في الأرض العربية المحتلة ونجاحه في إسقاط مؤامرة الحكم الذاتي وتصاعد وقفته البطولية في وجه اعتى الاجراءات الاسرائيلية القائمة على القمع والتعسّف والعقوبة الجماعية**». ووضع المؤتمر برنامجا شاملا للتحرّك البرلماني العربي «اكّد اولوية القضية الفلسطينية في النضال العربي الراهن، وشدّد على المسؤولية القومية الشاملة التي تلزم العرب جميعا بتوظيف جميع طاقاتهم وامكانياتهم من اجل مقاومة العدوان الصهيوني ودعم الثورة الفلسطينية ودول المواجهة العربية». وأكد البيان ان البرلمانيين العرب كرّروا رفضهم لقرار مجلس الأمن رقم ٢٤٢، و«تعاهدوا على مواصلة مساندة منظمة التحرير الفلسطينية بوصفها الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني ومواصلة دعم استقلالها وحرية قرارها». واكدوا «ان المنظمة، هي الوحيدة التي تملك حق ممارسة مسؤوليات معالجة مستقبل الشعب العربي الفلسطيني». وشدّدوا «على ان تحرير القدس هو واجب والتزام قومي»، كما اكّدوا رفض كافة اجراءات الضم والالحاق التي قام بها العدو الصهيوني بالنسبة للقدس وغيرها من الأراضي العربية المحتلة. وذكر البيان ان المؤتمر ادان بشدة استمرار الاعتداءات الاسرائيلية الغادرة على جنوب لبنان، وشجب وادان السياسة الأميركية المعادية للأمة العربية وللحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ولمنظمة التحرير الفلسطينية (**المؤتمر الثاني للاتحاد البرلماني العربي، القرارات والبيان الختامي**، الجزائر، آذار ــ مارس، ١٩٨١).

هذا عن فلسطين، وقد جاء في البيان الختامي للمؤتمر ايضا مايتمم التحرّك العربي على شتى الأصعدة السياسية والاقتصادية من اجل استعادة الحق العربي الفلسطيني.

(ج) البيانات

لم يقف الاتحاد البرلماني العربي مكتوف اليدين إزاء الكفاح العربي الفلسطيني داخل الأراضي العربية المحتلة، وما يتعرّض له الشعب الفلسطيني من قمع واضطهاد وارهاب وابعاد ابنائه المناضلين، بل كان يصدر بيانات استنكار الجرائم الصهيونية وتأييد المناضلين الفلسطينيين.

فحين قامت سلطات الاحتلال الصهيوني بإبعاد المناضل بسام الشكعة في اواخر سنة ١٩٧٩، قبل محاولتها الاعتداء على حياته، اصدر الاتحاد بيانا حيّا فيه نضال جماهير الشعب العربي الفلسطيني في الأرض المحتلة، وفضح الممارسات الصهيونية النازية، واهاب «بجميع البرلمانيين في العالم، ولا سيما تلك الأغلبية الكبرى التي ادانت الممارسات القمعية الاسرائيلية وايدت حقوق الشعب الفلسطيني... ان يرفعوا صوتهم باستنكار الاجراء الاسرائيلي الأخير وان يتضامنوا من اجل إيقافه ليكون ذلك دلالة على جدية الموقف العالمي التي تتخذ من ارض فلسطين مسرحا لها».

وحين قامت سلطات الاحتلال الصهيوني بإبعاد المناضلين الثلاثة: فهد القواسمة ومحمد ملحم والشيخ رجب التميمي، اصدر الاتحاد بيانا، في ايار (مايو) ١٩٨٠، نشر كاملا في عدد من الصحف والمجلات العربية، كما اقتبست مقاطع منه صحف عربية اخرى، وتناقلته وكالات الأنباء وارسلت ترجمته الى الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، والى كل من المجلس الأوروبي، والاتحاد البرلماني الدولي، والرابطة البرلمانية للتعاون العربي ــ الأوروبي والى اتحاد البرلمانات الأفريقية ومنظمة الوحدة الأفريقية والرابطة البرلمانية للصداقة اليابانية ــ الفلسطينية، والى عدد من البرلمانيين الأردنيين المهتمين بالقضايا العربية. إن هذا ليدل على المدى الذي يعمل الاتحاد البرلماني العربي على إيصال بياناته إليه. وقد كشف هذا البيان ايضا الممارسات الاسرائيلية النازية، وحيّا صمود الشعب العربي في الأراضي المحتلة، ودعا الى «اتخاذ خطوة عالمية حاسمة ضد الاستهتار الصهيوني بالقيم الانسانية»، وطلب من البرلمانيين الأحرار في العالم ان «نعمل معا» من اجل المزيد من فضح الممارسات الصهيونية في الأراضي العربية المحتلة «ولنتكاتف من اجل خلق سياج عالمي ضاغط على الصهيونية التي هي ــ حسب مقررات هيئة الأمم المتحدة ــ شكل من اشكال العنصرية والفصل العنصري. ولنفهم العالم كله ان خطر الصهيونية لا يقتصر على فلسطين ومنطقة الشرق الأوسط بل يهدد بتفجير الوضع المتوتر في العالم كله... ولنؤكد ان عملية إبعاد الانسان عن وطنه بالقوة وافراغ الأرض من سكانها إنما هي انتهاك صارخ لأبسط مبادىء الحق الانساني... ولنحيّ اخيرا كفاح الشعب العربي الفلسطيني، داخل الأرض المحتلة وخارجها، والذي يستمر على الرغم من كل وسائل القمع والابادة».

هذان نموذجان من بيانات الاتحاد البرلماني العربي حول احداث فلسطينية. ولا بد ان يضاف اليهما ان «الاتحاد» لا يترك مناسبة، تتعلّق بفلسطين، إلّا ويكون له الموقف المؤيد والمساند والداعي الى تقديم المزيد من التأييد والمساعدة لكفاح عرب فلسطين من اجل قضيتهم، ومن اجل استرداد حقوقهم.

وحين دخلت فلسطين، ممثلة بالمجلس الوطني الفلسطيني، الاتحاد البرلماني الدولي، بصفة مراقب، في مؤتمر لندن سنة ١٩٧٥ هنالك من قال: «جاءت فلسطين الى الاتحاد البرلماني الدولي فهزته، واخرجته من الحالة التقليدية التي ابقى نفسه فيها طوال عشرات السنين؛ بل لقد بلغ الأمر حد تعديل احكام هذا الاتحاد والتي لم تعدل منذ فترة جد طويلة».

اما بالنسبة للاتحاد البرلماني العربي، فإن فلسطين في قلب هذا الاتحاد، توحّد بين اعضائه وتشدّهم معا حين عرضها، او حين بحث جانب من جوانبها. و«الاتحاد»، في الوقت نفسه وبتأثير متبادل، ينسّق بين جهوده وبين اعضائه، ويضع مخططات العمل والتحرك ويوزع ادوارها، فتحرز فلسطين شتى المكاسب على الصعيدين: البرلماني الدولي؛ والبرلماني الثنائي العربي ــ الأجنبي. ان هذا هو ما جرى ويجري منذ مجلس كولومبو (نيسان ــ ابريل ١٩٧٥)، وفي كل لقاء برلماني عربي ــ اجنبي.

فلسطين هي الجوهر والأساس لكل نضال عربي وفلسطيني مهما كان شكله او المؤسسة القائمة به، وستبقى كذلك الى ان تستعاد الحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني في ارضه، وفي وطنه.

محمود فلاحة

المبادرة الأوروبية

يتركز هذا التقرير أساساً على فترة تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، وان كنا نعود إلى الخلف فيه أحياناً. وقد اعتمدنا على المعلومات الواردة في الصحافة العربية والفرنسية والانكليزية والأميركية الى جانب وكالة كيسنجر للمحفوظات الصحافية. الابراز من عندنا إلا إذا ذكرنا عكس ذلك. وهدفنا أن نحاول فك الخيوط المتداخلة والمركبة للنشاط الأوروبي الغربي إزاء قضية الشرق الأوسط والقضية الفلسطينية بخاصة.

١ ــ خلفية تاريخية

يمكن القول إلى حد كبير أن العدوان الثلاثي الفاشل على مصر عام ١٩٥٦، ختم السياسة الاستعمارية التقليدية لأوروبا الغربية، وكذلك بقايا التحالف التقليدي بينها وبين اسرائيل. وبعد فترة، بدأ موقف يمكن أن نسميه جديداً منذ منتصف عام ١٩٦٧ حينما ادان الرئيس الفرنسي ديغول الهجوم الاسرائيلي على العرب وطالب بانسحاب اسرائيل إلى مواقع ما قبل الحرب، كما يلاحظ أن القرار البريطاني بالانسحاب من شرقي السويس جاء في الفترة نفسها. وبعد مدة تتابعت سلسلة من البيانات الصادرة عن السوق الأوروبية المشتركة ومن تصريحات رؤساء دولها ومسؤوليها (١٩٧١؛ ١٩٧٣؛ ١٩٧٤)، تتضمن الاتجاه نفسه و«ضرورة الأخذ بعين الاعتبار الحقوق المشروعة للفلسطينيين». ثم جرت تطورات اكثر اهمية في اوائل السنة الماضية (١٩٨٠) حيث شاع الاعلان الكثيف عن «مبادرة اوروبية» قادمة بسبب «الطريق المسدود الذي وصلت إليه مفاوضات الحكم الذاتي للفلسطينيين». وتمهيداً لهذه المبادرة، زار عدد من كبار رجال الدولة الأوروبية الغربية (رئيس الجمهورية الفرنسية، وزير خارجية لوكسمبورغ، نائب المستشار النمساوي، رئيس الوزراء الاسباني، وزير الدولة البريطاني...) الشرق الأوسط **مركزين على السعودية** خلال شهر أيار (مايو) ١٩٨٠. ثم وجه كارتر تحذيراً الى كل من القاهرة وتل ــ ابيب بأن «المبادرة الأوروبية ستمر إذا توقفت مفاوضات الحكم الذاتي»، الأمر الذي أوحى بأن الولايات المتحدة غير راضية عن هذه المبادرة، كما يتضمن أنها لغير صالح الحكومتين المصرية والاسرائيلية معاً. وهذا قبل أن تعلن المبادرة ذاتها أو تعرف تفاصيلها (٢٠/٥/١٩٨٠).

وأخيراً، صدر بيان عن الدول الأوروبية التسع في ١٣/٦/١٩٨٠، وهو المشهور «باعلان البندقية» الذي يبشر **بدور خاص** سوف تقوم به اوروبا نظراً **لمصالحها وروابطها التقليدية** بالشرق الأوسط، وهذا بالاعتماد على القرارين ٢٤٢ و٣٣٨ لمجلس الأمن. وبالاضافة الى المبادىء السابق إقرارها في هذين القرارين (ومنها حق كل دول المنطقة بما فيها اسرائيل في الوجود، الخ...)، يحتوي اعلان البندقية على

فكرتين تأخذان صبغة الجدة بالنسبة للموقف الأوروبي نظراً للتشديد عليهما والاختلاف فيهما مع الموقف الاميركي وهما: «ان يتاح للشعب الفلسطيني ممارسة حقه في تقرير مصيره ممارسة شاملة» و«وجوب اشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات». ولا يشير البيان إلى مسألة الدولة الفلسطينية بالتحديد، كما لا يذكر أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، علاوة على أنه يومىء بصورة ايجابية — وان كانت حذرة — الى اتفاق كامب ديفيد.

وتجب الملاحظة بهذا الصدد أن الرئيس كارتر كان قبلاً قد حذر الأوروبيين من أن تنجم عن البيان خطوة تتخذها الدول التسع أمام مجلس الأمن، مهدداً باستعمال حق الفيتو في هذه الحالة. وبالفعل، لم يتضمن اعلان البندقية شيئاً من هذا القبيل..

وقام وزير خارجية لوكسمبورغ — بناء على اجتماع البندقية — بزيارة الشرق الأوسط (تموز/ يوليو — آب/ اغسطس ١٩٨٠) بهدف «**تحديد الشكل** الذي يمكن أن تتخذه مبادرة اوروبية في هذه المنطقة»؛ وكرر أن المبادرة **ليست منافسة** للسياسة الأميركية. ثم تبعه وزير خارجية هولندا (كانون الأول — ديسمبر) الذي صرح ايضاً بضرورة اجراء المشاورات مع الأميركيين لمعرفة ما «إذا كان ممكنا التحرك معهم في انسجام»، وهو قول يتضمن التمني دون التأكد.

٢ — الموقف الأوروبي الغربي

في تقديرنا أن هذا الموقف يحتوي على أكثر من عنصر، ويتجاذبه اكثر من عامل. وسوف نهتم بابراز ثلاث نواح فيه، وهي: الاختلاف مع الولايات المتحدة؛ والخضوع لها؛ والاتفاق معها. على أن هذه النواحي متواجدة في وقت واحد، وإن كانت ناحية أو أخرى تبرز في أوقات أو ظروف معينة طبقا للتوازنات والمناورات الداخلية والخارجية.

□ يتضح الاختلاف مع الحكومة الأميركية — وبخاصة مع ادارة ريغان — في النقط الأساسية الثلاث الآتية:

بالنسبة لكامب ديفيد. يقول الجانب الأوروبي انه يرى أن هذا الاتفاق قد أدى غرضه بالنسبة لمصر ولكنه لا يقدم حلا للمشكلة الفلسطينية (تصريح شيسون ١٩٨١/٩/٥؛ تحليل **ليموند**، ١ — ١٩٨١/١١/٢)، وليس «الرد على **مشكلات** الشرق الأوسط» (تصريح شيسون ١٩٨١/٨/٢٩) (تلميح بأنه ليس شاملاً؟) وأن منظمة التحرير الفلسطينية منظمة تمثل الفلسطينيين تمثيلاً عاليا (ميتران في المؤتمر الصحافي المشترك في السعودية، ١٩٨١/٩/٢٩)، فيجب ضمها إلى أية مباحثات (كارينغتون ١٩٨١/١١/٤). هذا في حين أن الموقف الأميركي الاسرائيلي متمسك بأن كامب ديفيد هوالحل الوحيد، بما فيه الانكار لتمثيل منظمة التحرير الفلسطينية أو التفاوض معها.

بالنسبة لمشروع الأمير فهد. يرى الأوروبيون (أوروبيو المبادرة) أن هذا المشروع يدل على إدراك السعودية أن الاهمال الأميركي للنزاع العربي — الاسرائيلي قد «يسبب تطورات تفلت من زمام السيطرة» (تحليل مراسل **ليموند** ١٩٨١/٩/٢٦)؛ وأن المشروع «يبدو اساساً جيداً للمناقشة (كارينغتون، ١٩٨١/١٠/١٥؛ النائب الألماني الغربي غويلمان أثناء مروره في بيروت، ١٩٨١/١١/١٦)، ويمكن أن يساعد على إقامة **سلام شامل** في المنطقة (كارينغتون، ١٩٨١/١١/٤؛ **فاينانشيل** تايمز، ١٩٨١/١١/١٤؛ تاتشر، ١٩٨١/١١/١٦)، إذ إن هناك اخطاراً كبيرة لو سمح للوضع في الشرق الأوسط بأن يستمر على حالته إلى ما لانهاية، فيشتد شعور الفلسطينيين باليأس من الموقف الأميركي — الأوروبي ويزيد احتمال تحولهم إلى مكان آخر للحصول على المساعدة (كارينغتون في مقابلة تليفزيونية ١٩٨١/١١/٧).

هذا في حين أن الحكومة الأميركية ظلت ثلاثة أشهر دون أن تعير مشروع فهد اهتماما؛ ثم تراوح موقفها منه بين اعتباره ينطوي على بعض النقط المهمة (الاعتراف الضمني باسرائيل مثلاً) وبين رفضه التام (حديث هيغ **لنيويورك**، ١٩٨١/١١/٢؛ وتصريحه امام لجنة الشؤون الخارجية لمجلس النواب الأميركي في ١٩٨١/١١/١٢ على التوالي).

وبالنسبة للقوة متعددة الجنسية في سيناء. يلمح الأوروبيون إلى أن اشتراكهم فيها يهدف الى الضغط على اسرائيل لكي تستكمل الانسحاب: أي تمكين النظام المصري الجديد من الميل عن كامب ديفيد؛ ويربطون بين مساهمتهم العسكرية هذه وبين اعلان البندقية المخالف لفكر كامب ديفيد (**فاينانشيل تايمز**، ٧/١١/١٩٨١؛ تاتشر ٩/١١/١٩٨١؛ **السفير**، ٢٤/١١/١٩٨١). وسوفوا في اقرار هذه المساهمة إلى أن تظهر نتائج مؤتمر القمة في فاس، ثم أشاروا الى أن هذه المساهمة ستكون **رمزية**: فلن ترسل فرنسا وحدات مقاتلة بل إدارية وتموينية وطبية، وقد تقتصر على العتاد دون الرجال؛ كما سيكون اشتراك بريطانيا «متواضعاً» (مائة جندي فقط). (**ليموند** ١٨/١١/١٩٨١؛ **هيرالد تريبيون**، ٢٤/١١/١٩٨١).

هذا في حين أن أميركا تريد أن تكون تلك القوة جزءاً من العمليات غير المرتبطة بالانسحاب الاسرائيلي، والا تقل المساهمة الأوروبية عن ١٢٥٠ جندياً، أي تكوين قوة فاعلة ومؤثرة في النشاط الحربي. علماً أن اسرائيل رفضت الاشتراك الأوروبي في قوة سيناء على هذا الأساس حتى لحظة كتابة هذا التقرير.

وتؤكد شتى التعليقات أن الشد الأوروبي قد زاد من بعد قتل السادات. واذ رأى الغرب عامة في هذا الحادث نذيراً باحتمالات الانفجار الداخلي في الشرق الأوسط تسببه قوى جذرية (دينية اتمامية أو قومية يسارية)، فقد اختلف المشروع السياسي لكل من اميركا واوروبا الغربية. فهو بالنسبة للأولى حربي وهجومي اساساً، إذ ترى ضرورة السير باندفاع اكبر في خطتها العدوانية التي بدأ رسمها منذ اواخر عهد كارتر، والمتضمنة بشكل رئيسي فرض السيطرة العليا الاميركية الاسرائيلية على المنطقة بقوة السلاح، والدفع بالشريك أو الحليف العربي إلى المرتبة الثانية باعتباره غير مضمون، ووضع شعار الوقوف ضد السوفيات كعنوان تزرع تحته قواعد عسكرية لقوة الانتشار السريع حتى تمسك برقاب الدول العربية تماماً.

أما أوروبا «المبادرة»، فقد تمسكت ــ على غير ذلك ــ بموقفها السابق ايضاً، والذي يبدو أكثر اعتدالا و«سياسة» في شكله. وذلك لأنها تريد لنفسها مكاناً فوق نفط الشرق الأوسط، فتعارض انفراد الولايات المتحدة به، دون أن ترغب أو تستطيع الاصطدام بها مباشرة وإلى النهاية. وترى أن الاعتماد على اسرائيل بالشكل الكلي الذي تنفذه أميركا يزيد من احتمالات الانفجار، وبالتالي من خسارة كل شيء، اذ قد يترتب على استمرار تنفيذ الخطة الأميركية احتمال موقف مقاطعة اقتصادية أو غيرها تتخذه بعض البلدان العربية من شريك اسرائيل الأميركي وممن يحذو حذوه، وقد تكون هذه الاحتمالات زادت بعد توقيع الاتفاق الاستراتيجي بين اميركا واسرائيل. وحيث أن تجارب أوروبا الأخيرة لفرض سيطرتها على العالم الثالث كثيراً ما باءت بالفشل، فأوروبا الغربية لا تميل إلى الاقدام على محاولات جديدة في الوضع الراهن إلا بعد التدقيق في حسابها؛ خاصة وأن ثمة في الخطة الأميركية، مخاطر الاصطدام بالاتحاد السوفياتي. وعليه، فهي تفضل أن يتقدمها بلد عربي (السعودية) في المسار المتعرج الحذر واللين الذي اختطته لنفسها. ولأنها لا حليف استراتيجياً واضحاً لها في المنطقة (مثل حال اسرائيل بالنسبة لاميركا)، فهي تنظر بعين الاستحسان إلى فكرة توحيد الصفوف العربية تحت زعامة «معتدلة»: وهذا ما يمكن ان يحققه لها مشروع فهد الذي لا يتضمن الانفراد بحل النزاع الشرق ــ اوسطي، إذ لا يستطيع مشروع فهد أن يكون انفرادياً لأن السعودية ليست من دول المواجهة...: فقد أصرت الرياض على عرض هذا المشروع على القمة العربية في فاس رغم وضوح المعارضة المسبقة له. وجدير بالملاحظة في هذا الصدد أن المبادرة السعودية قد قامت عندما نضج تراجع نظام السادات في عين واشنطن وانتشر الانطباع بانهياره وتأكد انطلاق ريغان في سياسة رفع السيوف فوق الرؤوس (من حديث فهد إلى وكالة الأنباء السعودية في ٢/١١/١٩٨١: «راعينا صدور اعلان المبادىء السعودية خلال وجود السادات في واشنطن (..) كرد على محاولة الاحياء (لكامب ديفيد) وللتدليل على أن لدى العرب بديلاً ايجابياً معقولاً». وتعليق الفاينانشيل تايمز في ١٠/١١/١٩٨١: «إن هذه المجموعة من الايحاءات والآمال والاحتمالات ليس لها معنى إلا إذا كان المرء

يقدر أن عرضا عربياً بالتفاوض ــ وموحداً بدرجة ما ــ قد يدفع اسرائيل إلى الدخول في محادثات مباشرة»).

□ على أن الموقف الأوروبي ليس على الشكل الحاد في اختلافه مع واشنطن، اذ ثمة ظلال متنوعة تثلمه إلى درجة كبيرة. ومنها ما يترتب على الخضوع النسبي لتوجيهات الرئاسة الأميركية الصريحة أو بالتلميح (من تصريح ياسر عرفات في ١٩٨٠/٤/٢٨: «ان اوروبا لم تقدم حتى الآن أي مشروع عملي لتحقيق السلام بسبب الضغط الأميركي عليها»). ففي ١٩٨٠/٦/١، أي قبل اجتماع البندقية بأيام ــ قال الرئيس كارتر في حديث تلفزيوني ان الولايات المتحدة سوف تستخدم سلطة الفيتو لايقاف أي محاولة أوروبية غربية وذلك للحيلولة دون القضاء على كامب ديفيد أو قلب سياسته. وسبقت الاشارة إلى أن اعلان البندقية جاء بالفعل خالياً من أي صيغة عملية وتنفيذية. وقد تتالت التهديدات والتأديبات المهينة من اميركا واسرائيل نحو المجموعة الأوروبية بعد ذلك (منها قول كيسنجر أثناء زيارته لمصر في ١٩٨١/١/١٢: «على أوروبا أن تسكت عن الشرق الأوسط». وتعليق هيغ في ١٩٨١/١١/٨ على تصريحات كارينغتون في السعودية بأنها صادرة عن شخص غير مسؤول...)، فأتت مفعولها؛ إذ نجد التصريحات الأوروبية خليطاً من الدعاوة الواسعة للمبادرة والنفي أنها مبادرة فعلاً أو لها خطة عملية (تصريح وزير خارجية لوكسمبورغ في آذار (مارس) ١٩٨١ «انها افكار للتقارب»؛ وحديث لوزير خارجية هولندا في ١٩٨١/٧/٢ انه «لا توجد مبادرة اوروبية، والحل في كامب ديفيد». وقال وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية لوزير المواصلات الاسرائيلي في ١٩٨١/١١/٢٧ انه ليس هناك اية شروط مربوطة بعرض الدول الأوروبية الأربع للانضمام الى قوة سيناء). بل أطلقت بعض الدوائر الأوروبية الاشاعات بأن اميركا نفسها ستتحول إلى قبول مشروع فهد في الربيع القادم؛ وجاءت هذه الاشاعات تذييلاً للطنطنة العالية حول «ضغط» ريغان على مجلس الشيوخ لكي لا يرفض صفقة الأواكس. وفي نهاية الأمر، جاء الاعلان عن اشتراك الدول الأربع في قوة سيناء دون تأكيد «المبادرة» ذاتها التي صاغها مؤتمر البندقية.

□ وبالاضافة إلى ما تقدم، يجب الالتفات الى أن الاختلاف الأوروبي ليس جذرياً، بل أن ثمة اتفاقاً جوهرياً عميقاً بين سياسة اوروبا الغربية والسياسة الأميركية. ونذكر هنا باقتضاب: ترحيب الحكومات الأوروبية العام باتفاقيتي كامب ديفيد عند التوقيع عليهما (عن الاجتماع في لندن ١٩٧٨/٣/١٩)؛ واستعداد بريطانيا لارسال قوات عسكرية إلى الخليج (تصريح كارينغتون امام لجنة الشؤون الخارجية في مجلس العموم ١٩٨١/٢/٦؛ استعداد انكلترا لتقديم المساعدات العسكرية لدول الخليج بمناسبة الوضع في ايران وافغانستان واليمن (١٩٨١/١١/٤)؛ وكانت بريطانيا وفرنسا من قبل قد ساهمتا في مظاهرة بحرية اميركية امام الخليج)؛ والتأكيد المتكرر بتطابق وجهات النظر الأوروبية ــ الأميركية وعدم إعاقة عملية السلام الأميركية (تصريحات المستشار الألماني الغربي ووزير خارجيته، ١٩٨٠/٣/١٣)؛ ومؤتمر القمة بالبندقية ايضاً للدول الصناعية الكبرى التسع (حضره كارتر) في ١٩٨٠/٩/١٩ والذي أظهر وحدة صفوفها في وجه البلاد المنتجة للنفط، واتهامها بمسؤولية الأزمة والتضخم في البلدان المتقدمة. هذا فضلاً عن أن اعتبار منظمة التحرير الفلسطينية ليست الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني إنما يتضمن اشراك العملاء في هذا التمثيل، فيلتقي بالخطة الأميركية الاسرائيلية والمصرية من الباب الخلفي، ويؤجل قبول المنظمة كممثلة وحيدة إلى أجل غير مسمى (تصريح شيسون في ١٩٨١/٧/٦ بأن «الظروف لم تسمح للفلسطينيين بالاختيار»؛ موافقة السادات على المبادرة الأوروبية ١٩٨١/١/١٢؛ اتفاق وجهة النظر بين اوروبا ومبارك ازاء مشروع فهد ١٩٨١/١١/٤). وقد وافق المجلس النيابي الأوروبي على قرار يدعو اساطيل الدول العشر للتنسيق في عمليات الرقابة على شواطىء الخليج العربي وافريقيا للتحكم على الخطوط البحرية لنقل النفط والمواد الخام الاستراتيجية في وجه «التهديد السوفياتي» (**ليموند**، ١٩٨١/١١/٢١)، وهو عينه ما تدعو اليه الولايات المتحدة. كما أن قوة بريطانية صغيرة اشتركت في مناورات النجم اللامع في عمان، وقامت قطعة بحرية مسلحة فرنسية بزيارة «ودية» للخليج قبل تلك المناورات مباشرة.

فبعد كل حساب، تتشكل مجموعة الدول الأوروبية هذه من البلدان صاحبة المستعمرات السابقة؛

وإذا كانت قد اضطرت الى التخلي عنها، فلا يعني هذا أن نظامها تغير. وما زالت الاحتكارات المتعددة الجنسية توجه سياستها على صورة شبيهة بما يجري في الولايات المتحدة. ورغم أن الحزب الاشتراكي الفرنسي جاء إلى الحكم بدافع الموجة الشعبية النازعة إلى التقدم، إلا أن غالبية تكوينه وزعامته ما فتئت على علاقة فكرية وسياسية وثيقة بالتيارات المناصرة للامبريالية الجديدة والصهيونية.

٣ ــ جذور الموقف الأوروبي

في رأينا أن عدداً من الأسباب تدفع المجموعة الأوروبية إلى اتخاذ الخط الذي وصفناه آنفاً باقتضاب؛ وفي الآتي نظرة سريعة اليها:

□ في أوروبا الغربية حركة سياسية ديمقراطية وتقدمية ذات قوة واتساع اكبر من تلك التي في الولايات المتحدة، وجعلت الضغوط على السلطات الحاكمة فيها ابعد تأثيراً. ويكفي أن نذكر هنا المظاهرات الكبرى احتجاجاً على زرع الصواريخ النووية الأميركية؛ والملاحظ أن مظاهرة المانيا ضمت حوالي ١٠٠ نائب من الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحاكم.

وفي اوروبا احزاب شيوعية قوية، وأحزاب اشتراكية نشطت بصورة خاصة في السنوات الأخيرة، ووصلت إلى السلطة في بعض البلدان، وشاركت في اخرى. وهي أمور غير موجودة على هذا النحو في الولايات المتحدة حيث قيادة الحركة النقابية فيها معادية للاشتراكية ومذاهبها.

□ وسبقت اوروبا الغربية اميركا في دخول ازمة اقتصادية أشد وأعمق. وكانت الاحصاءات عن الفترة الحالية والتقديرات عن المرحلة المقبلة متشائمة بشكل خاص في شهري تشرين الأول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر). وكأمثلة، فقد زادت البطالة في المانيا الغربية بنسبة ٩٪ في تشرين الأول (اكتوبر) وبلغ عدد المتعطلين ١,٣٦ مليون بنسبة زيادة ٥٤٪ عن السنة المنصرمة. ويتوقع أن يبلغ عدد المتعطلين في المجموعة الاقتصادية الأوروبية عشرة ملايين متعطل في نهاية١٩٨٢ (**ليموند**،٥/١١/١٩٨١). وفي فرنسا، استمر هبوط ايراد المنشآت الزراعية لسنة سادسة وبلغت نسبته ٣,١٪ عام ١٩٨١(**ليموند**، ٢٠/١١/٨١).

وقد ترتب على احتداد الأزمة أن زاد الشد بين البلدان المكونة للسوق الأوروبية المشتركة. فمثلاً أجبرت السوق اليونان على تخفيض صادراته من غزل القطن المشوط الى فرنسا نتيجة ما عاناه الانتاج الفرنسي المماثل من هبوط (**ليموند**،٣١/١٠/ ١٩٨١). وعجز وزراء خارجية السوق عن تسوية الخلافات بينهم على سياسة الصادرات الزراعية داخل السوق، إذ تصر فرنسا على فرض الحماية الجمركية على منتجات زراعتها وتقديم الدعم لأصحاب الاستثمارات الزراعية الفرنسية حتى يحققوا ربحية مناسبة(**فاينانشيل تايمز**، ٢٠/١١/١٩٨١). الأمر الذي يقيم الحواجز والصعاب امام تصريف المحاصيل لبلدان اخرى أعضاء مثل المانيا الغربية وهولندا الخ...

□ وعليه، تستميت اوروبا لتوسيع اسواقها في العالم الثالث، ومنه الشرق الأوسط، حيث تلعب سيطرة واشنطن المتزايدة دوراً في منع تسهيل السبل أمام الرأسماليين الأميركيين المنافسين. ففي خطاب افتتاحي القاه ميتران امام مؤتمر الأمم المتحدة خاص بالدول الأقل تقدماً في ١/٩/١٩٨١، قال: «ان تقديم المساعدة للعالم الثالث لهو مساعدة لأنفسنا حتى نخرج من الأزمة». وتركز المجموعة الأوروبية اهتمامها على السعودية التي توفر لها الجانب الأكبر من احتياجاتها البترولية. فقد وردت السعودية الى فرنسا خلال النصف الأول من عام ١٩٨١ اكثر من ٥٠٪ من تموينها النفطي. ويمثل الشرق الأوسط سوقاً ذا اهمية بالغة للمنتجات والأموال الأوروبية وقد كان ثالث الأسواق البريطانية حجماً في عام ١٩٧٩، واستوعبت السعودية وحدها ٢٥٪ من الصادرات البريطانيا إلى هذه المنطقة.؛ وتنفرد العربية السعودية بين بلدانه بثقلها وحجمها السوقيين في هذا الميدان، إذ بلغت ميزانية عقدها في عام ١٩٨٠ نحو ١٥٧٠٠ مليون دولار، والمقدر أن تصل الى ٥٢٣٠٠ مليون دولار في نهاية عام ١٩٨١. وارتفع النصيب الفرنسي بشكل

خاص في عقود المقاولات المدنية. فالشركات الفرنسية وحدها تتولى اكثر من ٢٠٪ من اعمال هذا المجال في السعودية، كما اتسعت الأعمال الفرنسية في ميادين الطيران والاتصالات اللاسلكية والهندسة والمعدات الكهربائية، فقد استوعبت بلدان الجامعة العربية في النصف الأول من عام ١٩٨١ نسبة ٢١,٢٪ من مجموع الصادرات الفرنسية الهندسية والمعدنية. وكذلك اصبح لليونان دور في الميدان الاقتصادي السعودي، إذ تبلغ قيمة العقود الخاصة باليونان ٢٦٢٠ مليون دولار. وتشارك شركة يونانية بنسبة ٥٠٪ في التوريدات والانشاءات والاعداد للخدمة الفعلية لمجموعة التكرير الصناعية في «ربيع». فضلاً عن بريطانيا وغيرها من البلدان الأخرى.

ولمبيعات السلاح اهمية خاصة نظراً لقيمتها المرتفعة وارباحها الهائلة، ولتأثيرها السياسي المباشر على الأوضاع الداخلية في بلدان الشرق الأوسط وعلى النزاع العربي ــ الاسرائيلي. وهنا ايضاً يبدو أن فرنسا تحاول أن تحتل مركزاً متقدماً، وخاصة بعد أن خسرت عقود «الهيئة العربية للتصنيع» بسبب كامب ديفيد. فخلال السنة التي انتهت في اوائل نيسان (ابريل)، اشترى الشرق الأوسط وبلدان المغرب ٧٩٪ من مجموع مبيعات الأسلحة الفرنسية للخارج أي بقيمة ٦٧٠٠ مليون دولار تقريباً. وثمة مباحثات مع السعودية لانتاج مشترك لطائرات ميراج ٢٠٠٠، بل ولانتاج اول نموذج للطائرة ميراج ٤٠٠٠ الجديدة الأقوى.

ومما يلفت النظر هنا هو الدور الفرنسي في اعمال المنشآت النووية، اذ لا يقتصر الأمر على إعادة بناء المركز النووي العراقي فحسب. بل هناك احتمال لبيع مركز ومفاعل ابحاث للسعودية (**ليموند**، ٢٨/٩/١٩٨١)، علاوة على الاتفاق الذي تم السنة الماضية مع الجزائر لتوريد مفاعلين للأبحاث ومحطة نووية مع اليورانيوم اللازم لها.

ثم ليست البلدان العربية بسوق للمنتجات الأوروبية فقط. فبالنسبة للنفطية منها ــ والسعودية على رأسها في هذا المجال ــ توجد مشاركة بين الطرفين العربي والأوروبي في ميدان المال، بل يمكن أن يقال ان اوروبا سوق للمال النفطي (ما يسمى «بالبترو-دولار»)، وإن كانت تأتي في الغالب في المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة. فقد بلغت موجودات البنوك السعودية العاملة في الخارج حوالي ٥٣٨٠ مليون دولار خلال السنة المالية المنتهية في ايار (مايو) ١٩٨٠، أي بزيادة قدرها ١٤٧٪ عن عام ١٩٧٩. ويجدر الانتباه بهذا الخصوص إلى البنك السعودي ــ الفرنسي الذي تضاعفت ارباحه ثلاث مرات في سنة ١٩٨٠ ــ ١٩٨١، فكان صافي الأرباح ٥٤ مليون دولار بالمقارنة مع ١٩ مليون دولار ارباحاً عن سنة ١٩٧٩ / ١٩٨٠ المالية، والذي له شقيق هام في لندن، و٤٠٪ من اسهمه في يد «**بنك الهند الصينية والسويس**»، هو من المصارف الاحتكارية الفرنسية الكبرى. وكذلك لمصرف احتكاري فرنسي آخر «**بنك باريس والبلدان الواطئة**» نشاط واسع في إدارة الاستثمارات والأموال السعودية في الخارج؛ ومنها ما يقرب من ١٢٪ من اسهم شركة طومسون الفرنسية للألكترونات. واثناء زيارة ميتران للرياض في ايلول (سبتمبر) الماضي، راجت التعليقات القائلة انه يريد خاصة ان يطمئن السعوديين على أموالهم المشاركة في المؤسسات الفرنسية المدرجة في برنامج التأميم (**ليموند**، ٢٨/٩/١٩٨١).

وأخيراً، فللسعودية اموال موظفة في سندات مصارف المانية غربية؛ وقد أقرضت وزارة المالية في بون عام ١٩٨٠ مبالغ وصل مجموعها إلى حوالى ٢,٣ مليار دولار.

فليس غريباً بعد ذلك ان تهدف التعديلات الأخيرة «للمبادرة» الأوروبية الى وضع السعودية في مكان الزعامة للدول المعتدلة..

أ. ص. س.

مراجعات

هجرة اليهود السوفيات

جمعية الحقوقيين السوفيات،
الكتاب الأبيض: شهادات؛ وقائع؛ وثائق، موسكو:
دار الآداب الحقوقية، ١٩٧٩، ٢٨٠ص (بالروسية).

صدر في موسكو في العام ١٩٧٩ عن دار الآداب الحقوقية كتاب: (**الكتاب الأبيض: شهادات؛ وقائع؛ وثائق**). وهو ثمرة جهد ثمين قامت به جمعية الحقوقيين السوفيات للمساهمة في تعرية الحركة الصهيونية ونشاطاتها وفضح أساليبها في العمل ضد الوطن الاشتراكي **أي تقديم الصهيونية، كممارسة عادية، كما هي للمواطن السوفياتي.**

ويعتبر هذا الكتاب الذي طبعت منه ١٥٠ ألف نسخة ونفد من المكتبات في أقل من ٤٨ ساعة ــ رغم إنزاله إلى المكتبات بدون إعلان مسبق ــ حدثاً هاماً في حركة الانتاج والنشر الأدبي والسياسي السوفياتي، ووثيقة هامة تسلح الكتاب والمناضلين ضد الصهيونية وأداتها العدوانية التوسعية بوقائع ووثائق جديدة تفضح أساليب التضليل والخداع والتجسس التي تمارسها أجهزة الحركة الصهيونية بالتعاون مع وكالة الاستخبارات المركزية الاميركية لدفع المواطنين السوفيات من اليهود لخيانة وطنهم الاشتراكي والقيام بأعمال التجسس والتخريب ضده والمطالبة بالهجرة إلى «أرض الميعاد».

يقع الكتاب في ٢٨٠ صفحة من القطع الكبير، **وهو يحتوي على جزئين، يتضمن الأول، وهو بعنوان: في عالم انعدام الحقوق، ثلاثة فصول: الأول، الاضطهاد والعنصرية في اسرائيل، والثاني بعنوان: في بلدان اوروبا الغربية، والثالث تحت عنوان: انهم يكتشفون اميركا.** يقول الكتاب انه حين يجري الحديث في الغرب عن حقوق الانسان يجب أن لا ننسى أن وراء هذه الحملة دولة ما زالت أيدي جنودها ملطخة بدماء الشعب الفيتنامي، دولة التفرقة العنصرية التي يزداد فيها عدد العاطلين عن العمل، حيث يتدفق ملايين العمال على بورصاته. وهذا الواقع لمسه بأنفسهم الذين هاجروا من الاتحاد السوفياتي إلى البلدان الرأسمالية. هناك اصطدموا بواقع الاستغلال والاضطهاد والعنصرية، وهناك اكتشفوا اميركا وعرفوا حقيقة «أرض الميعاد»؛ وهذا ما تؤكده شهادات هؤلاء المهاجرين والوثائق التي ينشرها هذا الكتاب. **وبالنسبة للمواطنين السوفيات السابقين «أي المهاجرين اليهود» فإن التعرف على هذا الواقع قد حصل في دولة اسرائيل.** فالمنظمات الصهيونية الخاصة **مثل منظمة «سُخنوت» تحرض اليهود على الهجرة إلى اسرائيل «أرض الميعاد» «ووطن كل اليهود» كما تصفها أجهزة الاعلام الصهيونية المنتشرة.**

ويشير الكتاب كذلك إلى أن الدول الغربية تقوم بدورها في ممارسة الضغوطات **على «يهود الهجرة المعاكسة» الهاربين من «أرض الميعاد» ومكتشفي حقيقتها.** فقد أشار هؤلاء في رسالة أرسلوها من

معسكراتهم التي أقاموها في روما وفيينا إلى السكرتير العام للأمم المتحدة أن برونوكرايسكي يرفض منحهم الجنسية النمساوية كما أن الحكومة الاميركية تحت ضغط اللوبي الصهيوني أقرت في كانون الأول (ديسمبر) عام ١٩٧٥ تصحيحاً لقانون الهجرة في الولايات المتحدة والذي يرفض اعتبار مغادري دولة اسرائيل مهاجرين ويرفض قبولهم في الولايات المتحدة. كما تقوم المنظمات الصهيونية أيضاً بدورها في عملية ممارسة الضغوطات هذه من أجل إجبار المهاجرين على العودة إلى اسرائيل، كما حصل مثلاً **في معسكرات «الغيتو الجديدة» التي أقيمت للمهاجرين كمعسكر أوستبا في روما، فمنظمتا «جوينت» و «خياس» امتنعتا عن تقديم المساعدات المادية والطبية للمهاجرين.**

أما الجزء الثاني: «التجسس والتخريب تحت شعار الدفاع عن حقوق الانسان» «النشاطات التخريبية المعادية للسوفيات للأجهزة الامبريالية الخاصة». فيحتوي على عدد كبير من التحقيقات والمقالات والمقابلات الصحافية الوثائقية والخرائط والصور الاوتوغرافية التي تكشف عن نشاطات المنظمات والأجهزة الخاصة الصهيونية والامبريالية المعادية للسوفيات وتدين هؤلاء المهاجرين من اليهود الذين خانوا وطنهم السوفياتي الاشتراكي فغادروه أو مارسوا أعمال التجسس والتخريب ضده في الداخل. وبين أهم الوثائق التي يحتويها هذا الجزء **تحقيق صحافي حول «الزفاف»، الاسم السري للعملية الفاشلة** التي قام بها عدد من الصهاينة، لخطف طائرة سوفياتية، عام ١٩٧٠، تعمل على الخطوط الداخلية بهدف استخدامها للهرب إلى خارج الاتحاد السوفياتي والتوجه بها إلى اسرائيل. **إلا أن الوثيقة الأهم هي المقابلة الصحافية مع نائب وزير الداخلية السوفياتي «شوميلين» التي أعدت خصيصاً لهذا الكتاب ويفضح فيها** الحملة الصهيونية والأميركية حول حرية الهجرة والتنقل من وإلى الاتحاد السوفياتي. ويكشف شوميلين أنه على امتداد الثلاث سنوات الأخيرة أصدرت أجهزة وزارة الداخلية السوفياتية ٩ ملايين تأشيرة خروج إلى ١٣٥ دولة وفي الوقت ذاته أعطت تأشيرات دخول لـ ١٢ مليون أجنبي رغبوا في زيارة الاتحاد السوفياتي. كما يشترك ٥٠ مليون مواطن سوفياتي في نشاطات جمعيات الصداقة مع البلدان الأجنبية، ويقومون في كل سنة بخمسين ألف فعالية ونشاط لصالح تدعيم علاقات الصداقة والتضامن مع شعوب مختلف البلدان. وطبقاً للخطة الخمسية العاشرة فإن عدد السياح الذين يزورون الاتحاد السوفياتي قد ازداد مرة ونصف عما كان عليه، كما تقيم المنظمات الدينية في الاتحاد السوفياتي علاقات مع مثيلاتها في البلدان الأخرى. فعلى امتداد الفترة المذكورة أرسلت هذه المنظمات ٣٠٠ وفد إلى الخارج كما زارت الاتحاد السوفياتي وفود وشخصيات دينية من ١١٧ دولة. ورداً على ما ينشر في الغرب من أن الاتحاد السوفياتي يضع العراقيل أمام إعادة الاتصال والوحدة للعائلات الممزقة والمشتتة دحض شوميلين بالأرقام هذه الافتراءات وأشار إلى أن الاتحاد السوفياتي يتعامل بروح إيجابية وإنسانية مع هذه القضية، فقد نظر الصليب الأحمر السوفياتي على امتداد السنوات الأخيرة في مليوني طلب وبحث في مختلف أنحاء العالم عن ٤٠٠ ألف انسان، كما دخل إلى الاتحاد السوفياتي وحصل على الجنسية السوفياتية مئات الآلاف من الأشخاص، وهم يتمتعون بكافة الحقوق والواجبات التي يمتلكها المواطن السوفياتي وينص عليها الدستور. ومنذ أواسط الخمسينات وحتى الآن غادر إلى المانيا الغربية ٥٠ ألف الماني غربي.

وفيما يتعلق بهجرة اليهود فلأول مرة يصدر تصريح سوفياتي محدد ومدعم بالأرقام حول هجرة اليهود من الاتحاد السوفياتي. ويعلن شوميلين أنه منذ فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى أيلول (سبتمبر) عام ١٩٧٨، غادر الاتحاد السوفياتي ١٦٨ ألف يهودي بهدف الالتحاق بعائلاتهم ورفضت طلبات ٢٢٤٩ يهودياً أي ما يساوي ١٦٪.

وتنظر السلطات السوفياتية الآن طبقاً لاعلان شوميلين في ١٨٠ ألف طلب هجرة يهودي الى اسرائيل. ويلاحظ أن هذا الرقم يتناقض مع ما أعلنه يوسف الموجي رئيس المنظمة الصهيونية العالمية من أن أكثر من مليون يهودي في الاتحاد السوفياتي يرغبون في الهجرة إلى اسرائيل. وبهذا الصدد يشير شوميلين في الكتاب الأبيض إلى أن للصهاينة مطامع مغرضة وهي: تأمين الطاقة البشرية للمستوطنات التي يقيمونها في الأراضي العربية المحتلة؛ إصلاح الأراضي الصحراوية، وهنا مطلوب بالتحديد جنود وأيد عاملة، ولا تخفي

سلطات تل ــ أبيب رغبتها في تأمين ذلك من المهاجرين. وفي تعليقه على معلومات الموجي يشير شوميلين إلى أن المعلومات التي استخدمها الموجي يمكن أن تكون صحيحة؛ فهو قد استند إلى عدد من الدعوات المزورة المرسلة من محضري الأرواح الصهاينة في اسرائيل إلى المواطنين السوفيات من اليهود. وغالباً ما تنشر أجهزة اعلامنا ــ يضيف شوميلين ــ عن فضائح وممارسات السلطات الاسرائيلية الرسمية والتي تقوم بارسال الدعوات الكثيفة المزورة من أقارب وهميين، وليس سراً أنه لأجل هذا يطلب من كل قادم إلى اسرائيل عناوين اليهود الذين يعيشون في الاتحاد السوفياتي، وغالباً ما استخدم دليل الهاتف لمختلف المدن السوفياتية لهذا الغرض، وقد تلقت الأجهزة الداخلية والمنظمات السوفياتية وهيئات تحرير الصحف العديد من رسائل المواطنين السوفيات؛ حيث عبروا عن اشمئزازهم لهذه الأساليب المستهترة والمعادية لسيادة الاتحاد السوفياتي وأمنه والتي تعكس التدخل الفاضح للأجهزة الاسرائيلية في شؤونه الداخلية. ويضع الكتاب الأبيض بتصرف القارىء السوفياتي العديد من الوثائق والمواد المختلفة التي تفضح دور أجهزة الدولة الاسرائيلية في تحريض اليهود السوفيات على الهجرة واستخدام بعضهم لأغراض التخريب الداخلي والتجسس وتزوير الدعوات وإرسالها إلى اليهود السوفيات لتحريضهم على الهجرة إلى اسرائيل، هذا ما أكدته اعترافات رسل الصهيونية أنفسهم الذين اعتقلوا بالجرم المشهود وهم يحاولون تجنيد القوى الحية (من علماء وأطباء ومهندسين وتقنيين) لصالح دولة اسرائيل، وتصعيد الاندفاع نحو الهجرة بواسطة الوعود الكاذبة. ويروي الكاتب السوفياتي المعروف تسيزار سولودار أنه من أصل ٧٢ مهاجراً يهودياً تحدث معهم في فيينا هناك ١٩ غادروا بناءً على دعوة من أقارب معروفين لديهم و٢٨ حتى استلام الدعوة لم يعرفوا عن وجود أقارب لهم في اسرائيل، أما البقية فقد أرسلت إليهم دعوات مزيفة من أقارب مزعومين.

إن معرفة السلطات السوفياتية بحقيقة أهداف الهجرة اليهودية، والقوى التي تقف وراء الدعوة والتحريض عليها. ليسمح لها قانونياً باتخاذ الاجراءات الصارمة التي تضع حداً لها أو تحد منها على اعتبار أن المهاجرين يُستخدمون على حد تعبير شوميلين، لتأمين الطاقة البشرية للمستوطنات وتحويلهم إلى جنود وأيد عاملة، أي في خدمة العدوان والتوسع والكولونيالية التي يحرمها القانون الدولي، ولمنع الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير على أرض وطنه فلسطين؛ الأمر الذي نص عليه ميثاق الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية اللاحقة كأهم مبدأ من مبادىء القانون الدولي واعتبر كأساس لإقامة العلاقات الودية بين مختلف دول العالم وشعوبه. أي أن هناك من الأسباب القانونية والمبررات الدولية ما يكفي لمنع الهجرة التي تستخدم في ممارسة العدوان وتوسيعه وتوسيع رقعة الكيان الاستيطاني الصهيوني.

وكما يشير شوميلين، فإن القانون الدولي في جوانبه الأخرى يسمح ببعض التحديد للهجرة «وهذا مطلب يجب أن نتضامن معه ونلح عليه مع المسؤولين السوفيات».

فإعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة الصادر في ١٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٦٦ حول الحقوق السياسية والمدنية، يجيز للدولة حق التدخل وتحديد هذه الحقوق فيما يتعلق بهجرة المواطن من بلده، خاصة في الحالات التي لها علاقة بحماية أمن الدولة والنظام الاجتماعي، وبصحة السكان ومعنوياتهم وبحقوق الآخرين وواجباتهم. كما يورد الكتاب العديد من الوثائق والحقائق على لسان هؤلاء الذين وقعوا ضحية الدعاية المضللة للأجهزة الاسرائيلية والمنظمة الصهيونية العالمية وصُورت لهم اسرائيل جنة «أرض الميعاد»، ولكن لم يطل بهم الوقت حتى اكتشفوا أن الجنة المذكورة ما هي إلا جحيم لا يطاق، فتبدأ فيما بعد عمليات الهرب والهجرة المعاكسة.

«لقد رأيت استغلالاً للبشر مخيفاً، وغريبة كانت علاقات عداء الانسان للانسان، كل واحد يعيش لذاته ولا يعنيه مصير الآخرين». هذه شهادة يعقوب شوخمان واحد من آلاف وقعوا ضحية الدعاية الصهيونية المضللة، هاجر إلى اسرائيل عام ١٩٧٠ وعاد إلى الاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٤، يعمل الآن ميكانيكياً في مدينة فيلنوس عاصمة جمهورية لاتفيا السوفياتية.

«اسرائيل دولة عنصرية، ونحن المواطنين السوفيات لا يوجد شيء نعمله فيها. يريدون استخدامنا كأيد عاملة رخيصة، وكطعم للمدافع». وبهذه الكلمات لخص باديس برافشتاين تجربة العديد من المهاجرين اليهود من الاتحاد السوفياتي، وكان برافشتاين قد هاجر من الاتحاد السوفياتي إلى اسرائيل عام ١٩٧١، وعاد إليه عام ١٩٧٥، وهو يعيش الآن في مدينة كييف، يحمل شهادة جامعية، ويعمل في معهد البحوث العلمية.

«لقد قررت أن أركع طالباً العودة»، هذا ما كتبه فنان لنينغراد السابق فيشينسكي إلى أصدقائه في الاتحاد السوفياتي.

ويفضح الكتاب الأبيض نشاطات المنظمات الصهيونية المعادية للسوفيات، والأجهزة ذات المهمات الخاصة التابعة للبلدان الامبريالية. والتي تعمل تحت غطاء الدفاع عن حقوق الانسان لتحريض اليهود على الهجرة ودفعهم لخيانة وطنهم السوفياتي، فقد أعلن الجنرال الاميركي جورج كيغان، الذي عمل حتى استقالته في تشرين الثاني (نوفمبر) عام ١٩٧٧، في قسم التجسس التابع لسلاح الجو الاميركي في مقابلة أجرتها معه صحيفة جيروزاليم بوست (١٩٧٧/٨/٥) «أن كل دولار يصرف على اسرائيل كمساعدة تتلقى الولايات المتحدة بدلاً منه ألف دولار على شكل خدمات متنوعة من بينها الحصول على وثائق ومعلومات سرية حول الاتحاد السوفياتي، فهذه المعلومات التجسسية المقدمة من اسرائيل للولايات المتحدة ذات قيمة كبيرة بما لا يقاس»، هذا ما يؤكده كيغان نفسه. كما يقدم الكتاب الأبيض، ولأول مرة، وثائق وشهادات حول النشاط التجسسي المضاد للاتحاد السوفياتي تحت ستار الدفاع عن حقوق الانسان، وتثير الانتباه واحدة منها أو هي الوثيقة الخاصة بفضح نشاطات مرشح العلوم الطبية، د. ليبافسكي الذي ارتبط منذ عام ١٩٧٢، بنشاط مجموعة من الأشخاص الذين رُفض مؤقتاً السماح لهم بمغادرة الاتحاد السوفياتي بسبب امتلاكهم لأسرار عسكرية وبدأوا حملة تزوير صاخبة حول مسألة الحقوق المدنية. «كانت لهم خطة واحدة وقائد واحد وهي الاستخبارات الاميركية، والمنظمات الأجنبية المضادة للسوفيات، كما يقول ليبافسكي، وتسلموا بانتظام، وبواسطة قنوات غير رسمية، التعليمات والآداب المعادية والأموال»، ويجد القارىء في هذا الكتاب صوراً طبق الأصل لرسائل وكالة الاستخبارات الاميركية والتي أرسلت إلى ليبافسكي عبر العملاء السريين، كذلك يجد صور هؤلاء العملاء أنفسهم، ويحتوي الكتاب الأبيض على معلومات مفيدة حول الوسائل والأساليب التي تحاول بواسطتها الدوائر الامبريالية تصوير الاتحاد السوفياتي كدولة تؤيد اللاسامية.

ويتضمن هذا الجزء من الكتاب الأبيض أيضاً المعلومات والحقائق حول مرتكبي الجرائم الجنائية أو الذين يطلق عليهم في الغرب «المضطهدين بسبب العقيدة»، والحقيقة أن القانون السوفياتي لا يعاقب أي مواطن بسبب معتقداته أو بسبب تبنيه لمعتقدات مخالفة لأيديولوجية الدولة السوفياتية، لكنه يعاقب مرتكبي الجرائم، كهؤلاء الذين يقومون بالتحريض على خيانة الوطن السوفياتي ومغادرته ويقومون بدعاية مضادة للسوفيات بهدف إضعاف وتخريب النظام السياسي والاجتماعي في البلاد والافتراء على نظام الدولة والمجتمع السوفياتي، أي أن القانون السوفياتي يعاقب أصحاب الجرائم المنصوص عليها في المادتين (٧٠ و١٩٠) من القانون الجنائي لجمهورية روسيا الاتحادية الاشتراكية السوفياتية، والقوانين الجنائية المماثلة في الجمهوريات السوفياتية الأخرى. وهنا يجب التذكير بأن القانون الجنائي السوفياتي لا ينفرد بهذه العقوبات، بل هذا ما تنص عليه القوانين الجنائية لمختلف البلدان. وعلى سبيل المثال، فإن مجموعة القوانين الأميركية رقم ١٨ في الجزء ٢٥٣ تنص صراحة على أن «كل مواطن في الولايات المتحدة الاميركية، أينما وجد يبدأ أو يقيم بصورة مباشرة أو غير مباشرة، بدون موافقة الولايات المتحدة، علاقات أو مراسلات مع حكومة أية دولة أجنبية أو شخصياتها المسؤولة وممثليها بهدف التأثير على نشاطات واجراءات حكومة هذه الدولة الأجنبية أو شخصياتها المسؤولة وممثليها، والتي تتعلق بقضايا الخلاف والتعارض مع الولايات المتحدة، أو بهدف إحباط الاجراءات التي تتخذها الولايات المتحدة، يحكم عليه بدفع غرامة تصل إلى ٥٠٠٠ دولار وبالسجن حتى ثلاث سنوات، أو كلاهما معاً». وهذا العقاب يتعرض له «كل من يقدم

اقتراحات أو نصائح أو يساعد في إقامة هذه المراسلات للأهداف ذاتها»، وتتضمن القوانين الجنائية لكل من: المانيا الغربية وايطاليا وبلجيكا، نصوصاً مشابهة أيضاً.

وفي الفصول الأخيرة من هذا الكتاب يستطيع القارىء، من خلال المعلومات الكثيفة المدعمة بالوثائق والخرائط والصور، أن يدرك بعمق كيف تحاول الحملات المعادية للسوفيات قلب الحقيقة تحت غطاء الشعار المزيف «الدفاع عن حقوق الانسان»؛ الأمر الذي يخالف الاعراف والقوانين الدولية، حيث يحرم الإعلان الدولي للجمعية العامة للأمم المتحدة، عام ١٩٦٦، حول الحقوق المدنية «نشر المعلومات الكاذبة والاستفزازية التي تسيء إلى كرامة الشعوب وتنشر الحقد والبغضاء بين الأمم»، إضافة إلى أن ذلك يتناقض مع مبادىء التعايش السلمي والتفاهم والتعاون بين الشعوب ذات الأنظمة الاجتماعية المختلفة، ويشكل خرقاً فاضحاً لاتفاقيات هلسنكي لعام ١٩٧٥. فتحت ستار الحديث عن حرية التبادل الثقافي يرسل الامبرياليون والصهاينة عملاءهم لأهداف التخريب والتجسس والتحريض على الهجرة إلى دولة العدوان والتوسع الصهيوني في الشرق الأوسط. وفي هؤلاء وغيرهم قال ليونيد بريجنيف، السكرتير العام للحزب الشيوعي السوفياتي في المؤتمر السادس عشر لاتحادات النقابات المهنية السوفياتية (٢١ آذار ــ مارس ١٩٧٧)، «ان شعبنا يطالب أن نتعامل مع هؤلاء الذين سمحوا لي أن أسميهم بالشخصيات ــ كخصوم للاشتراكية، كأناس يعملون ضد وطنهم الخاص، كأعوان بل عملاء للامبريالية، وطبيعي أن نتخذ وسنتخذ ضدهم الاجراءات التي ينص عليها قانوننا. وهنا لا يحق لأحد أن يعتب علينا: فحماية حقوق وحرية وأمن ٢٦٠ مليون إنسان سوفياتي من نشاطات هؤلاء المرتدين ليس فقط حقنا بل واجبنا المقدس».

وهكذا يشكل الكتاب الأبيض مساهمة جادة للحقوقيين السوفيات في كشف وتعرية أهداف وأساليب الامبريالية الاميركية والصهيونية، أيديولوجية وممارسة، دولة ومنظمات كما يكشف زيف ديمقراطية الغرب الرأسمالي حامي الدولة الصهيونية ويكشف كذلك حقيقة الحملة المسعورة الموجهة ضد الاتحاد السوفياتي تحت ستار «الدفاع عن حقوق الانسان». ان الكتاب ضربة موفقة لدعاة الهجرة الى اسرائيل وتصيب في الصميم هذه الحملة المزيفة.

ومما يدعو للأسف أن وسائل الاعلام الفلسطينية والعربية ودور النشر لم تعط هذه الوثيقة ــ الادانة، للامبريالية الاميركية وللصهيونية ودولتها التوسعية العنصرية الاهتمام اللائق بها من حيث فائدتها في تعرية دولة العدوان وأكذوبة جنة «أرض الميعاد» التي يُحرض اليهود السوفيات على الهجرة إليها.

لقد ترافق صدور هذا الكتاب مع توقيع اتفاقيات كامب ديفيد المضادة للحقوق الطبيعية لشعبنا الفلسطيني والأمة العربية، وهذا ما أكسبه أهمية خاصة في الوقت الذي حاولت فيه الدعاية الصهيونية المضللة خلق الانطباع لدى يهود العالم أن اسرائيل قد فرضت منطقها وسلامها على العرب في منطقة الشرق الأوسط، وأن الظروف التي فرضت على اليهود التشتت والضياع قد انتهت، ولا حرب بعد اليوم، فهيا إلى الهجرة، وليجمع بنو اسرائيل شتاتهم ويتحصنوا في أرض الميعاد.

د. نافع الحسن

حوار إسرائيلي حول الاستيطان

زئيف تسور* ، **هتيشفوت فغفولوت همدينا** (الاستيطان وحدود الدولة)، تل ــ أبيب: الكيبوتس الموحد، ١٩٨٠، ١٤٢ صفحة (بالعبرية)

حظي الاستيطان الاسرائيلي في المناطق المحتلة باهتمام الحكومات الاسرائيلية المتعاقبة منذ عام ١٩٦٧ حتى الآن، واعتبر على رأس مهمات تلك الحكومات؛ وقد تجلى هذا الاهتمام في البرامج والمشاريع الاستيطانية، ومن خلال الخارطة الاستيطانية التي فرضت على المناطق المحتلة.

فما هو حجم تلك الخارطة؟ وما هي المناطق التي منحت الأولوية في البرامج الاستيطانية؟ وما هي طبيعة النقاشات التي دارت بشأن الاستيطان، ودوره، ووظائفه، ومواقعه؟

إن الاجابة على تلك الأسئلة وسواها، تشكل المحاور الأساسية لكتاب زئيف تسور؛ حيث يسعى للتصدي لها، والاجابة عليها من خلال موقعه الحزبي (العمل)، وموقفه الايديولوجي، المتماثل مع المعارضة (المعراخ) والمتعارض مع الحكومة (الليكود) مدافعاً عن الهيكلية الاستيطانية التي أقامتها الحكومات العمالية، ومدعياً «صوابية» مواقف المعراخ بشأن الأرض، والحدود، والاستيطان، والحلول السياسية التي اقترحها.

يتألف الكتاب من ثلاثة أقسام أساسية هي:
ــ ما بعد حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧.

ــ الاستيطان في النظرية والتطبيق. (بين الصراع السياسي والتجسيد العملي).

ــ الاستيطان في أعقاب الانقلاب السياسي (بعد انتخابات عام ١٩٧٧).

ويتضمن كل قسم من الأقسام المذكورة، موضوعات متعددة ومتفرعة، تصب بمجملها في طاحونة التأييد للمعراخ وبرامجه السياسية والاستيطانية.

يحاول المؤلف، من خلال الصفحات الأولى، توظيف كتابه في انتقاد سياسة بيغن، التي يصفها بأنها

---

* زئيف تسور: ولد في بولندا عام ١٩١١، وهاجر إلى فلسطين عام ١٩٣١، وتقلد عدة مناصب بارزة في الدوائر والمؤسسات المعنية بشؤون الأراضي والاستيطان، من ضمنها نائب وزير الزراعة خلال الأعوام ١٩٥٥ ــ ١٩٥٩، وعضوية مديرية عقارات اسرائيل، وعضوية مجلس ادارة شركة عميدار للاسكان. كما شغل منصباً قيادياً في حزب العمل، وكان نائباً في الكنيست الثالث والسادس، وله مؤلفات تتناول شؤون الاستيطان.

«لا تتجاوب مع متطلبات اسرائيل الأمنية والسياسية»، وبأنها «معادية للاستيطان» مرجعاً هذه السياسة إلى جذورها الكامنة في الحركة الصهيونية الإصلاحية «فمنذ أواسط العشرينات، عندما وقف التيار السياسي الإصلاحي في الموقع المتعارض مع الحركة العمالية، فتش الاصلاحيون... عن حلول سهلة ومريحة» (ص ١٠). وهذا هو شأن بيغن بالنسبة للمؤلف، فهو إصلاحي في مواقفه، تستّر «بشعارات التطور الاقتصادي والاجتماعي، لكنه لا يعلق أية قيمة حقيقية على الاستيطان، لأنه في الأساس لم يساهم في أي جزء فيه...» (ص ١٢).

ويدلّل المؤلف على موقفه هذا، باستعراض التطورات التي أعقبت اتفاقات كامب ديفيد، وتمخضت عن قرار الحكومة الاسرائيلية الرامي إلى إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء. ويصف بيغن بأنه «يعتبر المستوطنات مجرد أوراق مساومة في اللعبة السياسية». أما بشأن مشاريع الليكود الاستيطانية، فهي من وجهة نظر المؤلف، مشاريع استعراضية، إذ أنه من «الصحيح أن حكومة الليكود تنشر خططاً استيطانية واسعة، إلّا أن الاستيطان قد وهن، وبقي محصوراً في نشاطات غوش ايمونيم... إن كل ما تبقى من ضجة بيغن هو الانقلاب المعادي للاستيطان؛ الأمر الذي أدى إلى ضرب جهد المعراخ في إقامة مستوطنات توفر حدوداً قابلة للدفاع» (ص ١٢ و١٣). ويزعم المؤلف أن حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ قد أسفرت عن متغيرات جديدة استلزمت القيام بعدة إجراءات «من ضمنها إقامة المستوطنات التي تؤمن حدوداً يمكن الدفاع عنها، في ظل وضع مستجد...» (ص ١٨ و١٩). ويمعن المؤلف في مزاعمه بأن المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة، لا تتعارض مع السلام في المنطقة وإنما تندرج في إطار خارطة السلام التي تسعى إليها اسرائيل «لأنها تستند إلى حدود أمن حيوية...» (ص ٢١).

أما بشأن الموقف الاسرائيلي الرسمي من الحدود على الجبهات: المصرية والسورية والاردنية، فإن جوهر هذا الموقف نابع من سعي اسرائيل لتأمين حدود جديدة. وبرأيه أن حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ قد أثبتت لإسرائيل أهمية العمق الاستراتيجي، وأهمية المستوطنات ودورها في هندسة الحدود الجديدة وتثبيتها، «فالأمن القائم على اتفاقات فقط، ليس أكثر من وهم، بينما الاستيطان في أساسه يرمي إلى خلق بنية تحتية اجتماعية واقتصادية لوجودنا القومي، هذا إلى جانب كونه أداة سياسية، وليس بالامكان تحقيق مثل هذا الوجود، دون دمج الاستيطان في معركة الأمن...» (ص ٣٨). وبناء عليه رسمت اسرائيل لنفسها خارطة للسلام تقوم على مبدأ عدم الانسحاب إلى خطوط الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ثم يستعرض المؤلف موقف القوى والأحزاب الاسرائيلية من مسألتي الحدود والسلام، مشدداً على موقف حزب العمل بصورة خاصة، وعلى موقف المعراخ بصورة عامة. وقد عبر الحزب عن موقفه من خلال قرارات مركزه في ١٩٦٩/٩/١١؛ أما المعراخ، فقد قدّم للمرة الأولى تعريفاً مفصلاً للتسوية الاقليمية في برنامجه الانتخابي للكنيست الثامن في تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٦؛ حيث جاء فيه: «ستسعى اسرائيل للسلام من خلال حدود يمكن الدفاع عنها، تضمن لها إمكانية الدفاع بنجاعة ضد أي هجوم عسكري... ولن تعود اسرائيل إلى حدود الرابع من حزيران (يونيو)...». كما جاء في البرنامج: «إن الاتفاق مع الاردن، يقوم على وجود دولتين مستقلتين: اسرائيل وعاصمتها القدس الموحدة، ودولة عربية شرقي اسرائيل. وتشجب اسرائيل إقامة دولة فلسطينية منفصلة غربي الاردن، وفي الدولة الأردنية ـ الفلسطينية، يتم التعبير عن الهوية الاردنية ـ الفلسطينية المستقلة» (ص ٥١ و٥٢).

والنقطة الأخيرة التي يعالجها المؤلف في القسم الأول من كتابه هي:

ظاهرتي غوش ايمونيم، وحركة السلام الآن، معتبراً أن الظاهرتين كلتيهما تتسمان بالسلبية. وكلتيهما ـ برأيه ـ لم تستوعبا العلاقة بين الاستيطان والسلام، وإنما هما ردتا فعل سلبيتان. كما أن كلتيهما بعيدتان عن فهم دور الاستيطان وأهميته، فهما ناجمتان عن التعامل مع شعار خاطىء أفرزه عهد بيغن ويتمثل بطرح الخيار بين السلام والاستيطان.

وفي القسم الثاني من الكتاب، وهو بعنوان: «الاستيطان بين النظرية والتطبيق»، حيث يعرض المؤلف بعض الأرقام والمعلومات حول المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة، منذ عام ١٩٦٧، ويتحدث عن

الاتجاهات العامة التي تحكمت في مسار الاستيطان خلال فترة تولي حزب العمل السلطة (١٩٦٧ ــ ١٩٧٧)، مدعياً بأن الحكومات المعراخية قد أقامت المستوطنات في الأماكن الخالية من السكان العرب، وفوق «الأراضي الحكومية»، وغير المفلوحة، دون المساس بالأملاك الخاصة. إضافة إلى ذلك فإن هذه المستوطنات قد أقيمت في المناطق التي تتسم بالأهمية الأمنية والاستراتيجية فيذكر أن عدد المستوطنات قد بلغ ٧٦ مستوطنة، وذلك باستثناء مستوطنات القدس، والمستوطنات التي أقيمت بالقرب من خط الهدنة عام ١٩٤٩. ثم يورد معلومات إحصائية حول حجم الاستيطان في المناطق التالية:

غور الأردن: ٢١ مستوطنة؛

منطقتي بيت لحم والخليل: ٧ مستوطنات؛

هضبة الجولان: ٢٥ مستوطنة؛

رفح وغزة: ١٧ مستوطنة؛

شرم الشيخ: ٣ مستوطنات.

أماكن متفرقة: ٣ مستوطنات.

وتصنف هذه المستوطنات من ناحية طبيعتها إلى: ٥٤ مستوطنة قروية؛ ١٢ مستوطنة ناحال؛ ٦ مستوطنات بلدية و٤ نقاط مدينة (ص ٦٦).

وقد بلغت مساحة المنطقة المزروعة من قبل المستوطنين في هذه المناطق، في العام ١٩٧٦، ١١٨ ألف دونم، منها: ٥٥ ألف دونم في الجولان؛ ٤٥ ألف دونم في غور الاردن؛ و١٨ ألف دونم في مشارف رفح (من ضمن ٦٠ ألف دونم صادرها الجيش الاسرائيلي من البدو في منطقة رفح). وقد استصلحت الكيرن كاييمت معظمها من أجل الزراعة. وخلال السنوات العشر الأولى للاحتلال، قامت الكيرن كاييمت باستصلاح ٢٠٠ ألف دونم إضافية لصالح المستوطنات الجديدة، كما أقيمت شبكات الري والآبار، ومدت شبكات الكهرباء للمستوطنات (ص ٦٤).

وبلغ عدد المستوطنين في العام ١٩٧٦ نحو ٧ آلاف مستوطن ينتشرون على مساحة تزيد على ٣ ملايين دونم من مجموع ٧,٣٠٠,٠٠٠ ملايين دونم. تشكل المساحة الكلية للمناطق المحتلة، وفي نهاية عام ١٩٧٧ بلغ عدد المستوطنين ١١ ألف مستوطن كما بلغت قيمة الاستثمارات في المستوطنات خلال الأعوام ١٩٦٧ ــ ١٩٧٦ نحو ٢,١ مليار ليرة اسرائيلية، ووصلت قيمة الانتاج الزراعي للمستوطنات في عام ١٩٧٦ إلى نحو ٢٦٠ مليون ليرة اسرائيلية (ص ٦٥ و٦٦).

ويناقش المؤلف في هذا القسم من كتابه مسألة الاستيطان في غور الاردن في ضوء مشروع الحكم الذاتي إذ يقول: «هبط مشروع الحكم الذاتي على مستوطنات الغور، وهي ما زالت في بداية تكوينها وحاجتها للدعم... إن مشروع بيغن الذي اقترحه، والسياسة الاستيطانية المنفذة من قبل الليكود، قد أدّيا إلى تجميد الاستيطان في الغور...» (ص ٨٠). ومن وجهة نظر المؤلف، فإن مشروع الحكم الذاتي قد أثار سلسلة من المشاكل المعقدة بالنسبة لمستوطنات الغور وأراضيه، منها ما يتعلق بأملاك الغائبين التي أقيمت عليها المستوطنات، ومنها ما يتعلق بالجهة التي ستتولى صلاحية السيطرة على الأراضي ومصادر المياه، وشبكات الاتصال والمواصلات وغيرها. ومن هذا المنطلق يعتبر المؤلف أن المشروع المقترح يشكل خطراً على مستقبل الاستيطان في غور الاردن متجاهلاً الزخم الاستيطاني الذي بدأ منذ تولي بيغن للسلطة، ومتناسياً المشاريع الاستيطانية التي اقترحت بشأن غور الاردن، وأبرزها، مشروع إحاطة مدينة أريحا بالمستوطنات. ومخاوف المؤلف نابعة من كون مشاريع الليكود تشكل خطراً على المشاريع الاستيطانية السابقة وخصوصاً تلك التي أقيمت في ضوء مشروع آلون، لكنها لا تشكل خطراً على الاستيطان بحد ذاته بل تدعمه وتعززه على حساب الأرض العربية.

وينهي المؤلف القسم الثاني من كتابه بكيل المديح لسياسة المعراخ الاستيطانية، ويعتبرها نابعة من الضرورات الأمنية، والديموغرافية، والسياسية، ويلخص إنجازات المعراخ بقوله:

«إن الاستيطان في الجولان، وغور الاردن، وشرم الشيخ، وغوش عتسيون... قد حقق امتداداً استيطانياً يهودياً على طول الحدود الشرقية لاسرائيل كلها، وخلال ذلك جرى تكريس وضع القدس كعاصمة لاسرائيل...» (ص ٩٣).

ويزعم بأن الاستيطان خلال السنوات العشر الأولى للاحتلال، لم يمس بالأملاك العربية الخاصة، بل أقيم في الأماكن الخالية والقاحلة، مستنداً إلى خطط مسبقة تضمن حدود اسرائيل الجديدة، في مناطق أمن حيوية، يعترف بها في اتفاقات السلام، ويعتبر المؤلف أن الاستيطان اليهودي قد ساهم في تطور السكان العرب، ورفع مستواهم المعيشي. لكنه بالرغم من اعترافه بأن الاستيطان في عهد المعراخ، يعتبر أن أهم إنجاز قامت به الحكومات الاسرائيلية، يشير إلى ضعف الاستيطان المديني مقارناً بالاستيطان الزراعي؛ حيث يقول: «إن تطوير المستوطنات المدينية، كان بطيئاً من الناحيتين، الاقتصادية، والديموغرافية، وانعكس سلباً على مجال الاستيطان الزراعي، بترك فراغ ديموغرافي لم يُملأ» (ص ١٠٢)، ويطالب بزيادة حجم الاستيطان على جانبي خط الهدنة مما يكفل انتشاراً ديموغرافياً، واختراقاً جغرافياً في آن معاً.

وفي القسم الثالث والأخير من الكتاب، يتناول المؤلف عدة موضوعات أبرزها: واقع الاستيطان ومستقبله في ظل حكومة الليكود؛ حيث يكرر انتقاده لسياسة بيغن، مركزاً على مسألتين: مشروع الحكم الذاتي المقترح للضفة الغربية وقطاع غزة، وقرار الحكومة الرامي إلى إخلاء مستوطنات مشارف رفح. فمشروع الحكم الذاتي يحمل بين طياته بذور الدولة الفلسطينية، الأمر الذي يتعارض مع «مصلحة اسرائيل». وليس هذا فقط، بل يحمل المؤلف المشروع، قضايا لم ترد فيه أصلاً، ويبدي «مخاوف» كان المشروع جازماً في شأنها، فيُعتقد أن تطبيق الحكم الذاتي سينعكس بصورة سلبية على واقع الاستيطان ومستقبله، في حين أن مشروع بيغن، قد أكد ضرورة الاستيطان واستمراره وقد شدد على أن الحكم الذاتي لا يعني **السيادة**، ولا يعني **دولة** كما أن المشروع قد حدد مسألة الصلاحيات فيما يتعلق بالأراضي وما عليها من مصادر طبيعية. من هنا، فإن «مخاوف» المؤلف الحقيقية، لا تتعلق بالاستيطان في حد ذاته، وإنما تعود إلى مخاوفه من «تخريب» الهيكلية الاستيطانية التي بناها المعراخ، واستبدالها بهيكلية جديدة. ومن موقعه الحزبي، وموقفه من الاستيطان، فهو لا يتوقع في عهد بيغن «سنوات سماناً، على غرار السنوات التي مرت منذ حرب حزيران (يونيو) ١٩٧٧» (ص ١١٧)، ويطالب حكومة بيغن بتبديد كافة المخاوف المتعلقة بالاستيطان من خلال «تنفيذ نشاطات استيطانية أسرع من السابق» (ص ١١٧)، لأن عامل الزمن ــ برأيه ــ ليس في صالح اسرائيل.

وحتى تكفل اسرائيل إمكانية السيطرة على الأراضي ومصادر المياه. وحتى تتمكن من منع قيام دولة فلسطينية، يدعو المؤلف إلى الالتزام بموقف حزب العمل الذي أعلنه في ١٩٧٩/٢/٢٥ والذي حدد فيه متطلبات الاستيطان بـ: «فرض السيطرة الاسرائيلية الكاملة على مناطق الأمن التي ستتواجد فيها قوات الجيش الاسرائيلي والتي تشمل المناطق الاستيطانية، في غور الاردن وغوش عتسيون، وجنوب غزة. ويجب أن تضمن إمكانية تطور الاستيطان في هذه المناطق، كما يجب أن تحتفظ اسرائيل بالأدوات والصلاحيات اللازمة لضمان أمنها الداخلي» (ص ١٠٧).

أما بشأن إخلاء مستوطنات مشارف رفح وسيناء، فإنه يعتقد أن قرار الحكومة في هذا الشأن يشكل سابقة لا مثيل لها، ومع رفض المؤلف لمثل هذا التنازل، فإنه يعتقد أن هناك ضرورة متزايدة «للاسراع في استيطان المناطق غير المأهولة، وذلك في إطار المناطق الحيوية على جانبي الخط الأخضر» (ص ١١٤).

ثم ينتقل المؤلف للحديث عن استراتيجية الاستيطان،داعياً إلى منع أي تواصل جغرافي وإقليمي بين التجمعات العربية في الضفة الغربية إذ يقول: «عملياً، يوجد تنافس قومي متزايد على جانبي الخط الأخضر، على كل صخرة وتلة، وكل قطعة أرض... تنافس على عبريتها [تهويدها]، وحاجة اسرائيل لها... هناك

تجمعات عربية كبيرة، إقليمية وديموغرافية، تنطوي على مخاطر أن تصبح دولة فلسطينية، تتطلع للسيطرة على أرض ــ اسرائيل الغربية كلها، من أجل الحيلولة دون ذلك الخطر، ودون تجزئه دولة اسرائيل، مطلوب استراتيجية استيطان يهودية تأخذ بالحسبان الاعتبارات الاقليمية والديموغرافية، أي سياسة استيطانية تكون نتيجتها فصل التواصل الجغرافي [العربي] إلى مناطق تتحول إلى جيوب منفصلة صغيرة قدر الامكان...» (ص ١٢١).

وفي نهاية الكتاب، يرى المؤلف أن الصهيونية والاستيطان، يقفان على مفترق الطرق وأن المشروع الصهيوني تنتابه أزمة صعبة، تتجلى في ثلاثة أمور هي:

ــ الموقف العربي من دولة اسرائيل، وعدم الاعتراف بها باستثناء مصر.

ــ النقص في هجرة اليهود إلى فلسطين، وتزايد موجات التساقط والنزوح.

ــ موقف الفلسطينيين على جانبي خط الهدنة، الذين يرون أنفسهم ككيان قومي بكل معنى الكلمة (ص ١٣٤ و١٣٥).

إنطلاقاً من هذه الأمور يطالب المؤلف بالخروج من الأزمة عن طريق تشجيع الهجرة، والحد من النزوح، وتوسيع الاستيطان، وبإشغال «الفراغ في أجزاء البلاد غير المستوطنة حتى الآن، بواسطة إقامة المستوطنات القروية والمدينية، التي تسيطر على الأرض بعملها، والموجهة للدفاع عن نفسها بسلاحها الذاتي» (ص ١٣٥)؛ «فالنشاطات الاستيطانية الواسعة... هي الضمان الوحيد لاستمرار وجود اسرائيل» (ص ١٣٦). أما المستوطنات الجديدة التي أقيمت في عهد الليكود فلا تكفي لتحقيق الغايات المطلوبة، فهناك «٨٣ مستوطنة يسكنها ١٥ ألف مستوطن، تشكل عائقاً أمام انسحاب اسرائيل إلى خطوط ١٩٦٧، لكنها من حيث عددها، وعدد سكانها، وقوتها الذاتية، لا تكفي لمنع قيام دولة فلسطينية... لذلك فإن إقامة عشرات المستوطنات الجديدة... وتحريك اليهود [إليها] من مراكز البلاد، شمالاً وجنوباً وشرقاً... هي الضمان الحقيقي لتحقيق الأمن والسلام» (ص ١٣٦).

وقد أورد المؤلف في نهاية كتابه ملحقين، **الأول**: عبارة عن مقتطفات من وثيقة الحكم الذاتي التي أعدها طاقم شؤون الحكم الذاتي في حزب العمل، برئاسة حاييم تسادوك، وعضوية آبا ــ أيبن وحاييم بار ــ ليف ويسرائيل غليلي وشلومو هيلل وميخائيل حريش ويوسي بايلين. وتتضمن الوثيقة المقترحة، تمهيداً، وست مواد، يؤكد فيها الحزب موقفه السابق بشأن التسوية الاقليمية، ويتعامل ــ مضطراً ــ مع مشروع الحكم الذاتي، باعتباره حلاً مؤقتاً، يجب ألاّ يحول دون تنفيذ تسويات إقليمية في المنطقة. ويعرب الحزب في وثيقته عن تحفظاته على مشروع بيغن، لكنه يقبل به لارتباطه بمسألة السلام مع مصر. وقبوله به لا يلغي سعيه الدؤوب لعقد تسوية إقليمية مع الاردن، تسفر عن دولة اردنية ــ فلسطينية، شرقي النهر (ص ١٣٧ ــ ١٤٠).

أما **الملحق الثاني**: فهو حول «الدفاع الاقليمي والجيش النظامي المحلي»، وهو عبارة عن رسالة بعث بها رئيس هيئة الأركان الاسرائيلي ايتان، إلى قادة الجيش الاسرائيلي وجنوده، يحدد فيها قضية «جيش المستوطنين» ومعنى مصطلح الدفاع الإقليمي، ويقصد به: أسلوب أمني، لضمان الحدود والأماكن الاستيطانية، يستند في أساسه على المستوطنين أنفسهم، إذ يجري العمل على تأهيلهم، وتدريبهم، وتسليحهم بكافة أنواع الأسلحة، للقيام بمهام أمنية ــ دفاعية في إطار النظام الأمني الشامل» (ص ١٤٠ ــ ١٤٢).

وعلى ضوء ما تقدم يمكن ملاحظة ما يلي:

١ ــ تكمن أهمية الكتاب في دوره في توضيح وجهة نظر المعارضة الاسرائيلية من قضايا هامة في الصراع العربي ــ الاسرائيلي بصورة عامة، ومن القضية الفلسطينية بصورة خاصة، حيث يحدد الكتاب موقف المعارضة من قضايا الحدود، والحلول السياسية، والاستيطان.

٢ ــ يتضمن الكتاب بعض المعلومات حول حجم الاستيطان في المناطق المحتلة، إلاّ أنه بالرغم من

أهمية هذا الجانب، ينطوي على مغالطات كثيرة وادعاءات متعددة، درج حزب العمل على استخدامها، فهناك منطق تبريري يلقي باللائمة على الدول العربية، ويضع اسرائيل في موقف المسالم المضطر لخوض معركة الدفاع عن نفسها؛ إضافة إلى ذلك يدعي المؤلف بأن الاستيطان لم يمس بالأملاك الخاصة، في حين أن الأراضي الخاصة التي أقيمت عليها المستوطنات في الضفة الغربية لوحدها تزيد على ٩٠٪ من مساحة الأراضي المصادرة. كما يدعي المؤلف بأن الاستيطان قد تم في الأماكن الخالية والقاحلة، وبأن وجود المستوطنات قد أدى إلى رفع المستوى المعيشي لدى العرب، في حين أن الاستيطان لا يمكن أن يتم إلا على حساب المواطن العربي وأرضه، من خلال السيطرة على الأرض ومقدراتها من جهة، ومن خلال دفع المزارع العربي إلى سوق العمل المأجور من جهة ثانية.

٣ ــ يكشف الكتاب نقاط الاختلاف بين المعراخ والليكود بشأن الحلول السياسية، والبرامج الاستيطانية، لكنه في الوقت نفسه يفصح عن نقاط الالتقاء بين التجمعين الكبيرين فيما يتعلق بالقضايا الرئيسية التالية:

ــ الموقف الرافض لقيام دولة فلسطينية مستقلة.

ــ الموقف من الشعب الفلسطيني وقيادته الشرعية الوحيدة المتمثلة في م.ت.ف..

ــ الاتفاق على ان القدس الموحدة ستكرس عاصمة لاسرائيل.

ــ الاتفاق على ضرورة الاستيطان وتعزيزه مع الاختلاف حول التوقيت والكيفية والمكان.

وأخيراً، بالإمكان اعتبار الكتاب جزءاً من الحملات الدعاوية الانتخابية التي بدأها المعراخ قبل انتخابات الكنيست العاشر، حيث حاول أن يسخر كافة القضايا الداخلية والاقتصادية والسياسية والاستيطانية في إطار حملته الانتخابية، مركزاً على قضيتي الأمن والاستيطان لما لهما من حساسية وتأثير على جمهور الناخبين الاسرائيليين.

وليد الجعفري

Sarah Graham Brown, *Palestinians and Their Society 1880-1946: A Photographic Essay,* London: Quartet Books, 1980

(الفلسطينيون ومجتمعهم)

«العلاقة بين ما نرى وبين ما نعلم، ليست محسومة إطلاقاً ولن تحسم أبداً».

بهذا المقتطف من أحد كتب الفنان والناقد الفني والروائي البريطاني الشهير، جون بيرغر، تفتتح سارة غراهام براون مقالتها المصورة عن الفلسطينيين في الفترة الممتدة ما بين عامي: ١٨٨٠ و١٩٤٦. ولا شك بأن توتر العلاقة بين الشواهد المرئية الراهنة والمعرفة المسبقة، ذلك التوتر الذي يومىء له هذا المقتطف، يشكل احدى المشاكل الرئيسية التي تواجه أية محاولة للتأريخ بالصور. ويفعل هذا التوتر فعله على مستويات ثلاثة: فهناك أولاً، ما يسقطه القارىء لا المشاهد على التاريخ المصوّر الذي بين يديه والزاوية التي ينظر منها إليه؛ وهناك، ثانياً، ما يراه المؤلف لا المؤلفة في مجموعة الصور التي يبدأ بها وما ينتقيه منها وما يهمله، والتفسيرات والتأويلات التي يعطيها لتلك الصور التي يستخدمها؛ وهناك، ثالثاً، طريقة مقاربة المصورين المختلفين في عهد مضى لموضوعات صورهم، وتقولب هذه الطريقة بفعل التيارات الثقافية التي كانت سائدة في ذلك العهد.

على أنه إذا كان يمكن القول ان التوتر بين الشواهد والأدلة من جهة والمعرفة السائدة من جهة أخرى يحكم كل محاولة للتأريخ، فإن للشواهد المصورة مشكلات خاصة بها تقول المؤلفة إنها «تتراوح من اختيارية المصور (لموضوعاته) مروراً بالطريقة التي أثرت بها زاوية الشمس على ما دخل الصورة، إلى القرارات التي يتخذها المصور بشأن ما ينبغي إبرازه في الصورة النهائية لتركيز الانتباه على أحد مناحي المشهد، وفي الوقت ذاته إهمال منحى آخر، إضافةً إلى أن أساليب الطباعة تؤثر على مزاج الصورة».

وبما أن غالبية الصور التي يستخدمها كتاب كالذي نحن بصدده، لابد بالضرورة من أن تكون صوراً التقطها أوروبيون لأنفسهم أو لجمهور أوروبي، فإن ذلك يخلق على الفور جملة من المشكلات، يمكن إدراجها تحت مشكلة أعم هي مشكلة تصوير مشاهد غير مألوفة ومختلفة، من ثقافة أخرى وتمثيلها. ذلك انه إذا «كانت الألفة لا تؤدي دوماً إلى التفهم، فلا شك أن انعدام الألفة ــ أي عدم القدرة على فهم أهمية أفعال أو إشارات من ثقافة أخرى ــ يجعل من الصعب رؤية هذه الأفعال والاشارات على أنها ذات معنى أو عقلانية. فالغرابة قد تخلب أو قد تستدعي عواطف أخرى كـ (العداء، الخوف، الاحتقار، التكرم). والكاميرا تزود التقنية اللازمة لا لتسجيل الشيء أو الشخص فحسب، بل وأيضاً رؤية المصور له على أنه غريب وشاذ».

إضافة إلى ذلك، فإن علاقة السلطة التي كانت، خلال الفترة التي يعالجها الكتاب، تربط الاوروبيين

بمن عداهم في العالم، جعلت المصورين الأوروبيين، من إداريين ومفوضين كولونياليين ورحالة مسافرين، ينظرون إلى الشعوب التي يصورونها ليس على أساس أنها غريبة فقط بل على أنها «دونية بالتأكيد» أيضاً. وهنا تستخدم المؤلفة الأدوات التحليلية القوية التي شحذها ادوارد سعيد في كتابه «الاستشراق» لتبين أن مفهوم «الشرقي»، كما تعبر عنه الصور التي التقطها أوروبيون، «ينتزع الموضوع وأفعاله من النطاق التاريخي ويجعله يبدو عجيباً لا يمكن تفسيره ومستعصياً على التأويل العقلاني».

وهناك، في حالة فلسطين، عنصر آخر هو ارتباطها في المخيلة الغربية، حينذاك، بالتوراة. ولذا كان بعض المصورين الاوروبيين يختارون أو يصطنعون في الاستديو مشاهد «توراتية أزلية» تعطي الانطباع بأن شيئاً لم يتغير منذ عهد التوراة. وسواء كان دافع ذلك رومانسية حنينية، أم اعتبارات تجارية محضة (بيع الصور بطاقات بريدية) فإن هؤلاء كانوا لا يرون حاجة إلى وضع تواريخ للصور؛ لأنها، في نهاية المطاف «غير مرتبطة بالزمان». أما تلك الصور التي التقطتها جمعيات ومؤسسات اوروبية، كانت مدفوعة بنوايا تحسين الأوضاع الصحية والتعليمية والمعيشية، فإنها تبدي نظرة أبوية فوقية إلى المجتمع «الجاهل والمتخلف».

ومن ناحية أخرى، فقد كانت تسود اوروبا، في القرن التاسع عشر، نزعة إلى تصنيف شعوب العالم إلى «أنواع» عرقية واثنية عريضة. وكانت أكثر «بطاقات التصنيف» انتشاراً في حالة فلسطين بطاقات البدوي والفلاح والمدني. ولا تعكس الصور التي التقطها بعض الاوروبيين هذا التصنيف فحسب، بل وتعكس أيضاً الصفات التي كانت مرتبطة في الذهن الاوروبي بكل صنف: البدوي «متوحش، قاس، حر» ولكنه لديه «احساس بالشرف»، أما الفلاح «فمتقادم وجاهل وساذج ومضطهد» وأحياناً بلا «إحساس بالشرف»، بينما المدني «مخادع ومخاتل ومتزلف».

ولكن، ماذا عن الصور التي التقطها فلسطينيون؟ من الواضح أنها صور أخذها أغنياء من سكان المدن، ولهذا السبب فإنها يجب أن تعامل بالحيطة هي الأخرى. فمثلاً هناك صورة في الكتاب أخذت في العشرينات لعائلة فلسطينية من الطبقة الوسطى. ترتدي ألبسة «تقليدية» فلاحية في حفلة (الغرابة مرة أخرى!). وهناك صورة أخرى (١٩٢٢) تضم عدداً من العائلات يلبس أفرادها جميعاً الزي الأوروبي، إلا امرأة واحدة تلبس ثوباً فلاحياً، وتشير المؤلفة إلى أن أسماء الجميع مكتوبة على قفا الصورة، إلا هذه المرأة، فقد أشير إليها على أنها «فلاحة» فحسب! وهناك أيضاً مجموعة من الصور التقطها، في الثلاثينات، فلسطيني ملحق بمدرسة خضوري الزراعية في عدد من القرى الفلسطينية، تبرز بوضوح تشبع المصور بالأفكار الأبوية الإحسانية السائدة بين الكولونياليين (وذلك أمر لم يفت المؤلفة الاشارة إليه).

هكذا يتبين لنا أن المؤلفة اختارت المشي في حقل مليء بالألغام، فكان الكتاب دليلاً على أنها اجتازت هذا الحقل برشاقة وخفة تحسد عليهما. فقد استطاعت أن تعيد للصور حياتها وبعدها الإنساني؛ وذلك بالتعليق النفاذ الذي يلفت ليس إلى ما تبرزه الصورة المعنية وتوضحه فحسب، بل إلى ما تخفيه وتشوهه أيضاً. كذلك كان تصنيف الصور وتقسيمها على فصول كتبت بعناية ناجحة أيضاً، فهناك فصل عن الأرض وحياة القرية يضم صوراً للعمل الزراعي والحياة الاجتماعية توضح أنماط ملكية الأرض. وثان يتعرض بخاصة لعلاقة الحكومة بالفلاح والعمل في تجارة البرتقال والهجرة من الريف. أما الفصل الثالث فصغير؛ وهو يعرض للبدو، ويصف الفصل الرابع التنقل بين المدينة والقرية وبين المدن المختلفة، ويضم صوراً لعمل القرويين في المدينة: في الموانىء والبناء وبيع المنتجات الزراعية. وفي الفصل الخامس، عرض للحياة الاقتصادية في المدن يتتبع بالصور نمو المدينة والحرف السائدة. كالخزف والزجاج والنسيج والدباغة، وبعض الصناعات مثل الصابون والكبريت والسجاير والمطاحن، كما يصور هذا الفصل الحياة التجارية اليومية والحياة الاجتماعية. ويضم الفصل السادس صوراً تبين التغييرات في أسلوب الحياة في المدينة، والاحتفالات الدينية الإسلامية والمسيحية. أما الفصل السابع والأخير، فيتركز على الحياة السياسية ويضم صوراً تتعلق بالحرب العالمية الأولى والانتداب البريطاني، مثل صور المظاهرات في يافا، والقدس وصور ثوار عام ١٩٣٦، وكذلك صوراً للعقوبات الجماعية التي كانت توقعها حكومة الانتداب.

ويتبدى مقدار النجاح الذي أصابته المؤلفة أكثر وضوحاً إذا ما قيم على خلفية الهدف الذي وضعته نصب عينيها. ذلك أن الكتاب «لا يدعي أنه تاريخ اقتصادي اجتماعي شامل للفلسطينيين. فالهدف هو إعطاء نظرة انطباعية عن العلاقة والتفاعل ما بين التاريخ الاجتماعي والسياسي لأمة وبعض صور هذا التاريخ». ومع ذلك فإن للكتاب أهمية تتعدى هذا الهدف المحدود. فهو يبين بطريقة بعيدة جداً عن الدعاية المباشرة، إن فلسطين لم تكن كما تصورها الدعاية الصهيونية أرضاً جرداء خالية لا يسكنها إلا بدو متنقلون. ومن جهة أخرى، يساهم باستخدام عامل بالغ القوة هو التمثيل التصويري في عملية ضرورية، هي محاكمة الغرب لمنظوراته الماضية والراهنة تجاه الشعوب التي عدّها وما زال يعدها بدائية غير عقلانية لا تتحول ولا تتغير. وفي النهاية لابد من الإشارة إلى أن الكاتبة لابد أنها تكبدت عناء كبيراً في تجميع صور الكتاب التي بلغ مجموعها ٢٤٥ صورة.

فلورا لحام

شهريّات

المقاومة الفلسطينية عربياً

غياب العمل العربي المشترك

في الفترة التي يغطيها هذا التقرير، توزعت مشاغل الثورة الفلسطينية على عدة محاور هامة، فتعددت، تبعاً لهذا، النشاطات الفلسطينية البارزة وتنوعت. وهناك، قبل كل شيء، وأهم من أي شيء، هذه الانتفاضة التي تشهدها المناطق المحتلة على مدى أسابيع في مواجهة الأعمال الجارية لتطبيق خطة شارون وفرض ما سمي بالادارة المدنية. وهناك، أيضاً، الوضع في جنوب لبنان وما يحيط به من ملابسات حيث اشتدت لهجة التهديدات الاسرائيلية ضد الثورة الفلسطينية وحلفائها، وما قابل ذلك من رفع لدرجة الاستعداد الفلسطيني ومن تعزيز وتوسيع لاجراءات التعبئة العامة الفلسطينية في لبنان. وهناك، فضلاً عن هذا وذاك، عودة المبعوث الأميركي، فيليب حبيب، إلى التجول في المنطقة، والأفكار التي روج لها، والمواقف العربية الموافقة أو المعترضة على هذه الأفكار. إضافة إلى كل ما تقدم، هناك أيضاً الأنشطة التي جرت بمناسبة يوم التضامن العالمي مع الشعب الفلسطيني؛ وهي أنشطة واسعة امتدت من بيروت والعواصم العربية الأخرى، فشملت عواصم العالم كافة، ودامت في عدد من البلدان على مدى أسبوع كامل.

ومن بين أبرز محاور الاهتمام الفلسطيني، والعربي عموماً، استقطب العمل لعقد قمة فاس وللاتفاق على مواقف موحدة بشأن الموضوعات المدرجة على جدول أعمالها، جزءاً كبيراً من جهد الثورة الفلسطينية وقيادتها. وهذا هو الموضوع الذي سيركز عليه هذا التقرير، ليس لأنه الموضوع الأهم على الساحة العربية فحسب؛ بل، أيضاً، لأن المناقشات التي سبقت القمة ورافقتها وأعقبتها، غطت كل الموضوعات ذات الاهتمام المشترك على الساحة العربية، وكانت كلها، بغير استثناء، مما له صلة مباشرة بشؤون القضية الفلسطينية وتفرعاتها.

بين يديّ القمة الثانية عشرة

إلى أن انعقدت القمة العربية الثانية عشرة في مدينة فاس المغربية، في الخامس والعشرين من تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨١، ساد الاعتقاد بأنها ستكون واحدة من أهم لقاءات القمة العربية، إن لم تصبح أهمها على الاطلاق. فهل بقي هذا الاعتقاد صامداً بعد أن انهارت القمة منذ اجتماعها الأول؟

قبل الاجابة على السؤال هذا، يجدر التنبه إلى أن الأطراف المعنية كافة، الفلسطيني منها والعربي والدولي، تصرفت، حتى آخر لحظة، بما يؤكد صحة هذا الاعتقاد. وخاضت هذه الأطراف معركة القمة؛ وذلك بصرف النظر عن تباين الدوافع والأهداف، على أساس أن ما سيتقرر فيها سيوجه مسيرة العمل العربي المشترك للفترة اللاحقة وسيحدد أشكال ردود الفعل لدى الأطراف غير العربية، ومنها الولايات المتحدة وأوروبا الغربية واسرائيل، إزاء أزمة الشرق الأوسط.

وبين الجميع، كان الجانب الفلسطيني أكثرهم نشاطاً وأوفرهم حركة. وقد شملت النشاطات الفلسطينية ساحتين: **أولاهما** شغلتها الحوارات التي دارت في السر والعلن بين فصائل الثورة الفلسطينية ذاتها، بشأن الموقف المطلوب إزاء مبادرة الأمير فهد لحل أزمة الشرق الأوسط، وقد أدى تباين الآراء واختلاف الاجتهادات إلى انخراط الجميع بهذه الحوارات؛ **وثانيتهما** الساحة العربية؛ حيث قامت القيادة الفلسطينية بسلسلة من الاتصالات والزيارات شملت العدد الأكبر من الدول العربية (كلها باستثناء تلك التي تجاهر بتأييدها لاتفاقي كامب ديفيد). وقد جرت هذه الاتصالات على مستوى القمة، إذ ترأس ياسر عرفات الوفود الفلسطينية التي زارت الدول العربية، والتقى بملوكها وأمرائها ورؤسائها وكبار المسؤولين الآخرين فيها. وفي عدد من الحالات، قام عرفات بأكثر من زيارة للبلد الواحد.

ومن أجل دراسة نتائج الزيارات والاتصالات، وكذلك من أجل بلورة الموقف الفلسطيني الواحد إزاء مبادرة الأمير فهد، عقدت اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعاً مطولاً في ١٩٨١/١١/٢٠، وقد استعرضت اللجنة، في هذا الاجتماع، أيضاً، نتائج اجتماع وزراء خارجية جبهة الصمود والتصدي القومية الذي انعقد في عدن قبل ذلك بأيام (**وفا**، ١٩٨١/١١/٢٠). ثم التأمت اللجنة التنفيذية، مرة أخرى، بعد هذا بيومين، فتناولت موضوع التهديدات الاسرائيلية والانتفاضة الجارية في الأرض المحتلة، وناقشت جدول أعمال القمة العربية (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٢٣).

وبالنظر لوجود خلافات في الرأي وفي زوايا النظر بشأن مبادرة فهد، كان من شأن هذين الاجتماعين الهامين، وبالطبع مع المشاورات الأخرى التي جرت بين القادة الفلسطينيين، أن تبلور الموقف الفلسطيني مع اقتراب موعد القمة، وأن هدأت حدة الحوارات التي شهدتها الساحة الفلسطينية قبل ذلك، وأن غاب احتمال انقسام في الموقف سبق أن لاحت نذره. وقد تم الاتفاق، كما أفادت مصادر عليمة، على اعتماد مقررات مؤتمر وزراء خارجية الصمود والتصدي كأساس يستند إليه الموقف الفلسطيني. وهي المقررات التي تتحفظ إزاء المبادرة السعودية، وترفض منها بالذات البند السابع باعتباره دعوة للاعتراف العربي باسرائيل.

وقبل يوم واحد من الاجتماع الثاني للجنة التنفيذية، التقى ياسر عرفات، مرة أخرى في سياق المشاورات بشأن القمة، مع الرئيس العربي السوري حافظ الأسد. وأفادت المصادر الفلسطينية أن الزعيمين تداولا في كافة التطورات التي تشهدها المنطقة، وفي مقدمتها التهديدات والحشود الاسرائيلية على جنوب لبنان، وما رافقها من تصريحات خطيرة أدلى بها المسؤولون الاسرائيليون ضد المقاومة الفلسطينية والحركة الوطنية اللبنانية. كما بحث عرفات والأسد تنسيق الموقف السوري ــ الفلسطيني من أجل الوصول لموقف عربي موحد ومتضامن في مواجهة التحديات وفي مقدمتها التحالف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٢١).

وبعد الاجتماع، انتقل عرفات إلى السعودية، في زيارة قصيرة التقى خلالها بالملك خالد وولي عهده الأمير فهد. ثم زار عرفات ليبيا، حيث التقى بالعقيد معمر القذافي لقاء «ساده جو من الأخوة والايجابية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٢٥).

مؤتمر وزراء الخارجية: اتفاق وخلاف

وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الاتصالات جارية، استكمالاً لحلقات الاتصالات التي سبقتها في الشهرين الماضيين، التقى وزراء خارجية الدول العربية في فاس، في مؤتمرهم التقليدي الذي يمهد في العادة لمؤتمر القمة. وقد شهد المؤتمر، الذي ابتدأ في ١٩٨١/١١/٢٢، مناقشات مستفيضة، وامتدت اجتماعاته خلال أيام ثلاثة، وتناول بنود جدول أعمال القمة وأشبعها بحثاً (راجع موجز اجتماعات وزراء الخارجية العرب في فاس في **السفير**، ١٩٨١/١١/٣٠؛ وفي **المصدر نفسه**، ١٩٨١/١٢/١).

وبنتيجة مناقشات وزراء الخارجية، أمكن الاتفاق على صيغ مشاريع قرارات بشأن كافة بنود جدول الأعمال، عدا واحد منها؛ وهو أكثرها أهمية، وهو المبادرة السعودية التي أبرزت المناقشات خلافاً عميقاً بشأنها.

وهكذا، رفع وزراء الخارجية مشاريع قرارات متفق عليها بشأن الادانة العربية للسياسة الأميركية، وخصوصاً، للتحالف الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي، وكذلك بادانة المشاركة الأوروبية الغربية في قوات سيناء، متعددة الجنسية، بعد أن أعلنت أربع من دول أوروبا الغربية عزمها على المشاركة في هذه القوات. وإلى هذا، أكدت مشاريع القرارات الاتفاق العربي السابق بشأن ادانة سياسة كامب ديفيد والاستمرار بمقاطعة النظام المصري الذي يلتزم بهذه السياسة. وكان هناك، أيضاً، مشروع قرار خاص بالوضع في لبنان، مع التأكيد على الموقف العربي التقليدي الداعم للحقوق الوطنية الثابتة للشعب الفلسطيني.

أما الموضوع الذي دارت بشأنه أطول المناقشات ولم ينته الوزراء إلى اتفاق حوله، فهو مشروع المبادرة السعودية. وقد أظهرت المناقشات موقفاً باتاً لأعضاء جبهة الصمود والتصدي ومعهم العراق، برفض المشروع؛ وأظهرت، إلى هذا، أن عدداً آخر من الدول العربية لا يؤيد المبادرة كما هي بحذافيرها، بل يعترض على جوانب فيها، أو يرهن موافقته عليها بتوافر الاجماع العربي الكامل حولها، وهو إجماع لم يتوافر، مما يعني رفضها في المحصلة.

وبرغم هذا الخلاف، وحدته، وبرغم إعلان وزير الخارجية السعودي، الأمير سعود الفيصل، عن استعداده لسحب المشروع، فإن مؤتمر وزراء الخارجية ترك أمر البت بهذه المسألة لمؤتمر القمة.

ومن الواضح، أن السعودية التي ظلت تروّج، طوال الأسابيع السابقة، أنباءً تفيد بأن معظم الدول العربية تؤيد مبادرتها، قد أملت بأن تختلف الصورة في مؤتمر القمة عما هي عليه في مؤتمر وزراء الخارجية. وقد انطلقت السعودية، في هذا، من اعتقاد عبّر عنه، فيما بعد، ناطق رسمي باسمها حين قال: إن المشروع السعودي «حظي منذ اعلانه بتأييد فوري عام من غالبية الدول العربية الشقيقة، والدول الاسلامية والافريقية والدول الغربية» (**النهار**، ١٩٨١/١١/٢٧).

لكن هذا الأمل لم يصمد أمام الواقع الذي كشفت عنه نتائج مؤتمر وزراء الخارجية، كما رأينا، كما أنه لم يصمد، أيضاً، أمام الواقع الماثل الذي أظهرته الجلسة اليتيمة للقمة، كما سنرى.

وفي الفترة القصيرة التي انقضت بين اجتماعي الخارجية والقمة، طرأ تطور جديد مفاجىء؛ إذ اتضح أن الرئيس السوري، حافظ الأسد، مثله في هذا مثل رئيسين آخرين لدول جبهة الصمود والتصدي، لن يحضر القمة. وإذا كان غياب الرئيسين الشاذلي بن جديد ومعمر القذافي من شأنه أن ينقص من قيمة اجتماع القمة دون شك، فإن غياب الرئيس الأسد يحمل ما هو أبعد من هذا؛ ذلك أن سوريا، إلى جانب منظمة التحرير، هي الطرف المعنيّ أكثر من غيره من الأطراف العربية بالمبادرة السعودية؛ ولموافقتها أو عدم موافقتها على المشروع السعودي تأثير كبير في إنجاح المبادرة أو إفشالها، أكثر مما هو الأمر بالنسبة لبقية دول جبهة الصمود.

وفي كل الأحوال، فإن غياب الرئيس الأسد، وهو الغياب الهام الذي انضاف إلى غياب رؤساء آخرين، قد أثار حفيظة ملك المغرب، البلد المضيف، كما أن هذا الغياب زعزع أسس الدعاية السعودية، وقلل من أهمية المؤتمر قبل التئام اجتماعاته.

تأجيل بمثابة الالغاء

في ظل هذه الأجواء، التأمت جلسة المؤتمر الأولى، والتي كانت الأخيرة. ويبدو أن مشاورات عاجلة قد جرت بين الملك المضيف وولي العهد السعودي، الأمير فهد، الذي ناب عن الملك خالد في تمثيل بلاده، وفي ضوئها اتخذ القرار الذي أعلنه الملك الحسن الثاني فور الفراغ من مراسم افتتاح المؤتمر (راجع موجز محضر الجلسة الوحيدة في **السفير**، ١٩٨١/١٢/٣). وكان القرار المفاجىء هو الاعلان عن تأجيل جلسات المؤتمر على أن يلتقي وزراء الخارجية في وقت قريب، لاتاحة الفرصة أمام مزيد من المشاورات، حتى تتهيأ أجواء أفضل لاستئناف اجتماعات القمة من جديد.

هذا القرار خلق بلبلة، زيادة على البلبلة التي أحدثها الخلاف الحاد حول المبادرة السعودية. وبالرغم من أن كثيرين توقفوا عند هذا القرار فإن رئيس منظمة التحرير الفلسطينية، وحده، هو الذي تمسك بضرورة استمرار الاجتماعات وعرض المبررات الملائمة لمطلبه. وقد أظهر حديث عرفات في المؤتمر، وهو الوحيد من بين الرؤساء الأعضاء في جبهة الصمود، الذي أصدر قبل ذلك ايماءات علنية عن

ترحيبه ببعض بنود المشروع السعودي، أن لديه ملاحظات جوهرية على هذا المشروع، وأنه سبق أن بسطها أمام الأمير فهد أثناء لقاءاتهما في السعودية (أنظر: **المصدر نفسه**؛ وأنظر أيضاً «المقاومة الفلسطينية ــ عربياً»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٢١، ص ١٨٤).

غير أن الحسن الثاني، مدعوماً بالتأييد السعودي الكامل، ومستفيداً من جو البلبلة الذي أحدثه إعلان قراره المفاجىء، تمسك بالقرار مؤكداً أنه لا يقبل أن تبحث أمور هامة، كهذه المعروضة على جدول أعمال المؤتمر، إلا بحضور كافة الرؤساء أو نوابهم المخولين بسلطة القرار في الشؤون التي تخص مسائل السلم والحرب.

وهكذا، انفضت الجلسة الوحيدة التي عقدها الملوك والرؤساء العرب وممثلوهم في إطار القمة الثانية عشرة، قبل أن تنتهي. وعنى هذا، عملياً، انتهاء القمة، بل ألغاءها قبل بدايتها؛ وذلك بالرغم من أن أصحاب قرار الفض سموا الالغاء أرجاءً.

نتائج وتوقعات وتفسيرات

كان الغاء القمة، بالقياس إلى الاهتمام الفلسطيني والعربي والدولي الكبير بالتحضيرات التي هيأت لها، حدثاً هاماً ومثيراً. ولا شك في أن آثاره ستنسحب على مجمل العلاقات العربية والعمل العربي المشترك في المرحلة التالية، ولوقت طويل.

وبالدرجة الأولى، جاء الغاء القمة والملابسات التي رافقته، فضلاً عما عناه من رفض للمشروع السعودي بحد ذاته، برهاناً على أن المملكة العربية السعودية لم تستطع، في أول مرة تحاول فيها ذلك علناً، أن تحمل العرب على تأييد مشروع لحل أزمة الشرق الأوسط عوّلت عليه وبنت الكثير من الآمال. وذلك بالرغم مما للمملكة من نفوذ واسع، واتصالات عديدة، وأقنية تأثير فعّالة، هنا وهناك في العالم العربي. وذلك، بالرغم، أيضاً، من الخطط الواسعة التي وضعتها المملكة لتأكيد زعامتها للعالم العربي من خلال انتزاع أو اجتذاب تأييده لهذا المشروع، في وقت راج فيه الاعتقاد بأن هذه الزعامة راسخة وانطلقت فيه الأحاديث عن «الحقبة السعودية» في وصف المرحلة التي يمر بها العرب حالياً.

ولا شك في أن فشل السعودية في تأكيد زعامتها المرجوة، ستكون له آثاره وتأثيراته، في العلاقات العربية الثنائية معها، وفي مجمل العلاقات العربية الأخرى، وفي تحديد نظرات الأطراف الدولية المعنية بالشرق الأوسط لحجم الدور السعودي الراهن والمقبل، وفي إعادة صياغة المحاور العربية، والبحث عن زعامة جديدة للعالم العربي، إن كان لا بد من وجود زعامة كهذه.

من هذه الناحية، كان فشل القمة فشلاً للسياسة السعودية ولمشروع تفردها بالزعامة ولمحاولتها الحصول على تفويض عربي رسمي بها.

غير أن هذا، حتى حين يجد فيه خصوم السياسة السعودية ايجابية كبيرة، ومع أحقية ما يجدون، لا يلغي مخاطر هذا الفشل إذا نظرنا إليه من زوايا أخرى هامة لا يجوز تغييبها عن البال، وخاصة لأن فشل القمة الثانية عشرة، مقروناً بنصف الفشل الذي منيت به سابقتها، يعني غياب العمل العربي المشترك، وفتح الباب أمام خيارات جديدة لمحاور جديدة لن يرضى عنها حتى المعترضون على المبادرة السعودية.

ومن الواضح، أن ياسر عرفات كان من أشدّ المتخوفين من فشل قمة فاس، والمتحسسين للمخاطر الكبيرة التي قد تنجم عنه. ورئيس اللجنة التنفيذية، إن لم يتحدث عن هذا صراحة بعد القمة، فإن ما تنطوي عليه أحاديثه من تحذيرات يعكس هذا الاحساس بالمخاطر.

أما السعودية، التي تعرضت سياستها لضربة توشك أن تكون شاملة، فقد حاولت التقليل، ولو اعلامياً، من تأثيرات الفشل على سمعتها وموقفها. وأول ما قامت به، بهذا الصدد، هو العمل لتحميل الآخرين مسؤولية الغاء المؤتمر، نافية، بهذا، أن تكون مبادرتها هي المسؤولة عن شق الصف العربي المناهض لكامب ديفيد.

وفي معرض تفسيره لما سمي بإرجاء اجتماعات القمة، قال الناطق الرسمي السعودي: إنه «نظراً لايمان المملكة التام بان أي استراتيجية عربية يجب أن تحظى بالتأييد الاجماعي لكي تستطيع دفع الموقف العربي إلى الأمام، فقد قام الوفد السعودي بسحب المشروع مؤكداً لمؤتمر القمة أن المملكة العربية السعودية على استعداد تام لأن تقبل أي بديل يجمع عليه العرب» (**النهار**، ٢٧/١٠/١٩٨١).

وهـذا التفسير يعني أن السعـودية لم تتشـدد في التمسك بمبادرتها بحذافيرها، وأن المسؤولية تقـع على عاتق منتقدي المبادرة إذ لـم يقدموا تعديلاتهم التي كان من شأن السعودية أن تقبلها.

والوقـائع تـدحض هذا التفسير، وقد أشار إلى هذا رئيس دائرة الأعلام والثقافة في منظمة التحرير ياسر عبدربه، الذي كان في عداد الوفد الفلسطيني لمؤتمري الخارجية والقمة، حين أكد أن السعودية أصرت على انتزاع موافقة قمة فاس على مشروعها بحذافيره وقد «رفض سعود الفيصل ادخال أيـة تعديلات على بنود المشروع بما يؤذي وظيفته ويحد من التنـازلات التي يتضمنها» (**الحـريـة**، العـدد ١٠٤٢، ١٩٨١/١٢/٧).

وقد عدد عبد ربه البنود التي طرحها الجـانب الفلسطيني وسواه، والتي رفض الوفـد السعودي اضافتها إلى المشروع أو تعديله في ضوئها، وهي بنود خاصة بتأكيد دور منظمة التحرير الفلسطينية وتأكيد حق العودة صراحة بين الحقـوق الوطنية الفلسطينية الثابتة، وكذلك دور الاتحاد السوفياتي في التسوية (**المصدر نفسه**).

واذاً، فحـين يعاود النـاطق الرسمي السعودي التأكيد على أن السعودية لم تكن متمسكة بمبادرتها بالذات، وحين يستدل على ذلك بأنها عرضت سحب المشروع، ثم حين يضيف أنها لم تسحبه لأنه تبين لها «وجود رفض لفكرة سحب المشروع واصرار من القادة العرب على بقائه في جدول الأعمال كما هو، وكـذلك مـن دون اعـتـراض أحـد» (**النـهـار**، ١٩٨١/١١/٢٧) فإنه يستند لمعلومات لا يؤكدها إلا الجانب السعودي وحده.

أما عن فض المؤتمر، فإن الناطق السعودي، وفي معرض التهوين من خطورة الفشل، يرى أنه قرار اتخذه المؤتمر «بارجاء جلساته وتشكيل لجنة من وزراء الخارجية تواصل دراسـة جدول الأعمـال، وتقوم بالاتصالات والمشاورات اللازمة للوصول إلى اتفاق يحظى بـاجـماع عربي». والناطق السعـودي يجزم بـان «كل ما تردد عن أن المشروع السعودي كان السبب في تأجيل الاجتماع هو مجرد استنتاج لا يمت للواقع بصلة» (**المصدر نفسه**). في حين يؤكد الواقع حقيقة أن وزراء الخارجية اتفقوا حول كافة المواضيع عدا المشروع السعودي، وأن الأمير فهد رفض صـراحة مـطالبة يـاسر عرفـات باستمـرار اجتماعات القمة، لأنه أدرك أن مشروعه لن يمر كما هو.

وفي سيـاق التهوين، يـؤكد النـاطق السعودي، أيضاً، أنه «لا صحة لما يتردد عن أن السعوديـة حاولت اقناع مؤتمر القمة بوجهة نظرها... ذلك أن المملكة لم تتبـن في الماضي ولا تتبنى في الحاضر أية وجهـة نظر بشـأن القضية تختلف عن الاجمـاع العربي والارادة الفلسطينية» (**المصدر نفسه**). ولكي لا تغلق السعودية أبـواب محاولة أخـرى لانجاح سياستها يقول ناطقها الرسمي: «إن إرجاء المؤتمر جاء تأكيداً على أن مؤتمر القمة يتعامل مع واجباته بجدية ومسؤولية، ويفضل أن تشبع الاستراتيجية العربية بحثاً ونقاشاً حتى يتم الوصول إلى موقف موحد ومجمع عليه». ويصر الناطق على هذا، وذلك «بـدلاً من اتخاذ قـرارات تستدعي المجـاملة، أو الاصرار على صدور قرار بأغلبية تعارضها بعض الدول العربية، مهما كانت هذه الأغلبية واضحـة وكبيرة» (**المصدر نفسه**).

فهل كانت في القمة حقاً أغلبية تؤيد المشروع السعودي؟ توضح محاضر الجلسـات، أن أعضاء جبهة الصمود والتصدي الخمسة، ومعهم العراق، لم يكونوا وحدهم المعترضـين على المشـروع، وإن كـانوا الوحيـدين الذين عارضـوه بشكل سـافـر لا يحتمل الالتباس. وإلى جـانب الأعضاء الستـة هؤلاء، «عارضت بعض دول الخليج المشروع ضمناً، ورفضت أن تعلن تأييدها الصريح له. بل أكدت أن شرط الاجماع العـربي ــ بما يتضمنـه من قبول اعتراضات دول الصمود على المشروع ــ هو أساس موقفها».

وعلى هذا فإن «الكويت ودولة الامارات واليمن الشمالي وموريتانيا وقطر لم تعط تأييدهـا لمشروع فهد». أما الدول التي أعطت «تأييدها فهي عمـان والصومال، اضافة إلى تـونس والمغرب وجيبـوتي». (الحرية، **مصدر سبق ذكره**).

نخلص من هـذا كله إلى استنتاج مفـاده أن السعودية بذلت كل ما في وسعها لتوفير اجماع عربي حول مبادرتها، ليتضح أنها لم تفشل في تـوفير هذا الاجماع فحسب، بل، أيضاً، في توفير أغلبية ملائمة

تقبل المشروع كما جرى عرضه عليها؛ وذلك بصرف النظر عن تعدد وتنوع أسباب ودوافع الدول المعترضة على المشروع أو المتحفظة عليه. وأنه لهذا بالذات عملت السعودية، مع أوفى حلفائها العرب، لفرط اجتماع القمة قبل أن تتوصل إلى أي قرار رسمي بشأن مبادرتها.

وبصرف النظر عن أية قناعات تخص هذا الفريق أو ذاك من الفرقاء الفلسطينيين والعرب، يظل صحيحاً أن فشل القمة هو فشل للسياسة السعودية ولمؤيديها، وهو كذلك أشارة خطر إلى تعذر الاتفاق على وجهة نظر عربية موحدة، بشأن أكثر الموضوعات مساساً بالشأن العربي المشترك، وهو الموضوع الفلسطيني. فهل نحتاج بعد هذا إلى تقديم اجابة محددة على السؤال الذي بدأنا به؟ ألا يمكن القول ان تقدير أهمية القمة الثانية عشرة من عدمها، مرهون بزاوية النظر إلى نتيجة هذه القمة؟

فيصل حوراني

المقاومة الفلسطينية ــ عسكرياً

ظاهرة العمل العسكري الشعبي

شهدت معظم ساحات ومجالات العمليات العسكرية المتبادلة بين اسرائيل والثورة الفلسطينية، هدوءا نسبيا منذ ان تم ترتيب وقف إطلاق النار بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في اواخر تموز (يوليو) ١٩٨١. وقد دام هذا الهدوء النسبي لأشهر عدة حتى الآن. إلا ان عددا من التطورات السياسية الجديدة، في ساحة الصراع العربي ــ الاسرائيلي، قد ادى الى إعادة خلق اجواء من التوتر تحمل معها إمكانية انفجار العمل العسكري الرئيسي مجددا. ان قرار تحويل الحكم العسكري الاسرائيلي للمناطق المحتلة عام ١٩٦٧ (الضفة الغربية وقطاع غزة) الى إدارة مدنيّة؛ ذلك القرار الذي يأتي بعد اسابيع فقط من اغتيال الرئيس انور السادات واستلام حسني مبارك للرئاسة في مصر، يشكّل احد المسببات الرئيسية لانتفاضة واسعة النطاق تقوم بها جماهير الأرض المحتلة. كما ان قيام اسرائيل بعقد اتفاق للتعاون الاستراتيجي مع الولايات المتحدة الأميركية، في الوقت الذي تنتظر فيه دول عديدة إتمام الانسحاب الاسرائيلي من سيناء في نيسان (ابريل) من عام ١٩٨٢ القادم، وفي وقت عجزت فيه قمة فاس عن رص الصفوف العربية، مما دفع اسرائيل الى زيادة حدة التوتر والتهديد وفتح احتمالات جديدة لعمل عسكري ما.

وقد عكست لهجة القادة الاسرائيليين، وبخاصة رئيس الوزراء، مناحيم بيغن، ووزير الدفاع، اريئيل شارون، ورئيس الأركان، رافائيل إيتان، هذه التطورات الجديدة، فأخذت لهجة تصريحاتهم تتخذ طابعا اكثر حدة وشدة تجاه العرب. فقد احيت القيادة الاسرائيلية موضوع صوار، ارض ــ جو السورية من طراز «سام ــ ٦» الموجودة في سهل البقاع اللبناني منذ ربيع عام ١٩٨١، واندرت مجددا بأنها لن تحتمل بقاء تلك الصواريخ في مكانها، وانها ستلجأ في النهاية الى الأساليب الناجعة لازالتها إذا ما باءت الجهود والاتصالات السياسية بالفشل، وبخاصة تلك التي يقوم بها المبعوث الأميركي الخاص في منطقة الشرق الأوسط، فيليب حبيب. فقد هدد بيغن، مثلا، في ١٩٨١/١١/٣، باتخاذ التدابير اللازمة للتخلص من صواريخ «سام ــ ٦» السورية (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٨، ٣ و١٩٨١/١١/٤، ص ٣). وقد انعكست التطوّرات والمعطيات الجديدة في ساحة الصراع العربي ــ الاسرائيلي، وفي ممارسات سلطات الاحتلال داخل فلسطين المحتلة كذلك؛ إذ تحاول قيادة اسرائيل تمرير الانتقال الى إدارة مدنية مزيفة كخطوة اولى على طريق ضم الضفة والقطاع الى اسرائيل. وقد ترجمت القيادة الاسرائيلية هذه السياسة عبر تصعيد القمع العسكري وتطبيق العقوبات المتطرفة والجماعية ضد كل من يعارضها. وانعكس وضع المنطقة اخيرا في ارتفاع درجة التوتر في جنوب لبنان؛ حيث اثارت اسرائيل ضجة حول حوادث

مزعومة لخرق وقف إطلاق النار من قبل الثورة الفلسطينية، ومنها زيادة التسلح في القوات المشتركة وتحسينه.

ويمكن تقسيم التطورات العسكرية داخل ساحة الصراع الفلسطيني ــ الاسرائيلي، خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، الى ثلاثة اقسام هي:

١ ــ نمو الأعمال العسكرية الشعبية، او المنظمة، داخل الأرض المحتلة وتصعيد اساليب المواجهة من قبل العدو.

٢ ــ تسخين الأوضاع في جنوب لبنان والعودة الى اجواء التوتر والتهديدات.

٣ ــ التركيز على مسألة تحول الثورة الفلسطينية الى قوة عسكرية نظامية ومنظمة.

في الداخل

شهد شهر تشرين الثاني (نوفمبر) صعودا هاما في الانتفاضة الشعبية التي قامت لترفض سياسة الحكم الذاتي والادارة المدنية، واتت الانتفاضة على شكل مظاهرات واضرابات يومية في كافة مدن الضفة. وقد قامت قوات العدو، من شرطة وحرس حدود وجيش، بالتعرّض لمعظم هذه المظاهرات؛ مما ادى الى وقوع صدامات عنيفة يوميا في غالبية مدن الضفة. وقد شهد قطاع غزة تحركا شبيها ادى الى اعتقال اعداد كبيرة من الطلاب. كما استخدم العدو الأسلوب نفسه في التعامل مع إضراب وتظاهرة عمال بلدية الناصرة الذين تحركوا اصلا لمطالب تخص اوضاع البلدية.

وقد ظهرت عدة سمات هامة خلال الانتفاضة، على الصعيد العسكري، وهي:

(أ) الانتقال السريع من قِبَل المتظاهرين للرد على القوات الاسرائيلية بقذفها بالحجارة وبالزجاجات الفارغة، والتفرق لتنظيم مظاهرات صغيرة متحركة تضرم النار في إطارات السيارات القديمة وتقيم السدود والحواجز في وسط الطرق.

(ب) إستخدام واسع لقنابل «مولوتوف»؛ حيث جرح عدد من افراد العدو واحترقت بعض سياراته نتيجة لذلك.

(ج) التعرّض بالحجارة لأهداف اسرائيلية محددة مثل الباصات او السيارات العسكرية، ضمن «كمائن»، اي الاستفراد بباص وقذفه ثم الهرب والاختفاء.

(د) حدوث عدد من العمليات العسكرية المنظمة مثل وضع عبوات متفجرة او إطلاق النار.

يظهر من هذه الملاحظات ان العمل العسكري «الشعبي» انتشرت رقعته وشاع استخدامه، وكان له الأثر الكبير في احراج العدو واظهاره في موقف المتطرف نتيجة لانتقامه الوحشي. وتعكس هذه الأعمال الشعبية عمق الرفض لاستمرار الاحتلال واقتراح الادارة المدنية من جهة، ومدى الدعم والتأييد والاجماع في اوساط جماهير الداخل لمثل هذه الأعمال. ويظهر كذلك ان الأعمال العسكرية «المنظمة»، اي التي تتم خارج نطاق المظاهرات، تتصاعد مع تصاعد الانتفاضة الشعبية. مما يكشف مدى ترابط الوضعين: السياسي والعسكري في الأراضي المحتلة. ومما لا شك فيه ان قدرة خلايا الداخل على التحرك بسرعة وفعّالية مع الحدث السياسي، تدل على فشل العدو في اكتشافها او تعطيل تحركها بواسطة إجراءاته الأمنية.

تفيد العودة الى العمليات التي تمت خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، لاثبات مدى فشل العدو في منع العمليات الفلسطينية. فكان الحدث الأول هو طعن مستوطن اسرائيلي داخل مدينة الخليل ٣١/١٠/١٩٨١، (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٦، ١ و٢/١١/١٩٨١، ص ١١ ــ ١٤)، مما ادى الى فرض نظام حظر التجول داخل المدينة، في الأحراش القريبة لمدة ثلاثة ايام، بين ٨ و١١/١١/١٩٨١. ثم حصلت سلسلة من الأعمال العسكرية الشعبية التي اتسمت بالأهمية اكثر من غيرها، حيث القيت قنابل «مولوتوف» على افراد وسيارات العدو في مناسبات عدة، وادى الحادث الأول، يوم ١/١١/١٩٨١، الى جرح جندي اسرائيلي في بيت ساحور، كما تكرر العمل ذاته في بيت ساحور ايضا بعد رفع حظر التجول.

وقد اكتشفت قوات الأمن الاسرائيلية عبوتين متفجرتين، يوم ١٢/١١/١٩٨١، وابطلت مفعولهما، وكانت الأولى موضوعة على مفترق طرق آيلا، بجوار محطة باصات بيت شيمش. اما الثانية، فكانت موضوعة داخل محطة باصات في

جبل زيف في القدس. ثم حصلت عملية اغتيال يوسف الخطيب يوم ١٩٨١/١١/١٧، وهو رئيس الروابط القروية لقرى رام الله، اثناء توجهه من قريته بلعين الى مكتبه في رام الله، حين اوقف مسلحون سيارته في كمين مدبّر وامطروه وابنه بوابل من الرصاص. فقتل على الفور ابنه، المعروف بتعامله ايضا مع العدو، وتوفي الخطيب يوم ١٩٨١/١١/٢٢ متأثرا بجراحه. وتكررت اعمال وضع عبوات متفجرة متعددة بعد ذلك؛ حيث انفجرت عبوة ناسفة، يوم ١٩٨١/١١/٢٦، في شارع ملخي يسرائيل في حي غيئولاه داخل القدس. وكانت العبوة موجودة داخل وعاء للدهان. ثم انفجرت العبوة الثانية في الشارع ذاته داخل محل للأصباغ، بعد نصف ساعة تقريبا، واكتشف العدو العبوة الثالثة في الحي ذاته بعد نصف ساعة، اي عند العاشرة صباحا. اما العملية الأهم والأضخم، فكانت تفجير مستودعات ذخيرة تابعة للجيش الاسرائيلي داخل منطقة خليج حيفا، يوم ١٩٨١/١١/٢٧. فقد دوى انفجار هائل عند الفجر واندلعت النيران، فاستمر انفجار الذخائر واشتعالها لساعات عديدة؛ مما دفع سكان المنطقة الى البقاء داخل الملاجىء. هذا، وقد قتل شاب من جنين بالقرب من المستودع، ولم تتوافر المعلومات بعد حول علاقته بالانفجار.

امام هذا التصاعد الهام للعمل العسكري الفلسطيني «الشعبي»، و«المنظم»، داخل الأرض المحتلة، لجأ العدو الى زيادة شدة القمع. فقد استخدم العنف البالغ في مواجهة المظاهرات واعتقل المئات من المتظاهرين او المشتبه بأنهم القوا الحجارة. كما فرض نظام حظر التجول في مدن عدة منها الخليل وقلقيلية وبيت ساحور ومخيم الدهيشة، واستجوب جميع الرجال في المخيم المذكور واطلق النار على خزانات المياه فيه، وعاد العدو كذلك الى اسلوب نسف المنازل الخاصة بأولياء المتهمين بعمليات عسكرية او حتى اعمال قذف الحجارة. وقد نسف ما مجموعه ٦ منازل خلال تشرين الثاني (نوفمبر)، منها ٣ مبان في بيت ساحور. وتواصلت اعمال الاعتقال واصدار الأحكام ضد المتهمين بالانتماء الى الثورة الفلسطينية او القيام بالعمليات العسكرية. ومن بين هؤلاء الفدائي الذي قاد طائرة شراعية عبر الحدود اللبنانية ــ الفلسطينية (١٢ سنة سجن) وابطال عملية الخليل الثمانية وعدد آخر من المتهمين.

اما التطور الأخطر، دون شك، في رد العدو على تصاعد العمل العسكري الفلسطيني في الداخل، فهو قرار تسليح افراد الروابط القروية واعضائها. وقد اصدر وزير الدفاع الاسرائيلي شارون قرارا يسمح بذلك يوم ١٩٨١/١١/٣٠، بعد ان طالب عدد من رؤساء الروابط بالأسلحة الفردية لحماية انفسهم من عقاب منظمة التحرير لتعاملهم مع العدو، ومن بين هؤلاء مصطفى دودين رئيس رابطة قرى الخليل. والواضح ان العدو يرمي الى خلق الانقسامات الداخلية في وسط الجماهير الفلسطينية، والى اطلاق يد الجماعات المتعاملة معه لارهاب الشخصيات والمؤسسات المتعاطفة مع المنظمة والتي ترفض المشاركة في مؤامرة الادارة المدنية. وجدير بالذكر ان اعمالا تمت ربما تكون ضمن هذا التوجه، ومنها إلقاء قنبلة يدوية على مجموعة من العرب في قرية ترقومية في ١٩٨١/١١/٢، ووضع متفجرة على مدخل مدرسة عربية في ١٩٨١/١١/١٨، والقاء قنبلة «مولوتوف» على خيمة احد الذين نسف الاحتلال منازلهم في بيت ساحور؛ وذلك في ١٩٨١/١١/٢٣.

جنوب لبنان

ابتدأت طائرات العدو العسكرية بالعودة الى سماء لبنان، بعد انقطاع جزئي منذ اواخر تموز (يوليو)، وباتت الطلعات الجوية الاسرائيلية شبه يومية فوق مناطق الجنوب وصولا الى بيروت. وقد ترافق هذا النشاط مع تزايد الحركات البرية في منطقة الشريط الحدودي، حيث عززت القوات الاسرائيلية المرابطة على جانبي الشريط مواقعها وزادت من عدد دورياتها وآلياتها. وقد انعكس هذا التحرك في مجالين هما:

(أ) زيادة اعمال الاستفزاز من اطلاق نيران الرشاشات او اعمال القصف او التهديد او محاولات التسلل من قبل قوات سعد حداد.

(ب) إطلاق التصريحات المتشددة من قبل القادة الاسرائيليين، فيما يتعلق بلبنان عموما وبجنوبه خصوصا.

بعد ان باشرت الطائرات الاسرائيلية طلعاتها في الأجواء اللبنانية، قامت القوات البرية الاسرائيلية ببناء عدد من المواقع الجديدة، وخصوصا في منطقة مرجعيون ــ القليعة ومنبع الحاصباني. كما دخلت اعداد إضافية من الآليات الاسرائيلية الى الجانب اللبناني من الشريط الحدودي، في ١٣/١١/١٩٨١ وتكثفت اعمال الدورية. وانعكس هذا التحرك في اعمال التراشق التي باشرتها قوات سعد حداد ضد مواقع القوات المشتركة والقوات الدولية، والتي ما لبثت ان تحوّلت الى تحرشات مباشرة ومحاولات تسلل. وقد انفجر لغم ارضي تحت سيارة عسكرية تابعة لقوات سعد حداد مما اسفر عن مقتل ٣ من جنوده، فحاولت هذه القوات الرد عبر احتلال موقع مسيطر قرب قرية حداثا، داخل منطقة عمل الكتيبة الايرلندية العاملة في نطاق قوات الطوارىء الدولية. وطوقت تلك الكتيبة القوة المتسللة؛ مما دفع بقوات سعد حداد الى محاصرة مركز قيادة قوات الطوارىء الدولية في قرية الناقورة الساحلية. وقد استمرت حالة الحصار رغم محاولات التفاوض، ولا تزال المسألة بغير حل نهائي حتى كتابة هذا التقرير، رغم تخفيف الخناق حول قيادة القوات الدولية. وقد وجدت صواريخ ومواد متفجرة داخل منطقة سعد حداد يوم ٢٦/١١/١٩٨١، وابطل مفعولها، كما قامت قوات سعد حداد بقصف منطقة الحاصباني في ٢٨/١١/١٩٨١.

إن الملحوظ هو اهتمام القيادة الاسرائيلية بتسخين اوضاع الجنوب، حيث قام وزير الدفاع الاسرائيلي شارون ورئيس الأركان إيتان، برفقة عدد من كبار الضباط، بزيارة منطقة الشريط الحدودي، في ٣/١١/١٩٨١. ثم تطرّق بيغن لوضع الجنوب في اليوم التالي، كما تعرّض إيتان للموضوع في اليوم ذاته اثناء حديث امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست. وقد حصل بعض التقلب في المواقف الاسرائيلية، حيث تبع هذا التصعيد الكلامي (هدد شارون مثلا في ١٠/١١/١٩٨١، بالقيام بعمل عسكري في جنوب لبنان) تصريح لايتان اكد فيه ان وضع الجنوب هادىء، ثم ما لبث ان هدد إيتان بانهاء وقف اطلاق النار في حديث آخر يوم ٢٤/١١/١٩٨١. إلا ان الثورة الفلسطينية نظرت الى التهديدات بحذر، فاجتمع المجلس العسكري لحركة «فتح» برئاسة ياسر عرفات رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية والقائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، يوم ٢٣/١١/١٩٨١، واجتمع المجلس العسكري الأعلى للثورة الفلسطينية برئاسة عرفات في ٣٠/١١/١٩٨١. وذلك بعد تصريحات متكررة لعرفات خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر) حول احتمال قيام اسرائيل بعمل عسكري واسع في الجنوب، فقد تحدث حول الحشودات الاسرائيلية في المنطقة الحدودية، يوم ٩/١١/١٩٨١، كما ربط الوضع العسكري بعقد اتفاق التعاون الاستراتيجي الأميركي ــ الاسرائيلي. ومما لا شك فيه ان الجيش الاسرائيلي قام بتحركات عدة تشير الى احتمال حدوث عمل عسكري واسع ضد الثورة الفلسطينية والقوات المشتركة في جنوب لبنان، ومنها القيام بمناورة اختبار نظام التعبئة، يوم ١٢/١١/١٩٨١، واجراء مناورات واسعة بالذخيرة الحية في بلدة الخيام اللبنانية الجنوبية المحتلة منذ آذار (مارس) ١٩٧٨، حيث تدرب الجنود الاسرائيليون، بمؤازرة الدروع، على خوض حرب الشوارع.

تحوّل القوات الفلسطينية الى قوة نظامية

منذ تموز (يوليو) ١٩٨١، والقيادة الاسرائيلية تؤكد انها تواجه قوة عسكرية فلسطينية منظمة تنظيماً جيدا يشبه تنظيم الجيوش النظامية، وتمتلك اسلحة ثقيلة حديثة. وانعكس ذلك التصور في حينه في الحديث عن «البنية التحتية» العسكرية الفلسطينية. وقد تكاثر الحديث حول هذه المسألة خلال شهر تشرين الثاني (نوفمبر)؛ إذ تحدث إيتان في حديثه المذكور امام لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، يوم ٣/١١/١٩٨١، عن إعادة تسليح القوات الفلسطينية المتواجدة في جنوب لبنان منذ تموز (يوليو). ثم اذاع المتحدث العسكري الاسرائيلي «وثيقة» تؤكد استلام قوات الثورة الفلسطينية لـ ١٥ الف طن من المعدات العسكرية من ليبيا منذ تموز (يوليو)، شملت مدافع عيار ١٣٠ ملم و١٢٢ ملم و٥٧ ملم وبطاريات صواريخ «غراد» و«كاتيوشا» وصواريخ ارض ــ جو «سام ــ ٩». واكدت صحيفة

«هآرتس» الاسرائيلية، يوم ١٩٨١/١١/١٨ استلام الثورة الفلسطينية لأربع طائرات هليكوبتر من طراز «بيل ــ ٢٠٦» من تونس. وقد اكد إيتان مجددا في اليوم نفسه، ان الفدائيين يتسلحون في ظل وقف اطلاق النار بالمدافع بعيدة المدى وبالدبابات التي ربما تشمل دبابات من طراز «ت ــ ٥٤/٥٥». وقد عاد إيتان الى الموضوع مرة اخرى في ١٩٨١/١١/٢٣ ليؤكد استلام الثورة مؤخرا لأكثر من مئتي قطعة من المدفعية الثقيلة إضافة الى الدبابات وراجمات الصواريخ.

وصادفت هذه التصريحات، حول مدى تسليح قوات الثورة الفلسطينية، زيارة قام بها وفد عسكري فلسطيني بقيادة ابو جهاد (خليل الوزير) عضو اللجنة المركزية لحركة «فتح» ونائب القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، الى المجر والمانيا الديمقراطية. حيث التقى الوفد كبار الضباط ووزراء الدفاع، وزار المنشآت والقطاعات العسكرية. وتحدث الوفد حول احتياجاته العسكرية على ضوء الوضع والتجربة العسكرية في جنوب لبنان. وقد ادت الحملة الاسرائيلية الى التقاط عدد من الصحف الأجنبية المختصة بالشؤون العسكرية او الاستراتيجية، لهذه القضية. إذ نشرت صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون» في ١٩٨١/١١/١٦، خبرا مفصلا حول «القوة النظامية» للثورة الفلسطينية، فأكدت ان المنظمة استلمت حوالي ٦٠ دبابة و٢٠٠ قطعة مدفعية و٨٠ ــ ٩٠ مصفّحة وعربة قتال من ليبيا منذ تموز (يوليو). ونقلت الصحيفة قيام القوات الفلسطينية بمناورة في سهل البقاع في لبنان، شارك فيها لواء كامل بدباباته ومدفعيته. وقد نقلت مجلة «انترناشونال ديفينس ريفيو» الشهرية السويسرية و«استراتيجي ويك» الأسبوعية البريطانية، هذا الحديث ايضا، حيث اكدت الأولى ان منظمة التحرير الفلسطينية تملك، حسب مصادر اسرائيلية ١٠٠ قطعة مدفعية او راجمة صواريخ كبيرة، إضافة الى راجمات صغيرة و٣٠ دبابة «ت ــ ٥٤/٥٥» اضيفت الى دبابات «ت ــ ٣٤» بحوزة الثورة وصواريخ ارض ــ جو «سام ــ ٩» ومدافع مضادة للطائرات موجهة طراز «ز.س.يو. ــ ٢٣ ــ ٤».

إن المسألة الأكيدة خلال سياق هذا الحديث المستمر حول تسليح الثورة الفلسطينية، هي تحضير اسرائيل للقيام بعمل عسكري يتم في جنوب لبنان على الأرجح، على ان تستفيد اسرائيل من الوضع العام في منطقة الشرق الأوسط، حيث خرجت الدول العربية من قمة فاس بلا إجماع، والتزمت الولايات المتحدة مساعدة اسرائيل ضمن معاهدة التعاون الاستراتيجي. وتحاول اسرائيل الاستفادة من هذا الوضع، ومن سكوت مصر امام هذه التطورات، لتتحرّك على الجبهة الداخلية ايضا، حيث تستخدم اساليب قمعية بالغة الشدة على امل إخماد الانتفاضة الشعبية ومنع العمليات العسكرية، مما يطرح احتمالات الانفجار العسكري. وقد باشرت الثورة الفلسطينية بحملة جديدة للتعبئة العامة، حيث يتم تدريب طلاب المدارس والجامعات، بعد تسريح الطلاب الذين ادوا خدمتهم العسكرية العام المنصرم او الذين قدِموا لأداء الخدمة خلال الصيف. كما اكدت اسرائيل ان الفدائيين يعززون مواقعهم ويحصّنونها في جنوب لبنان وبخاصة في المشارف المطلة على وادي الليطاني.

يزيد خلف

فشل مؤتمر فاس
والتعاون الاستراتيجي الأميركي ـ الاسرائيلي

شهدت المنطقة، خلال الفترة الأخيرة، العديد من التطورات السياسية الهامة والتي كان من أبرزها اعلان المشروع السعودي، وتأجيل أعمال مؤتمر القمة العربي الثاني عشر الذي عقد في مدينة فاس في المغرب، ثم الاعلان الأوروبي عن الاستعداد للمشاركة في قوة حفظ السلام متعددة الجنسية التي سترابط في سيناء فور الانسحاب الاسرائيلي النهائي من شبه الجزيرة في نيسان (ابريل) القادم، وأخيراً توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين اسرائيل والولايات المتحدة بعد مفاوضات مكثفة ونشيطة بين الطرفين. وسنحاول هنا رصد مضمون الموقف الاسرائيلي الرسمي من هذه الأحداث والتطورات وأبعاده، ومعرفة ردود الفعل العامة في اسرائيل على ذلك كله.

رد فعل هستيري على المشروع السعودي

يلاحظ أن القلق الذي ساور الأوساط الاسرائيلية بعد مقتل الرئيس السادات، والناتج عن الخوف من احتمال تقوض مسار كامب ديفيد وتوقف مجرى تطبيق معاهدة السلم المنفردة مع مصر «بعد التنازلات التي قدمتها اسرائيل»، قد تطوَّر إلى رد فعلٍ هستيري على مشروع السلام السعودي الذي أعلنه الأمير فهد. فالمشروع جاء على خلفية القلق الاسرائيلي ازاء ما قد يحدث من تطورات في الموقفين: الاميركي والمصري، بعد انتهاء الانسحاب من سيناء، خصوصاً بعد الفشل الذي منيت به محادثات الحكم الذاتي حتى الآن. وما تخشاه اسرائيل، حقاً، هو الاعلان من جانب الولايات المتحدة في الأساس، عن استنفاد مسار كامب ديفيد، ثم احتمال عودة مصر إلى الصف العربي؛ الأمر الذي قد يرافقه تقزيم لحالة السلام القائمة بينها وبين اسرائيل. ويمكن تلخيص فحوى الشعور القائم، لدى الأوساط الاسرائيلية، بأن اسرائيل بعد نيسان (ابريل) القادم لن تكون في وضع مريح؛ حيث لن يفيدها تمسكها بإطار كامب ديفيد في الابقاء على الوضع الراهن، وهي تخشى من أن تتعرض إلى ضغوط اميركية للقبول باطار جديد للتحرك السياسي في المنطقة، لا تعتبره في صالحها. وقد جاء المشروع السعودي، والتأييد الاوروبي له، والتأييد الاميركي لبعض بنوده، ليزيد من مخاوفها هذه. لذلك جاء رد فعلها، خصوصاً على الصعيد الرسمي، عنيفاً معارضاً.

فقد رفض رئيس الحكومة مناحيم بيغن، في النقاش السياسي الذي دار في الكنيست حول مشروع الأمير فهد، جميع بنوده الثمانية واحداً واحداً، معتبراً إياه مشروعاً لتدمير اسرائيل، وغير صالح لأن يكون أساساً للبحث مع أية جهة في العالم. وأضاف بيغن أن اتفاقات كامب ديفيد «هي الوحيدة الملزمة لاسرائيل، وستحافظ عليها وتنفذها، وليس هناك غيرها» (**هآرتس**، ٣/١١/١٩٨١). كذلك، شاركت المعارضة في الحملة ضد المشروع

السعودي، خلال هذا النقاش، بلسان زعيمها شمعون بيرس، الذي دعا إلى مطالبة الولايات المتحدة بتوضيح موقفها الحقيقي من المشروع ومن اتفاقات كامب ديفيد، والحرص على تنفيذ الالتزامات المنبثقة عن معاهدة السلام مع مصر، من خلال الحرص على التنسيق مع الولايات المتحدة في ما يتعلق بقضايا الحكم الذاتي والحدود الآمنة، ووضع مدينة القدس وغيرها من المسائل (**المصدر نفسه**). وفي نهاية النقاش، صادق الكنيست على مشروع قرار بادر إلى تقديمه الائتلاف، يدين المبادرتين: السعودية والاوروبية اللتين تدعوان الى انشاء دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ويعارضهما. كذلك، قرر الكنيست ايفاد وفد برلماني مشترك، من الائتلاف والمعارضة، إلى الولايات المتحدة، لشرح وجهة نظر اسرائيل المعارضة للمشروع. وقد ترأس هذا الوفد رئيس لجنة الخارجية والأمن والسفير المعين (القادم) لاسرائيل في الولايات المتحدة، النائب موشي أرنس، والنائب حاييم هرتسوغ من المعراخ. والتقى الوفد، بعد وصوله الى واشنطن، بمسؤولين اميركيين أبرزهم: وزير الخارجية هيغ ومستشار الرئيس ريغان للأمن القومي ريتشارد آلن، إضافة الى من التقاهم من أعضاء الكونغرس وآخرين. ورغم التأكيدات التي سمعها الوفد الاسرائيلي، خلال لقاءاته هذه، حول حرص الولايات المتحدة والتزامها باتفاقات كامب ديفيد ومعارضتها لمشروع الأمير فهد، فان هرتسوغ بادر الى الاعلان، في ختام جولته: «جئت قلقاً وما زلت قلقاً بعد جميع المحادثات التي أجريناها هنا». وأضاف زميله، النائب شلومو هيلل، أن التصريحات الاميركية بشأن المشروع السعودي لم تكن عفوية، وانما تعبر عن محاولة اميركية «لتبديل مركز الثقل في الشرق الأوسط، من اتجاه اسرائيل الى اتجاه الدول العربية. لم أقتنع بأن الحكم الأميركي يتقرب الينا بشيء، باستثناء ما يطلقه من تصريحات كلامية لتهدئتنا». (**دافار**، ١٥/١١/١٩٨١). وشرح أرنس انطباعاته حول المحادثات التي أجراها الوفد الاسرائيلي في واشنطن بقوله: «ان السعودية تقف على رأس الاعتبارات الأميركية في الشرق الأوسط. لا أقول اننا استطعنا إقناع الحكم الاميركي بصحة موقفنا، الا اننا لمسنا تفهماً لسبب القلق الاسرائيلي» (**هآرتس**، ١٣/١١/١٩٨١).

ولم يكن رد المعارضة، الممثلة بالمعراخ أساساً، أقل عنفاً على المشروع السعودي، من رد فعل أحزاب الائتلاف. فقد ذكر اسحق رابين، رئيس الوزراء الاسرائيلي سابقاً، ان هذا المشروع هو «مريب» بالنسبة لاسرائيل، خصوصاً في نقاطه الأربع التالية: الانسحاب الاسرائيل من المناطق المحتلة؛ إزالة جميع المستوطنات؛ إقامة دولة فلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة عاصمتها القدس الشرقية وحق العودة لجميع اللاجئين الفلسطينيين الى اسرائيل، مشيراً الى أن تنفيذ جميع هذه الشروط إذا ما تمَّ من شأنه القضاء على اسرائيل (ر. إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ٣٠/١١ و١/١٢/١٩٨١، ص ٢٠). أما آبا ايبن، وزير الخارجية الاسرائيلي سابقاً، فقد ذهب في معارضته للمشروع السعودي إلى حد القول: «ان اسرائيل ليست بحاجة الى اعتراف أحد بحقها في الوجود. وشرعيتها ليست معلقة في الفراغ، انتظاراً لتصديق العائلة المالكة في الرياض أو م.ت.ف.... ان ما تستحقه اسرائيل مقابل [انسحابها] وزيادة احتمال تعرضها للخطر، ليس حقاً في الوجود، وانما نظام أمني تجري بلورته خلال المفاوضات. والحقيقة هي أن المفاوضات تؤدي إلى الاعتراف، وليس العكس، أما الصيغة السعودية فإنها لا تضمن المفاوضات ولا الاعتراف» (**معاريف**، ٢٠/١١/١٩٨١).

إضافة الى ردود الفعل الثابتة من جانب الائتلاف والمعارضة، كما تمثلت في رفض المشروع السعودي من أساسه، فقد صدرت أيضاً تعليقات عديدة ومتنوعة في وسائل الاعلام الاسرائيلية حوله، على لسان نواب كنيست وخبراء في الشؤون العربية وكتاب، يمكن تلخيصها بالاتجاهات البارزة التالية:

أولاً ــ ان تفاهماً مسبقاً بين الولايات المتحدة والسعودية هو الذي أنتج مشروع فهد (يهوشواع تدمور، **دافار**، ٢/١١/١٩٨١). ويقوم التفاهم بين الطرفين ــ وفق رأي هذه الأوساط ــ على أساس واضح وجديد في السياسة الاميركية يتمثل في «تحويل السعودية الى حجر الزاوية الجديد للولايات المتحدة في الشرق الأوسط، يجب الاستعانة بها لدفع مسيرة السلام... وطالما لم يعط ضوء أخضر من السعودية، لا يمكن دمج الفلسطينيين في المفاوضات مع اسرائيل. وحسب

تجربة الماضي، فإن السعودية ضرورية ايضا لتحقيق السلام والاستقرار في لبنان. كذلك فان تجسيد مسيرة السلام بين مصر واسرائيل، يتعلق أيضا بالسعودية، وحسب الخطة الاميركية سيندفع الآن الرئيس مبارك الى احضان السعودية، كإشارة لبدء عودة مصر الى الحضيرة العربية، مقابل موافقة السعودية على الاستمرار في مسيرة السلام مع اسرائيل». (يوسف بريئيل، **المصدر نفسه**). وتدعي الأوساط الاسرائيلية ايضاً «أن بداية العصر السعودي في السياسة الاميركية» يعني بداية تراجع الولايات المتحدة عن مسار كامب ديفيد، «الذي أدى الى عزل مصر في العالم العربي وتبلور جبهة الرفض؛ مما خلق مشكلة سياسية استراتيجية للولايات المتحدة. وقد نشطت حكومة ريغان، منذ توليها السلطة، في البحث عن وسائل للفصل بين الدول المؤيدة للغرب من رافضي كامب ديفيد، وبين تلك المرتبطة بالاتحاد السوفياتي. وتنطبق هذه السياسة، بوجه خاص، على السعودية وامارات النفط، التي تشكل بئر النفط الرئيسي للعالم الغربي، كما تنطبق على الاردن والمغرب» (اسحق رابين، **يديعوت أحرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١).

وهناك أيضاً، في اسرائيل، من يعزو التغيير في السياسة الاميركية باتجاه السعودية إلى نفوذ شركات النفط الاميركية والاحتكارات الضخمة ورؤوس الأموال التي تدعم حكومة ريغان. «وجميع هذه الشركات ذات علاقة بالسعودية، وبدول الخليج ومع جزء من الدول العربية. ومن المعروف أن هذه الأوساط الاقتصادية الضخمة لا تستخدم يهوداً قطعياً، وبصورة عامة ليس في مراكز قيادية. وهم هم مراكز القوى الفعالة جداً في واشنطن اليوم... وعندما سيأتي يوم الحسم، فهؤلاء هم أعداؤنا الحقيقيون» (يهوشواع تدمور، **دافار**، ١٢/١١/١٩٨١).

ثانياً ــ انطلاقاً من التفاهم الاميركي ــ السعودي، تعتقد بعض الأوساط أن مشروع الأمير فهد، وُضع بالتنسيق المسبق مع الولايات المتحدة واوروبا الغربية. «فخلال المحادثة المطوّلة بين فهد وريغان في المكسيك، قرر [ريغان] أن الوقت قد حان لخطوة جديدة، وفهد هو القادر على القيام بها» (**المصدر نفسه**، ١٦/١١/١٩٨١). وتضيف المصادر الاسرائيلية أن حكومة ريغان «عملت مؤخراً بسرية على بلورة خطة عمل مشتركة مع دول اوروبا الغربية، يمر محورها في الرياض. وكان الرئيس ميتران أول من اطلع على هذه الخطة، وقد عرض ريغان على الفرنسيين العمل في جبهة واحدة اميركية ــ اوروبية لحل النزاع الشرق أوسطي الذي يضايق العالم. وكأساس مشترك لهذا العمل، اقترح مشروع الرياض ذو النقاط الثماني؛ وهو المشروع القريب من إعلان البندقية أكثر من قربه من اتفاقات كامب ديفيد. لقد كان هذا الأساس لاعلان ميتران، فيما بعد، عن موافقته على اشتراك جنود فرنسيين في قوة الرقابة في سيناء. وبعد فرنسا، جاء دور بريطانيا وهولندا وايطاليا... وقد استغل الأمير فهد مؤتمر كانكون في المكسيك لبيع مشروعه لزعماء العالم. ومن لم يحضر منهم، كالمستشار شميث، حظي بزيارة ملكية». (يوسف بريئيل، **دافار**، ٢/١١/١٩٨١).

ثالثاً ــ يدعي سياسيون وكتاب في اسرائيل وعلى رأسهم النائب حاييم هرتسوغ، أن منظمة التحرير هي التي وضعت حقيقة المشروع السعودي، وان الهدف منه هو الالتفاف حول الرفض الاسرائيلي والفلسطيني وتجنب التعقيدات الاميركية (حاييم هرتسوغ، **معاريف**، ١١/١١/١٩٨١؛ ويهوشواع تدمور، **دافار**، ١٦/١١/١٩٨١). ويزعم هرتسوغ «أن التكتيك [السياسي] هنا واضح جداً. فقد أفهمت م.ت.ف. بصورة قاطعة، أن الولايات المتحدة لا تستطيع اليوم، التخلي عن التزامها من سنة ١٩٧٥، حول عدم إجراء حوار معها، طالما أنها لم تعترف بحق اسرائيل في العيش في حدود آمنة، وبقرار مجلس الأمن ٢٤٢. كذلك، كان واضحاً للجميع أنه ليس هناك احتمال للحصول على الثلثين المطلوبين من الأصوات في المجلس الوطني الفلسطيني، لتغيير السياسة في هذه المسألة. لذلك كان المطلوب وضع خطة ذكية. فمشروع فهد يؤيد حق دول المنطقة في العيش بسلام، ويمكن تفسير ذلك بأنه يعني اعترافاً باسرائيل، كذلك يمكن تفسيره بأن السعودية قادرة [عبر هذا البند في مشروعها] على نفي اعترافها باسرائيل كدولة، ولذلك لم تذكر

اسم اسرائيل أبداً. ان تبني م.ت.ف. لمشروع فهد... سيبدو، في نظر جميع الأوساط التي تبحث عن الدافع لذلك، وهي كثيرة، كاعتراف بإسرائيل. ومن هنا فان الطرق أصبحت قصيرة نحو اجراء مفاوضات بين الولايات المتحدة وم.ت.ف.» (**المصدر نفسه**).

وتفسر الأوساط الاسرائيلية عدم ذكر القرار ٢٤٢ في المشروع السعودي، بأنه يهدف إلى تأمين التأييد العربي وتأييد م.ت.ف. له، «انطلاقاً من الحقيقة، أن المعارضة الجادة للمفاوضات مع اسرائيل على أساس القرار المذكور قد تكررت مرات عدة في الدورات المختلفة لمجلس م.ت.ف. [القصد هو المجلس الوطني] والقمة العربية. لذلك جاء البند السابع في المشروع الذي يتضمن اعترافاً غير مباشر باسرائيل، مما يؤهله، بواسطة بعض التفسيرات من جانب السعودية، لاعتباره بديلاً للقرار ٢٤٢. أما باقي البنود الواردة في المشروع، فهي المطالب التقليدية لـ م.ت.ف.» (ي. تدمور، **دافار**، ١٢/١١/١٩٨١).

رابعاً ــ ان السعودية لها مصلحة عليا في حل النزاع العربي ــ الاسرائيلي من جميع جوانبه. وقد تحدث رئيس القسم السعودي في معهد شيلواح، حول هذه «المصلحة» بقوله: «انه منذ سنة ١٩٧٤ تعتبر الرياض استمرار النزاع خطراً على نظام الحكم والاستقرار في السعودية وعلى مركزها في الشرق الأوسط. لذلك، فإن حل هذا النزاع الذي يعدّ بؤرة اشتعال وراديكالية في المنطقة، يعدّ مصلحة عليا في نظرها» (الدكتور يعقوب غولدبرغ، **هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨١). ويرى غولدبرغ أن أية تسوية اسرائيلية ــ عربية، لا تضمن حلاً لجميع بؤر النزاع، ولا تضم جميع الأطراف المتورطة به، تعدّ معارضة لمصلحة السعودية. «هذا هو مفهوم الحل الشامل... الذي يعد أساس الموقف السعودي منذ حرب ١٩٧٣، والذي وجد له تعبيراً عملياً في مشروع النقاط الثماني» (**المصدر نفسه**). ويضيف ايضاً ان جهود السعودية تنصب الآن على إعادة العجلة السياسية الى الوراء، إلى مفهوم التسوية الشاملة ومؤتمر جنيف الذي ساد في الفترة ١٩٧٣ ــ ١٩٧٧، حتى نسفه السادات في زيارته الى القدس (انظر، أيضاً، عاموس عيران، **معاريف**، ٩/١١/١٩٨١).

خامساً ــ رغم ردود الفعل المعارضة في اسرائيل للمشروع السعودي، ظهر هنالك اتجاه يدعو الى عدم النظر بسلبية الى المشروع، سواء كان ذلك من الناحية التكتيكية أم حتى فيما يتعلق بجوهر الموضوع، على اعتبار «ان هذا المشروع هو خطوة في مجرى التسليم العربي بوجود اسرائيل. فالرفض يؤدي إلى تشويه سمعة اسرائيل في العالم كرافضة للسلام، ويزيد في عزلتها، ويؤدي، في المدى البعيد، الى ضياع نصيبها في مكاسب كامب ديفيد. انه غريب حقاً أن دولة كهذه متأهبة إلى حد كهذا ضد كل مفاجأة عسكرية (على الأقل منذ حرب ١٩٧٣) تظهر غير مستعدة تماماً عندما تبدأ بالتساقط في أرضها طائرات ورقية تحمل مشاريع تسوية، بدلاً من القاذفات وصواريخ الكاتيوشيا» (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٦/١١/١٩٨١). ويضيف الكاتب أنه ليست جميع الشروط الواردة في المشروع السعودي مقبولة لدى اسرائيل، «إلا اننا لسنا في وضع مفاوضات مع السعودية، وإنما نواجه بداية معلنة من الرياض، ليس من الحكمة رفضها بصورة قاطعة». وسبب ذلك «أن السعوديين كانوا دائماً، ولأسباب دينية، من أكبر المعارضين للاعتراف باسرائيل. ولكن الاعتقاد الدائم لدى الخبراء الاسرائيليين للشؤون العربية، أنه من بين جميع الدول العربية، ستكون السعودية آخر من يحقق السلام مع اسرائيل. لذلك، فإن حقيقة تقديمها مشروعاً يستدل منه اعتراف بوجود اسرائيل، هو أمر مرضٍ في الحقيقة... ويمكن ألا يكون صحيحاً القول، كما يدعي بيغن وشامير، ان هدف المشروع هو القضاء على اسرائيل على مراحل. فالسعوديون يخشون حدوث اضطرابات في المنطقة، يمكن أن تشكل خطراً على نظامهم، ويعرفون أيضاً أن مشروع القضاء على اسرائيل، حتى على مراحل، يمكن أن يؤدي إلى اضطرابات كهذه» (اريئيل غيناي، **يديعوت أحرونوت**، ٨/١١/١٩٨١).

أصداء فشل مؤتمر فاس

أحدث فشل مؤتمر القمة العربي الثاني عشر

في فاس، ارتياحاً كبيراً لدى الأوساط الاسرائيلية الرافضة للمشروع السعودي. فقد ادعى وزير الخارجية شامير أن ما حدث في فاس مفيد لاسرائيل، ويثبت صدق مقولاتها وادعاءاتها حول «عدم وجود أي احتمال للوصول الى حل منطقي في الشرق الأوسط، عندما تجتمع جميع الدول العربية؛ إذ أن الطرف الأكثر تطرفاً هو المنتصر. وهذا ما نقوله لكل من يقدم اقتراحات لعقد مؤتمرات دولية. وقد أثبت هذا المؤتمر بطلان ما نُشر، خاصة في العالم الغربي، من أن السعودية قادرة على حل جميع مشكلات المنطقة بواسطة ثروتها. وثبت أن تأثيرها في واشنطن وفي العالم الغربي، أكبر بكثير من تأثيرها في العالم العربي (ر.إ.إ.، العدد ٢٥٠٠، ١و٢/٢/١٩٨١، ص ٨).

على أي حال، يمكن تلخيص ردود الفعل الاسرائيلية حول فشل مؤتمر فاس، بالنقاط التالية:

أولاً، اعتبار فشل المؤتمر برهاناً على ضعف السعودية، «حيث تبين أن المهمة التي أوكلت اليها من قبل الولايات المتحدة، تفوق قوتها وقدرتها. وثبت أيضاً انها لا تستطيع أن تكون بديلاً لمصر في قيادة العالم العربي»(اسحق رابين، **يديعوت احرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١). وأبدت أيضاً الأوساط الاسرائيلية ارتياحها لفشل الادارة الاميركية في المراهنة على نجاح السعودية في قمة فاس، ناصحة إياها بتعلم درس من تجربتها هذه، «بعدما تبين أن السعودية، بكل عظمتها الاسلامية، وتراثها المادي لا تستطيع تكتيل العالم العربي حول سياسة يستدل منها تسليم بوجود اسرائيل، حتى في حال انسحابها إلى حدود ١٩٤٩ ــ ١٩٦٧... إن من كان يعتقد، كالرئيس ريغان، أن السعودية تملك 'مفتاح السلام' في المنطقة، عليه الاعتراف الآن بخطئه والاجدى بالولايات المتحدة بذل جهودها في اتجاه تقوية السلام الاسرائيلي ــ المصري» (افتتاحية **هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨١).

ثانياً، ان السعودية فشلت، في مؤتمر فاس، في «شق حاجز الرفض العربي»، الذي تبلور بعد حرب ١٩٦٧، وقوي بعد زيارة السادات إلى القدس. وتقيّم بعض الأوساط الاسرائيلية نتائج المؤتمر، بعد الفشل السعودي هذا، بأنه «أظهر الولاء للاءات الخرطوم الثلاث: لا للاعتراف، لا للمفاوضات ولا للسلام مع اسرائيل. وربما لم تفاجأ السعودية بهذا التطرف، إلا انها أدركت أن بعض الأنظمة العربية، على الأقل، مرتبط بقاؤه بتمسكه بأكثر الخطوط تطرفاً في النزاع العربي ــ الاسرائيلي» (عوديد زراي، **المصدر نفسه**، ٢٩/١١/١٩٨١). وثمة من استنتج، بين هذه الأوساط، من فشل مؤتمر فاس أن «أية مبادرة سياسية لحل المشكلة الفلسطينية، بواسطة انشاء دولة عربية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ومع القدس الشرقية كعاصمة لها، ليس لها احتمال بأن تحظى بتأييد عربي شامل، إذا كان يُفهم منها [أي المبادرة] أن دولة كهذه ستضطر للعيش إلى جانب اسرائيل، حتى إذا انسحبت هذه الى حدود ١٩٦٧» (افتتاحية **هآرتس**، ٢٧/١١/١٩٨١).

ثالثاً، هنالك أوساط عدة في اسرائيل ما زالت تعتقد أنه رغم فشل قبول المشروع السعودي في مؤتمر فاس، فإن هذا المشروع لم يُلغَ من جدول الأعمال، وسيجرى إقراره في مناسبة أخرى، «لأن السؤال المطروح: لماذا يعارضه [الفدائيون]، خصوصاً وأنه لا يمنحهم الشرعية الدولية فحسب، وإنما هنالك أيضاً تشابه قوي (وليس صدفة) بين مبادئه وبين خطتهم للقضاء على اسرائيل على مراحل. ان المشروع السعودي ليس 'مشروعاً ما'، وإنما هو مشروع يشكل أكبر تهديد سياسي للمشروع الصهيوني منذ 'مشروع موريسون' في حينه؛ حيث أراد البريطانيون بواسطته إفشال إقامة دولة اسرائيل في اللحظة الأخيرة» (زلمان شوفال، **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/١١/١٩٨١؛ وانظر أيضاً سميدار بيري **عل همشمار**، ٢٥/١١/١٩٨١). والحل في نظر هؤلاء يتمثل في إجراء «خطوة وقائية» من جانب الحكومة الاسرائيلية بهدف تعزيز اتفاقات كامب ديفيد؛ وذلك من أجل «منع العالم كله، خصوصاً الولايات المتحدة، من الاعلان ربما بسرور وربما بأسف، عن انتهاء مسار كامب ديفيد (وهذا ما يمكن أن يحدث بعد نيسان ــ ابريل المقبل). لذلك، على اسرائيل طرح مبادرات جديدة لحل المشكلة الفلسطينية، والاهتمام بانجاز اتفاق الحكم الذاتي

بشكل سريع، ليس فقط بسبب قبوله من جانب الولايات المتحدة ومصر، وإنما لأنه يضمن مصالح اسرائيل الأساسية في المجالات الأمنية والسياسية والخارجية» (**المصدر نفسه**).

الحكومة الاسرائيلية لا تستعجل إنجاز محادثات الحكم الذاتي

إلا أن محادثات الحكم الذاتي ما زالت تراوح مكانها. فقد فشلت الجولة الأخيرة منها، والتي عقدت في النصف الأول من شهر تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي في القاهرة، في تحقيق أي تقدم يذكر؛ حيث لم يتم الاتفاق على «وثيقة التفاهم حول المبادىء» التي تعرض نقاط الاتفاق بين الأطراف في موضوع صلاحيات المجلس الاداري وتركيبته. وتبين، خلال هذه الجولة، أن هنالك هوة عميقة بين الورقتين الاسرائيلية والمصرية اللتين قدمتا كاقتراحين لبيان نهائي بشأن «وثيقة التفاهم». وأفادت المصادر الاسرائيلية أن ورقة المفاوضين المصريين لم تتضمن أية أسس يمكن التفاهم حولها؛ حيث تكررت فيها المواقف الأساسية والمطالب المناقضة تماماً للموقف الاسرائيلي (**معاريف**، ١٣/١١/١٩٨١). وقد فوجىء الاسرائيليون، بعد هذه الجولة، بالموقف المصري غير المستعجل لإنهاء المفاوضات حتى نيسان (ابريل) القادم، «خصوصاً وأن اتفاق السلام غير متعلق بتحقيق اتفاق حول الحكم الذاتي». وقد عبرَّ عن هذا الموقف الرئيس المصري مبارك، خلال استقباله للوفد الاسرائيلي المفاوض. وبعد تسلم بيغن تقريراً حول ما دار خلال هذه الدورة من المحادثات، وما أعلن عقب انتهائها في مصر، بادر هو أيضاً إلى الاعلان أن اسرائيل أيضاً غير مستعجلة، وليس لديها سبب في معارضة استمرار الوضع القائم، «وفي هذه الأثناء ما زلنا نقيم في الضفة الغربية» (**دافار**، ١٦/١١/١٩٨١). ويعدّ موقف بيغن هذا تحولاً عن الموقف الاسرائيلي السابق الذي كان يحث مصر على تنشيط المفاوضات، واستغلال خشيتها من عدم تنفيذ الانسحاب النهائي من سيناء، كوسيلة لتليين مواقفها في المفاوضات. «ويفسر الموقف الاسرائيلي الحالي على أنه تسليم بتعنت مصر ، واستعداد للاعتماد على وعود الرئيس مبارك، بأنه حتى دون تحقيق اتفاق حول الحكم الذاتي، سيصمد السلام الاسرائيلي ــ المصري كأمر قائم في حد ذاته. ويعتبر هذا الموقف انحرافاً عن الاتفاق الذي توصل إليه بيغن والسادات، بشأن ضرورة انهاء المفاوضات حتى نيسان (ابريل) القادم» (**المصدر نفسه**).

وقد أثار الموقف الاسرائيلي الجديد نقداً شديداً في اسرائيل، حيث اعتبرته أوساط عديدة بأنه لا يخدم المصلحة الاسرائيلية، التي تقضي الآن بالتمسك بمسار كامب ديفيد، بسبب ما يطرح من مشاريع بديلة، وما يُنشر حول تغييرات متوقعة في السياسة الأميركية بعد نيسان (ابريل) القادم، خارج إطار كامب ديفيد. «فبيغن، من خلال تظاهره اللاّمبالي، يبدو وكأنه لعبة في أيدي المصريين؛ إذ أنه يمكن بسهولة أن نقدر كيف سيكون وضعنا الدولي في حال عدم تحقيق ذلك الجزء من اتفاقات كامب ديفيد، المتعلق بالحكم الذاتي 'الكامل'. لن يفيدنا عندئذٍ أي ادعاء بأننا قد تركنا سيناء، وضحينا بالمطارات، وأخلينا مستوطنات رفح. فلم يذكر أبداً في اتفاقات كامب ديفيد، بأنه مقابل هذه التنازلات الكبيرة والمؤلمة سيسمح لنا بالبقاء في الضفة الغربية وغزة دون تحقيق حكم ذاتي كامل لسكانها العرب، ومع استمرار الحكم العسكري الذي لن يفيد تمدينه في نزع صفة الاحتلال عنه، رغم أنه غير وارد في هذه الاتفاقات أيضاً انه علينا إخلاء المناطق في حال عدم تحقيق الحكم الذاتي. فالحاجة إلى تحقيق الحكم الذاتي ليست واجباً قانونياً وحسب، وإنما حاجة سياسية حاسمة» (فولص، **هآرتس**، ٢٠/١١/١٩٨١). ويضيف الكاتب ــ وهو أحد الكتاب السياسيين البارزين في اسرائيل ــ «هل نستطيع حقاً الاعتماد على المعاداة للشيوعية حسب صيغة ريغان، كسورٍ واقٍ، يمكن أن تستمر وتتعاظم داخله حملة الضمّ الزاحف للضفة الغربية وغزة؟... يصعب الاقتناع أن العالم سيكف عن الاهتمام بمصير عرب المناطق [المحتلة]، إذا بقي مشروع الحكم الذاتي على الورق فقط» (**المصدر نفسه**).

وهنالك من يرى أيضاً أنه إذا لم يتحقق اتفاق حول الحكم الذاتي حتى نيسان (ابريل) القادم، فلن يتحقق بعد ذلك أبداً. «فالأوراق التي

يعرضها السياسيون الاسرائيليون والمصريون على الطاولة واضحة: بالنسبة لمصر يعني السلام وسيلة لتجسيد سياستها على كل شبر من أرض سيناء، وبالنسبة لاسرائيل تعد معاهدة السلام وسيلة لانهاء حالة الحرب مع أكبر الدول العربية، ولاستمرار السيطرة على الضفة الغربية وغزة. إن رائحة الصفقة المكشوفة التي تنتشر خلال كل جولة من مائدة المفاوضات الاسرائيلية ــ المصرية، قد قويت هذه الأيام» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨١). أما نتائج عدم الوصول إلى اتفاق حول الحكم الذاتي، فستكون، أولاً، تعريض السلام المصري ــ الاسرائيلي إلى الخطر؛ «حيث هنالك احتمال معقول، بأن يحدث فتور شامل في علاقات السلام بين البلدين بعد الانسحاب النهائي، فيتحول السلام إلى 'حل بارد' يحافظ في إطاره، كما يبدو، على قرار متبادل بالامتناع عن الحرب... وحسب المفهوم المنتشر اليوم على المستوى الوزاري في اسرائيل، فإن استمرار السيطرة على الضفة الغربية وغزة، أهم بكثير من علاقات سلام نشطة بين اسرائيل ومصر» (**المصدر نفسه**). والنتيجة الثانية لعدم تحقيق اتفاق كهذا ستتمثل «في استمرار ما تشكله المشكلة الفلسطينية من مضايقة للمجتمع الاسرائيلي، ومن ضغط دولي على الحكومة. وفي حال فشل فكرة الحكم الذاتي، سيقوى تيار الاقتراحات البديلة لحل المشكلة الفلسطينية وستعدّ الولايات المتحدة نفسها معفية من التزامها تجاه كامب ديفيد» (**المصدر نفسه**).

ولتجنب هذا الوضع، يقترح البعض محاولة الوصول إلى اتفاق رسمي مع الولايات المتحدة ومع مصر قبل الانسحاب النهائي من سيناء «يصادق من جديد على أن اتفاقات كامب ديفيد، هي الوسيلة الوحيدة لحل المشكلة الفلسطينية ولتنفيذ القرارين: ٢٤٢ و٣٣٨ على حدود اسرائيل الشمالية» (زلمان شوفال، **يديعوت أحرونوت**، ٢٩/١١/١٩٨١). وقد اقترح اسحق رابين، بعد مقتل السادات، عقد مؤتمر قمة بين اسرائيل والولايات المتحدة ومصر، لإعادة التصديق على اتفاقات كامب ديفيد، إلا أن بيغن رفض هذا الاقتراح في حينه.

ويلاحظ أن احتمال تراجع الادارة الأميركية عن التزامها تجاه اتفاقات كامب ديفيد بعد الانسحاب النهائي من سيناء، وارد أيضاً في ذهن المسؤولين الاسرائيليين. فقد أعلن وزير الخارجية شامير، أمام لجنة الخارجية والأمن في الكنيست، أن اسرائيل لم تحصل على التزام خطي من الرئيس ريغان، يؤكد به تمسكه بهذه الاتفاقات، واعتبارها الأساس الوحيد لاستمرار المفاوضات في المنطقة في المستقبل (**يديعوت أحرونوت**، ١٣/١١/١٩٨١). وقد قويت شكوك اسرائيل بالرئيس الأميركي بعدما أعلن تأييده لبعض البنود في المشروع السعودي، رغم أن ما أيده قد اقتصر على ذلك البند الذي يدعو إلى التعايش مع اسرائيل. وربما تفسر هذه الشكوك تجاه نوايا الرئيس ريغان، حقيقة التهديدات الاسرائيلية العسكرية في المنطقة، خصوصاً ضد المقاومة في جنوب لبنان؛ وتصرف اسرائيل حيال المشاركة الأوروبية في قوة سيناء، ثم استعجالها توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة.

فبعد الإعلان عن المشروع السعودي، بدأت اسرائيل تطلق تهديداتها العسكرية في المنطقة بتوجيه من وزير الدفاع شارون. وقد قامت، أولاً، بانتهاك المجال الجوي السعودي بواسطة طيرانها الاستطلاعي معلنة انها تملك أدلة تبرهن أن السعودية دولة مواجهة تستعد من الناحية العسكرية بشكل يخلق تهديداً لاسرائيل (**هآرتس**، ١٦/١١/١٩٨١). وكشفت المصادر الحكومية الاسرائيلية أيضاً أنه، في سنة ١٩٧٧، استجاب بيغن لطلب من كارتر بوقف طيران الاستطلاع فوق السعودية، مقابل وعد منه (أي من كارتر) بتزويد اسرائيل بمعلومات استخبارية وصور ملتقطة بواسطة أقمار التجسس الصناعية حول السعودية. وتضيف هذه المصادر أن الولايات المتحدة لم تفِ بوعدها هذا، وقد قدمت اسرائيل مذكرة حول القضية بعد تولي ريغان السلطة، إلا أن الأمر لم يؤدِ إلى نتائج إيجابية، وعليه «اتخذ قرار استخدام طائرات سلاح الجو للاستطلاع في سماء السعودية، بسبب خيبة الأمل من عدم استجابة الولايات المتحدة ورفضها تنفيذ ما وعدت به» (**المصدر نفسه**).

إضافة إلى ذلك، بادرت اسرائيل إلى التهديد بتفجير الوضع من جديد في جنوب لبنان. فقد

أعلن بيغن، أمام الكنيست، في الجلسة الختامية لمناقشة المشروع السعودي، ان إدخال أسلحة ثقيلة إلى منطقة الجنوب من جانب المقاومة الفلسطينية يعدّ انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار في المنطقة، وان اسرائيل إذا لم تجد أمامها خياراً آخر، ستقوم بتدمير الصواريخ السورية في البقاع (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٤). وردّت الأوساط الأميركية بنفي وجود أي اتفاق بين الولايات المتحدة واسرائيل، يعتبر أن إدخال أسلحة ثقيلة إلى الجنوب يشكل انتهاكاً لاتفاق وقف إطلاق النار. وأضافت هذه الأوساط أن بيغن أراد، في حينه، إدخال بند كهذا في الاتفاق، إلا أن فيليب حبيب أفهمه أن الأمر غير وارد في المفاوضات، ووافقت اسرائيل على وقف النار من خلال تفهمها للوضع. وقد وعدت الولايات المتحدة ببذل جهود لتحديد إدخال أسلحة ثقيلة إلى تلك المنطقة، وفعلت ذلك حقاً، إلا أنها لم تحقق نجاحاً كبيراً (**دافار**، ١٩٨١/١١/٢٠).

لقد فسرت الأوساط المطلعة في اسرائيل هذه الخطوات التصعيدية من جانب الحكومة بأنها سياسة مخططة، أشرف على وضعها كل من وزيري الدفاع والخارجية: شارون وشامير، ورئيس الحكومة بيغن؛ وذلك من أجل إظهار مدى استياء اسرائيل من العلاقات الاميركية ــ السعودية، خصوصاً بعد المصادقة على صفقة الأواكس، وإعلان المشروع السعودي، «بهدف إحداث تغيير في السياسة الاميركية هذه وردع السعودية عن القيام بأي دور فعّال في تسوية النزاع العربي ــ الاسرائيلي بواسطة مشروعها... إلا أنه من السخف الاعتقاد أن سياسة شد العضلات تجاه السعودية ستثنيها عن شراء طائرات الاستطلاع الحديثة، واستغلال ثروتها الاقتصادية ومواردها الطبيعية في المجال السياسي. ويخطىء من يعتقد أن الخصام المباشر مع الولايات المتحدة بشأن بعض القضايا، ينفع في تحقيق هدف اسرائيل الأساسي، كما يتمثل في تقييد الولايات المتحدة من جديد بمسار كامب ديفيد» (عوزي بنزيمان، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/١٥)؛ وانظر أيضاً زئيف شيف، **المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٦).

المشاركة الأوروبية في قوة سيناء

يمكن اعتبار الصراع الذي خاضته اسرائيل ضد الولايات المتحدة، فيما يتعلق بمسألة المشاركة الاوروبية في القوة متعددة الجنسية التي ستترابط في سيناء، فور الانسحاب الاسرائيلي النهائي من شبه الجزيرة، بأنه أولى معاركها حول كامب ديفيد. فقد أعلنت اسرائيل، بلسان رئيس حكومتها ووزير خارجيتها، منذ الاعلان عن عملية الاقناع التي تقوم بها الادارة الاميركية باتجاه أوروبا الغربية لدفعها إلى المشاركة في قوة سيناء، انها، أي اسرائيل، لن توافق على مشاركة دول إذا ما أرفقت مشاركتها بوثائق جديدة إضافية على وثائق اتفاق السلام بين مصر واسرائيل، أو حتى بتصريحات تعارض اتفاقات كامب ديفيد (**هآرتس**، ٥ و١٩٨١/١١/٦). وفور صدور البيان الرسمي من جانب دول السوق الأوروبية، حول موافقتها على مشاركة وحدات اوروبية في قوة سيناء، أعلنت اسرائيل معارضتها الكاملة لهذه المسألة، بسبب ما تضمنه البيان من «انحرافات» واضحة عن اتفاقات كامب ديفيد؛ حسب ما أعلنته مصادرها الرسمية. وتمثلت هذه الانحرافات في ما تضمنه البيان الاوروبي من أن «قرار المشاركة الاوروبية في قوة سيناء نابع من السياسة كما عُرضت في إعلان البندقية في حزيران (يونيو) ١٩٨٠، وفي بيانات أخرى حولها. وتؤكد هذه السياسة الحاجة إلى تحقيق العدل من أجل الشعب الفلسطيني وحقه في تقرير مصيره، والحاجة إلى ضم م.ت.ف. إلى المسار الذي سيحقق السلام الشامل، من خلال توفير ضمانات لأمن اسرائيل» (نص البيان الاوروبي في **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٤).

وبعد صدور الاعتراض الاسرائيلي على لسان بيغن نفسه (**دافار**، ١٩٨١/١١/٢٦)، استدعي شامير، على وجه السرعة، إلى الولايات المتحدة، لاجراء مباحثات مطولة مع وزير الخارجية هيغ، استغرقت أكثر من سبع ساعات، وبحثت خلالها، إضافة إلى مسألة المشاركة الاوروبية في قوة سيناء، مسائل أخرى كعدم التقدم في محادثات الحكم الذاتي ومهمة حبيب في المنطقة والوضع في لبنان (**معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٩). وتصف المصادر الاسرائيلية الأجواء التي جرت فيها

المحادثات بقولها: «ان شامير وصل إلى واشنطن حاملاً سلاحاً سياسياً لا يستهان به. فمؤتمر فاس أعلن فشله، وتبين أن الدول العربية غير مستعدة حتى لقبول مشروع لتدمير اسرائيل. كذلك فإن اسرائيل تضع يدها على الزناد في لبنان، وما زالت تحتفظ ببقية سيناء، وتعدّ نفسها المفتاح لما سيحدث، أو لا يحدث، في المنطقة خلال الأشهر المقبلة» (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

ويبدو أن اسرائيل كسبت المواجهة مع الولايات المتحدة في مسألة المشاركة الاوروبية في قوة سيناء؛ حيث وافق بيغن على اقتراح تقدم به هيغ، ونقله شامير إلى حكومته، يذلل الصعاب المتعلقة بالمشاركة الاوروبية. وتمثل هذا الاقتراح في إصدار بيان مشترك أميركي ــ اسرائيلي يحدد المبادىء العامة لمشاركة هذه الدول، وبموجبها «تشكل قوة الرقابة في سيناء بموجب اتفاقات كامب ديفيد ومعاهدة السلام الاسرائيلية ــ المصرية، وتنحصر مهمتها في الحفاظ على السلام، بما في ذلك تأمين حرية الملاحة في المضائق المحيطة بشبه الجزيرة. وكل بيان آخر بهذا الصدد، لا يتضمن أية أهمية سياسية بالنسبة لمركز قوة الرقابة أو لمصدر الصلاحيات التي ستوجه نشاطها» (**دافار**، ١٩٨١/١١/٣٠). وأفادت المصادر الاسرائيلية أن بيغن وافق على هذا الاقتراح بعد سماعه تقريراً من شامير، الذي عاد إلى اسرائيل بانطباع يقول انه من الأفضل عدم خوض مواجهة مع الولايات المتحدة حول هذه المسألة؛ حيث أفهمه هيغ أن المشاركة الاوروبية التي بذل جهوداً كبيرة لتأمينها، هي ضرورية وهامة في نظر الولايات المتحدة، ومفيدة أيضاً لاسرائيل؛ إذ انها تمنح شرعية اوروبية لمعاهدة السلام مع مصر (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/٣٠). وبناءً عليه، تمت المصادقة على البيان المشترك الأميركي ــ الاسرائيلي حول هذه المسألة، وقد جاء فيه أن المساهمة الاوروبية في قوة حفظ السلام في سيناء هي على أساس معاهدة السلام واتفاقات كامب ديفيد، وان فرنسا وبريطانيا وايطاليا وهولندا التي أبدت رغبتها في المشاركة في هذه القوة، قد أبلغت الحكومة الاميركية في ٢٦ تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، أنها لم تربط مساهمتها بأي شرط سياسي يتعلق بإعلان البندقية (**النهار**، ١٩٨١/١١/٤).

التوقيع على مذكرة التفاهم الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل

وقع وزير الدفاع الاسرائيلي شارون، في نهاية تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي، على «مذكرة التفاهم الاستراتيجي» بين الولايات المتحدة واسرائيل، في حفلٍ متواضع أبعد عنه الصحافيون والمصورون «كي لا يفسر الأمر وكأنه موجه ضد العرب». وتتحدث المذكرة حول أربعة مجالات للتعاون بين البلدين: الأول، يتعلق بالتعاون العسكري الذي سيتفق على تفاصيله في المستقبل؛ الثاني: يتحدث عن تدريبات مشتركة بين الطرفين، بينها مناورات بحرية وجوية في الشرق الأوسط؛ الثالث، التعاون في مجال القيام بنشاطات تأهب مشتركة؛ والرابع والأخير، حول تشكيل لجان عمل ومجلس تنسيق، لتنسيق التدريبات المشتركة، والتعاون في مجالات البحث والتطوير والتجارة الأمنية والتعاون العسكري. وتؤكد مذكرة التفاهم هذه أن هدف التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة واسرائيل هو التصدي للتهديدات الموجهة ضد سلام المنطقة وأمنها، من جانب الاتحاد السوفياتي، أو من جانب قوات خاضعة لسيطرته خارج المنطقة يمكن أن تفد إلى الشرق الأوسط (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٩، ١١/٣٠ و١٢/١/١٩٨١، ص ٥).

كذلك، وقع شارون، أثناء وجوده في الولايات المتحدة، على عدد من الاتفاقات الأخرى، وهي تتعلق بقضايا أمنية واقتصادية، وقد جاءت نتيجة مباشرة لمذكرة التفاهم. فقد اتفق الجانبان، مثلاً، على السماح لاسرائيل بتصدير منتجات حربية تدخل في تركيبها أجزاء من صنع اميركي، إلى دول مختلفة في العالم. كذلك، جرى الاتفاق على السماح لاسرائيل بتحويل جزء من المساعدات الأميركية التي تقدمها لها الولايات المتحدة، للاستثمار في الصناعات الحربية الاسرائيلية. إضافة إلى ذلك، وقعت اتفاقات مفصلة في مجالي الاستخبارات والتجسس. وستقوم لجان العمل

التي ستشكل من الجانبين، ببحث أسس التعاون الاستراتيجي الذي ستقدم اسرائيل في إطاره مساعدات إلى الأميركيين في مجال توفير البنية التحتية والتخزين واخلاء الجرحى، إذا أرادت الولايات المتحدة، مثلاً، الرد على غزو سوفياتي محتمل في ايران (**المصدر نفسه**، العدد ٥٢٠٢، ٣و٤/١٢/١٩٨١، ص ٤).

وأفادت المصادر العسكرية الاسرائيلية أن المذكرة تمنح اسرائيل حق طلب تدخل الولايات المتحدة في الحالات التي تصعب عليها المواجهة فيها؛ كأن يجري، مثلاً، استخدام دبابات غير مستخدمة حالياً في سوريا من قبل قوات سوفياتية تدخل إلى المنطقة. وتشمل المنطقة المعنية، حسب ما اتفق عليه الطرفان، مصر ولبنان وسوريا والاردن والعراق وشبه الجزيرة العربية. وفي هذا المفهوم للمنطقة، لا تدخل دول مثل ليبيا والسودان وايران والباكستان. وأكدت المصادر نفسها أيضاً أن اسرائيل بقيت حرة في التصرف في الدفاع عن نفسها ضد دول المواجهة التي تحيط بها، مشيرة إلى أن المذكرة تحتم على اسرائيل تقديم الكثير، وبالمقابل يُقدَّم لها ما ينقصها؛ حيث باتت تستطيع الحصول على أمور لم يكن باستطاعتها الحصول عليها بأي حال من الأحوال (**المصدر نفسه**).

ويمكن تبين الأهمية التي تعلقها اسرائيل على مذكرة التفاهم الاستراتيجي من خلال ما أعلنه شارون بعد توقيعه عليها، من أن الاتفاق واسع جداً وليس ضيقاً، وهو يتناول المجالين العسكري والاقتصادي، وله أبعاد سياسية؛ «الأمر الذي دحض التنبوءات السوداء التي قالت في حينه اننا على وشك التوقيع على اتفاق محدود. والاتفاق يحدد نظام لقاءات عمل لمجموعات عمل ستبدأ القيام بواجباتها في شهر كانون الثاني (يناير) القادم... لقد حققنا، من الناحية العملية، معظم الأماني التي أوردناها في المسودة التي رفعناها إلى الاميركيين... ولهذا الاتفاق أبعاد طويلة الأمد، حيث يعدّ قاعدة لقيام علاقات مختلفة مع الولايات المتحدة، وفيه تحديات ستأخذ طابعها خلال بضعة أشهر، وربما خلال السنوات القادمة» (**المصدر نفسه**، العدد ٢٤٩٩، ١١/٣٠ و١/١٢/١٩٨١، ص ١٠).

ويبدو أن اسرائيل حققت معظم ما كانت تصبو إليه خلال المفاوضات التي سبقت التوقيع على مذكرة التفاهم، في وزارة الدفاع الاميركية بين وفدها العسكري برئاسة العميد ابراهام تامير، والوفد الأميركي؛ مما يفسر تبدل رأي شارون كلياً في هذه المذكرة. فقد أفادت المصادر الاسرائيلية أن شارون كان مستاءً جداً خلال هذه المفاوضات، من الموقف الأميركي، الذي سعى إلى إضفاء أهمية سياسية رمزية للاتفاق مع ترك الباب مفتوحاً لتوضيح بنوده في المستقبل، والاستجابة لجزء محدود من طلبات اسرائيل، فيما يتعلق بمجالات التعاون بين البلدين. فمثلاً، لم توافق الولايات المتحدة، على تخزين دبابات في مخازن الطوارىء في اسرائيل، إلا أنها وافقت على الحصول على خدمات في موانىء اسرائيل للأسطول السادس، وإيجاد وسيلة للتظاهر باستخدام طائرات الأسطول الأميركي، للمطارات الاسرائيلية. وبررت واشنطن رفضها لجميع طلبات اسرائيل بالقول: ان الانتظام العسكري في الشرق الأوسط يعتمد على نظام تشكيل بحري مركزه في المحيط الهندي، وهي ترفض اقتراح اسرائيل اعتبار منطقتها قاعدة برية لتنظيم قوة التدخل السريع الاميركية (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٨١). ولقد وافق الأميركيون، خلال المفاوضات، على اجراء مناورات مشتركة مع الجيش الاسرائيلي، وتوسيع عملية الحصول على معدات عسكرية من أنواع مختلفة من الصناعة الاسرائيلية للجيش الأميركي. كذلك أظهروا استعدادهم للتعاون الاستراتيجي في المجال الطبي وإقامة تجهيزات خاصة لذلك مع تخزين معدات طبية ملائمة (اريبه تسيموكي، **يديعوت أحرونوت**، ١٣/١١/١٩٨١).

أما الموقف الاسرائيلي، كما تمثل في المسودة الشاملة التي قدمت خلال المفاوضات، فيتمثل في دمج حقيقي لاسرائيل في النظام الدفاعي الأميركي، «يمكنها مثلاً من تحييد سوريا في حال شن عمل عسكري ضد السوفيات». لقد رغبت اسرائيل في تخزين معدات ثقيلة في أراضيها، تشمل دبابات وطائرات، واستخدام واسع لمنشآت الصيانة العائدة لها. كذلك رغبت في الحصول على معلومات أميركية مختارة من الأقمار الصناعية،

أي نوع من التنسيق على غرار حلف الأطلسي دون وجود عسكري (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

وبسبب وجود هوة كبيرة بين الموقفين: الاسرائيلي والاميركي، خلال المفاوضات، أمر شارون الوفد الاسرائيلي بعدم التراجع ومحاولة الوصول إلى نتائج حقيقية، وبدون ذلك لن يقدم على توقيع مذكرة التفاهم (**دافار**، ١٩٨١/١١/١٥). إلا أن موقفه هذا تبدَّل خلال الأيام الأخيرة قبل التوقيع. ويبدو أن ذلك قد تمّ بسبب تنازلات من جانب الأميركيين في مواضيع هامة بالنسبة لاسرائيل؛ مما دفع رئيس الحكومة بيغن إلى الموافقة أيضاً على سفر شارون إلى الولايات المتحدة لتوقيع المذكرة. وقد أفادت المصادر المقربة من رئيس الحكومة، أن بيغن رغب منذ البداية في تحقيق ما فشل بن ــ غوريون في تحقيقه خلال الخمسينات: إخراج اسرائيل من عزلتها ودمجها بقوة غربية، خصوصاً بالولايات المتحدة، في إطار تعاون منظم (يوسف حاريف، **معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٠). وكان موقفا بيغن وشارون المؤيدان وراء اتخاذ قرار في الحكومة الاسرائيلية بشأن ضرورة توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي، وعارضه كل من الوزراء بورغ واريدور وهامر. وخلال جلسة الحكومة، دافع بيغن عن رأيه قائلاً: إن تأخير التوقيع ربما عاد بالضرر على اسرائيل لأسباب غير معروفة اليوم، ويمكن أن تحدث مستقبلاً وتمنع التوقيع. وأضاف: إن حقيقة التوقيع على وثيقة اسرائيلية ــ أميركية للتعاون، هي خطوة سياسية هامة، تحسن من وضع اسرائيل وعلاقاتها مع اميركا، رغم الصيغة المختصرة التي يقترحها الأميركيون في المرحلة الأولى للتعاون الاستراتيجي، والتي تتضمن مناورات بحرية، وتخزين معدات طبية؛ حيث يمكن أن تفتح في المجال أمام توسيع واثراء العلاقات بين الطرفين في المستقبل (**هآرتس**، ٢٦ و١٩٨١/١١/٣٠).

أثار التوقيع الاسرائيلي على مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة عدة ردود فعل في اسرائيل، منها مؤيد ومنها معارض. فالمؤيدون، ومعظمهم من أعضاء الائتلاف الحاكم ومؤيديه، اعتبروا أن التوقيع على المذكرة ضروري لأمن اسرائيل، خصوصاً وأن الاتحاد السوفياتي، على حد ادعاء وزير الخارجية شامير، «هو سبب كافة الحروب التي خاضتها اسرائيل، منذ معركة سيناء ١٩٥٦، التي وقعت بعد صفقة السلاح السوفياتية الأولى مع دول المنطقة (مقابلة مع شامير، **ر.إ.إ.**، العدد ٢٥٠٣، ٤ و١٩٨١/١٢/٥، ص ١٢). أما بالنسبة لمضمون المذكرة المحدود، فيعتبر المؤيدون أن الموقف الأميركي غير نهائي، ويمكن أن يتحسن خلال المفاوضات المقبلة للجان الأعمال. ويضيف هؤلاء أن المذكرة، حتى في مضمونها المحدود، ستساهم في تقوية القاعدة العسكرية التحتية لاسرائيل، وذلك عن طريق المبيعات الواسعة، وتوفير العمالة في ورش الصيانة والتصليح، وربما الحصول في المستقبل، على مساعدة لبناء منشآت تحتية لميناء آخر في حوض البحر المتوسط، وبناء مطار ثالث في النقب. كذلك، فإن المذكرة تضمن توفير الهبات والقروض والفائدة الفُضلى لتوسيع فرع المشتريات الاسرائيلية في الولايات المتحدة (غدعون سامط، **هآرتس**، ١٩٨١/١١/٢٧).

أما معارضو المذكرة، وعلى رأسهم أعضاء المعراخ، فلديهم اعتراضات كثيرة ضدها. ويذكر، هنا، أن الحكومة الاسرائيلية هزمت أربعة اقتراحات في الكنيست لحجب الثقة عنها، بسبب توقيعها على مذكرة التفاهم، قدمها كل من المعراخ والكتلة الشيوعية (حداش) وحركة هتحياه، التي تتزعمها غيئولاه كوهين، وكتلة شينوي بزعامة امنون اوبينشتاين.

ويرى المعارضون أن اسرائيل، بتوقيعها على مذكرة التفاهم، قد وضعت نفسها بشكل مكشوف ضد الاتحاد السوفياتي. وحسب قول النائب ورئيس الأركان السابق مردخاي غور، «فإن اسرائيل لا يجب أن تعد نفسها عدوة للاتحاد السوفياتي، وليس من مصلحتها أن تكون عدوة لدولة كبرى؛ إذ أن كل ما يهمها هو أمنها في الشرق الأوسط، وهذا هو الشيء الأساسي الذي لم يذكر تقريباً في مذكرة التفاهم» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٩٩، ١٩٨١/١٢/١ و١١/٣٠، ص ٩). وادعى آبا ايبن، وزير الخارجية سابقاً، «أن جميع الاتفاقات التي وقعتها [اسرائيل] حتى الآن، بما

فيها معاهدات دولية مع الغرب، قد امتنعت عن ذكر أي تحدٍ للاتحاد السوفياتي. وهنالك حالياً بين اسرائيل والاتحاد السوفياتي حوار لتوضيح المواقف، كما أن هنالك مواضيع ذات طابع يهودي صرف وحساس جداً، يجري البحث فيها». وأضاف ايبن أن اسرائيل التزمت، من خلال توقيعها على المذكرة، بتقديم مساعدات للولايات المتحدة في المنطقة، وليس فقط في الشؤون المتعلقة مباشرة بضمان وجودها وأمنها (ر.إ.إ، العدد ٢٥٠١، ٢و٣/١٢/١٩٨١، ص ٦). كذلك علق النائب يعقوب تسور (العمل) على القضية بقوله: إن اسرائيل، بواسطة توقيعها على المذكرة، قد أقحمت نفسها في قلب الصراع العالمي؛ «الأمر الذي يعدّ خطراً من الناحية القومية ــ التربوية، لأنه إذا تحقق فعلاً بالحجم الذي نريده، فاني أرى على المدى البعيد خطر أجواءٍ تحمل في ثناياها إمكان عدم الاكتفاء باشتراك الجنود الأسرائيليين في حروب [اسرائيل] فقط» (**المصدر نفسه**).

وما يخشاه هؤلاء المعارضون أيضاً، إضافة إلى «تسجيل اسرائيل على خارطة أهداف الصواريخ السوفياتية» هو تقييدها في مجال نشاطها العسكري في المنطقة. ويعتقد البعض منهم أن الولايات المتحدة، لاعتباراتها الخاصة، النابعة من علاقاتها مع الدول العربية، تستطيع بواسطة هذه المذكرة، منع اسرائيل مثلاً، من المغامرة في تنفيذ عمليات عسكرية كقصف المفاعل النووي العراقي (امنون كابليوك، **المصدر نفسه**، العدد ٢٥٠٣، ٤ و٥/١٢/١٩٨١، ص ٥). ومن هذا المنطلق، فإن اسرائيل لا تستطيع في المستقبل، وفق رأي هؤلاء، إسقاط طائرات الأواكس السعودية، إذا رأت ضرورة في ذلك (يوئيل ماركوس، **هآرتس**، ٤/١١/١٩٨١).

ويضيف المعارضون أيضاً، في معرض تعليقهم على مذكرة التفاهم، أن المفهوم الاستراتيجي الأميركي، الذي تقوم عليه المذكرة غير صحيح أو ملائم لاسرائيل، «ويصعب التمييز، حتى الآن على الأقل، بأن الولايات المتحدة تحررت حقاً من عجزها العسكري بحيث تستطيع الرد على التحديات السوفياتية المحلية. ورغم البيانات الشديدة اللهجة التي تصدر في الولايات المتحدة، فإنه يبدو أن هنالك نوعاً من عمل الهواة في المجال التنفيذي... [وعليه] من الأفضل لاسرائيل أن تواصل بناء قوتها بواسطة السلاح الأميركي؛ حيث أنها تشكل، على أي حال، الحجر الأساسي للدفاع عن الغرب... وإذا أرادت الولايات المتحدة تركيز أمنها على السعودية، فمبروك عليها. وسنكون جاهزين لمساعدتها في حال انكشاف خطئها كما حدث في ايران، دون مذكرة تفاهم مفروضة أو التزامات رسمية من جانب اسرائيل» (**المصدر نفسه**).

على أي حال، هنالك تساؤلات عديدة في اسرائيل حول الدوافع الحقيقية لاقدام حكومة بيغن على توقيع مذكرة التفاهم الاستراتيجي مع الولايات المتحدة. فهل أن اجواء التطرف السياسي والعسكري التي تجتاح اسرائيل هي التي دفعتها نحو الانخراط «في الصراع العالمي»، أم أنها تريد استغلال الفرصة المناسبة لمحاولة التأثير على السياسة الأميركية لضمان استمرار انحيازها الكامل إلى اسرائيل، بعدما بدأت تلاحظ وتخشى الانزلاق بها نحو السعودية ومصر، كمركزين أساسيين لتأمين المصالح الاميركية في المنطقة؟ على أي حال، فإنه يبدو أن أهمية التعاون الاستراتيجي، بين اسرائيل والولايات المتحدة، لن تظهر إلا على المدى البعيد كعامل في تقوية اسرائيل، كما تتطلع إليها دوائرها الرسمية.

حنه شاهين

المناطق المحتلة

الانتفاضة

تفاقمت حدة التناقض والصراع بين جماهير الأرض المحتلة من جهة، والاحتلال الاسرائيلي من جهة ثانية. وقد وصل هذا الصراع الى ذروته في اعقاب انتقال مخطط الادارة المدنية الى حيز التنفيذ، فما ان اعلنت الحكومة الاسرائيلية عن مباشرة البروفيسور ــ مناحيم ميلسون لمهامه، كرئيس للادارة المدنية، حتى ردت جماهير المناطق المحتلة على هذه الخطوة الخطيرة، بانتفاضة شعبية عارمة، شملت كافة قرى الضفة الغربية وقطاع غزة ومدنهما. وقد تصاعدت وتيرة الهبة الجماهيرية بعد لجوء السلطات العسكرية الاسرائيلية الى التخلي عما سبق واعلنته بشأن سياسة اللين، واتباع سياسة القبضة الحديدية ضد الشخصيات والمؤسسات الوطنية في المناطق المحتلة، في محاولة منها للسيطرة على الوضع وفرض ما ترنو اليه. وبذلك، جاءت الانتفاضة الشعبية كرد طبيعي على الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته. وهذا ما جعلها تحتل صدارة الأحداث في المناطق المحتلة، وقد تناولت الصحافة المحلية والاسرائيلية وقائع الانتفاضة واسبابها، مؤكدة على شموليتها واستمراريتها من جهة، واتسامها بالفاعلية والتنظيم من جهة ثانية.

كما عالجت هذه المصادر ما اثارته الانتفاضة الشعبية من ردات فعل فلسطينية واسرائيلية. ومن الجدير بالذكر ان عملية التحضير للهبة الشعبية قد بدأت في اواخر شهر تشرين الأول (اكتوبر) المنصرم؛ وذلك من خلال النشاط الاحتجاجي الصادر عن الهيئات والمؤسسات الوطنية في الضفة الغربية، ضد سياسة شارون المعلنة، وضد قرار الحكومة الرامي الى فرض الادارة المدنية عنوة. ومع مطلع شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، انتقلت حركة الاحتجاج هذه الى مرحلة جديدة، عبّرت عن نفسها من خلال الانتفاضة الشعبية التي اتسمت بـ:

١ ــ **الشمولية**: حيث شملت قرى المناطق المحتلة ومدنها كافةً، وشاركت فيها كافة قطاعات الشعب الفلسطيني، بما في ذلك اولئك الذين درجت اسرائيل على وصفهم بالمعتدلين.

٢ ــ **التنظيم**: وتجسّد من خلال جماعية الرد الوطني، ومساهمة الهيئات والمؤسسات والنقابات الوطنية في التمهيد للانتفاضة والتحضير لها، وفي اقامة الاجتماعات والندوات المنظمة ضد سياسة الاحتلال.

٣ ــ **الاستمرارية**: حيث استمرت الانتفاضة طوال ايام الشهر الماضي دون توقّف؛ مما زاد من نجاعتها وفاعليتها.

٤ ــ **التنوّع**: بحيث استخدم سكان المناطق المحتلة كافة اشكال النضال، بدءا بالمنشور وانتهاءً بالمقاومة المسلحة، مرورا بالتظاهر والاضراب والاحتجاج.

إضافة الى ذلك، فقد شاركت في الانتفاضة، بزخم فعّال، اطراف وقوى اسرائيلية ليبرالية واكاديمية، احتجاجا على سياسة الاحتلال الاسرائيلي تجاه المؤسسات التربوية والأكاديمية، مما اكسب هذه الانتفاضة معنى خاصا احرج الاحتلال واجراءاته.

اسباب الانتفاضة

استمدت الانتفاضة الشعبية وقودها اليومي من خلال موقف جماهير المناطق المحتلة المتماثل مع منظمة التحرير الفلسطينية، فبالرغم من ان الاجراءات القمعية واغلاق الجامعات وحملة الاعتقالات وفرض الادارة المدنية قد لعبت دورها كعوامل مباشرة للانتفاضة، إلا ان السبب الحقيقي للانتفاضة الحالية، وما سبقها من انتفاضات جماهيرية، يكمن في الاحتلال نفسه، سواء كان بزيه المدني ام ببزته العسكرية.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في تأجيج الانتفاضة، مصادفة ذكرى وعد بلفور، وزيارة السادات للقدس؛ حيث انتهز سكان المناطق المحتلة هاتين المناسبتين للاستمرار بانتفاضتهم.

ان طبيعة الأحداث في المناطق المحتلة، جعلت البروفيسور مناحيم ميلسون يعترف مضطرا، في مقابلة له مع اذاعة الجيش الاسرائيلي، بأن «منظمة التحرير الفلسطينية هي التي تحكم الضفة والقطاع سياسيا، بينما تحكم اسرائيل هذه المناطق عسكريا» (**الشعب**، ١٩٨١/١١/٢٥). كما اعترفت المصادر الاسرائيلية ان السبب المباشر للانتفاضة، تمثل في بدء ميلسون بممارسة مهامه كرئيس للادارة المدنية؛ حيث ترافقت هذه العملية مع «اعمال خرق للنظام، وتظاهرات احتجاجية من جانب سكان المناطق المحتلة...» (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٧٦، او ١٩٨١/١١/٢، ص ١٣).

وقد اصدرت الهيئات الوطنية، في الأول من تشرين الثاني (نوفمبر)، بيانا «ضد مشروع الحكم الذاتي، وضد الادارة المدنية» (**المصدر نفسه**). ثم تلت ذلك، في ١٩٨١/١١/٢، عدة مظاهرات جرت في كل من رام الله والبيرة ونابلس، «وبدأت الأوساط الوطنية بعقد سلسلة من الاجتماعات بهدف الاعراب عن معارضتها للحكم الذاتي والادارة المدنية، فعقد اجتماع في كلية النجاح في نابلس، سمعت فيه الهتافات والشعارات المعروفة: «لا للحكم الذاتي»، «لا للادارة المدنية»، «لا لكامب ديفيد»، «لا لروابط القرى»، ونعم الوحيدة التي سمعت هي: «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية»... وقد شارك في هذا الاجتماع ممثلون عن لجان الطلبة والجمعيات الخيرية والبلديات» (**المصدر نفسه**).

الانتفاضة في مواجهة القمع

بالرغم من ان الانتفاضة قد تواصلت طوال ايام تشرين الثاني (نوفمبر) الماضي إلا ان هناك عوامل محرّضة ومساعدة ساهمت في تطوّر الأحداث في المناطق المحتلة، ومن ضمنها: مرور ذكرى وعد بلفور ومرور ذكرى زيارة السادات للقدس، إضافة الى قيام سلطات الاحتلال بنسف البيوت في كل من بيت ساحور، وبيت لحم، والخليل ورام الله، وقرار السلطات باغلاق جامعة بيرزيت. وفي هذا السياق، ذكرت صحيفة دافار انه «بمناسبة ذكرى وعد بلفور، وكاحتجاج على إقامة الحكم المدني...، اجتاحت الضفة الغربية سلسلة من المظاهرات ورشق الحجارة، وتعكير الأجواء الأمنية. وفي القدس الشرقية، استمر الاضراب التجاري... كما اغلقت، يوم ١٩٨١/١١/٢، المدارس في الضفة الغربية والقدس.. وخرج الطلبة الى الشوارع متظاهرين، ورفعوا الأعلام الفلسطينية، ورشقوا السيارات الاسرائيلية بالحجارة...» (**دافار**، ١٩٨١/١١/٣). اما «منطقة بيت لحم فكانت مركزا للاضطرابات، حيث تظاهر طلبة المدارس الثانوية المحلية،... وفي بيت ساحور، القيت، يوم ١٩٨١/١١/٣ زجاجة حارقة على دورية اسرائيلية... وبالقرب من مخيم الدهيشة... رجمت الباصات الاسرائيلية بالحجارة...، وجرح في هذه الأثناء عدد من رجال الجيش الاسرائيلي. وفي جامعة بيرزيت تجمّع الطلبة لتنظيم مظاهرة احتجاجية... واعتقل عدد من طلبة الجامعة، كما وقعت احداث اخرى في البيرة ورام الله، وبالقرب من مخيم الجلزون،... كما حدثت بعض محاولات التظاهر في نابلس...» (**المصدر نفسه**).

«وفي اليوم التالي لذكرى وعد بلفور، واصل سكان المناطق المحتلة انتفاضتهم، كما قامت قوات الاحتلال في مدينة الخليل بنسف منزلين يعودان لعائلتي الشابين اللذين هاجما احد مستوطني كريات اربع، اما بيت الشاب الثالث، الذي شارك في تخطيط العملية، فقد اغلق بالشمع الأحمر» (**دافار**، ١٩٨١/١١/٤). وفي مدينة بيت لحم، «عقد اجتماع طلابي في مبنى البلدية، حضره الياس فريج، رئيس البلدية، نـدد فيه بـروابط القرى، التي تعمل بتشجيع من الحكم العسكري، واعلن انه لا بديل لمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل للفلسطينيين». واستمرارا في نهج عقد الاجتماعات الاحتجاجية، «عقدت في بيرزيت الاجتماعات الطلابية، وكذلك في معهد المعلمات في رام الله» (**المصدر نفسه**).

وامعانا في سياسة التدخل بشؤون المؤسسات التربوية، امر منسق النشاطات في المناطق المحتلة، يوم ١٩٨١/١١/٤، بإغلاق جامعة بيرزيت الى اجل غير مسمّى، إلا ان تنفيذ القرار قد أُجِّل لحين تتمكن محكمة العدل العليا من مناقشة الموضوع. واعلن الناطق بلسان وزارة الدفاع «انه بعد تحذيرات متكررة وصلت لرئيس جامعة بيرزيت، ينبغي عدم السماح بقيام مشاغبات من قبل الطلاب، داخل الحرم الجامعي وبقربه، لذلك امر منسق النشاطات... الجنرال داني ماط، باغلاق الجامعة...» (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/٥). وكان طلاب جامعة بيرزيت قد اعلنوا لمراسل الصحيفة المذكورة، بأن «المظاهرات، يوم ١٩٨١/١١/٤، كانت احتجاجا على اعتقال ٢٦ طالبا يوم ١٩٨١/١١/٣...» (**المصدر نفسه**).

وبعد انتقال القضية الى المحكمة العليا يوم ١٩٨١/١١/٥، خرجت المحكمة بقرار عجيب؛ فهي من ناحية اولى تقر اجراء اغلاق الجامعة وتعده من ضمن صلاحيات الحاكم العسكري لمدينة رام الله، إلا انها تأخذ، من ناحية ثانية، على الحاكم العسكري كونه لم يحدد الفترة الزمنية التي يجب ان تبقى فيها الجامعة مغلقة، لذلك طالبت المحكمة الحاكم العسكري بتحديد فترة زمنية للاغلاق، على ان يبادر الحاكم العسكري الى تحديد هذه الفترة خلال ثمانية ايام (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨١/١١/٦).

ومن الجدير بالذكر، ان قرار اغلاق الجامعة قد صدر بواسطة منسق النشاطات في المناطق المحتلة، بعد ان قام وزير الدفاع اريئيل شارون، يوم ١٩٨١/١١/٤، بالتشاور مع رئيس الحكومة مناحيم بيغن (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٧٩، ٤ و ١٩٨١/١١/٥، ص ٦).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/١٢، ابلغ الحاكم العسكري المحكمة العليا في القدس بأنه قرر اغلاق الجامعة لمدة شهرين (**القدس**، ١٩٨١/١١/١٣).

وفي اليوم نفسه الذي ايدت فيه المحكمة العليا قرار الحاكم العسكري، قامت السلطات العسكرية في رام الله، باستدعاء اعضاء اللجنة اللوائية للمعلمين، وابلغتهم قرار الحاكم العسكري في رام الله، الذي يقضي بعدم مغادرتهم لمنازلهم طوال يوم ١٩٨١/١١/٦ (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٧).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٧، قامت قوات الأمن الاسرائيلية باقتحام مبنى بلدية رام الله؛ وذلك بهدف الغاء الاجتماع الاحتجاجي الذي عقدته الشخصيات الوطنية، وممثلي الاتحادات المهنية المختلفة في رام الله، احتجاجا على إغلاق جامعة بيرزيت. وقد «طلبت قوات الأمن من الحاضرين التفرّق... ثم قامت باستدعاء كريم خلف، رئيس بلدية رام الله الذي ترأس الاجتماع، الى مقر الحاكم العسكري في رام الله» (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/٨). وكان قد وصل في اليوم نفسه الى مبنى جامعة بيرزيت، اعضاء لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت، التي تضم عددا من الأكاديميين في جامعتي تل ــ ابيب والقدس، وقاموا بعقد اجتماع استنكروا فيه اغلاق الجامعة، ثم توجهوا الى مدينة رام الله ووزعوا هناك منشورات تحتج على إغلاق الجامعة، وبقوا في المكان الى ان حضرت قوات الأمن الى المنطقة وطلبت منهم الخروج من المدينة (**المصدر نفسه**).

وبتاريخ ١٩٨١/١١/٩، استدعى الحاكم العسكري لرام الله غابي برامكي، رئيس جامعة بيرزيت بالوكالة، «وحذّره من مغبة تكرار اعمال خرق النظام التي نشطت بمبادرة من الطلاب» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٨٢، ٩ و ١٩٨١/١١/١٠، ص ٣).

وفي اليوم نفسه، تعرّضت الصحافة العربية الصادرة في الأرض المحتلة الى خطوة قمعية جديدة استهدفت صحيفة الفجر المقدسية؛ حيث اصدر الحكم العسكري «امرا يقضي باغلاق الصحيفة... لمدة عشرة ايام، وقد اشارت مصادر الحكم العسكري الى ان محرري الصحيفة كانوا قد نشروا مقالات تحريضية واضحة دون عرضها على الرقابة العسكرية» (**المصدر نفسه**).

وفي محاولة من الحكم العسكري لتوجيه ضربة الى مؤيدي م.ت.ف. الذين يقفون على رأس الاتحادات المهنية، والمؤسسات الوطنية، اعتقلت سلطات الحكم العسكري كلا من رئيس نقابة الأطباء الدكتور سمير كاتبه، ورئيسي نقابتي المهندسين والمحامين. فقد ذكرت المصادر الاسرائيلية ان سلطات الحكم العسكري اعتقلت، في القدس الشرقية، الدكتور سمير كاتبه،...» (و.إ.إ.، العدد ٢٤٨٣، ١٠ و١١/١١/١٩٨١، ص ٦). كما افادت صحيفة هآرتس ان «سياسة القبضة الحديدية لشارون ضد الشخصيات والمنظمات المؤيدة لمنظمة التحرير الفلسطينية... قد ظهرت بوضوح في اليومين الأخيرين، من خلال حملة الاعتقالات والقيود التي فرضت، واشكال العقاب الأخرى،... وقد شملت الاعتقالات، شخصيات ومحاضرين من جامعة بيرزيت، كما اعتقل يوم ١٩٨١/١١/٩، الدكتور سري نسيبة... الذي يشغل منصب رئيس اتحاد مدرسي جامعة بيرزيت؛ وذلك بتهمة حمل منشورات احتجاجية...».

واضافت الصحيفة ان رئيسي نقابتي المهندسين والمحامين قد اعتقلا ايضا في إطار الحملة الموجهة ضد الشخصيات المؤيدة لمنظمة التحرير، واكدت ان السلطات الاسرائيلية قد اعتقلت سكرتير تحرير صحيفة الشعب المقدسية، اكرم هنية، وعضو مجلس بلدية رام الله، عزمي الشعيبي، والدكتور رمزي ريحان، احد نواب رئيس جامعة بيرزيت (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/١١).

إضافة الى ذلك، «استدعى حاكم نابلس العسكري، يوم ١٩٨١/١١/١٠، بسام الشكعة... وحذّره من الاستمرار فيما وصفه بالتحريض على الاضطرابات» (**القدس**، ١٩٨١/١١/١١). وفي اليوم التالي، منع الشكعة من السفر الى هولندا تلبية لدعوة تلقاها من جهات سياسية مختلفة في هولندا (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٢). كما منعت سلطات الحكم العسكري بعض اعضاء مجلس بلدية نابلس من مغادرة المدينة؛ وذلك بعد ان استدعت، يوم ١٩٨١/١١/١١، كلا من الدكتور تحسين الشختير، والصيدلي ياسر اصلان، وخلدون عبد الحق، اعضاء مجلس بلدية نابلس واخبرتهم بمنعهم من مغادرة حدود المدينة إلا بعد استشارة الحاكم العسكري للمدينة (**الشعب**، ١٩٨١/١١/١٢).

وفي منطقة بيت لحم، «اغلقت السلطات الاسرائيلية، يوم ١٩٨١/١١/١١، مدرسة بنات منطقة بيت لحم الثانوية حتى إشعار آخر؛ وذلك لقيام الطالبات بالتظاهر احتجاجا على إغلاق جامعة بيرزيت» (**القدس**، ١٩٨١/١١/١٢).

واستمرارا لسياسة نسف البيوت، قامت قوات الأمن، يوم ١٩٨١/١١/١٥، بهدم «ثلاثة منازل في بيت ساحور، ومنزلا رابعا في رام الله. وسبب هدم المنازل، في بيت ساحور يعود الى ان ابناء اصحابها القوا بقنابل حارقة على دورية للجيش الاسرائيلي. اما المنزل الذي هدم في رام الله، فان صاحبه قد اعترف بالمشاركة في عمليات فدائية» (و.إ.إ.، العدد ٢٤٨٧، ١٥ و١٩٨١/١١/١٦، ص ٨). وكانت سلطات الاحتلال قد فرضت، قبل نسف البيوت، منع التجوّل على بيت ساحور، تحسبا لأية ردود فعل مباشرة على نسف البيوت (**هآرتس**، ١٩٨١/١١/١٦). وقد علّق وزير الدفاع اريئيل شارون، يوم ١٩٨١/١١/١٦، على قراره الذي اتخذه بنسف البيوت بقوله: «لن نسمح بالقاء حجر واحد على السيارات الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/١٧).

وقد افادت بعض الاحصاءات الرسمية الاسرائيلية ان «السلطات العسكرية الاسرائيلية قامت، منذ ١٩٦٧، بنسف ١٢٢٨ منزلا في المناطق المحتلة» (**القدس**، ١٩٨١/١١/١٧).

ولم تقتصر الاجراءات القمعية على المؤسسات والهيئات الوطنية في الضفة الغربية، بل شملت هذه الاجراءات قطاع غزة؛ حيث «ابلغت سلطات

الحكم العسكري في القطاع، عضوي بلدية غزة، فايز خليل ورفيق بسيسو، ومهندس البلدية حازم طرزي، بوجوب عدم مغادرتهم المدينة...» (**هآرتس**، ١٤/١١/١٩٨١).

وفي مواجهة اجراءات القمع الاسرائيلية التي طالت المؤسسات التربوية، والهيئات والاتحادات المهنية والشخصيات الوطنية، والمجالس البلدية والقروية، والصحافة المحلية، قامت جماهير الأرض المحتلة بالرد الوطني الملائم الذي شمل المظاهرات والاضرابات، والندوات، إضافة الى المقاومة المسلحة.

ففي منطقة بيت لحم، تظاهر يوم ٦/١١/١٩٨١، طلبة الجامعة «ضد الادارة المدنية، وضد إقدام السلطات الاسرائيلية على اغلاق جامعة بيرزيت. وقد ردد المتظاهرون الهتافات المعادية للاحتلال وللادارة المدنية... وقاموا بنصب متاريس الحجارة في الشوارع المؤدية للجامعة... وحاولت قوات الجيش الاسرائيلي منع الطلبة من الوصول الى منتصف المدينة؛ حيث حدث اشتباك مع قوات الجيش بالحجارة، وردت قوات الجيش بقذف القنابل المسيلة للدموع... واحتلت المباني المحيطة، وتمركزت على مفارق الطرق المؤدية للجامعة، وحاولت اقتحام مبنى الجامعة، وقد اخترق الطلبة الحصار» (**الفجر**، ٧/١١/١٩٨١).

ومن الجدير بالذكر، ان التظاهرات وما رافقها من رشق الحجارة، وإحراق الاطارات والقاء الزجاجات الحارقة واقامة متاريس الحجارة، لم تتوقف طوال ايام الشهر الماضي، بل استمرت وشملت معظم مدن الضفة الغربية وقراها.

وقد اشارت المصادر الاسرائيلية الى ان الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة قد «رافقها هذه المرة، خلافا للسابق، عقد اجتماعات سياسية،... من جانب النقابات المهنية والمؤسسات الوطنية. وبدأت في نابلس، في مطلع الشهر الجاري، وفي رام الله وبيت حنينا، يوم ٩/١١/١٩٨١،... وردت السلطات العسكرية بتفريق المتظاهرين، كما استدعت منظمي الاجتماعات الى مراكز الحكم العسكري للتحقيق معهم...» (**ر.إ.إ.**، العدد ٢٤٨٢، ٩ و١٠/١١/١٩٨١، ص ٣).

ونتيجة لهذه الاجتماعات، وللتحضيرات المسبقة من قبل الهيئات الوطنية، عم الضفة الغربية، يوم ١٠/١١/١٩٨١، اضراب عام، تجاري وتعليمي شامل؛ وذلك بعد ان «وزعت في الضفة الغربية والقدس الشرقية، يوم ٩/١١/١٩٨١، منشورات تدعو الى الاضراب العام...» (**دافار**، ١٠/١١/١٩٨١). كما شهدت مدينتا بيت لحم وبيت ساحور اضرابا عاما ومظاهرة حاشدة يوم ١٧/١١/١٩٨١؛ «وذلك احتجاجا على نسف البيوت العربية في بيت لحم وبيت ساحور ورام الله» (**القدس**، ١٨/١١/١٩٨١).

وفي الذكرى الرابعة لزيارة السادات للقدس، «اصطدمت قوات الأمن... مع طلاب عدد من المدارس في الضفة الغربية الذين تظاهروا للاعراب عن شجبهم واستنكارهم للصلح المصري ــ الاسرائيلي» (**المصدر نفسه**، ٢٠/١١/١٩٨١).

وفي منطقة بيت لحم، وعلى اثر نسف قوات الأمن الاسرائيلية للبيوت في المنطقة، اجتمع ممثلو ٢٦ مؤسسة من بيت لحم، ومخيمي الدهيشة وعايدة، يوم ٢١/١١/١٩٨١، في قاعة بلدية بيت لحم من اجل دعم اصحاب البيوت المنسوفة ومساندتهم. وقال الياس فريج في الاجتماع: «اننا نجتمع اليوم، ونحن امام مسؤولياتنا العملية كمؤسسات وطنية من اجل مساعدة العائلات المنكوبة، كي نعيد الحياة اليهم، ونعيد بناء بيوتهم بشكل اوسع واجمل». وقد تم تشكيل لجنة عليا ستباشر اعمالها من اجل انتخاب لجنة مركزية للاغاثة، ولجان فرعية لجمع التبرعات... وقدم احد المواطنين قطعة ارض مساحتها ٨٠٠ متر مربع بسعر رمزي» (**الفجر**، ٢٢/١١/١٩٨١). إلا ان قيام مثل هذه اللجنة، لم يرض السلطات العسكرية؛ حيث بدأت بعرقلة اعمالها. وقد قال رئيس بلدية بيت ساحور، حنا الأطرش، في هذا الموضوع: «ان سلطات الحكم العسكري، ابلغته بأنها لن تسمح لأصحاب البيوت المنسوفة باعادة بنائها من جديد...» (**المصدر نفسه**، ٢٣/١١/١٩٨١).

على صعيد آخر، خطت السلطات الاسرائيلية خطوات جديدة في إطار مخطط الادارة المدنية، فمن ناحية اولى، سمحت سلطات الحكم العسكري لبعض الشخصيات التي كانت اسرائيل قد ابعدتهم قبل سنوات بالعودة الى المناطق المحتلة، بينما رفضت هذه السلطات، من ناحية ثانية، السماح للشخصيات الوطنية المبعدة بالعودة الى اراضيهم. وفي هذا الاطار، سمح لنديم الزرو، الذي كان يشغل في السابق منصب رئيس بلدية رام الله بالعودة الى مدينته بعد فترة إبعاد طويلة في الأردن. وقد علّق الزرو على هذا القرار بقوله: «إلغاء امر الابعاد... حسب اعتقادي، بداية السلام الحقيقي، وان السلطات التي اتخذت القرار هي حكيمة ومتفهمة وتستحق الشكر...» (**هآرتس**، ٩/١١/١٩٨١).

وقد ذكر مراسل هآرتس، بأن الزرو «قد تشاور، قبل عودته، بالموضوع مع الملك حسين بواسطة الهاتف، وان الملك حسين قد اجابه، بأن الوقت غير مناسب، غير انه اذا لم يعد فان الاسرائيليين سوف يستغلون الأمر لأغراض الدعاية، ويقولون: ها نحن عرضنا عليه العودة وهو لا يريد» (**هآرتس**، ١٠/١١/١٩٨١).

وفي الاطار نفسه، سمحت السلطات الاسرائيلية، يوم ١٦/١١/١٩٨١، بعودة انطوان عطا الله الى القدس؛ وذلك بعد ان «اعلن الناطق بلسان وزارة الدفاع الاسرائيلية... ان الجنرال داني ماط... قرر السماح بعودة عطا الله... في نطاق سياسة التسهيلات التي اقرتها الحكومة الاسرائيلية لسكان المناطق المحتلة، الذين لا علاقة لهم بنشاطات معادية لاسرائيل» (**الأنباء**، ١٧/١١/١٩٨١). ومن الجدير بالذكر ان انطوان عطا الله قد ابعد الى الأردن في العام ١٩٦٨، وكان قد شغل في السابق منصب وزير العدل، ووزير الخارجية في عدد من حكومات الأردن.

وفي الوقت الذي سمحت فيه السلطات الاسرائيلية، لمثل هذه الشخصيات، بالعودة للضفة الغربية، اكدت الحكومة الاسرائيلية رفضها لطلب القواسمة وملحم في العودة؛ وذلك بعد ان «اوضحت وزارة الدفاع، يوم ٨/١١/١٩٨١، في رسالة بعثتها الى المحامية فيلتسيا لانغر، انه تقرر عدم اعادة رئيسي بلديتي الخليل وحلحول: فهد القواسمة ومحمد ملحم...» (**هآرتس**، ٩/١١/١٩٨١).

وضمن خلق مؤسسات مختلفة تشكل نوىً للحكم الذاتي «تم، يوم ١٦/١١/١٩٨١، تشكيل مجلس قضائي اعلى في الضفة الغربية، اعلن ان مهمته الاشراف على الجهاز القضائي، واعادة تقييمه، والاشراف على تعيينات القضاة في المحاكم المدنية... كما علم ان مجلسا مماثلا سيشكل للتعليم... تكون مهمته الاشراف على كليات المجتمع المتوسطة التي اتفق على تسميتها بهذا الاسم بدلا عن المعاهد، وكذلك الاشراف على امتحانات التوجيهية.. والاعدادية والابتدائية في جميع المدارس...» (**القدس**، ١٧/١١/١٩٨١).

وكرد على روابط القرى والقائمين عليها، طالت المقاومة المسلحة احد زعماء هذه الروابط في الضفة الغربية. ففي يوم ١٧/١١/١٩٨١، اطلق مجهولون النار على رئيس رابطة قرى رام الله يوسف الخطيب، فأصابوه بجراح خطيرة وقتلوا ابنه كاظم. وبتاريخ ٢٢/١١/١٩٨١، اعلنت السلطات عن موت الخطيب متأثرا بجراحه (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٣، ٢٣ و٢٤/١١/١٩٨١، ص ١٤).

وقد اثار هذا العمل المخاوف لدى القائمين على روابط القرى في منطقة الخليل وبيت لحم، فناشدوا السلطات العسكرية تزويد القرى بالسلاح للدفاع عن النفس (**المصدر نفسه**).

وقد قال مصطفى دودين، يوم ٢٤/١١/١٩٨١، انه قد «طالب رئيس الوزراء بيغن، ووزير دفاعه، وزعيم حزب العمل شمعون بيرس بالعمل ضد عناصر عربية في الضفة الغربية من اجل تنفيذ مشروع الحكم الذاتي في الضفة...» (**معاريف**، ٢٥/١١/١٩٨١).

وعلّق امنون كابليوك على عملية اغتيال يوسف الخطيب بقوله: «إن هذا الاغتيال السياسي موجه مباشرة ضد الحكم العسكري الذي عمل منذ اشهر طوال على اقامة روابط قروية، لكي تكون بديلا لرؤساء البلديات وللجنة التوجيه الوطني ولجميع الأوساط التي ترى بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلا لها» (**عل همشمار**، ١٨/١١/١٩٨١).

ردود الفعل الرسمية والشعبية

على خلفية الانتفاضة الشعبية وما رافقها من اجراءات قمعية، اثيرت، على الصعيدين الرسمي والشعبي الاسرائيلي، ردود فعل متباينة تراوحت بين التأييد والتنديد ويمكن تقسيمها الى قسمين:

١ ــ **الموقف الرسمي**: وقد اعلن عنه وزير الدفاع اريئيل شارون عندما علّق على انتفاضة الضفة الغربية بقوله: «... ان منظمة التحرير الفلسطينية، هي التي تقف وراء اعمال الشغب في الضفة الغربية... لقد سهلنا وسوف نسهّل حياة المواطنين الذين ينشدون السلام، من اجل خلق جو اكثر انفراجا وملاءمةً للحوار بيننا وبين المواطنين المحليين. هذا، من جهة، ومن جهة اخرى فقد اعلنت بصورة قاطعة، اننا لن نسمح بأي نشاط تخريبي او بأي انتهاك خطير للنظام. لذلك نحن نتساهل ولدينا الكثير جدا من التسهيلات التي سنواصل تقديمها، وسوف نكون اشداء في تحرّكنا ضد كل الذين يعتدون على النظام والقانون» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٥، ١٢ و١٣/١١/١٩٨١، ص ٣).

وفي الاتجاه نفسه، اصدر مكتب رئيس الحكومة، بيانا حول قضية نسف البيوت في الأراضي المحتلة جاء فيه: «... ردا على تنديد زعماء المعراخ بسياسة الحكومة في المناطق المحتلة، فان مكتب رئيس الحكومة يرغب في ان يوضح، بأن الحكومات التي قامت في عهد التجمّع، نسفت، منذ العام ١٩٦٧، وحتى ١٩٧٦، ما مجموعه ١٢٢٤ بيتا في المناطق المحتلة، بينما نسف في عهد الحكومات التي قامت في ظل الليكود منذ العام ١٩٧٧، وحتى الآن، ما مجموعه ٤١ منزلا فقط» (**عل همشمار**، ٢٣/١١/١٩٨١).

وردّ عضو الكنيست ابا ايبن، على هذا البيان، بقوله: «... ان غالبية اعمال النسف في عهد حكومات المعراخ قد تمت في سنوات ١٩٦٧ ــ ١٩٧٠، وان غالبية قرارات النسف هذه قد اتخذت بضغط من مناحيم بيغن نفسه ومن موشي دايان، فيما كنت انا اعارض ذلك» (**المصدر نفسه**).

وفي ظل تصاعد الاجراءات القمعية ضد المواطنين في المناطق المحتلة، قدّم عضو الكنيست، امنون روبنشتاين من كتلة شينوي، اقتراحا مستعجلا لجدول اعمال الكنيست، دعا فيه لمناقشة سياسة نسف البيوت في المناطق المحتلة ومغزاها. وندد روبنشتاين بهذه السياسة التي تلحق الضرر بعائلات عربية كاملة بسبب الاشتباه بأفراد تعرضوا لسيارة اسرائيلية. كما ندد بسياسة العقاب الجماعي (**هآرتس**، ٢٢/١١/١٩٨١).

وفي الاتجاه نفسه، قال عضو الكنيست يوسي ساريد (معراخ): «... على اسرائيل انهاء احتلالها للأراضي العربية بأسرع وقت ممكن، قبل ان يتحوّل هذا الاحتلال الى مرض مزمن... واضاف، اذا ما استمر هذا الاحتلال لن يكون ذلك اليوم الذي تتحوّل فيه المؤسسة الصهيونية بأكملها الى سيرك عسكري كبير بعيدا... والحوادث الأخيرة في الضفة الغربية تثبت مرة اخرى ان الحديث عن الاحتلال المتنور هو كلام فارغ» (**المصدر نفسه**).

كما ندد عضو الكنيست، توفيق طوبي (حداش)، يوم ١٠/١١/١٩٨١، بالممارسات الاسرائيلية الأخيرة في الضفة الغربية، التي تمثلت باغلاق الجامعات والصحف ونسف البيوت، وقال في جلسة للكنيست: «... اية سياسة مدنية تتحدّثون عنها، فالجيش الاسرائيلي ما زال يداهم البيوت ويعتقل اصحابها وينسفها، والجيش الاسرائيلي ما زال يهاجم المؤسسات التعليمية بالقنابل والأسلحة ويبطش بطلبة الجامعات ويعتقلهم. والبروفيسور الأكاديمي مناحيم ميلسون يوسّع السجون ويغلق الجامعات» (**الشعب**، ١١/١١/١٩٨١). كذلك علقت عضو الكنيست، شولاميت آلوني، على سياسة الحكومة في المناطق المحتلة بقولها: «... ان ممارسات السلطات العسكرية في الضفة الغربية تشير الى ان دولة اسرائيل دولة استعمارية». وطالبت الوني الحكومة الاسرائيلية باحترام سكان المناطق المحتلة وعدم سلبهم حقوقهم (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست، شارلي بيطون (حداش)، فقد أُبعد من قاعة الكنيست يوم ١٧/١١/١٩٨١، اثر اقوال خطيرة وصف بها

وزير الدفاع الاسرائيلي، اريئيل شارون، اثناء مناقشة قانون العقوبات وانعكاساته على المناطق المحتلة ــ يهدف تعديل هذا القانون الى توسيع مدلول مصطلح التحريض السياسي ، وكما هي العادة في مناقشات كهذه، ينتقل الجدل فورا الى الوضع في المناطق المحتلة ــ. لقد كانت تعبيرات بيطون حول انطباعاته عن زيارة قام بها الى بلدة بيت ساحور؛ حيث نسف بيت احد المشاركين في الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة، من اقسى التعبيرات التي سمعت منذ تأسيس الكنيست، قال بيطون: «... اضافة الى تلك العائلة التي ينتمي اليها ذلك الشاب ابن الأربعة عشر عاما، اخرجت ثلاث عائلات اخرى تسكن في المبنى نفسه، والتهمة الوحيدة لهذه العائلات انها تسكن في المبنى نفسه. واضاف،... عندما تقدّم وزير الدفاع الحالي ليقسم اليمين قاطعته قائلا، انه يوم اسود بالنسبة لشعب اسرائيل. فغضب البعض وقالوا، انها مناسبة احتفالية، فلماذا تسعى لافسادها؟... اما اليوم فهو ليس مناسبة احتفالية، لقد بدأت ترتسم صورة وزير الدفاع امام اعيننا في شكل ادولف هتلر. انه زعيم سياسي نازي يمارس العقاب الجماعي، ويعمّق الكراهية والمرارة بين الفلسطينيين واسرائيل» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٨٩، ١٧ و١٨/١١/١٩٨١، ص ٤).

كما اعلنت حركة شينوي، انها تنظر بقلق عميق الى السياسة الجديدة التي تفرض العقاب الجماعي في المناطق المحتلة والتي يطبّقها وزير الدفاع اريئيل شارون. واعلنت سكرتارية شينوى، ان هذا العقاب الجماعي يلحق الضرر الكبير بمكانة اسرائيل على الصعيدين الداخلي والخارجي ويعزز مكانة اعداء اسرائيل في المناطق المحتلة، كما يلحق الضرر بأبسط المبادىء المرتبطة بسلطة القانون (ر. إ. إ، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و١٩/١١/١٩٨١، ص ٥).

الكنيست يمنح الشرعية لسياسة القمع

يوم ١٥/١١/١٩٨١، سادت الكنيست اجواء عاصفة؛ وذلك خلال مناقشته لسياسة الحكومة في المناطق المحتلة. وقد تناولت المناقشة ثلاثة اقتراحات قدّمت على جدول الأعمال من قِبل ثلاثة اعضاء كنيست، كل منهم على حدة؛ وهم شولاميت الوني (راتس ــ معراخ)، ميخائيل بار-زوهار (معراخ) ومئير فيلنر (حداش). وقد تحدث اعضاء المعارضة الثلاثة عن الضرر الذي تسببه سياسة الحكومة في المناطق المحتلة لدولة اسرائيل، وقام رئيس الحكومة بالرد على الاقتراحات الثلاثة بسبب غياب وزير الدفاع شارون. وفي بداية كلامه، اقر بيغن بوجود سياستين في صلب سياسة الحكومة في المناطق المحتلة وهما: منح التسهيلات للسكان وعدم السماح بأي شكل من الأشكال بالحاق الأذى بالمواطنين ــ يهودا او عربا ــ وبجنود الجيش الاسرائيلي (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٥). وتجادل رئيس الحكومة مع المعارضة بصدد تصرّف حكومات المعراخ في المناطق المحتلة، ونسف المنازل في الضفة الغربية. اما بالنسبة لجامعة بيرزيت، فقال: «ستفتح الجامعة اذا ما التزم رئيسها بالحرص على الحؤول دون القاء الحجارة والقنابل اليدوية والزجاجات الحارقة على اي يهودي او عربي. اما اذا انصرف الطلاب الى اعمال الشغب، فسوف تبقى مغلقة، فالطلاب قدموا للدراسة وليس لممارسة القتل» (**المصدر نفسه**).

اما عضو الكنيست، شولاميت الوني، فقد ردت على كلمة بيغن بغضب؛ حيث قالت: «... حقا ان الأشخاص الموجودين في الضفة الغربية ليسوا يهودا ولكنهم من البشر...» واضافت: نحن نطبّق انظمة الطوارىء البريطانية بصورة اشد سواداً بكثير من البريطانيين» (**يديعوت احرونوت**، ٢٦/١١/١٩٨١). اما عضو الكنيست، مئير فيلنر فقد قال: «... انتم تقومون بسجن شعب هنا... انتم تدمرون اسرائيل والشعب في اسرائيل... انتم تقيمون واقعا لن تستطيعوا السيطرة عليه بعد ذلك...» (**المصدر نفسه**). كذلك ندد عضو الكنيست، ميخائيل بار-زوهار، بسياسة نسف البيوت في بيت ساحور قائلا: «... لقد سقطت اسقف المنازل على محتوياتها وباتت العائلات في العراء، وتسارع السكان للتضامن مع العائلات المتضررة وهتفوا بشعارات قومية...» (**المصدر نفسه**).

كما عادت شولاميت الوني وعقبت على سياسة الحكومة في المناطق المحتلة بقولها: «... ان هذه السياسة تتناقض مع المواثيق الدولية التي وقّعت عليها اسرائيل، واعلنت انها وزملاءها من رجال القانون والفكر والأدب، قد شكّلوا هيئة ستقوم بدراسة اية شكوى تقدّم اليها بهذا الخصوص؛ اذ لا يعقل ان نهتم بما يجري لنا، ونصم آذاننا ونقفل قلوبنا عما يجري في المناطق المحتلة» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٥، ٢٥ و٢٦/١١/١٩٨١، ص ٦). اما عضو الكنيست، مئير فيلنر فقد قال: «... ان عمليات القمع تذكرني بعمليات محدودة مارسها النازيون». واضاف: «لن تستطيعوا إبادة الشعب الفلسطيني... دعوه يقيم دولته... انكم تقضون على الشعب هنا وتدمرون اسرائيل... انكم تتسبّبون بما لا تستطيعون السيطرة عليه» (**المصدر نفسه**).

وبعد تلك المناقشة الحادة، قام كل من عضو الكنيست حنان بورات (هتحياه) وامنون روبنشتاين واقترحا نقل الموضوع الى لجنة الخارجية والأمن، ولكن، في الاقتراع على الاقتراح، تمت الموافقة على اقتراح بيغن الرامي الى شطب الاقتراح عن جدول الأعمال بأكثرية ٥٣ صوتا من كتل الائتلاف وهتحياه وتيلم، مقابل ٤٤ صوتا من اعضاء المعارضة (**معاريف**، ١٩٨١/١١/٢٦).

ومن جهة اخرى، علّق عضو الكنيست، فيكتور شيمطوف، سكرتير عام حزب مبام، على هدم المنازل في الضفة الغربية، فندد بسياسة الحكم العسكري في المناطق المحتلة بقوله: «... هذا العمل يتنافى مع القيم اليهودية ويتعارض مع جميع القوانين والعدالة» واضاف: «لقد هُدمت بيوت مؤلفة من عدة طبقات وروِّع الأطفال والنساء والشيوخ وتركوا في العراء، مع انهم لم يقوموا بأي عمل غير شرعي، ولم يحاكموا، ومع هذا هُدمت بيوتهم... لهذا اقول واكرر، كمواطن في دولة اسرائيل وكعضو كنيست وكوزير سابق في حكومة اسرائيل، انني اخجل من هذا العمل، وان هذه الأعمال ستزيد الأوضاع سوءا، كما ستزيد الكراهية لدولة اسرائيل وستعزز مكانة منظمة التحرير الفلسطينية واعداء اسرائيل في الداخل والخارج» (ر. إ. إ.، العدد ٢٤٩٢، ٢٠ و ١٩٨١/١١/٢١، ص ٩).

٢ ــ الموقف الشعبي

وفي إطار التحرّك الشعبي الاسرائيلي للتضامن مع سكان المناطق المحتلة، وصل يوم ١٩٨١/١١/٧، الى مبنى جامعة بيرزيت اعضاء «لجنة التضامن مع جامعة بيرزيت» ومن بينهم اعضاء اليسار الاسرائيلي وعلى رأسهم الدكتور آفي عوز، من جامعة تل ــ ابيب، والبروفيسور دانئيل عاميت، من الجامعة العبرية في القدس، وكذلك الشاعر ياقي. لقد دخلوا الى الحرم الجامعي بالرغم من الحصار الذي فرضته قوات الأمن حول المبنى، وعقدوا اجتماعا احتجاجيا، وبعد ذلك توجّهوا الى مدينة رام الله وقاموا بتوزيع منشورات تحتج على اغلاق الجامعة. وقد اختطفت المناشير بتلهّف من قبل عابري السبيل، ولكن قوات الأمن وصلت الى المكان وطلبت منهم مغادرة المدينة فورا (**عل همشمار**، ١٩٨١/١١/٨).

وفي الاتجاه نفسه، عقد في بيت اغرون بالقدس، يوم ١٩٨١/١١/١٧، مؤتمر تضامن مع الشعب الفلسطيني ضد الاجراءات القمعية الاسرائيلية. وتحدّث، في هذا المؤتمر، حنا سنيوره، محرر في صحيفة الفجر المقدسية، موضحا مسلسل المعاناة التي تتعرّض لها الصحافة العربية، من ضغوط وتهديدات وزرع متفجرات واختطاف واغلاق. كما تحدّث ايضا في المؤتمر عضو الكنيست السابق، اوري افنيري، موضحا ان السياسة المتبعة في المناطق المحتلة ستنعكس على الشعب الاسرائيلي ان عاجلا او آجلا. واعلن عن تضامنه مع جامعة بيرزيت وصحيفة الفجر، ومع اصحاب البيوت المنسوفة، ومع كل من يعاني في المناطق المحتلة. وقال: «... ان شعبا يقمع شعبا آخر لن يكون آمنا، وهذا القمع سيطاله ايضا» (**الشعب**، ١٩٨١/١١/١٨).

وتحدث ايضا في المؤتمر حاي بار ــ عام، الذي اعلن ان ادعاءات شارون حول السياسة الليبرالية لم تخدع احدا، وهي تثبت من جديد ان شارون لم يتغيّر. ثم تحدّث زياد ابوزياد، سكرتير تحرير صحيفة الفجر، موضحا مواقف الصحيفة

التي تعكس اوجه نضال الشعب الفلسطيني في الداخل من اجل نيله حقه في تقرير المصير (**المصدر نفسه**).

كما تظاهر، يوم ١٩٨١/١١/٢٢، امام مكتب رئيس الحكومة عشرات الطلاب العرب واليهود، احتجاجا على اغلاق جامعة بيرزيت ونسف المنازل في المناطق المحتلة. (**المصدر نفسه**، ١٩٨١/١١/٢٢).

ومن جهة اخرى، طلب اتحاد الطلاب في القدس ــ يسيطر عليه الليكود ــ من وزير المعارف والثقافة ومن وزير الدفاع، منع انتقال طلاب من جامعة بيرزيت الى الجامعة العبرية. هذا على ضوء معلومات مفادها، ان هناك عددا من محاضري الجامعة العبرية يريدون تجاوز اغلاق جامعة بيرزيت باعطاء محاضرات لطلابها في الجامعة العبرية، واعتبرت الموضوع سابقة غير عادية، وينبغي على هؤلاء المحاضرين ان يدركوا ان الوقت غير ملائم للقيام بتصرّف قد يؤدي الى تفجير لم يسبق له مثيل في الجامعة العبرية؛ حيث قد يصل الأمر الى سفك الدماء. واضاف: ان الطلاب الذين وصلوا الى وضع يحول دون مواصلتهم للدراسة في الضفة الغربية، بسبب تأييدهم لمنظمة التحرير الفلسطينية، ينبغي عدم السماح لهم بدخول الجامعة العبرية للتحريض لصالح هذه المنظمة (ر.إ.إ.، العدد ٢٤٩٠، ١٨ و ١٩/١١/١٩٨١، ص ٦).

الصحافة الاسرائيلية واحداث الضفة

عالجت الصحافة الاسرائيلية الأحداث الأخيرة في الضفة الغربية مسلّطة الضوء على الاجراءات القمعية التي نفّذتها سلطات الاحتلال، وما اثارته هذه الاجراءات من آثار سلبية على المناطق، فعلّق داني روبنشتاين على تلك الاجراءات القمعية التي نفّذت تحت اسم الادارة المدنية التي يترأسها البروفيسور مناحيم ميلسون بقوله: «... ان التعيين الأخير للبروفيسور ميلسون هو التعيين الخامس في هذه السلسلة؛ وهو، بالصدفة، من الجامعة نفسها والمعهد نفسه.. ان هذه التعيينات لـ البروفيسرات في الحكم العسكري هي بمثابة تأييد لأسلوبه، وتفسح المجال امام اساتذة جامعة بيرزيت للقول: انه في الجامعات الاسرائيلية توجد مدرسة تخرّج حكاما عسكريين» (**دافار**، ١٩٨١/١١/٢٥).

اما امنون كابليوك، فقد قال: «... لقد عاد وزير الدفاع اريئيل شارون في العام ١٩٨١، الى نهجه الذي اتبعه في قطاع غزة في العام ١٩٧١، وهو لا يدرك الفوارق بين المكان والزمان... لقد وعد شارون باعطاء تسهيلات لسكان المناطق المحتلة المسالمين، وهدد باستعمال القبضة الحديدية بصورة لم يتصوّرها احد تجاه مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية. ولكن ما العمل اذا كان جميع سكان المناطق.. من مؤيدي منظمة التحرير الفلسطينية، هل سيعاقبهم جميعا؟» (**عل همشمار**، ١٣/١١/١٩٨١).

واوضح كابليوك الفوارق بين غزة ١٩٧١ والضفة ١٩٨١ بقوله: «... في تلك الفترة، قبل عشر سنوات، كانت في غزة معارضة مسلحة ضد الاحتلال الاسرائيلي. ففي الليل، كان يسيطر رجال فتح والجبهة الشعبية في المخيمات والقرى والمدن، بينما يعود اليها الجنود الاسرائيليون في النهار. وقد كانت تلك فترة يتيمة منذ العام ١٩٦٧ وحتى يومنا هذا.

«خلال تلك الفترة، قام شارون، قائد المنطقة الجنوبية في حينه، بضرب تلك المقاومة المسلحة بقسوة: هدم احياء كاملة في المخيمات وطرد السكان. لقد استطاع حقا القضاء على المقاومة المسلحة ولكنه لم يستطع كسب حب السكان للجيش الاسرائيلي، وكل من يزور غزة الآن يستطيع تلمس ذلك. اما في الضفة، فالصورة تختلف تماما، فالمعارضة ضد الاحتلال الاسرائيلي تلبس طابعا جماهيريا وسياسيا ــ اضرابات ومظاهرات ــ ترافقها اعمال رشق الحجارة واشعال اطارات السيارات، وفي بعض الأحيان المتباعدة، القاء قنبلة او اصابة سيارة عسكرية اسرائيلية، كما ان ممثلي الشعب في الضفة لا يخشون التعبير عن آرائهم بالرغم من قيود سلطات الاحتلال» (**المصدر نفسه**).

واختتم كابليوك تعليقه بقوله: «... ان محاولة تحطيم معنويات السكان، محاولة عقيمة وسترافقها بالضرورة عمليات قمع واضطهاد

ستزيد من تأزيم الأوضاع... والواجب الأول هو ايقاف تدهور الأوضاع. اما اذا كان شارون مصرّا على اتباع اسلوب التخويف الذي اتبعه في غزة في العام ١٩٧١، فمن المناسب ان يقال له، ان الضفة في العام ١٩٨١، ليست غزة ١٩٧١، والعالم في العام ١٩٨١ لا يستطيع تحمّل مثل هذه الأعمال التي تجاهلها في العام ١٩٧١.

... ان سكان المناطق المحتلة لا يريدون الاحتلال الاسرائيلي بجميع صوره، لا الحكم الذاتي، ولا الحكم الاداري ولا اي وصاية، بل يريدون الاستقلال. وهذا يعلمه جيدا كل ذي صلة، حتى لو كانت ضعيفة مع الواقع في المناطق المحتلة. فهم يعبّرون عن رأيهم بالقول والعمل، ولن تجدي محاولات الحكم العسكري نفعا (**المصدر نفسه**).

وفي الاتجاه نفسه، علّق يهودا ليطاني على عمليات نسف البيوت في بيت ساحور بقوله: «... لقد دفعت سياسة شارون حتى بالذين يطلق عليهم تسمية معتدلين للوقوف جنبا الى جنب مع الذين نطلق عليهم تسمية متطرفين، والى مواقف موحدة ضدها. لقد سار كل من حنا الأطرش، رئيس بلدية بيت ساحور، والياس فريج سوية مع زعيم الحزب الشيوعي عطا الله رشماوي في مسيرة احتجاجية ضد سياسة هدم البيوت. وقد هتف المتظاهرون: «فلسطين عربية»، «لا لاسرائيل»، «نعم لمنظمة التحرير الفلسطينية». وسمع النشيد المعتاد في مثل هذه المظاهرات «بلادي، بلادي»، وقد تصدت المسيرة للسيارات العسكرية الاسرائيلية دون اي خوف وقام الشبان برجمها» (**هآرتس**، ١٨/١١/١٩٨١).

واضاف ليطاني: لقد كانت نظرات الحقد والكراهية تطل من كل زاوية. لقد سمعت طفلا ــ احد ابناء العائلة التي هدم بيتها ــ يشتم اسرائيل، وعندما رآني رفع صوته واستمر بالصراخ والشتائم قائلا: «... ستدفعون ثمن ذلك غاليا، لن نهدم بيتا واحدا، بل سنهدم جميع بيوتكم»، واختتم تعليقه بقوله: «... عندما تقوم السلطات الاسرائيلية بعمليات نسف البيوت تعتقد انها بهذا العمل تردع السكان، ولكن النتيجة الحتمية هي التصعيد، لأنه من الصعب توقع توق السكان الذين تنسف بيوتهم نحو السلام. حقا ان هذه الأعمال تخيف البعض، ولكن سيوجد دائما من لديه الجرأة على رشق الحجارة في ظروف اصعب وحتى على إطلاق النار والقاء القنابل ووضع المواد الناسفة، والأمر الأكثر اهمية، هو عدم امكانية وجود زعماء معتدلين، ما دام الياس فريج وحنا الأطرش يضطران للسير مع المتظاهرين في مسيرة واحدة» (**المصدر نفسه**).

كذلك، علّق امنون كابليوك على سياسة العقاب الجماعي وعدم جدواها، بقوله: «... يبقى العقاب الجماعي اكثر اشكال العقاب بشاعة من بين جميع الوان العقاب التي تفتق عنها ذهن الانسان... السلطات التي فقدت الشعور الانساني تتبع مثل هذه الوسائل، التي تلحق الضرر بأشخاص كل ذنبهم انهم موقع شك واتهام... لقد اتبع هذا الأسلوب منذ الأيام الأولى للاحتلال الاسرائيلي للضفة والقطاع في العام ١٩٦٧، منع تجوّل؛ اغلاق مؤسسات تعليمية؛ وفوق كل هذا نسف بيوت، وفي بعض الأحيان هدم احياء كاملة ــ هكذا حدث على سبيل المثال في غزة وجلحول قبل حرب الغفران ــ وقد سمى موشي دايان هذا العقاب، «عقاب الجوار»، ولكن دايان صاحب هذه النظرية عرف فيما بعد عقم هذا الأسلوب، وفي نهاية فترته، وخلال فترة سلفه شمعون بيرس، خفت مثل هذه الأعمال.

واختتم تعليقه بالقول: «... عندما احتلت المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧، قيل لنا: هذه المرة ستكونون شهود عيان على سلطة احتلال متنور، ولكن لم يمض وقت طويل حتى اتضح ان لغة الاحتلال واحدة، والتغيير فقط بالتفاصيل، وفي قوة المعارضة... فلا يوجد احتلال لم يقم بمنع توزيع الكتب، ولا توجد سلطة احتلال لم تر في الجامعات مستنبتا للمعارضة وبؤرة لها. ان جميع سلطات الاحتلال تعود الى الأخطاء نفسها... التهور بمثل هذه الأمور وما يشابهها، يشير الى امر واحد فقط وهو: إفلاس الحكم العسكري. والمشكلة انه لا يوجد في السلطة من يستخلص العبر من مثل هذا الافلاس في سياسة الحكم العسكري» (**عل همشمار**، ٢٠/١١/١٩٨١).

صلاح عبد الله

الضيافة العربية العريقة

على متن الخطوط الجوية الكويتية

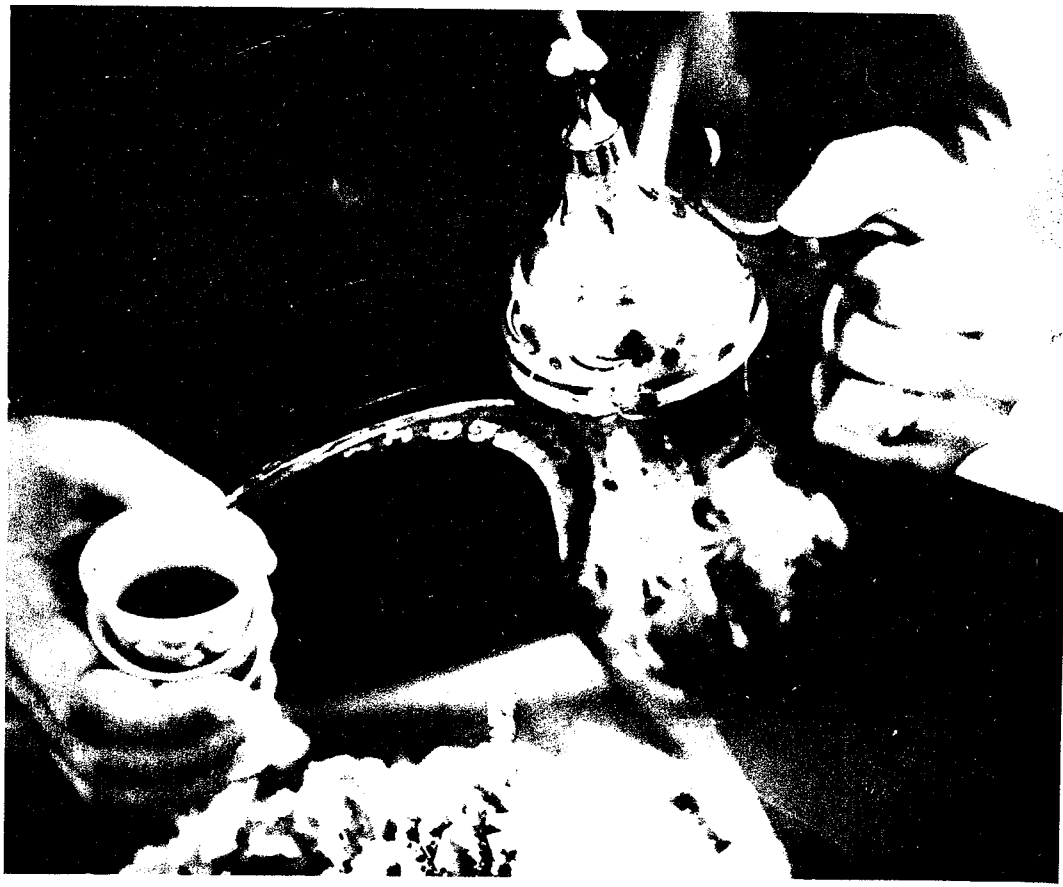

أينما تنقلكم طائراتنا .. فالضيافة العربية هي تقليدنا

اتصالات سريعة ومباشرة الى الخليج والشرق الأقصى

الخطوط الجوية الكويتية
KUWAIT AIRWAYS

لمزيد من المعلومات يرجى الاتصال بوكيل سفركم المعتمد أو :

الكويت مكاتب المبيعات الرئيسية والحجز ت ٤١٢٠٠٠ ـ ٤٣١٨٢١ «عشرة خطوط» أبو ظبي ت ٢٢٢٥٣ ـ ٤١٥٦٩ ● عدن ت ٥٣٧٢٨ ـ ٢٤٢٦٦ ـ ٢٢٥٨٩ ● الاسكندرية ت ٨٠٥٨٤ ـ ٨٠٥٦٠٢ ـ
● عمان ت ٣٠١٦٤٤/٥/٦ ـ ● بغداد ت ٨٨٨٠١٨ ـ ٨٨٩٦٣٣٧ ● البحرين ت ٢٣٠٣٩٠ ● البصرة ت ٢١٧٦٠٧ ـ ٢١٥٦٥٣ ـ ● بيروت ت ٢٥٥٠١٢ ـ ٢٥٩٠٧٠١ ـ ٢٤٤١٥٨ ـ ● القاهرة ت ٥٩٨٦٦ ـ
٧٤٩٩٢٥ ـ ٧٥٩٨٧٤ ـ ● دمشق ت ٢٢١٠٨٨ ـ ١١٩٩٥٠ ـ ● الظهران ت ٨٦٤٢١٠٢ ـ ٨٦٤٢١٠٤ ● الدوحة ت ٢٣١٦٧ ـ ● دبي ت ٢٨١١٠٦ ـ ٢٨١١٠٩ ـ ● الخرطوم ت ٧٧١٧١ ـ ٧٥٧٢٦ ـ
٨١٨٢٦ ـ ● مسقط ت ٧٣٤٦٤١ ـ ٧٣٤٧٢٠ ـ ● رأس الخيمة ت ٢٩٥٢٤ ـ ● صنعاء ت ٥٢٦٦ ـ ● طرابلس ت ٤٧٠٦١/ ٦٢ ـ ٤٦٣٨٨ ـ ● تونس ت ٢٥٠ ٢٥٤ ـ ٢٥٣ ٢٥٤ ـ ٧٣٩ ٢٥٢

صدر حديثاً عن مركز الأبحاث

اليوميَّات الفلسطينية
المجلد الثالث والعشرون
من ١/١/١٩٧٦ إلى ٣٠/٦/١٩٧٦

تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني

٨٠٠ صفحة ٧٥ ل.ل.

الشيوعية والمسألة القومية العربية في فلسطين
١٩١٩ ــ ١٩٤٨
الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية
تأليف
د. ماهر الشريف

٢١٦ صفحة ١٥ ل.ل.

يصدر قريباً عن مركز الأبحاث

اليوميَّات الفلسطينية
المجلد الرابع والعشرون
من ١/٧/١٩٧٦ إلى ٣١/١٢/١٩٧٦
تضم عرضاً موجزاً ودقيقاً لما يحدث في العالم فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية، أو ما يقال أو يكتب عنها، والصراع العربي ــ الصهيوني